من

تراب الطريق

(٦)

رجائى عطية

المكتب المصرى الحديث

جميع حقوق الطبع والنسخ والنشر محفوظة

الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

عطية ، رجائي .

من تراب الطريق / رجائي عطية . ــ القاهرة : المكتب المصرى الحديث، ٢٠١٣. مج ٦ ؛ ٢٠ سم .

تدمك ٤ ٢٤٤ ٢٠٩ ٩٧٧ ٩٧٨

١- المقالات العربية

أ - العنوان

٨١٤

رقم الايداع ١٠٨٠٨ / ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠/٥/٢٠١٣

لا يجوز إعادة نسخ أو طبع أو نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه بأى طريقة كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو التصوير أو التسجيل أو البث عن طريق الشبكات الإلكترونية أو غيرها إلا بموافقة المؤلف على ذلك كتابة ومقدمًا

• تصميم الغلاف : نادية شريف ـ كمال بهنساوي

المكتب المصرى الحديث

www. almaktabalmasry. com

القاهرة : ٢ شارع شريف عمارة اللواء ت: ٢٣٩٣٤١٢٧

الإسكندرية : ٧ شارع نوبار المنشية ت: ٤٨٤٦٦٠٢

تقديـــم

هذه خواطر من القلب ، مجدولة بحب الوطن ، معنيـة بهمـوم الناس فى بلادنا .

رجـائى عطيـــة

من تراب الطريق (٥٧٩)

من أجل مصر (*)
حتى لا نؤخذ إلى التيه والضياع !!

ما كادت انتفاضة الشباب، تفصح فى مظاهرتها السلمية، عن غايتها وأهدافها ومطالبها المشروعة التى تتوافق مع مراد الشعب المصرى، ومع كتابات سبقت لكثير من الكتاب وأهل الرأى، تناولت ما طرحه الشباب من مطالب وزيادة، حتى ألح سؤال يفرض نفسه على الجميع ـ وماذا بعد؟

إن سقف الطلبات المبداة، طال المطالبة برحيل الرئيس، وفورًا، عن منصبه، وإغلاق ملف التوريث، وحل مجلس الشعب الذى كانت انتخاباته الأخيرة ـ هى وانتخابات مجلس الشورى، أحد أهم الأسباب لاشتعال الاعتراضات والخروج إلى الشارع يوم عيد الشرطة فى ٢٥/ ١/ ٢٠١١ .. فى إشارة مقصودة لا تفوت .. تحملها جانبًا رئيسيًا من مسئولية ما شاب الانتخابات الأخيرة ـ للمجلسين ـ من تزوير وتجاوزات!

كما طالت المطالبات المشروعة ـ وهى مشروعة ومحل إجماع من كل أطياف الشعب، إجراء إصلاح دستورى فجر وجوبه سابقة تعديل المادة/ ٧٧ من الدستور فى ٢٢/ ٥/ ١٩٨٠ فى ولاية الرئيس السادات، بإطلاق إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى بغير حد، بعد أن كانت مقصورة على

(*) الأهرام ٢٠١١/٢/٩

مرتين فقط عند صدور الدستور فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ . ثم ما تلا ذلك من تعديلات عوجاء طالت المادة ٧٦ من الدستور، والتى عدلت فى ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٥ ـ وحملت المادة ـ بتعلّة جريان اختيار الرئيس بالانتخاب بدلًا من الاستفتاء ـ كمّا هائلًا عجيبًا من المفارقات، وفى صياغة غير مسبوقة فى كتابة الدساتير .. ضربت رقمًا قياسيًا فى طولها، ولكنها فضلًا عن ذلك حملت عوائق تعجيزية للترشح يطول فيها الحديث، تناولتها والآثار المترتبة عليها هى والقانون ١٧٤/ ٢٠٠٥ المبنى عليها، وما تعلق بالانتخابات الرئاسية التى أجريت فى ظلها، فى تسعة مقالات نشرتها بجريدة الأهالى فى ١٧، ٢٤، ٣١/ ٨/ ٢٠٠٥، و ٧، ١٤، ٢١/ ٩/ ٢٠٠٥، و ٢/ ١١/ ٢٠٠٥، و ١٨/ ١/ ٢٠٠٦، وأعدت نشرها فى كتاب شجون وطنية ـ ط ٢٠٠٦ ـ المكتب المصرى الحديث .. وعدت إلى تناول ما شاب الحياة السياسية فى عدة مقالات نشرتها تباعًا فى عدة صحف، وجمعتها فى المجلدات الأربعة لكتبى الذى صدر تحت عنوان« من تراب الطريق »، فضلاً عن مقال بعنوان : « هل من تطبيع مع المصريين ؟! ».. نشر بالمصرى اليوم ٧/ ١/ ٢٠٠٨، وآخر عن أجندتى للحل إزاء الفساد والانحراف المستشرى ـ آنذاك ـ وذلك بالمقال رقم ٣٣٢ بالمجلد الثالث من كتابى : « من تراب الطريق » .

على أن هذا التعديل الأعور، قد لحقه تعديل أعور آخر للدستور، صدر فى ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٧ ـ بعد استفتاء معيب !.. وطال مواد عديدة يطول فيها الحديث، مما طرح ويطرح بشدة وجوب تعديلها فى أقل القليل، أو إصدار دستور جديد يعبر عن آمال الوطن والشعب ويقوم على النظام البرلمانى بدلًا

من النظام الرئاسى أو يقلص ـ على الأقل ـ السلطات الواسعة الفضفاضة الممنوحة لرئيس الجمهورية بالدستور !!

وطال سقف الطلبات المشروعة المبداة، معالجة البطالة، ومحاربة الفساد والمساءلة عما وقع منه، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وجبر كل ما وقع من مساس بحرية وكرامة الإنسان المصرى نتيجة ممارسات خرجت عن إطار الشرعية وحقوق الإنسان المتفق عليها فى كل النظم والقوانين.

كيف السبيل وما هى الوسائل ؟

لم يقع خلاف حول هذه الآمال والمطالب المشروعة، وإنما كثرت الاجتهادات عن السبيل والوسائل والأدوات، ونستطيع بإجمال أن نقول إن هذه الاجتهادات قد تفرعت إلى خيارين :

الخيار الأول : ما يمكن تسميته بالشرعية الثورية، وهو نظر استدل فيه البعض بما جرى فى حركة يوليو ١٩٥٢ .

والخيار الثانى: الالتزام بالشرعية الدستورية، والتوسل للإصلاح الدستورى وغيره، بالتزام الدستور ذاته، باعتباره الخيار الذى يتقى ما يمكن أن يثار مستقبلًا من مطاعن إذا ما أعرضت الإصلاحات المطلوبة عن الدستور الحالى .

هل القياس جائز ؟!

ظنى أن القياس على حركة يوليو ١٩٥٢، قياس مع الفارق، يتجلى فى المحاور الرئيسية الآتية :

أولاً : كانت حركة يوليو ١٩٥٢ انقلابًا على نظام الحكم الملكى، مدعومًا بالقوة العسكرية، ويتغيا ـ وقد نجح ـ إزالة الملكية، وإلغاء الأحزاب، وإقامة الجمهورية، واستلزم من ثم إلغاء دستور ١٩٢٣ برمته، ولو أخفق القائمون بهذه الحركة، لحوكموا على جريمة قلب نظام الحكم، وتعرضوا لعقوبات تصل إلى الإعدام !!

بينما حركة ٢٥/ ١/ ٢٠١١ ـ لم تكن انقلابًا على النظام الجمهورى، وإن ارتفع سقف الإصلاحات التى تطالب بها ولكن فى إطار النظام الجمهورى ـ ثم إنها ليست مدعومة بالعنف أو بقوة عسكرية، ومارست حقها فى تظاهر سلمى يحميه الدستور والقانون، ولا يترتب عليه أى مساءلة قانونية يمكن أن يتعرض لها المتظاهرون الذين التزموا بالحدود المباحة، ولم يتجاوزوا إلى قتل أو تخريب أو إتلاف أو تحريق !

ثانيًا : كان لحركة يوليو ١٩٥٢ قيادة، تمثلت فى مجلس قيادة الثورة، وهو وإن كان مشكلًا من قاعدة أعرض هى الضباط الأحرار الذين قامت على أكتافهم الحركة ـ إلاّ أن هذه المجموعة قد أناطت القيادة بمجلس قيادة الثورة، ليتولى المقاليد، ويعبر عن إرادتها، ويتخذ الخطوات والقرارات اللازمة للتعبير عن إرادتها وتحقيق أجندتها التى جعلت تربو مع الأيام من خلال تجارب ونجاحات وإخفاقات يطول فيها الحديث، إلاّ أن هذه « القيادة» وبغض النظر عمّا حدث فيها من خلافات أو إقصاءات أو تصفيات ـ ظلت لديها بشكل ثم بآخر ـ البنية أو القوام الذى تستطيع به التعبير عن أهدافها وخططها وخطواتها .

بينما حركة الشباب التى خرجت فى ٢٥/ ١/ ٢٠١١، لا قيادة لها، ولم تفرز قيادة منها، يمكن أن تعبر تعبيرًا محددًا عن إرادتها ومطالبها .. وساهم فى سيولة الموقف، أن هناك أطيافًا متعددة دخلت الساحة، منها ما يتوافق مع كل أو معظم ما خرج به الشباب، ومنها ما له أجندته الخاصة، ولكن هناك أطيافًا دخلت الساحة ـ ودونما انزلاق إلى تعبير « العناصر المندسة» ـ تطرقت أجندتها إلى ممارسات لا جدال فى أنها ليست ولم تكن مراد الشباب، ولم يساهموا من ثم فيها، فلا يستطيع أحد منصفًا كان أو غير منصف ـ أن ينسب إلى هؤلاء الشباب الذين التزموا بسلمية التظاهر ـ تخريب المنشآت العامة، أو نهب وإحراق الممتلكات الخاصة وترويع المواطنين الآمنين، أو تحريق مجمع محاكم الجلاء أو مجمع النيابة الإدارية أو الشهر العقارى، ولا أن ينسب إليهم حرق أقسام ومراكز الشرطة التى هوجمت ودمرت وأحرقت، أو مداهمة السجون وإطلاق المسجونين وعتاة المجرمين، من عدة سجون ما بين وادى النطرون وأبوزعبل والفيوم وغيرها فى طول البلاد وعرضها، الأمر الذى يعكس فى جملته حالة سيولة شديدة يتزايد خطر الفوضى الكامن فيها مع عدم وجود قيادة يمكن أن تلم شمل الجميع وتعبر تعبيرًا معدودًا محددًا عن كل هذه الأطياف التى دخلت الساحة!

ثالثًا : أنه برغم توافر القوة العسكرية لحركة يوليو ١٩٥٢، وتوفر« القيادة » التى لازمت الحركة منذ بدايتها، ممثلة فى مجلس قيادة الثورة ـ وعدم تعرض الحركة بعامة إلى حالة سيولة سواء بين الضباط الأحرار، قاعدة مجلس قيادة الثورة، أو أى أطياف أخرى، حيث لم يسمح الظرف لأى

فصيل أو طيف سياسى أو وطنى بأخذ جانب من المشهد ـ أو الظهور فيه، إلاّ أن الحركة برغم توافر كل هذه العناصر ـ قد تعرضت لخلافات ومنعطفات وانقسامات وإقصاءات وانتكاسات ومخاطر لازمتها لسنوات طويلة، وجيلنا ـ نحن الشيوخ ـ لا يزال يذكر أحداثًا تناولتها باستفاضة مذكرات خالد محيى الدين، وعبد اللطيف البغدادى، ويوسف صديق، وغيرهم من الضباط الأحرار أو مجلس قيادة الثورة، فيروى خالد محيى الدين الخلافات التى تفجرت منذ بداية الحركة فى أكتوبر / نوفمبر / ديسمبر ١٩٥٢ ـ كان مما جاء فيها :«إما أن أقطع علاقتى بأحمد فؤاد أو يعتقلوه ؟! . استقالتى فى٣١/ ٣/ ١٩٥٣ . أساطين القانون الدستورى ضد الدستور . عبد الناصر يسأل ثروت (عكاشة) : ماذا لو اعتقلنا خالد ؟ اعتراض ضباط الفرسان على تحييدهم بعد نجاح الثورة وانفجار الموقف فى المدفعية وتحرشها ضد مجلس قيادة الثورة . ثورة رشاد مهنا ضد ضباط الفرسان . ثورة جمال سالم وتفجيره الموقف وتصعيده واقتراحه القبض على ضباط المدفعية وتقديمهم إلى محاكمة صورية وإعدامهم . تأييد السادات والبغدادى وعامر وآخرين لثورة جمال سالم . إجبار اللواء محمد نجيب على التخلى عن منصبه كقائد عام للقوات المسلحة . تعيين عامر قائدًا عامًا للجيش والمعركة الصامتة التى دارت بين أعضاء مجلس قيادة الثورة على هذا التعيين . أزمة فبراير ١٩٥٤ والتنافس على السلطة. الخلاف مع محمد نجيب . جمال سالم يهدد بقتل نجيب . البلد على شفا بركان . اقتراح العودة للثكنات وترك الأمور لمحمد

نجيب».. وفى رواية خالد محيى الدين والبغدادى : « أزمة مارس ١٩٥٤، وتأزم الموقف بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة بعد قرارات مارس . إلغاء قرارات مارس . اعتقال الطلبة وأساتذة الجامعة . محاكمة أصحاب جريدة المصرى وبعض السياسيين والصحفيين . استقالة خالد محيى الدين من مجلس قيادة الثورة . الصدام بين عبد الناصر والبغدادى . تفكك فى مجلس قيادة الثورة. الصدام بين جمال سالم وكمال الدين حسين . الاختلاف بين عبد الناصر وصلاح سالم وانقسام المجلس بينهما . صدام بين عبد الناصر وجمال سالم حول تفويض عبد الناصر بسلطة المجلس. انتقال السلطة إلى جمال عبد الناصر . استقالة صلاح سالم . ما لابس حرب السويس من أزمات . الأزمة بين عبد الناصر وعامر إثر الانفصال . تزايد الشكوك بين عبد الناصر وعامر . تهديد عامر بالاستقالة فى يناير ١٩٦٢ ثم استقالته فى سبتمبر ١٩٦٢ مما اعتبر أنه بمثابة إجبار لعبد الناصر ومجلس الرئاسة الذى وقف بجواره ـ على التراجع . بقاء عامر قائدًا عامًا.. الخلاف بين البغدادى وعبد الناصر واتساع الخرق...إلخ».

ليست هذه دراسة لثورة يوليو ١٩٥٢، فقد أعود إليها يومًا، وإنما أردت فقط أن أشير إلى المشاكل الهائلة التى نجمت والخلافات والتصادمات والإقصاءات التى كانت لها آثارها البالغة على مسار الثورة ذاتها وعلى نظام الحكم، والتى انتهت بنكسة ١٩٦٧ .. وإن استرعى الالتفات إلى أن ذلك قد حدث رغم وجود « قيادة » من البداية ممثلة فى مجلس قيادة الثورة . وهى

واقع أو صورة ينبغى أن تكون حاضرة فى أذهاننا ونحن ننظر بأى الخيارين نأخذ فى منهج وأسلوب وأدوات الإصلاحات المتفق على وجوب إجرائها .

الخيار الدستورى

ظنى أن الخيار الدستورى أكثر أمانًا لإخراج مصر من هذا الظرف الدقيق الراهن، وتحقيق المطالب المشروعة التى تتفق عليها غالبية الشعب، وأن هذا الخيار يكفل ليس فقط سلامة الخروج من المأزق الراهن، وإنما يكفل أيضًا عدم الارتداد مستقبلا على ما يتم إنجازه من إصلاحات بحجة أو بذريعة أنها افتقدت الشرعية والالتزام بأحكام الدستور .

يعزز هذا النظر، أن الرأى المنحاز لإهدار الدستور، وتجاهل تجربة قطعناها فى نصف قرن وزيادة، والبدء ثانيةً من أول السطر، تحت شعار الشرعية الثورية ـ هذا الرأى لا يركن إلاّ إلى وجوب رحيل رئيس الجمهورية وفورًا، أو تفويضه ـ فى رأى البعض ـ نائب الرئيس فى سلطاته .إلاّ أن مجرد الرحيل دون طريق دستورى واضح، يمكن أن يضع البلاد فى أزمة مستحكمة لا حل لها، ويصادر على كل الطلبات الإصلاحية التى توافق عليها المجموع العام .

الصورة الأولى المطروحة لطلب الرحيل الفورى، تحكمها المادة ٨٤ من الدستور، وتنص على أنه فى حالة خلو منصب رئيس الجمهورية ـ أيًا كانت أسباب خلوه ـ يتولى الرئاسة مؤقتًا رئيس مجلس الشعب، وإذا كان المجلس منحلًا حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا، وبشرط ألاّ يرشح أيهما

للرئاسة، مع التقيد بالحظر المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٨٢، وهى تحظر على من ينوب عن رئيس الجمهورية :

١ ـ طلب تعديل الدستور ٢ ـ أو حل مجلس الشعب

٣ ـ أو حل مجلس الشورى ٤ ـ أو إقالة الوزارة .

كما يوجب النص اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ٦٠ يومًا من تاريخ خلو منصب الرئاسة .

ومؤدى ذلك أن قبول رئيس الجمهورية بترك منصبه وإخلائه دون ترتيبات بصيرة، سوف يخلق أزمة مستحكمة تصادر على كل مطالب الإصلاح ـ أولها : أن الرئيس المؤقت ممنوع بنص المادتين ٨٤، ٨٢ من إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة، وممنوع كذلك من حل أىٍّ من مجلسى الشعب والشورى، وهو مطلب لا يزال البعض يراه لازمًا ولا يكتفى إزاءه بإسقاط عضوية من يثبت بطلان عضويته وإتاحة الفرصة لانتخابات جديدة فى دائرته تتلافى ما عاب الانتخابات السابقة فيها . والمصادرة الثانية : تتجلى فى أن الانتخابات الرئاسية لاختيار الرئيس الجديد، والواجب إجراؤها بغير إبطاء فى مدة لا تجاوز ٦٠ يومًا، سوف تجرى طبقًا لنص المادة ٧٦ الحالية من الدستور ـ بسلبياتها المعترض عليها ـ دون أى تعديل !

أما « التفويض » الذى يتنادى به البعض ـ فمحكوم بنص المادة ٨٢ من الدستور، وفقرتها الثانية التى لا تجيز لمن ينوب عن رئيس الجمهورية، سواء كان نائبًا له أو رئيسًا للوزراء فى حالة خلو منصب النائب أو تعذر نيابته ـ لا

تجيز له المحظورات الأربعة سالفة الذكر، فليس له أن يطلب تعديل لدستور أو حل أى من مجلسى الشعب والشورى أو إقالة الوزارة.

ومؤدى ذلك، المصادرة التامة على كل مطالب الإصلاح، وفى مقدمتها الإصلاح الدستورى، فضلًا عن حل مجلس الشعب أو الشورى إذا لزم ذلك، حالة كون الحل منوطًا فقط برئيس الجمهورية طبقا للمادة ١٣٦ من الدستور .

وهذه السلطة غير ممنوحة لا للرئيس المؤقت طبقا للمادة ٨٤، ولا للنائب المفوض بسلطات الرئيس طبقًا للفقرة ٢ من المادة ٨٢ .

وجدير بالذكر، وهو ما ينبغى أن يكون معلومًا، أن قرار الحل طبقًا للمادة ١٣٦ من الدستور، يستوجب لزومًا ـ وبصريح النص ـ أن يشتمل قرار رئيس الجمهورية بالحل ـ على « دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب ـ أو الشورى (المادة ٢٠٤) ـ فى ميعاد لا يتجاوز ٦٠ يومًا من تاريخ صدور قرار الحل » .

فهل الظروف الدقيقة التى تمر بها البلاد الآن، ورغبتنا فى انتخاب رئيس جديد للجمهورية وفق نص معدل للمادة ٧٦ يتلافى العوج الموجود ولا يقيم شروطًا تعجيزية أمام الترشح ـ هل هذه الظروف الدقيقة، والغاية المأمولة، تنفسح لإجراء انتخابات كاملة لمجلسى الشعب والشورى قبل أول يوليو ٢٠١١ .. باعتبار أن انتخابات الرئاسة المحدد لها سبتمبر، يجب أن تبدأ إجراءاتها قبل ميعاد انتهاء مدة الرئيس بـ ٦٠ يومًا على الأقل وفقًا للمادة ٧٨ من الدستور .

المادة ١٣٩ من الدستور

ليست مخرجًا للطلب المتصلب وجوب تفويض النائب

لا يفوت رجال القانون، أن المادة ١٣٩ من الدستور تنظم اختصاصًا بالتعيين لا علاقة له بالتفويض المنصوص عليه فى المادة ٨٢ من الدستور.

فقد جرى نص المادة ١٣٩ على أنه : « لرئيس الجمهورية أن يعين نائبًا له أو أكثر، ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم . وتسرى القواعد المنظمة لمساءلة رئيس الجمهورية على نواب رئيس الجمهورية ».

وهذا النص واللازم تعديله ليكون التعيين وجوبيًا ـ هذا النص هو الذى ارتكن إليه الرئيس فى تعيين اللواء عمر سليمان نائبًا لرئيس الجمهورية، أما الاختصاصات فهى غير التفويض، وهى تجرى فى أصول التفسير على بيان ما يوكل إلى المعين من مهام أو اختصاصات أو ملفات ومنها ـ على سبيل المثال ـ ما تضمنه تكليف الرئيس للنائب بإجراء الحوار مع كافة القوى السياسية والأحزاب، وهو تحديد لا حدود له كمًّا ونوعًا، إلاّ أن يتضمن التفويض بالسلطات المحظورة بالمادة ٨٢، فلا يجوز تحت أى تعلّة الخلط بينهما !

وليس يفوت أن ذات نص المادة ٨٢ يفترض سابقة تعيين النائب وفقًا للمادة ١٣٩ . ذلك أن« التفويض » لا يصدر ـ إن صدر ـ إلاّ لنائب معين، وتعيينه محكوم بالمادة ١٣٩ .

فما ورد بالمادة ٨٢ ـ عبارة عن « تعيين » وزيادة، بأن يرد بعد التعيين قرار آخر تالٍ بالتفويض، والتفويض يختلف اختلافًا جذريًا عن التعيين وتحديد الاختصاصات، وليس يُقبل فى منطق العقل والبداهة، وأصول التفسير،

الالتفاف حول نص المادة ١٣٩ بالقول بأن يُعْطى الرئيس للنائب ـ فى الاختصاصات المعطاة له ـ مهمة الإشراف على التعديلات الدستورية . فذلك فضلًا عن كونه تفسيرًا معتسفًا للنص، ولا يستقيم، فإنه لا يضيف جديدًا .. ما دام ذات هذا الاقتراح يسلم بأن طلب التعديل الدستورى لا يصدر إلاّ من رئيس الجمهورية ولا يجوز التفويض فيه .

وهل هذا الموقف المتصلب الذى يبدو بلا مبرر معقول، بل ويضحى بكافة المطالب الإصلاحية المرجوّة .هل هذا الموقف المتصلب يبرر أن نعرض إصلاحاتنا المأمولة للطعن عليها مستقبلًا بعدم دستوريتها ؟!

إن الطلب المتصلب، لا يلتفت إلى أن الباقى عملًا من مدة الرئاسة، لا يتجاوز أربعة أشهر إلاّ بقليل .. فطبقًا للمادة ٧٨ من الدستور يتعين البدء فى إجراءات انتخاب الرئيس الجديد ـ قبل انتهاء مدة الرئيس بستين يومًا، وعلى أن يتم اختياره قبل انقضاء المدة بأسبوع على الأقل . ومؤدى ذلك أنه ما يكاد يتم إنجاز التعديلات الدستورية، وتحتاج كحد أدنى إلى ٧٠ يومًا، فإننا سنكون على أعتاب شهر يوليو الذى ستبدأ فيه انطلاقة الإعداد للانتخابات الرئاسية الجديدة .

فهل ضاقت صدور التحكم والتصلب على احتمال أربعة أشهر هى الباقية عملًا فى مدة الرئاسة الحالية ؟!

فما هى القضية إذن ؟!

وما حجة أو ذريعة هذا التصلب الذى يلجئ إلى هذا الاعتساف الغريب فى التفسير، والركوب مركبًا صعبًا قد يعرض كل ما نرتجى تحقيقه لهذا الوطن

ـ إلى مخاطر الارتداد عنه مستقبلًا بحجة أن ما أجريناه قد خرج عن مبادئ وقواعد الدستور ومشوب من ثم بعدم الدستورية!!!

إننا نحتاج فى هذا الظرف الدقيق إلى استخراج كل ما لدينا من حكمة.

فى اعتقادى أن ما أبداه الرئيس فى خطابه الثانى، وبعد أن عين نائبًا له، يحقق جزءًا مهمًا من مطالب الإصلاح الأساسية، ولا يصادر على شىء منها، فهو قد أعلن أنه لن يترشح مرة أخرى لرئاسة الجمهورية، وأوضح نائب الرئيس أن نجله بدوره لن يترشح، وهو إفصاح أكده القرار اللاحق بتعديل الأمانة العامة للحزب الوطنى ولجنة السياسات، مما صار من المقطوع به معه أن المعلن جاد لا هزل ولا مناورة ولا مراوغة فيه، واقترن ذلك بتوجيه صريح معلن بوجوب تنفيذ قرارات وأحكام محكمة النقض بخصوص الانتخابات والعضويات المطعون عليها بغير إبطاء ولا تعليق، وبدعوة صريحة واض
تعديل الما
١، ٧٧ من الدستور بخصوص شروط الترشح لرئاسة
الجمهور
التعد
أن ن
وهو
التو
الد
جلسى الشعب والشورى ـ أمام مصر والعالم ـ بإجراء
ا، وإجراء التعديلات اللازمة على القوانين بما يتفق مع هذا
أن نص المادة ٨٨ من الدستور لا يصادر على القانون فى
ر إجراء الانتخابات بمعرفة القضاء، فإن نائب الرئيس،
ق بها وبمصداقيتها، قد أبدى ـ وعلى ذلك صدرت
ار ـ أنه لا مانع من النظر كذلك فى تعديل المادة ٨٨ من

صادر على أحد، أن الخطوات الجارية تؤكد الصدق
حقيق ما تم إعلانه أمام مصر والعالم، وتؤكد أنه لا محل

للتخوف من أى نكوص، فذلك فى جميع الأحوال محال .. حتى إن جدلًا أراده أحد، وليس هذا رهانًا على مجرد صدق أو مصداقية الرئيس، والتزامه بعدم ترشحه أو ترشح نجله، وإنما الرهان الحقيقى فى يد الشعب، لأن التعديلات الدستورية التى طُلِبَتْ من مجلسى الشعب والشورى، سواء للمادتين ٧٦، ٧٧ أو غيرهما، سوف تُطرح على الشعب فى استفتاء عام، فإذا حدد الشعب خياره بإرادته، صارت الأمور فى قبضة الشعب لا فى مجرد وعد يمكن للرئيس أن يرجع فيه .. هذا والظرف الذى يمر به الوطن، يدعونا لإتمام ما تم إعلانه بإجراء الإصلاحات الدستورية المطلوبة، بما فى ذلك إصدار دستور جديد يجرى إعداده بعد انتخابات الرئاسة القادمة، فى ظل مناخ وظروف واسعة تسمح لنا بأن نستكمل مسيرة الإصلاح التى فجر الشباب شرارتها الأولى.

حفظ الله مصر من كل سوء .

من تراب الطريق (٥٨٠)

قيم الثورات*!!!

إن الحديث عن القيم والثورات، قد يبدو حديثًا غريباً بحكم معنى الثورة وخروجها للتغيير عن المألوفات، وبحكم التاريخ الذى حمل أحداثاً دامية صاحبت ثورات سفكت فيها الدماء بغزارة، وحصدت الأرواح بغير حساب، وتحولت الإصلاحات إلى انتقامات دفعت إلى السجون بمئات الآلاف ودون تمييز بين المذنبين والأبرياء .. ولعل ما صاحب الثورة الفرنسية وتلاها فيما سمّى عهد الإرهاب ـ أبرز الأمثلة على ما قد يصاحب الثورات من ممارسات تجعل الحديث عن قيمها حديثًا غريبًا إن لم يكن شاذًا !

ومع ذلك يبدو لى أن الحديث عن قيم الثورات ضرورى وواجب، لأنه الضمان الحقيقى الوحيد لحمايتها من نفسها وصيانتها عن الانحراف عن أهدافها التى قامت من أجلها، ورعاية خطواتها لتمضى فى أمان وبلا مظالم لتحقيق غاياتها .

وقيم الثورات ـ إن أرادت ـ مسئولية قياداتها، لأن التاريخ وعلم النفس

(*) هذا المقال كان (١٢) مقالا نشرت تباعاً بجريدة المال اعتباراً من ١٣/ ٦/ ٢٠١١، وتخلل نشرها محاضرة ألقيتها بالأهرام فى ٢٨/ ٦/ ٢٠١١ ، وقد سبق نشر هذه المقالات فى المجلد الخامس من كتاب : «من تراب الطريق » ـ إلاّ أنى رأيت أن السياق يقتضيها هنا بعد مقال « من أجل مصر » الذى كان فى نيتى أن أنشره فى كتاب آخر لم يقيض ظهوره حتى الآن ، فرأيت وضعه هنا حتى لا يمضى زمانه ، واقتضى ذلك حفاظاً على السياق، وبيانًا لرؤيتى فى تلك الأيام ، أن أشفعها بهذا المقال الذى كتبته عن « قيم الثورات » ، محاولاً آنذاك أن أحفظ للثورة مسارها الرشيد الذى أقلقنى تداخل أجندات اعترضت طريقه.. ولا تزال !!!

يقولان لنا أن الكتل لا عقل لها، وأنها فى اندفاعاتها المتحمسة كثيرًا ما يخالطها روح القطيع، فيرتكب المجموع ما يأباه كل فرد منه إذا وقف وقفة مع نفسه ونجح فى استخراج حركته من اندفاعات المجاميع . كان من قيم ثورة ١٩١٩ ـ وكانت لها قيادة ـ الضرب فى قوات الاحتلال لأن الجلاء والاستقلال كانا الغاية، وتحقيق هذه الغاية يصطدم اصطدام لزوم بقوات وآليات وإدارة الاستعمار الجاثم على البلاد .. ولكن لم يكن من أهداف ثورة ١٩١٩، وبالتالى كان منافيًا لقيمها، تدمير الممتلكات المصرية .. ففيما عدا ما تختلط فيه الأهداف حين تكون الغاية ـ مثلًا ـ تعطيل مواصلة أو طريق أو خط حديدى للحيلولة بين قوات الاحتلال وبين حركة مقصودة لإجهاض الثورة، فيما عدا ذلك فإن التخريب الصرف للممتلكات المصرية بلا غاية ـ وقد حدث أحيانًا ـ يغدو عملاً ضريرًا اندفعت إليه المجاميع بروح القطيع فخرجت دون أن تعى عن أهداف وعن قيم الثورة !

الثورة كل ثورة، ينبغى إذن أن تكون لها قيم مرتبطة بأهدافها وغاياتها. وتسير خطى الثورة وطيدة ما التزمت بهذه القيم والغايات، وقد كان لثورة يوليو ١٩٥٢ قيادة، نجحت وأخفقت، أنجزت وفشلت، ولكنك تستطيع أن تلاحظ أن نجاحها وإنجازاتها اقترنا اقترانًا واضحًا بقيم الثورة وغاياتها، وتستطيع أن تلاحظ أيضًا أن إخفاقاتها كانت فى حالات ابتعدت فيها الممارسة عن قيم الثورة وغاياتها .. كان من قيم الثورة تحقيق الجلاء وضرب الفساد وإنهاء الاحتكار الأجنبى للاقتصاد والقضاء على الإقطاع .. وفى كل ذلك وغيره نجحت الثورة وأنجزت لأن الغاية والأداء التزما بقيم الثورة، بينما أخفقت حين حادت عن رعاية حق وكرامة الشعب مجموعًا وأفرادًا، ووقع ذلك حين ظنت أن تأمين الثورة سبيله تقييد حرية الشعب التى قامت الثورة

من أجل تحقيقها وكفالتها، وفتحت السجون والمعتقلات بلا ضوابط وامتهنت أمان وكرامة الشعب الذى انتفضت لرد حقوقه إليه لا لامتهانها .. فأنت ترى أثر القيم إيجابًا وسلبًا ـ وتراه واضحًا فى مردوداته على كل ثورة .. تتم الإنجازات والنجاحات ما التزمت الثورة بقيمها ، وتواجهها الإخفاقات إذا جافت هذه القيم وأهملتها !

من قيم الثورة أن تكون بنية حية لتحقيق الأهداف التى قامت من أجلها، ومن واجبها أن تحمي نفسها وقيمها من أن تتحول في ممارسات البعض إلى « حالة » فوضوية للاعتراض أو التمرد على كل أو أى شيء!!

واعتقادي أن البحث في قيم ثورة يناير ٢٠١١ ـ واجب .. هو واجب للزومها بعامة لكل ثورة ، وهو أوجب لهذه الثورة لأنها قامت وأنجزت بغير قيادة .. وغياب القيادة التي أعتقد أنها لا تزال غائبة للآن بسبب تكاثر تكوين المجموعات أيًا كانت المسميات .. وهذا الغياب ـ للقيادة ـ يحرم هذه الثورة الرائعة غير المسبوقة من آلية تكفل رعاية قيمها والالتزام بها .. زاد من أهمية ذلك ، أن أجندات متعددة دخلت الساحة موازية أحيانًا ومزاحمة أحيانًا ومقاطعة أحيانًا ـ لتحقيق أهدافها هي ، وهي أهداف قد تختلف بل قد تتناقض مع قيم الثورة .. وغياب قيادة للثورة الأصل يحرمها من أن تحافظ على خصوصيتها بل صورتها إزاء الأجندات المختلفة التي استغلت الثورة فاقتحمت الساحة كل منها بأغراضها هي وأهدافها هي .. ثم زاد على ذلك أن قطاعات مختلفة قد اتخذت الثورة « حالة » مستمرة ومن ثم أسلوبًا دائمًا يخلط بين الثورة كحركة لغاية محددة ، وبين الفوضى كأسلوب ممارسة أو تعبير أو ضغط لأغراض شتى فيها الصحيح وفيها الباطل وفيها المشبوه ! وهذه

المتداخلات التي ظهرت بالساحة لم تكن من قلب الثورة الأصل ، ولا تحمل بداهة ذات غاياتها وقيمها !!

وحين تتعدد الأجندات والأهداف ، تبدو الحاجة لتحديد قيم الثورة ورعايتها ـ أوجب وأمس .. ويبدو أنه في غياب قيادة للثورة شبابية الأصل ، وتعدد الأجندات المتوازية والمتعارضة والمتقاطعة التى اقتحمت الساحة ـ صار استخلاص قيم للثورة غاية بعيدة المنال، وهذا الغياب ينذر بخطر شديد على الثورة ذاتها، لأنه يحرمها من روحها ويحرمها أيضًا من تماسكها بل ومن شرعيتها، ويحول المشهد من ثورة رائعة قامت لأهداف نبيلة «غايات محددة ـ يحولها إلى فوضى يختلط فيها الحابل بالنابل لتعدد الأجندات والأغراض ومن ثم غياب القيم وغياب القيادة أو الآلية المعنية برعاية هذه القيم والمحافظة عليها حتى لا تسرق الثورة وتؤخذ بعيدًا عن أهدافها وغاياتها .

* * *

تعدد الأجندات واختلاطها، وانبهام قيم واحدة تنبع منها أو تصدر عنها، يضع القائمين على شئون البلاد ـ فى هذا الظرف الدقيق ـ أمام صعوبات جمة، وهى صعوبات تتزايد وتتعقد حين تصير الثورة « حالة»، وحين تتحول الحالة ـ إزاء تعدد الأجندات ـ إلى فوضى أو هوجة، يختلط فيها الحابل بالنابل، وتتقاطع الخطوط والأغراض !!

وأخطر ما تقع فيه الثورة، أى ثورة، أن تفقد الصدق .. مع نفسها ومع الغير، فتنحرف حينذاك بوصلتها للخلل الذى أصاب رؤيتها.. هذا الصدق مهم جدًا لأن الثورة ـ أى ثورة ـ قد تقوم دون أن تكتمل رؤيتها لنوعيات وحدود المراد، فتوالى مع الأيام والتجربة إن كانت القيادة لها ـ توالى استكمال

أجندتها من واقع القيم التى أنهضتهـا .. ولا بأس فـى هذا الاستكمال أو فى إضافة أهداف جديدة كشف عنها التأمل ـ ما دام الاستكمال والإضافة نابعين من ذات قيم الثورة، وفى مقدمتها صدق الثورة مع النفس ومع الغير.

وحين تتعرض الثورة لتداخل أجندات لا تتفق مع قيمها، أو تنحرف ممارسات بعض أفرادها عن أهداف وقيم الثورة، فإن وقايتها مما يأتيها من الخارج، وتصحيح ما قد يصيبها من داخلها، تتكفل به قيادة الثورة، فتتخذ من الخطوات ما يحميها من الرياح أو الأجندات التى تتداخل من الخارج معها أو تسعى لسرقة الثورة منها، والخطوات اللازمة لتصحيح بوصلتها هى وتقويم ما عساه يخرج من ممارساتها هى عن أهدافها وقيمها.

ومن الضرورى الالتفات إلى أن غياب « قيادة » عن ثورة الشباب فى يناير ٢٠١١، يحرمها من هذه المعطيات التى أشرت إليها، ويصدر مشكلة تتسع دوائرها كدوائر الماء الملقى فيه بحجر !

غياب هذه « القيادة »عن الثورة قد ألقى بالعبء كله على « مصر الدولة».. وخلق ذلك المزيد ومزيد المزيد من الصعوبات واجبة الحـل أو المواجهـة، لمـا تطرحه مصر الثـورة (متعـددة الأجنـدات الآن) .. وبـدت الـصورة وكأنهـا مواجهة بين مصر الثورة ومصر الدولة .. وهذه المقابلة ضارة وظالمة لكل من مصر الثورة ومصر الدولة !

حالة السيولة التى أدت إلى تعدد الأجندات، وهى غير متطابقة فى أهدافها ومن ثم فى قيمها ـ بل فيها ما يتقاطع أو يتعارض مـع أهـداف وقـيم الثـورة الأصل ـ هذه الحالة من السيولة تستوجب عملية فرز ضرورية يجب أن تجرى بصدق بلا حساسيات .. فالشرعية الثورية التـى اسـتندت إليهـا الخطـوات

الرئيسية التى غيرت النظام بدءًا برحيل الرئيس ومرورًا بتعطيل الدستور وحل مجلسى الشعب والشورى وتشكيل لجنة أنجزت تعديلات دستورية للمواد الأكثر إلحاحًا، وعرضها للاستفتاء، ثم إصدار الإعلان الدستورى وما اقتضاه من تعديلات لقوانين الانتخابات الرئاسية ومباشرة الحياة السياسية والأحزاب ـ كل هذه الخطوات التى استندت للشرعية الثورية إنما كانت ثمرة الثورة شبابية الأصل، لا الأجندات التى تداخلت أو تقاطعت معها .. وهذا الفرز الواجب والضرورى لحماية الثورة الأصل ومنجزاتها ـ لا يعنى مصادرة الأطياف الأخرى أو حقها فى التعبير عن نفسها وبرامجها وأفكارها، ولكن خارج إطار الثورة الأصل وليس استلابًا لها !!!

وظنى لاعتبارات عديدة لا تفوت، أن عملية الفرز ـ سيّما فى غياب قيادة موحدة محددة للثورة شبابية الأصل ـ لن تمضى بسهولة، بل ستصادف صعوبات جمّة إن لم تكن مقاومة ممن يرون أن مصلحتهم فى اللحاق بركاب الثورة !!!

إن كثيرًا من الأحداث التى طفت فى الفترة الأخيرة، لا تنتمى لقيم الثورة الأصل، وغياب القيادة التى تقي هذه الثورة من التيارات المتداخلة المتقاطعة يوجب لمصلحة مصر الثورة ومصر الدولة، الاحتكام إلى القانون واحترامه والتزام جميع الأطراف بسيادته والخضوع له .

ليس يخفى، ولا عاد من المقبول أن ندارى أن الفارين من السجون، ولا يزال آلاف منهم مطلقى السراح، وبعضهم من غلاة الجانحين، قد أطلقوا لأنفسهم الحبل على الغارب فى ترويع الوطن والآمنين، يتوازى معهم باتفاق أو توافق أو بالمصادفة ـ أصحاب أغراض غلبتهم أغراضهم ومآربهم على

مصالح الوطن وأمانه وأمنه، واستباحة البعض الآخر الخروج على الشرعية إلى حد التمرد عليها، وكل ذلك فضلًا عن أنه يضرب فى قيم الثورة، فإنه يهدد بالدمار والإفلاس حاضر ومستقبل مصر، ويؤدى إلى عواقب وخيمة ستحتاج مصر إلى سنوات طوال لمداواة آثارها المدمرة، ما لم نسارع إلى وقف هذا النزيف، وتضميد الجراح، وحماية الدولة من الانهيار .

كان من قيم ثورة الشباب ، تغيير النظام ـ وقد نجحت في ذلك بامتياز ـ بيد أنه لم يكن من قيمها أن تنهار الدولة .. انهيار الدولة يأتي على الأخضر واليابس ولا يرتضيه أو يقبله أحد !!!

آن الأوان أن نلتفت لحماية الدولة، فهى حقنا جميعًا .. وحق أولادنا وأحفادنا .. واجب علينا أن نسلمهم الراية خفاقة ليتابعوا مسيرة إصلاحية بنّاءة نرسم لهم خطوطها ونخطو غير وجلين ولا مترددين عليها، لتبقى مصر المحروسة حقيقة لا شعارًا، ولنعوض السنوات العجاف ونعيد الدماء إلى الشرايين التى جفت !

* * *

وإذا اتفقنا أن قيم الثورات، تستمد من أهدافها، فإن هذه الأهداف تترجم عن الاعتراض على واقع كان موجودًا، اعتراضًا مقرونًا بالرغبة فى جبره وإصلاحه .. ومع التسليم بأن الأهداف قد تتعدد وقد لا تتفق اتفاقًا تامًا بين كل الفصائل المعنية بالوطن، الأصيلة فى الثورة والمتداخلة معها أو لحاقًا بركابها ـ إلاّ أنه يمكن مع ذلك الإشارة إلى أهداف رئيسية لا يقع عليها خلاف .. ومن واجبنا ونحن نريد أن نحمى الثورة من الأجندات المتقاطعة أو المتنافرة معها، وأن نعوض غياب قيادة ملموسة لها ـ أن نساعد بموضوعية

وتجرد وإخلاص فى التنويه إلى هذه القيم العامة المستمدة من الأهداف التى تغيت وتتغيّا هدم القديم وإقامة بناء صالح جديد .

كان من عيوب بل كوارث النظام السابق، أنه أضمر الالتفات عن الديمقراطية وإهدار ما تقتضيه من احترام وإعمال رأى الأغلبية من خلال مؤسسات تشريعية وتنفيذية تلتزم باحترام المبدأ، وتلتزم معه باحترام الإنسان وحقوقه المتعارف عليها فى كل دساتير العالم، واحترام سيادة القانون وتنفيذه على الحاكم والمحكوم، وكفالة العدالة بعامة والعدالة الاجتماعية بخاصة، وحفظ حق المواطن قبل السلطات والهيئات، وفيما بين الأفراد، فى ظل منظومة للعدالة لا تفرق ولا تميز بين المواطنين، وتحترم حقوقهم وتكفل حرياتهم وتضمن عدم المساس بها أو التعرض لها إلاّ من خلال إجراءات قضائية ينص عليها الدستور ويكفل التزام القانون والسلطات بها .

ويبدو لمن يستقصى أسباب الغليان وقيام الثورة، ومن ثم أهم أهداف الثورة وقيمها، أن النظام أعطى ظهره للقانون، مثلما أعطى ظهره لقيمة وكرامة الإنسان .. ولأن النظام أراد أن يقدم واجهة للعالم وللناس خلاف ما يضمره ويمارسه، فقد عنى باستكمال الشكل، والعبث فى صلاته وعلاقاته، دون احترام المضمون، فكان أن تكرست ظاهرة التآمر على القانون بالقانون، ونهض على ذلك ترزية للقوانين أجادوا التطريز والصياغة على هوى السلطة، ليبدو فى الظاهر أن السلطة تحترم القانون، بينما القانون نفسه قد صار بالتطريز مهيضًا لا يعبر عن المجتمع وصوالح الناس . واللعب بالقانون أخطر من إهدار القانون، لأن الإصلاح بعد ذلك يتطلب جهودًا مركبة من خلال

تعديل القانون المطرز والرجوع إلى القانون الواجب، ثم معالجة الأوضاع التى تنشأ فى فترة تطبيق هذا الجنوح التشريعى !!

وكان من الطبيعى الذى لم يلفت السلطة فى الحقبة المنقضية، أن إهدار كرامة وحقوق الإنسان قد صار تبعًا ملازمًا لعدم احترام القانون احترامًا حقيقيًا، وإباحة التآمر عليه باستيفاء الشكل والعصف بالمضمون.. فكان العصف بالحريات قاسمًا مشتركًا فى أداء الإدارة بكل سلطاتها وهيئاتها وأجهزتها وأفرادها .. تجلى ذلك فى زيادة الاعتقالات وطول مدتها زيادة غير مسبوقة، حتى امتلأت السجون بآلاف المعتقلين الذين وصلت مدد اعتقال بعضهم إلى ما يصل بل يجاوز العشرين عامًا، وعمّت المظالم، وصار التزام الصمت هو سبيل الأمان والزلفى أيضًا .. حتى قلنا : « إن نكتم ينشق الصدر، أو ننطق ينفتح القبر .. وعلينا أن نختار»!! وإذا كان هناك من اختاروا الإفصاح، وهربنا بمقالاتنا الكاشفة إلى بعض صحف المعارضة لنشر ما تضيق به الصحف التى تحت سيطرة الدولة، فإن الجو العام صار خانقًا، وعز التنفس على كثيرين، وصار النظام مغلقًا فى وجه أصحاب الرأى والفكر، مفتوحًا للنفاق والمنافقين وأرباب الأهازيج والطبول، وصار المشاركون أتباعًا لا رأى لهم إلاّ ما يراد منهم أن يبدوه .. وغابت العدالة وعمت المظالم ولم ينج إلاّ من وجدوا الحماية فى جانب النظام الذى أجرى مصاهرة متينة وثيقة بين السلطة وبين الثروة، حتى أمست السلطة فى خدمة الثروة، وصارت الثروة داعمة للسلطة، واختلط العام بالخاص اختلاطًا هائلًا لم تشهده مصر فى أى عهد من العهود !!

* * *

فى هذه المصاهرة العريضة التى عقدها النظام السابق مع الثروة، تغوّلت الثروة فى شئون الوطن واغتالت مقدراته وثرواته اغتيالًا متنوعًا باركته السلطة وحمته وسترت عليه، ونحن نرى فى التحقيقات والمحاكمات الجارية الآن، بعض جوانب هذه الصورة البشعة التى أميط عنها اللثام وسبق أن حذرنا مرارًا من توابعها فى عشرات المقالات التى نشرت فى الصحف المستقلة أو المعارضة، وسنعود إليها حتى لا نقطع السياق هنا .. على أن زواج السلطة بالثروة، وتبادلهما التخديم والمنافع، لم يخل من شر مستطير آخر، فلم يلتفت النظام بجناحيه : السلطة والثروة ـ إلى استشراء الفقر ووصوله إلى حدود مفزعة واتساع الهوة بشكل مخيف بين الفقر المدقع وبين الثراء الفاحش الذى بلغ حدودًا ومظاهر مستفزة، غاب عنها العقل، ما بين الأفراح الباذخة التى تنفق عليها الملايين، وبين الحياة غير الآدمية التى يعيشها الفقراء فى العشوائيات والمقابر ويتغذى عليها أطفال الشوارع فى مقالب الزبالة .. قلة قليلة تتنعّم بالبذخ والترف وتتلاعب بمئات الملايين، وبالمليارات، وكثرة كثيرة عز عليها الطعام والشراب واللباس .. أما العلاج فهذا ترف لا يجوز أن يأمله الفقير ولا أن يلتفت إليه أحد، ولا تعنى به المستشفيات الحكومية التى فقدت أبسط مظاهر الاستشفاء والعلاج ناهيك عن استحالة توفير الدواء .. والعجيب أنه مع هذه الفوارق الضخمة المفزعة التى لم تنتبه إليها العيون الضريرة ـ مع أننا قرعنا الأجراس مرارًا !! ـ من العجيب أنه فات أيضًا أن الثروة والفقر متجاوران فى بر مصر .. جيرة يستحيل معها على الفقير ألا يرى مظاهر الثراء المستفزّة التى تعاير فقره وجوعه وعريه وتعاسته وبؤسه .. فعشش الترجمان كانت قبالة الزمالك، وكثير من العشوائيات على مشارف الأحياء الناعمة، والعربات الفارهة تجرى بالشوارع بجوار العربات الكارّو

وعربات الزبالة المتهالكة التى يتساقط منها ما لا يلذّ ولا يطيب ومع ذلك تتسقطه أفواه الأطفال الشاردين فى مقالب الزبالة .. عن هذا الجوار القريب بين الثروة والفقر كتبنا فى المال ١٢/ ٢/ ٢٠٠٩، وعن المصاهرة بين السلطة والثروة، وبين المال والسياسة، كتبنا فى المال ٥/ ٢/ ٢٠٠٨، وعن المال ووظيفته الاجتماعية التى أهملتها الإدارة المصرية، كتبنا فى الأهرام ٨/ ٦/ ٢٠٠٨، وعن مخاطر تراكم الثروات، كتبنا فى المال ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٨، وعن الإثراء بلا سبب، كتبنا فى المال ٤/ ٣/ ٢٠٠٨، وعن الاقتصاد الذى صار يغدق فقرًا، كتبنا فى المال ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٨، وعن مصر التى سرقناها، كتبنا فى المال ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٨، وعن العشوائيات الانتحارية، كتبنا فى الجمهورية ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٢ ثم فى المال ١١/ ٩/ ٢٠٠٨، وعن لعبة السلطة والمال والنفوذ، كتبنا فى المصرى اليوم ٣/ ٦/ ٢٠٠٩، وعن انتحار الثروة - بهذه الغفلة ! - كتبنا فى المال ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٨، وعن وجوب التطبيع مع المصريين، كتبنا فى المصرى اليوم ٧/ ١/ ٢٠٠٨ !!!

ومع ذلك لم تتفطن الثروة ولا تفطنت السلطة (المال ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٨) ومضت الأمور على حالها، حتى الإعلام أصابه العماء، فجعل دون أن يدرى يعرض فى برامج خصصت للمطبخ - ما لذّ وطاب من أنواع المأكولات الشهية والحلويات التى يسيل لها لعاب الشبعانين، فكيف بالذين لا يرون اللحم - إن رأوه !! - إلا في المواسم والأعياد ، أو ما يتسرب إليهم عفوًا في مقالب الزبالة من بقايا مأكولات المترفين في القصور والأفراح !!!

و وسط هذه المفارقات الصادمة ، لا تجد من تظهر يوميًا على شاشات قنوات التليفزيون - لا تجد بأسًا أن تخرج على الناس في كل يوم ، وربما مرتين

فى اليوم الواحد ، بطاقم من أفخر الملابس، فضلًا عن الحليّ ، لا يتكرر ولا يعاد ارتداؤه، على مدار ثلاثين عامًا رصد المراقبون أن ما ارتدي بأمس ، لا يمكن بعد ذلك ارتداؤه قط !! ولا يلتفت من يصورون هذه الصور والمشاهد اليومية إلى الناس ، أن الناس ترى وتلاحظ وتتعجب، ولا ينتبهون أن ما يعتلج في الصدور تتبادله الهمسات وإن كتمت الإفصاح تحاشيًا للتوابع والويلات !!

تستطيع أن تستخلص من ذلك ، وببساطة بلا عناء ، أن الحرية والديموقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية ـ كانت ولا شك من أهداف ومن ثم قيم الثورة التي تفجرت في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ، يوم الاحتفال بعيد الشرطة ، وفي اختيار للتاريخ والمناسبة لا يفوت مغزاهما ، مثلما لا تفوت أهداف وقيم أخرى أرجو أن يمتد حديثنا .

* * *

كان مشروع التوريث، ولحق به التشكيل الكارثى المزيف لمجلس الشعب فى الانتخابات الأخيرة ٢٠١٠، والتى زورت تزويرًا عنيفًا على رءوس الأشهاد ـ كانا فى مقدمة الأسباب التى فجرت الثورة .. عن مشروع التوريث والتحذير من عواقبه الوخيمة، كتبت سلسلة مقالات للأهالى اعتبارًا من ١٧/ ٨/ ٢٠٠٥، كانت الأولى بذلك التاريخ تحت عنوان : « رفقا بأموال الفقراء » !!!، .. تناولت فيه « الوهبة » أو « الهبة » التى تدفع لكل مرشح لرئاسة الجمهورية ـ وقيمتها نصف مليون جنيه، تدفع لكل مرشح من أموال الفقراء الكادحين لإعطاء صورة خادعة لانتخابات فارغة من المضمون ولا طحن لها ولا فائدة منها، إلا أن تكون ورقة توت لستر انتخابات معروفة

النتيجة سلفًا، بعد أن حالت المادة ٧٦ التى عدلت فى الدستور بمعرفة المطرزين، لتقيم جدارًا مسلحًا مصمتًا إزاء الترشح فيما عدا الأحزاب الهشة التى سمح لمرشح كل منها بخوض الانتخابات، وبشروط أيضًا، وهى أحزاب هشة لأنها لو كانت أحزابًا حقيقية لما احتاجت إلى « وهبة » من كد وأموال الفقراء بزعم الصرف على حملة مرشحها المعروف سقوطه الذريع سلفًا .. لم يكن المقصود فى تلك الانتخابات الرئاسية التى أجريت ٢٠٠٥ ـ تحت مظلة لجنة ما أنزل الله بتشكيلها من سلطان، لم يكن المقصود إنجاح الرئيس (السابق) محمد حسنى مبارك، فلم يكن هناك منافس له، وإنما كان المقصود هو الانتخابات التالية المزمع فيها ـ ٢٠١١ ! ـ تمكين الوريث من الركوب !!! كان المؤسف ـ ولا يزال ـ أن تدفع هذه الهبات ـ لستر العورة ! ـ من أموال البؤساء الذين يعيشون تحت خط الفقر فى القرى والنجوع والدساكر، وفى العشوائيات والقبور .. هؤلاء الذين كانوا يتقيأون دمًا من جوع البطون، ويستعيضون بالعظام عن اللحوم .. الذين يعانون من سوء التغذية، وانعدام الغطاء، ويقضون حاجاتهم حيث يأكلون وينامون، ويشربون من حيث تشرب الكلاب والبهائم، وتختلط أجسامهم بأجساد الموتى فى سكنى القبور، ويتلامس لحمهم وأنفاسهم فى زنقة وتلاحم العشوائيات حيث ترتد النفوس إلى « الحيوانية » فينمو زنى المحارم فى رحم هذا التلاحم الحيوانى !

وفى الأسبوع التالى : ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٥، كتبت مقالًا للأهالى أيضًا ـ تحت عنوان : « مفارقات الانتخابات الرئاسية » ! .. تحدثت فيه عن الرقابة الاستباقية التى أعطيت للمحكمة الدستورية العليا لتمرير وتحصين قانون

الانتخابات الرئاسية الذى صدر برقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥، وهو يضع عينه - أى القانون - على الانتخابات التالية - فى أكتوبر ٢٠١١ - لترتيب الأوضاع لركوب الوريث، ولم تفلح الرقابة الدستورية الاستباقية فى رتق أو ستر كل عيوب هذا القانون العجيب . وكانت النتيجة لهذا القانون الذى تعانق مع التعديل الشيطانى للمادة ٧٦ من الدستور - كانت النتيجة الحيلولة بين القامات العالية وبين الترشح، ولم يمر من « المصفاة » الشيطانية سوى مرشحى الأحزاب التى ضُرب معظمها أو اتَّفِقَ معه قبل إعداد وتنفيذ هذا السيناريو المستفز ! قلت وقتها إن المقصود هو انتخابات ٢٠١١، والمصدرة - بحسبة برما - على أى مرشح يمكن أن ينافس الوريث الذى ترتب لتركيبه الأوضاع !

لم يكن هذا هو كل الحصاد المر لمشروع التوريث، فقد اقتضى إخلاء الساحة للوريث - تبديد القامات المصرية، سواء بتجميد الأوضاع حتى تتساقط القامات تباعًا بمضى الزمن كما تتساقط أوراق الخريف، أو الاختزال عند إجراء التغييرات التى أجريت آنذاك، بالنزول بالأعمار - فى الاختيار - من سن السبعينيات إلى سن الثلاثينيات وأول الأربعينيات، لتسقط أجيال ثلاثة أو أربعة وتعدم كما تعدم خيول الحكومة، لضمان عدم وجود أى منافس عليه طلاوة للوريث، الجارى على قدم وساق تهيئة الأوضاع وترتيبها لركوبه . عن هذا كتبت مقالًا مطولًا للأهالى نشر فى ٣١/ ٨/ ٢٠٠٥ - ختمته بصيحة قالت بحصر اللفظ :

« الاختزال الجارى هو اختزال لمصر، يبدد أغلى ثرواتها، ولا يخدع أحدًا أو يخفى سراب المرام المقصود ! .. ماجرى ويجرى يأباه العقلاء وتأباه الدول

ذات الحضارات .. ليس يصح فى عقل عاقل، ولا فى دولة عاقلة ـ أن يقفز الاختيار لإدارتها هذه القفزة الهائلة من جيل الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، إلى جيل الثلاثينيات وأول الأربعين ؟! .. وكيف يجرى هذا ويصح فى عقل عاقل بينما رئيسها القادم يبدأ فترة رئاسته القادمة وهو فى السابعة والسبعين ؟! .. ألا يرينا هذا ويرى من لا يرى أن القفز عبر أربعة أجيال قفز غير مفهوم وغير آمن، ويحرم مصر من « عصارة » و« زبدة » خبراتها ؟! إن ما يجرى الآن من تبديد الثروة البشرية من القامات العالية القيمة والمقدرة هو جناية على مصر قبل أن يكون تجنيًا عليهم ! هذه الجناية لا يرتضيها مصرى يتقى الله فى أمانته ووطنه » !

* * *

استأنفت فى ٧/ ٩/ ٢٠٠٥ ـ فى جريدة الأهالى أيضًا ـ سلسلة المقالات التى طفقت أكتبها عن التوريث والسلطة . فكتبت تحت عنوان: « عشق السلطة : من الذين يدفعون الثمن ؟ » !

لم تكن هذه هى المرة الأولى التى كتبت فيها عن عشق السلطة، فقد أرسلت رسائل من تحت الماء عبر معالجة ما تم فى حكم معاوية بن أبى سفيان من مبايعة ابنه يزيد فى حياته، وكيف أحدث هذا شقًّا لا تزال توابعه موجودة للآن . إلاّ أن الرسالة التى كتبتها فى مقالات للجمهورية وروزاليوسف . هذه الرسالة لم يلتفت إليها المعنيون أو تعالوا عليها، فكتبتها واضحة صريحة فى مقال نشرته الأهالى ٧/ ٩/ ٢٠٠٥، أعدت نشره بكتابى : شجون وطنية ـ ط ٢٠٠٦ .. تحدثت فيه عن عشق السلطة ومظاهره وعيوبه وآفاته، ثم تحدثت عن عشق الامتداد فى الأبناء، وأعدت رواية معاوية وبيعته فى ولايته لابنه

يزيد، وتداعيات ما حدث فى الحروب التى دارت بين بنى أمية وعبد الله بن الزبير بن العوام، والذى تسلم قيادة المعارضة بعد مقتل الحسين بن على فى كربلاء، ثم مع المختار الثقفى بعد ابن الزبير، واستعرضت الدماء التى سالت بسبب عشق فكرة التوريث التى راقت لمعاوية ثم من جاءوا بعده، والدماء التى سالت على جدار طلب السلطة حتى قتل الأب ابنه، والابن أباه، والأخ أخاه .. ولم يكن آخرها مصرع الأمين الذى قتله أخوه المأمون وعلق جثمانه نهبًا للعيون ولتنهشه جوارح الطيور . لأختم بما جرى من تعديل شيطانى للمادة ٧٦ من الدستور، تهيئة لركوب الوريث تحت زعم أنها انتخابات لا تعيين ولا توريث . يومها كتبت أنهم يعلمون أن استحكامات التعديل الشيطانى للمادة ٧٦ من الدستور، سوف تجعل الاقتراع على « واحد وحيد » ـ وأن هذا هو « التوريث بعينه » مهما اختلفت المسميات ومهما علت الأهازيج والطبول وأسدلت الستائر على ما وراء الكواليس وأطلت بالونات الخداع !

تابعت بالمقال الذى نشرته الأهالى ١٤/ ٩/ ٢٠٠٥ ـ تابعت طرح مخاطر قضية التوريث، وكشفت العبث الشيطانى الذى جرى فى المادة ٧٦ من الدستور . ووصفته يومها بأنه « كالترقيص » الذى يلجأ إليه لاعبو الكرة، ولكنه هنا فى مصير وطن .. يومها ذكرت بأنه بينما تعلقت عيون الشعب بالانتخابات المرتقبة التى وُعِدُوا فى خطابٍ ألقى فى شبين الكوم بالمنوفية بأنها ستنهى نظام الاستفتاء، وتستبدله بالاقتراع الحر بين أكثر من مرشح .. فى هذا الوقت الذى تعلقت فيه الأنظار بالأمل الموعود، كان « الرقّاصون » ـ «

المطرزون » يعدون لشيءٍ آخر، أفرزوا فيه نصًا شيطانيًا ! استلزم عدة صفحات على خلاف النصوص الدستورية فى العالم كله !!!

يومها (١٤/ ٩/ ٢٠٠٥) كتبت فى المقال : التعديل الجهنمى الترقيصى للمادة / ٧٦ من الدستور، يشترط فيمن يرشح فى الانتخابات الرئاسية القادمة التى قد تكون بعد عام أو عامين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أعوام ـ أن يكون عند الترشح عضوًا من عام متصل على الأقل فى الهيئة العليا لحزب مضى على تأسيسه خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح (لاحظ حكاية الخمسة أعوام متصلة على الأقل) ــ ويشترط أن يكون هذا الحزب قد حصل ـ فى الانتخابات الوشيكة (٢٠٠٥) وبالنظام الفردى ـ على نسبة (٥ ٪) على الأقل من مقاعد المنتخبين فى كل من (لاحظ فى كل من) مجلس الشعب ومجلس الشورى !!

كتبت يومها أننى لست أحسب أن أحدًا ـ مهما كان تواضع فهمه ـ يمكن أن يتوه منه التحريض المراد من سدنة التعديل مهما أطلقت البالونات وأساليب التمويه والترقيص والخداع !!.. لن يكون ـ ومن المحال أن يكون على المسرح ـ إلاّ الحزب الوطنى ومرشح الحزب الوطنى « الوحيد » الذى يلح اليعاقبة على الدفع به دفعًا لا يوجد فى بر مصر من لا يجزم به ويعرفه ويحدده من الآن، ولا يدعون وسيلة لترويج التحريض إلاّ طرقوها، باذلين فى نشاط جم كل الإمكانيات والترتيبات التى يراها الأعمى والبصير، ويرى فيها يراه أن أخطر ما فيها وفى عملية « الاختزال » الجارية بهمة ملحوظة فى تحالف مع المال ولغته ورجاله ومصالحهم، أنه يجرّ إلى تفجير صراع أجيال حين نقلب الموازين والمعايير، ويركب الأبناء فوق الآباء، ويُشَيّع المعارض

أو المستعصى إلى القبر حيًا أو ميتا، فمقبرة الاستبداد والتكايا تسع الأموات ـ والأحياء أيضًا !!!

رب طيب حسن النية يقول، دعنا من مخاطر ومحاذير التحالف مع رأس المال ولغته ومصالحه، ومن صراع الأجيال غير المغفور إثارته، ودعنا من الأحزاب، وشرط العضوية فى هيئتها العليا من عام على الأقل قبل الترشح، وشرط مضى خمسة أعوام متصلة على تأسيسها، وشرط الحصول على الـ ٥ ٪ من نسبة مقاعد المنتخبين فى كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى ـ .. دعنا من الأحزاب وشروط الأحزاب، وليستخدم من يشاء حقه الدستورى كمستقل، فالمواطنون ـ بنص الدستور ـ لدى القانون سواء .. فلكل مستقل حق الترشح، ودعنا من الأحزاب وهم الأحزاب وحوائط الصد العالية جدًا التى أقيمت أمام الأحزاب فى الجولة القادمة التى انصرف إليها معظم عملية« الترقيص» !!

فليكن، ولكن كيف ؟!! .. إن التعديل الجهنمى التعجيزى غير الدستورى للمادة ٧٦ من الدستور، يشترط للمستقل المتقدم بغير حزب، أن يتحصل على ٢٥٠ توقيعًا مؤيدًا فى تفريدة عجيبة وحسبة أعجب كحسبة برما لا سبيل البتة للوصول إليها .. يلزم لقبول الترشيح أن يحصل المتقدم على ٢٥٠ توقيعاً تؤيده (لاحظ تؤيده ـ لا أن تزكيه أو توافق على ترشحه)، ويشترط فى تفريدة هذه التوقيعات « المؤيدة » ألاّ تقل عن : ـ ١ ـ (٦٥) توقيعًا على الأقل من أعضاء مجلس الشعب المنتخبين ٢ ـ (٢٥) توقيعًا على الأقل من أعضاء مجلس الشورى المنتخبين ٣ ـ (١٠) أعضاء على الأقل من كل مجلس شعبى محلى للمحافظة، ومن أربع عشرة محافظة على الأقل، وبما

مفاده ألا يقل عن ١٧٠ توقيعًا مؤيدًا، اللهم إلاّ إذا حصل المتقدم على توقيعات تأييد لعدد أكثر من الحد الأدنى المقرر لأعضاء كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى، فيخفض عدد التوقيعات المؤيدة المطلوبة من المجالس الشعبية المحلية عن الـ ١٧٠ بقدر الزيادة فى توقيعات أعضاء مجلس الشعب أو الشورى، ولكن بشرط ألا يقل عدد توقيعات المؤيدين من المجالس الشعبية المحلية عن عشرة من كل محافظة ومن أربع عشرة محافظة على الأقل !!

ياقـوة اللـه !

* * *

ما هذا كله الذى دبجه يعاقبة التحـريض والترقـيص ؟!، إنهـم لم يكتفـوا بهذه الترسانة وحوائط الصد لضمان « التعجيز » عن الترشح، فجاوزوها إلى فرض « الاستحالة » بإخلاء الساحة لمقدم من يريدون ويحرضون على فرضـه فرضًا، فيـضعون بـالنص شرطًـا جهنميًـا يـضمنون بـه لملمـة وتجميـع كـل التوقيعات للمراد فرضه، وإخلاء وإفقار الساحة من أى توقيع شارد يستطيع أى راغب ترشح آخر أن يحصل عليه، فتورد المـادة المحرضـة ـ وهـى أطـول مادة فى دساتير العالم ـ إضـافة للتوقيعـات المؤيـدة وتفريـدتها وحـسبة برمـا الموضوعة فيها بعناية شديدة ـ .. تـورد شرطًـا آخـر بـالغ الغرابـة والعجـب والتعقيد والتعجيز و'الاستحالة، فتنص نصًا على أنه :

« فى جميع الأحوال لايجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح » !! .. فمـن يوقع لشخص، لا يجوز أن يوقع لغيره، وهنا ينكشف المـستور وتـسقط آخـر أوراق التوت، وتتضح ألاعيب هذا الدهاء والتمويه الترقيصى الذى يـصادر

مصادرة مكشوفة على أى راغب آخر فى الترشح، ولا يحترم بهذه المصادرة حق المصريين فى المفاضلة والانتقاء، بل ولا يحترم حق ومصير الوطن ولا عقول وأفهام المصريين !!!

إن اللاعبين المهرة الذين حدثتك عن دورهم فى صياغة تعديل المادة ٧٦ دستور سنة ٢٠٠٥، المزينين المحرضين المتقنين لفنون « الترقيص » و « التحريض » ـ كانوا يعرفون كما نعرف أن هذا الترتيب الجهنمى، قد وقع فى العديد من المخالفات الدستورية، ويعرفون كما نعرف أن محكمتنا الدستورية العليا خليقة أن تعريها وبأن تحكم بمخالفة النص الدستورى والقانون المخدم عليه للمبادئ الدستورية العليا ـ فهل كان من مصادفات المقادير، أو تصاريف حسن النية، السعى لاستبعادها أو المصادرة الاستباقية على رقابتها، بإشراكها ـ خلافًا للدستور والقانون ولمبدأ الفصل بين السلطات ـ فى العملية التشريعية لقانون تنظيم الانتخابات الرئاسية رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ المخدم على المادة ٧٦ المعدلة بالدستور، وجعل رئاسة لجنة الانتخابات الرئاسية لرئيس المحكمة الدستورية العليا المنوط بها الرقابة الدستورية (اللاحقة) على القوانين وعلى التعديل الدستورى ذاته، هذه اللجنة التى قضى النص المعدل للمادة ٧٦ من الدستور بأن تكون قراراتها نهائية ونافذة بذاتها وغير قابلة للطعن عليها بأى طريق ومن أى جهة، كما لا يجوز التعرض ـ هكذا قضى النص ـ لقراراتها بالتأويل أو بوقف التنفيذ !

لقد أصدرت محكمة القضاء الإدارى، فى سبتمبر ٢٠٠٥، ثلاثة أحكام يؤذن إصدارها بذاته ـ بغض النظر عن الحكم فى كل منها ـ يؤذن برياح أزمات قادمة فى الطريق نتيجة « هذه المصادرات » غير الدستورية التى

جرت سنة ٢٠٠٥ ورامتها الصياغة التى لجأ إليها اليعاقبة المحرضون على دفع الأمور فى هذا الاتجاه الخطير الذى يمكن أن يؤدى إلى كارثة .. أحكام محكمة القضاء الإدارى الثلاثة، قضى أحدها بأحقية منظمات المجتمع المدنى المصرية فى مراقبة الانتخابات سواء فى داخل اللجان أو خارجها خلافًا لما ارتأته لجنة الانتخابات الرئاسية، وقضى الحكم الثانى باستبعاد مرشح حزب مصر من بين مرشحى الرئاسة لوجود نزاع جدى على رئاسة الحزب، خلافًا لما ارتأته ثم أصرت عليه ـ رغم الحكم ـ لجنة الانتخابات الرئاسية، وقضى الحكم الثالث الصادر مساء ليلة الانتخابات بقبول طعن عشرة مستشارين وقضاة شكلا على قرارى لجنة الانتخابات الرئاسية بإلغاء ندبهم واستبعادهم من الإشراف القضائى على الانتخابات رغم سبق ندبهم من مجلس الدولة، وإلغاء هذين القرارين للجنة الرئاسية، وبوقف تنفيذهما بصفة مستعجلة بما يترتب عليهما من آثار ـ وهو ما قضت به محكمة القضاء الإدارى مؤكدة فى مدونات حكمها اختصاصها بالنظر فى الطعن على القرارات المطعون عليها .

هذا القضاء الثلاثى، بغض النظر عن مضمونه، ينطلق من مبدأ أقرت به محكمة القضاء الإدارى لنفسها صلاحية النظر فى الطعون فى قرارات لجنة الإشراف على الانتخابات الرئاسية وإعمال رقابة المشروعية عليها !

على أنه يبقى ـ هكذا كتبت فى ٢٠٠٥/٩/١٤ ـ وسوف يبقى، السؤال المثار الواجب الإجابة عليه عن أثر المصادرة الاستباقية التى صيغت بدهاء سنة ٢٠٠٥ فى تعديل المادة ٧٦ من الدستور وفى القانون ١٧٤/ ٢٠٠٥، حين أشركت المحكمة الدستورية كلها فى التشريع الذى

تباشره السلطة التشريعية، بينما موكول إليها الرقابة اللاحقة بأن تنظر فيما قد يُطعن به على هذه النصوص من عدم الدستورية، وحين جعلت ـ أى الصياغة ـ رئاسة لجنة الإشراف على الانتخابات الرئاسية إلى المستشار الجليل رئيس المحكمة الدستورية العليا المنوط بـه وبهـا الرقابـة اللاحقة على دستورية النصوص القانونية أو الدستورية !

حاول اليعاقبة إجراء بعض الرتق فى المادة ٧٦ من الدستور التى فاحت رائحة ما أجروه فيها سنة ٢٠٠٥، فأجروا فى ٢٦ مارس ٢٠٠٧ تعديلًا للفقرتين الثالثة والرابعة للمادة المذكورة، فاشترطت الفقرة الثالثة فى الحزب أن يكون قد مضى على تأسيسه خمسة أعوام متصلة النشاط على الأقل قبل فتح باب الترشيح، وأن يكون قد حصل فى آخر انتخابات على نسبة ٣٪ على الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين فى مجلسى الشعب والشورى، وأن يكون مرشحه من أعضاء هيئته العليا من سنة متصلة على الأقل، وللتجميل ساقت الفقرة الرابعة « استثناءً » يجيز الترشيح للأحزاب التى حصل أعضاؤها بالانتخاب على مقعد على الأقل فى أى من المجلسين بآخر انتخابات !

ليس بوسع منصف عاقل أن يمارى فى أن المراد الذى صيغ ووضع، غير الدعوة التى أطلقت وفرح ورحب بهـا المصريون، وأن الأمـور قـد فارقـت الواجب الذى تعلقت به الدعوة وأفئدة وآمال وحقوق المصريين، وفرضـت شيئًا آخر لا يخطئه الأعمى والبـصير، خلاصـته وفحـواه ومـؤداه المـصادرة التامة على أى ترشح لأى مصرى خلاف من سيرشـحه الحـزب الـوطنى فى الانتخابات الرئاسية التالية، والتمويه لإسباغ صفة «الانتخاب » و« الاقـتراع » على ما سوف يكون رغم أنه بمرشح واحـد وحيـد لا منـافس لـه، تهربًـا ـ

بمنطق النعامة التى تدفن رأسها فى الرمال ظانة أن أحدًا لا يراها ! ــ من « المسمى » و « الوصف » الحقيقى لما يجرى الترتيب له !!

* * *

من الطبيعى أن تكون مقاومة التوريث، فى مقدمة أهداف ومن ثم قيم ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .. وقد تجلى هذا فى محاولات التهدئة والامتصاص التى بُذلت قبل ترك الرئيس السابق لمنصبه يوم ١١ فبراير ٢٠١١ . بيد أن هذه المحاولات لم تفلح لأن حجم تراكمات المشروع قد أقام جبلًا ضخمًا من سوء الظن لم تعد تجدى فى إزالته وعود !! وساهم فى سوء الظن وعدم تقبل الوعود ـ الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب، وهى فريدة فى نوعها، لا لأن التزوير جديد على أسلوب الإدارة المصرية فى إجراء الانتخابات، وإنما لأن التزوير هذه المرة كان فاضحًا جهيرًا وزاعقًا ولازمه عنف يعلن عن التزوير بالقوة والإكراه .. فلم يعد هناك حياء لا خشية من التزوير وعواقبه، وعَزَّ على النظام أن يعلن بوضوح حقيقة ما جرى، وأن يسلم ببطلان تشكيل مجلس نيابى أحاطه البطلان من كل جانب، ولم تعد لديه البصيرة التى انطفأت شمعتها من زمن، ليدرك آثار هذا التزوير الفاحش، ولا تداعيات من أُسقطوا كرهًا وردود أفعالهم التى تحولت إلى حراب تضرب بقوة ـ ولها كل الحق ـ فى النظام .. ولكل هذه الأسباب التى يعانيها الشعب برمته ويتجرعها من سنوات، فإن ثورة الشباب لاقت تأييدًا من كل طوائف الشعب وأطيافه، ومن كل الأعمار والمهن والحرف، ومن النساء والأطفال .. وبدأت أهداف الثورة تتجلى من الأيام الأولى، وتلتقى مع مطالب وآمال الشعب .

إن التزوير الفاحش الذى حصل فى انتخابات مجلس الشعب، ومن قبله مجلس الشورى، طرح ويطرح بشدة واحدًا من أهم أهداف ومن ثم قيم الثورة، وهو رعاية الديمقراطية لتكون واقعًا حقيقيًا يلزم الحكم والحكومة والإدارة التى استسهلت على مدار عقود ـ تزوير إرادة الناخبين والعبث بها وتزييفها .. ومن البديهى أن تطرح هذه القيم المأمول فى تحقيقها ـ وجوب وضع دستور جديد وصالح للبلاد، يتلافى ما كشف عنه دستور ١٩٧١ من ثغرات استغلت أسوأ استغلال، وتقيم بناءً دستوريًا يوافق ويتفق مع آمال مصر ويكفل توازن وحقوق السلطات وحقوق شعبها التى اغتيلت طويلًا !!

وغنى عن البيان أن وضع دستور جديد للبلاد مهمة دقيقة ليست من العلم العام، وتحتاج ـ فضلًا عن استقراء اتجاهات الشعب ـ إلى متخصصين ليس فقط فى القانون أو الفقه الدستورى بخاصة، وإنما تحتاج إلى تخصصات مختلفة تتضافر وتجمع بين القانون والسياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم، وأداء هذه المهمة يستلزم اختيارًا دقيقًا خالصًا متجردًا ينتقى أفضل العناصر فى كل تخصص، ويوافق اطمئنان الشعب إلى توجهات كل منهم، ثم يستلزم توفير الوقت والإمكانيات والظروف لحسن القيام بالمهمة، وهى تستلزم أولًا وضع الخطوط العريضة متضمنة المبادئ التى تعبّر عن النظام الدستورى الذى يستقر عليه الرأى، هل البرلمانى أو الرئاسى أو مزيج من النظامين، مرعى فى كل اختيار الظروف والأحوال المصرية وما تحتاجه وتستلزمه .. وهذه المبادئ أو الخطوط العريضة ينبغى طرحها للنقاش العام وينبغى أن تمر على الشعب أولًا فى استفتاء لا يأخذها جملة أو حزمة واحدة، وإنما يجب التفصيل لتأتى نتيجة الاستفتاء معبّرة عن الرغبة الشعبية فى كل عنصر .. فهل

الأفضل مثلًا نظام المجلسين البرلمانيين أو المجلس الواحد، وحدود مهمة كل منهما فى حالة ترجيح نظام المجلسين، وهل مثلًا يكون نائب الرئيس بالتعيين أم بالانتخاب، وهكذا .. ثم يلى بعد الاستفتاء والاتفاق على النظام الدستورى وخطوطه العريضة، ترجمة ذلك فى نصوص، وصياغة النصوص عمل فقهى لغوى له أربابه، فإذا انتهت الصياغة توجب أن تعرض فى استفتاء بذات النظام التفصيلى الذى يتيح بيان الرأى فى كل عنصر، ويضمن اتفاق النتيجة مع الرغبة الشعبية المنوط بلجنة وضع الدستور التعبير عنها .. وكما ترى فإن هذا العمل يحتاج بالضرورة إلى أهله، وذلك يستوجب التقاء الإرادة الشعبية مع الجهد التخصصى الفنى والفقهى، فى اتساق لا تربص، ويأتى الاتساق حين يكون اختيار اللجنة موافقًا للإرادة الشعبية معبّرًا عن مجملها..

لقد طرحت فى البداية أن ثورة الشباب أنجزت مهمتها الرئيسية بلا قيادة، ساعد على ذلك فى ظنى أن الشعب كله قد التقى على الأهداف ومن ثم القيم العامة للثورة، ولكن الحرص على الثورة وقوة دفعها يستوجب الفرز الدقيق بين قيمها وبين الأهداف التى تداخلت معها أو أرادت ركوب الظرف لسبب أو لآخر .. فلم يكن من قيم الثورة وأهدافها حرق مجمع محاكم الجلاء وسراى الحقانية بالإسكندرية أو مبنى الشهر العقارى ومبنى النيابة الإدارية بالأزبكية، ولا مداهمة واقتحام سبعة سجون وليمانات فى توقيت واحد وإطلاق ما يزيد على ٢٣ ألف سجين بعضهم من الخطرين جدًا على أمن الوطن، ولا كان من قيم الثورة وأهدافها مهاجمة وحرق وسرقة سلاح قرابة أربعين قسم ومركز شرطة، أو السطو على المتحف المصرى فى ميدان التحرير،

أو الاستمرار فى مهاجمة بعض المراكز والأقسام لتهريب سجين، ناهيك عن حرق الكنائس وأعمال البلطجة التى طفقت تضرب أمن مصر والمصريين .

وإذا كان فرز وتنحية هذه الجنوحات سهلًا، لأنها ظاهرة التنافر مع أهداف الثورة وقيمها، وقد يكون واضحًا بالنسبة لمطالب بعض الطوائف وخلطها عمدًا أو استغلالًا بالثورة، إلاّ أن الأمر يدق بالنسبة للمظاهرات والاعتصامات الفئوية . فظاهرها أنها تتفق مع أحد أهداف الثورة وهو تحقيق العدالة الاجتماعية، بيد أن هذه العدالة الاجتماعية لا تؤخذ جزءًا جزءًا، وإلاّ انتهت إلى مظالم أو مفارقات أخرى تعطى للأعلى صوتًا أو الأكثر ضغطًا على حساب الأخفض صوتًا أو الملتزم بالنظام حماية للثورة وأمن الوطن . تحقيق العدالة الاجتماعية يستلزم نظرًا عامًا يرى الصورة بأكملها، شاملة إمكانيات البلاد، وما يمكن تدبيره، وشاملة خريطة عامة لكل الفئات، يجرى عليها تسكين يتفق مع العدالة الاجتماعية المأمولة، وهكذا فإن قيم الثورة غاية بالغة الأهمية يجب أن يتضافر الجميع ويتعاونوا فى كفالتها وتحقيقها .

كيف ؟ هذه مسألة تحتاج بدورها إلى تأمل وبيان .

* * *

المتابع للأحوال منذ ٢٥ يناير ٢٠١١، حتى الآن، يلاحظ تداخل أجندات متقاطعة وبعضها متنافر مع الثورة الصافية الخالصة التى قامت لأهداف وقيم اتفق عليها مجموع الشعب المصرى الذى غَلَبَ انتماؤه لمصر الوطن، على الانتماءات السياسية أو المذهبية أو الطائفية أو الحزبية أو الفئوية . دخلت هذه الأجندات بخرائطها استغلالًا لحالة الثورة، فارتدت بقصد أو

بغير قصد عليها، وجعلت تعرقل مسيرة خطواتها التى أنجزت جزءًا كبيرًا من مهامها تجلى فى سقوط النظام، وبقى أن تحتفظ بقوة الدفع لتحقيق الإصلاح المنشود وما يستلزمه من بناء متعدد الجوانب .. لقد قامت الثورة لإنصاف الإنسان أو إن شئت المواطن المصرى، وكفالة حقوقه مع تنظيم واجباته فى إطار يكفله الدستور ويرسمه القانون . بيد أن الثورة لم تقم للتحيز لأحد قبل أحد، ولا لنصرة مسلم على مسيحى أو مسيحى على مسلم، أو مهنى على حرفى أو العكس، ولا لدعم حزب فى مقابل أحزاب، أو طائفة إزاء طائفة، أو مذهب فى مقابل غيره من المذاهب .. وهذا الموقف جناحاه العدالة والمساواة، فبغيرهما تتسرب الانحيازات وتعم المظالم التى قامت الثورة لمواجهتها والقضاء عليها بالعدل والقسطاس .

لم تقم الثورة لتستبدل الظلم بالفساد .. فكلاهما مكروه .. من عانى الظلم وكابده ـ يأبى إيقاعه بغيره، فالقيم والمبادئ لا تتجزأ ولا تتبضع، والمتهم برىء حتى تثبت إدانته بحكم قضاء لا يصدر إلاَّ بعد تحقيق الدعوى وسماع دفاعه إزاء أدلة الاتهام .. والترجيح بينهما للوصول إلى شاطئ العدالة التى دونها الضياع .. هذه العدالة قاسم مشترك بين الدساتير والقوانين الوضعية والأديان السماوية .. هذا العدل لا يُحجب ولا يجوز أن يُحجب عن أحد .. يعرفه المسلم ويعرفه المسيحى، وتحض عليه المسيحية كما يحض عليه الإسلام .. فالله عز وجل من أسمائه العدل، وهو يأمر بالعدل والإحسان، وينهى عن الظلم، ولا يخص أحدًا بالعدل مهما كانت قرابته، أو يحرمه من آخر أيا كان شنآنه .. العدل قيمة فى ذاته يُضفى على الضعيف قبل القوى، والفقير قبل الغنى، والمحكوم قبل الحاكم، والمتهم قبل الشرطى، والمريض

قبل المعافى ..لا يحول بين الشاهد ـ أو القاضى ـ وبين الإقرار بالحق ـ أن يكون هو المشهود عليه أو على أحد من ذويه وأقاربه الأقربين .. « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء للهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ ».(النساء / ١٣٥) ..

بل إن إنصاف الشانئ واجب، ولا يسقط جنوحه أو شنآنه واجب معاملته بالعدل، فيقول الحكم العدل فى كتابه العزيز : « يَا أَيُّهَآ الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ للهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ » (المائدة / ٨) .

من المظاهر المتقاطعة الآن مع العدالة، وهى من أهم أهداف الثورة وقيمها ـ فوضى البلاغات .. ولست أعنى البلاغات الصادقة، فتقديمها واجب، وتحقيقها أوجب، والمساءلة عنها لا ترخص فيها .. ولكن إلى جانب البلاغات الصادقة، توجد بلاغات كاذبة، وتوجد بلاغات ثأرية أو انتقامية أو كيدية، وتوجد بلاغات مجهولة المصدر، مع أن الأصل أن يكون المبلغ واثقًا فى موضوع بلاغه، وهذه الثقة لا تبرر له التخفى وحجب نفسه وبث ما يريده من وراء ستار .. إن التجهيل بالمبلغ هو دليل الأدلة على الكذب والكيدية، وكنا قبل الثورة لا نلتفت إلى البلاغات المجهولة، فكذبها واضح ثابت من عنوانها .. ولم يعد حسب البلاغات ما داخل بعضها ـ ونسبته للأسف ليست قليلة ـ من كذب وكيدية واصطناع وتلفيق، وإنما صارت تجد طريقها بعينها إلى صدر الصحف .. مع أن الأصول ومواثيق الصحافة والإعلام لا تبيح النشر إلاّ للأنباء القضائية .. وهذه الأنباء تكون قد مرت قبل إخراجها إلى الناس « بمصفاة » تتمثل فى التحقيقات وما تفرزه من حقائق هى فقط التى

يجوز بثها ونشرها، أما البلاغات فهى لا تعدو ادعاءات أو اشتباهات لا يجوز تصديرها من فم أصحابها إلى الناس .. إلاّ بعد أن تخضع للتمحيص والبحث والتحقيق وفرز الصادق من الكاذب والصحيح من الباطل .. غير ذلك نار تأتى على الجميع، لأنها تقذف بأعراض وكرامات وشرف واعتبار الناس إلى أتون التدمير النفسى والمعنوى والمادى، وقد يكون المضرور بريئًا بما قذف به البلاغ ـ كذبًا ! ـ فى حقه .. إن القرآن الحكيم ضرب مثلًا لوجوب التيقن قبل قبول الروايات أو الادعاءات فقال إن بعض الظن إثم .. وفى قصة مشهورة، نزل قول الحكم العدل تبارك وتعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ » (الحجرات ٦) .

من ينشد العدل، لا يقبل الظلم، ولا يضيق بالإجراءات التى ترعى حق المتهم أو المشتبه فيه فى أن يبدى دفاعه ويحققه، فإن كان بريئًا فهذا حقه لا يضيق به العادل ولا ترفضه العدالة أو تأباه، فإن ثبت العكس فحق العقاب قائم لا خوف ولا خشية عليه، وتكون الضمائر قد استراحت بما بذلته من فرصة عادلة لتحقيق الدفاع قبل القضاء بالعقوبة. العدالة فى مقدمة أهداف الثورة وقيمها .

* * *

هل هو مبكر أو متعجل، أن يطرح الآن تناول قيم وأهداف الثورة والسبيل إلى كفالتها ؟ ربما كان هذا السؤال صحيحًا لو اتحدت الثورة والإدارة من خلال قيادة محددة للثورة معنية بها وموكول إليها فى ذات الوقت إدارة الأمور. عند ذاك يتسع الوقت والفرصة للتصحيح أو التعديل أو

المداركة أو التطوير، لأن رؤية الثورة هى هى رؤية الإدارة . وقد اتسعت الفرصة والوقت لمثل ذلك فى ثورات تاريخية معروفة، مثلما رأينا ـ مثلًا ـ فى ثورة يوليو ١٩٥٢ . ولكن ثورة يناير ٢٠١١ أدت وأنجزت ـ دون قيادة، وتعذر لاعتبارات عديدة لا تفوت وألمحنا إلى بعضها ـ تعذر أن تتشكل لها قيادة محددة متفق عليها، فصار من المهم أن يبقى جسر للتواصل بين أهداف وقيم الثورة، وبين الموكول إليهم إدارة شئون البلاد .. وهذا الجسر ينبغى أن يحمل الأهداف والقيم الحقيقية الأصلية لا الدخيلة أو الملموسة أو المدعاة ! ونحن فى هذا أشد ما نكون حاجة إلى التفكير والتأمل والبحث، لا إلى الاندفاع والمزايدات !

من أخطر ما تواجهه ثورة يناير ٢٠١١، محاولة الركوب عليها بدعوى الاهتمام بتنفيذ ما تحدده قيادتها ـ وقد كان يمكن بل ويجب أن يكون هذا مقبولًا بل ومطلوبًا، إذا كان لهذه الثورة قيادة قائمة ومحددة متفق على أنها القائدة والمعبرة عن الثورة . بيد أن هذه الثورة كانت زخمًا عامًا من المستحيل تعيين قيادة محددة متفق عليها لها، ومن ثم تنحل هذه الدعاوى المطروحة الآن إلى محاولات للركوب على الثورة وسرقتها بزعم التعبير عنها !

وحماية الثورة من هذه الدعاوى أو محاولات الركوب والسرقة، لا يعنى أن الثورة قد باتت هديرًا بلا طحن .. فقيم الثورة المستقاة من أهدافها قائمة وظاهرة ومتفق عليها، والالتزام بإعمالها متاح وواجب دون حاجة إلى وصاية يدعيها أحد !!

لا مراء فى أن الأداء الأمنى كان فى مقدمة أسباب ثورة يناير ٢٠١١، بل لعل اختيار يوم ٢٥ يناير لبداية الثورة، كان اختيارًا مقصودًا لتوصيل رسالة

ذات مغزى . وحين يكون أداء الأمن من أسباب الثورة، فإن مواجهته بما يقتضيه من علاج وإصلاح ينضوى فى أهداف ومن ثم قيم الثورة .

وفى ظنى أن مراجعة الأداء الأمنى لا تعنى إلغاء الأمن أو مقتضيات الحفاظ عليه، فالأمن ضرورة للجميع : الوطن والشعب .. لا غناء عنه للاستقرار، وهو ـ إذا استقام أداؤه ـ ضمان أمان الحياة والأحياء . فالاعتراض كان على الجنوح والتجاوزات لبعض الأجهزة الأمنية أو لبعض أفراد الأمن، ولم يكن اعتراضًا لدور الأمن ما التزم بالحق واحترم حرية وكرامة وآدمية الإنسان .

كان أفدح ما وقع فيه الأداء الأمنى، أنه فى تجاوزاته المتكررة التى صارت أصلا ـ فاته الخيط الرفيع للتوازن الواجب بين أمن الوطن وبين أمن وكرامة المواطن ـ فليس يجوز أن يطغى جانب على جانب، ولا أن يحتج بأمن الوطن ـ أو النظام !!! ـ للجور على كرامة المواطن وأمانه الشخصى الذى يحفظ احترام حريته وحقوقه وإنسانيته .. وقد ضخم آثار غياب هذا التوازن أن الأمن أكثر « إدارات » الوطن احتكاكًا بالمواطن فى شتى شئون حياته من الميلاد حتى الوفاة .

هناك خيط رفيع، كتبت عنه للأهرام ١٢،٥/ ١٠/ ٢٠٠٦ ـ بين حماية الأمن وتقويض الأمان، فتزايد الأعباء الأمنية التى لا يمارى أحد فى عراضتها، قد يدفع أو يغرى بتجاوزات ـ تقوض الأمان الفردى بدعوى تحقيق الأمن بتعقب الإرهاب والجنوح تعقبًا غليظًا ! وقد يبدو هذا المنطق مريحًا لمن يتبناه، لأنه يعفيه من أعباء الالتزام بأصول التحقيق والاستدلال وبحث واستقصاء أدلة الجريمة طبقًا للأصول التى تحفظ للأبرياء كرامتهم

من أن تطولهم إجراءات ثقيلة لا يقرها القانون . وقد دعوت فى مقالى الأهرام إلى وجوب التفات الإدارة الأمنية ومراعاة الخيط الرفيع بين حماية الأمن العام وتقويض الأمان الشخصى، وحذرت من أن التجاوزات الأمنية التى كانت كثيرًا ما تطول أسرًا برمتها بحثًا عن واحدٍ منها ـ تؤدى إلى تراكم تلال ثم جبال من الغضب والحقد والثورة المحتبسة التى تتلمس فرصة للانفجار، طاوية فى حناياها ـ وهذا نص عباراتى آنذاك ـ ضغنًا إزاء التجاوز وأصحابه، وكراهةً للمحيط كله الذى يرى ويسمع ولا يعارض ولا يحاسب ! وهو ما كان، ولم يلتفت إليه أحد حتى فَجَأَتْ الثورة حكام البلاد بما لم يكن فى الحسبان !

إصلاح الأمن كهدف، لا يعنى أن يكون صاحب الهدف قادرًا بالضرورة على اختيار الكيفية وتحديد الأسلوب والوسائل، فهذه المهمة تحتاج إلى خبرة وتعامل دقيق بحسابات وموازين وإمكانيات، ويستحيل أن تكون أرضًا لتعامل عشوائى غير مدروس، وغياب قيادة عن ثورة يناير ٢٠١١، وتعدد أطياف أو أجندات ما تلاها، قد اقتضى أن تضطلع الدولة ـ بعد سقوط النظام السابق ـ بالتصدى للإصلاحات المرجوّة مع استلهام روح الثورة وأهدافها العامة وقيمها وزخمها، وفى معتقدى أنه يتوجب ابتداءً تحديد دور الشرطة تحديدًا لا يخلط بين الدولة والنظام .. فلا خلاف على أن حماية الدولة تدخل فى حماية الوطن والمواطن، وأن النظام داخل ضمن عناصر الدولة، ولكن ذلك يجب أن يكون فى إطار الشرعية مع التيقظ لعدم استغلال الأمن استغلالًا يتحول إلى فرض شوكة للنظام على حساب الشعب . واعتقادى أن التباس هذه المنطقة هو الذى أدى طوال قرابة قرن، إلى تجاوزات الشرطة والموقف النفسى الشعبى منها، برغم شعار أن الشرطة فى خدمة الشعب ـ فلم

يقتنع الناس قط بأن هذا الشعار واقع أو يمكن أن يكون واقعًا، بسبب بسيط واضح ـ هو تعارف الجميع على أن الشعار مطروح فى إطار التجمل وليس الالتزام !

* * *

إن استخلاص رؤية موضوعية صافية للإصلاح الأمنى خالصة من الشوائب ـ قد صار مهمة صعبة، وأقول« صار» ـ لأن الأمر لم يعد مقصورًا على الميراث غير المحبوب لتعاملات شتى تجاوزت وجنوحات ليس فقط فى الثلاثين سنة الأخيرة، وإنما من قبلها بكثير حتى هرب العمار بين الناس وبين الشرطة برغم الإقرار بلزومها لتحقيق الأمن والأمان . وقلت « صار » لأن التعامل مع ثورة يناير ٢٠١١ قد صاحبه من البداية عنفٌ شرطى مفرط، أدى إلى مواجهات دامية، ثم انفلتت المواجهات إلى دهس المتظاهرين بالسيارات والانزلاق إلى القتل العمدى الذى اشترك فيه قناصة متخصصون أدوا دورهم من على أسطح المنازل حول ميدان التحرير . ومن الصعب إذن إزاء هذا الرصيد المر الذى كان للأداء الشرطى فى مواجهة الشعب، استخلاص رؤية صافية خالصة من هذه المرارات .. وزاد من الالتباسات ليس فقط ما صدر من المتظاهرين فى دفاعهم المشروع عن أنفسهم من ردود أفعال صاحبها قلب وحرق عربات مدرعة للشرطة، وإنما تداخل أجندات من خارج الثورة قامت بالهجوم على قرابة الأربعين من مراكز وأقسام الشرطة وحرقها ونهب وسرقة أسلحتها، فضلا عن مداهمة هذه الأجندات غير المنتمية للثورة لسبعة سجون وليمانات فى وقت واحد وإخراج مساجين وصل تعدادهم إلى ما يزيد على ٢٣ ألف سجين لا يزال نحو تسعة آلاف

منهم فارين .. يمارسون مع غيرهم ممن انفلت عيارهم ـ كل أنواع البلطجة وترويع الناس والتعدى عليهم بالقتل والسرقة والاغتصاب، فى الوقت الذى اختفى فيه دور الشرطة تمامًا فيما بعد البداية، اختفاءً أثار ولا يزال يثير كثيرًا من الالتباسات، ولم تعد التفسيرات بمنأى عن الشوائب المتخلفة عن المواجهات التى جرت فى دفاع الشرطة عن مقار وأسلحة الأقسام والمراكز، أو ما قيل ويقال عن أن تهريب المساجين كان مقصودًا لإشاعة الفوضى وإفشال الثورة، وهو افتراض صعب التصديق وتناقضه شواهد، ومع ذلك بقى الظن واحدًا من الالتباسات التى تزيد الاستخلاص الموضوعى صعوبة، ولم يعد بوسع كثيرين التسليم بأن إحجام الشرطى ـ الآن ـ عن المواجهة حين تكون واجبة ـ يمكن أن يكون مردّه إلى الخوف من المسئولية بعد أن غاب لفترة الإقرار بواجب الدفاع الشرعى للشرطى سواء فى صد الاعتداءات أو فى الدفاع عن الشرعية، وهو واجب الشرطى الفرد البعيد ـ بداهةً ـ عن التنظير الذى يمارسه أهل الرأى . فالإقرار لجندى الشرطة ـ أو القوات المسلحة ـ بحق التنظير والمراجعة، يؤدى إلى انفلات الشرطة أو الجيش، لأن كليهما يقوم على هيبة القائد ووجوب تنفيذ الأوامر . ومع ذلك فإن المواجهات التى تمت فى الدفاع عن مقار وأسلحة الشرطة أو الليمانات والسجون والمرافق العامة قد وصلت إلى حد وقوع قتلى من الجانبين، وبرغم حجة المدافعين أنهم يقومون بالواجب ـ بخلت المعالجات وأحجمت عن وصف قتلاهم بالشهداء لمجرد أنهم ينتمون للشرطة، فى الوقت الذى فاز بوصف الشهادة ليس فقط شهداء الثورة وهذا حقهم ـ وإنما جانحون هجموا

وحرقوا ـ فضلًا عن السجون ومقار الشرطة ـ مجمعات محاكم ونيابة إدارية وشهر عقارى وبنوكًا ومرافق عامة ولم ينج منهم المتحف المصرى .

لا جدال فى أن تقييم ما جرى يحتاج إلى بحث وتحقيق ودراسة، ويحتاج بالتالى إلى وقت، ولكن ما أعنيه هنا هو أثر هذه الالتباسات بشوائبها ـ على صعوبة استخلاص رؤية صافية خالصة لدور الأمن الآن وبعد الآن !

ومع ذلك فمن المهم أيضًا الاتفاق على مبدأ لا يقع عليه خلاف، هو أهمية الأمن والأمان للوطن، ولزوم وضرورة الشرطة ـ مع غيرها ـ فى تحقيق الأمن والأمان للوطن وللناس . فإذا اتفقنا على ذلك، فإن مقتضاه ينقلنا إلى كيف . يدخل فى هذا نظرية الأمن بعامة، ودور الأمن وعدم الخلط فيه بين الدفاع عن الدولة ككيان ـ وهذا واجب ، وبين ممالأة الحكومة والحكام حتى مع ظهور تجاوزاتها وتجاوزاتهم، وخروجها وخروجهم عن الشرعية . ومقتضاه أيضًا مراجعة تأهيل وتدريب الشرطى بعامة، فنيًا وبدنيًا ونفسيًا، وهو تأهيل تقتضى الموضوعية أن يواكبه ـ وفى إطار مصالحة واجبة ـ اقتناع المواطن بدور الشرطة وأهميته لأمنه هو وأمن المجتمع والبلاد .

ربما عدت إلى تناول هذه الأمور بتوسع أعرض وأعمق، ولكنى لا أريد هنا ـ والآن ـ أن أفلت وجوب إيضاح أن « ضرب الأمن » ـ ليس ولم يكن من أهداف الثورة وقيمها، وأن ما حدث كان بفعل الظروف أحيانًا، وبفعل تداخلات غريبة عن الثورة فى أحيان أخرى، وأنه من المهم لنا وللوطن أن نجلى أن المصالحة بين الشرطة والشعب واجبة، وأن دور الأمن لازم، ولازم معه احترام حرية وكرامة وحقوق المواطن، وأن كلًا من الشرطى والشعب فى خدمة الوطن، وأن نعيد إلى الساحة ـ وبوضوح ـ الإقرار بمبدأ حق بل

واجب الدفاع الشرعي، فلا غناء عنه لضبط الأمور، وتحقيق الأمن والأمان،لأن من لا يضمن احترام وتطبيق مبدأ الدفاع الشرعي، يتراجع عن حقه بل واجبه، ويفرط فيهما إيثارًا للسلامة !!

إن الارتفاع بالمستوى الإنساني للملاحقة والتعامل والمعالجة ، ليس ضد حماية الأمن ، وليس انتقاصًا من مقدار هذه الحماية أو فاعليتها . فهذا الارتفاع بالمستوى يتزاوج مع التقنيات والأساليب الحديثة ، بعقلية ذات بُعد إنساني مواز للبعد الفني في الرصد والتعامل وجمع الأدلة ، فضلًا عن واجبات تخفيف ينابيع الشرود، وهى لا تتحقق بكفاية ـ كما قلنا فى الأهرام، أكتوبر ٢٠٠٦ ـ إلاّ بتعانق روافد عديدة منها الرافد الأمني مع تحديث للوسائل والأساليب تلتقي فيه الأهداف الأمنية مع الاعتبارات الإنسانية دون تقويض للأمن الفردي للمواطنين .

* * *

لا مراء فى أن شيوع الاستبداد ـ مهما تفننت أستار الإخفاء وأساليب التمويه والخداع ـ كان فى مقدمة تراكمات الغضب التى أدت إلى ثورة يناير ٢٠١١ وانضمام كل أطياف الشعب إليها .. ومن ثم كانت الديمقراطية وما توجبه فى شتى المجالات ـ فى مقدمة أهداف ومن ثم قيم الثورة .. وأول قيم الديمقراطية أن يصادق باطنها ظاهرها، فقد طالت المعاناة من أساليب التزييف التى ظن الاستبداد أنه يستطيع أن يتوارى وراءها، ما بين إفتقاد الانتخابات البرلمانية مصداقيتها بالتزوير، والسيطرة بأساليب التحكم أو الترغيب والترهيب على الصحافة مع امتلاك إعلام الدولة، وتبادل الأدوار ـ والخدمات ! ـ بين مدة رئاسية ست سنوات، ومدة برلمانية خمس سنوات، على

نظام سلّم واستلم، وامتلاك الدولة ـ من خلال لجنة الحزب الحاكم ـ مفاتيح أو إن شئت مغاليق تكوين الأحزاب، لتصير محض « فتارين» توحى بحياة حزبية لا وجود لها، وبديمقراطية مكبلة فى الحقيقة بكل الأغلال التى تجعل الواجهة بلا مضمون، والضجيج بلا طحن، وصاحب هذا كله أسلوب «الإقصاء» إلاّ لمن ينصاع ويمشى فى الركاب، أو يقبل على الأقل بقواعد اللعبة .. وضرب هذا وأهدر دور الشعب وحقوقه فى الصميم .. وطالت الأشواق إلى أنسام الحرية التى هبت مع رياح الثورة .

على أنه بالنسبة لنبذ « الإقصاء » بالذات كمعلم أساسى من معالم الديمقراطية، فإنه يقف دونه ثارات إن جاز التعبير من باب المجاز .. فقد أنشأت تجاوزات النظام السابق على مدى ثلاثين عامًا، أنشأت غضاضات وحزازات وخصومات صارت فى نظر من مستهم، وفى النظر العام، أشبه بالثارات، أدت وتؤدى إلى مطالبات جهيرة بإقصاء كل من انتمى للحزب الوطنى، واقتصر بعضها على إقصاء الرموز وأصحاب المواقع المؤثرة، ولم تجد كثير من المطالبات حاجة إلى اتخاذ أى إجراء قضائى أو ما يشبه القضائى للفرز والتجنيب، رائين أن مجرد الانتماء أو اللافتة ـ كافٍ بذاته لترتيب هذا الأثر دون حاجة إلى أى إجراء .. بينما طرح البعض نظرًا لعقد مساءلات تقيس على قانون الغدر الذى كان قد صدر فى بدايات ثورة يوليو ١٩٥٢ .. وتعددت الكتابات والرجوع إلى المحاكمات التى تمت فى القرن الماضى تحت مظلة هذا القانون، وجرى الحديث عن العزل السياسى، بينما ارتأى البعض أن من عُزلوا سياسيًا فى بدايات ثورة ١٩٥٢، رفع عنهم العزل بأحكام قضائية سبقها رفع العزل السياسى عن إبراهيم (باشا) عبد الهادى بقرار من الرئيس السادات أقر فيه بتاريخه الوطنى وبخطأ توقيع العزل عليه، وأنه من

ثم ليس من المستحب التسرع إلى قرارات تنبئ التجارب السابقة أن مثلها كانت ـ لاحقًا ـ محلًا للمراجعة والعدول، وأن منطق « المصالحة » هو الأولى بالشعب حتى لا تذهب أطيافه بددًا فى خصومات لا طائل .. منها إلاّ إشفاء غليل سوف يخلف بدوره ثارات تدخلنا فى حلقات لا تنتهى من الخصومات التى ليست فى صالح الوطن، ولا هى تتفق مع الأهداف الأصيلة للثورة .

ذلك أن من أهداف ثورة يناير ٢٠١١، ومن ثم قيمها، تعميم المشاركة فى إطار ديمقراطى، والقضاء على الإقصاء بشتى صوره ووسائله، سواء كان بالتزوير الذى لم يكن يسمح بمرور إلاّ المراد مروره، أو بالاعتقال السياسى، أو بتغليق قنوات التعبير أمام غير المقبولين . ومع أن هذا الهدف كان ولا يزال مطروحًا ضمن أهداف وقيم الثورة، إلاّ أنه تتناقض معه دعاوى الإقصاء التى ظهرت تحت أشكال وصيغ مختلفة . قد يكون هناك منطق وراء إقصاء شخص أو آخر بضوابط يجب أن يحددها القانون وتلتزم بمبدأ شخصية المسئولية والعقوبة ـ إلاّ أن الإقصاء الجماعى، أيًا كانت تعلاّته، يناقض وينقض كل المبادئ الدستورية، ثم هو يناقض وينقض أحد أهم مبادئ ثورة يناير، وهو المشاركة لا الإقصاء!

المسألة كما نرى تحتاج إلى تفكير لا إلى اندفاع أو مزايدات . ولا يشفع لمنطق المغالاة فى الإقصاء بلا فرز ـ التشبه أو التعلل بثورات فى التاريخ امتزجت بأقصى أنواع الإقصاء الذى بلغ حد الإعدام وأحيانًا بلا محاكمات، أو الاستشهاد بأن مقصلة الثورة الفرنسية أطاحت بمئات بل آلاف من الرءوس . فذلك ليس فى ذاته سُنَّة واجبة الاتباع، وقد ظلت ثورة يوليو ١٩٥٢ تتباهى بأنه فيما عدا إعدام خميس والبقرى والأستاذ سيد قطب والستة الذين كان منهم الأستاذ عبد القادر عودة ـ نجحت الثورة فى تجنب إراقة الدماء . فلم

يكن ذلك ولا يمكن أن يكون هدفًا فى ذاته، وهو ما ينطبق ـ وإن كان بقدر مختلف وصورة مختلفة ـ على تجنب الخصومات أو التوسع فيها، فهى بدورها ليست هدفًا فى ذاتها ما لم تكن لا مندوحة عنها، ومن ثم فإن الفرز والتجنيب واجب ولازم حتى لا يدخل الوطن فى اشتجارات تفتت نسيجه، سيما إذا كان لا يوجد داعٍ مُلح لها .

هذا النظر، وحتى لا يساء فهمه، لا يقصد المساءلات القضائية الجارية والمزمعة لمن تغوّلوا على حقوق الوطن وأمواله وتعدّوا على أرواح المواطنين وحقوقهم وسلامهم، فمساءلة هؤلاء واجبة فى إطار القانون والقضاء، وأحكام القضاء بالإدانة ترتب فى ذاتها الإقصاء طوال مدة تنفيذ العقوبة ولمدة تحددها الأحكام أو نصوص القانون تبعًا للإدانة والعقاب بعقوبة الجنايات . وهذا بذاته يضع الضوابط التى لا تتوافر إذا ما أبيح الإقصاء لمجرد الانتماء للحزب الوطنى، وهو ما يمتد إلى مئات الألوف بلا تمييز !!

لا يوجد ما يلزم ثورة يناير ٢٠١١ بأن تحذو حذو ثورات سلفت فى التاريخ، فلكل ثورة أهدافها وقيمها، وهى التى تحدد من واقع ذلك مسيرتها وغايتها .

ستبقى ثورة يناير ٢٠١١ بخير ، ما التزمت بقيمها وأهدافها ، ودرأت عنها الوصاية والأوصياء .. فهي ثورة فريدة حقًا ، وخلصت مصر من وطأة نظام جثم عليها سنين طويلة ، ووضعت مستقبل الوطن على بداية طريق صحيح نحسن صنعًا إذا التزمنا صراطه واستمسكنا بغايته برؤية صافية ـ تستلهم مرادها بالتفكير والتأمل لا بالمزايدات والوصايات !!

من تراب (٥٨١) هل احترمنا القضاء وأحكامه ؟! (*)
الطريق!

من الظواهر المقلقة التى بدأت تقتحم الساحة، التداخل فى أحكام القضاء، والتعقيب عليها بما لا يجوز، ليس فقط فى الشأن العام الذى تثيره محاكمات لبعض مسئولى أو أقطاب النظام السابق، بل جعلت تطول الأحكام القضائية الصادرة فى العادى من الأمور، حتى قام أهالى أحد تجار المخدرات، عقب الحكم بإدانته فى دار القضاء العالى، بأعمال شغب وإتلاف طالت سراى المحكمة، وسيارات القضاة والمستشارين الواقفة فى حرمها، وهى ظاهرة سبقها ويوازيها هجمات تجرى من وقت لآخر على أقسام ومراكز الشرطة لتهريب مسجون أو مساجين عنوة، تحت تهديد السلاح، وطفقت هذه الحوادث تتزايد، مع رخاوة السلطة، واهتزاز هيبة القانون، حتى جعلت تطول مؤخرًا أحكام القضاء والقضاة فى مشاهد لا سابقة لها فى مصر، تنطوى على الضرب فى القضاء ومهابته، والاحترام الواجب له ولأحكامه، وتضرب فى الصميم مبدأ عدم التدخل فى شئون العدالة ومسار الدعاوى والأحكام التى يصدرها القضاء فيها !!

(*) المصور ٢٠١١/٧/١٣

واقتحم الساحة، هواة ومحترفون، بعضهم ـ للأسف ـ ينتمى إلى الأسرة القضائية، فجعلوا لا يتوقفون فقط عند تجريح الأحكام، وإنما تطرقوا إلى التدخل فى شئون العدالة، واقترح البعض ما أسموه وجوب تشكيل « دوائر خاصة » تحال إليها قضايا الفساد وغيرها المرفوعة ضد رموز ومسئولى الحكم الذى رحل .

واعتياد التطاول على القضاء وأحكامه، أمر خطير بالغ الخطر، والخلط بين الثورة والقضاء عَمَاءٌ ضرير، فالثورة يمكن أن تطول وتدخل أى شىء إلاّ العدالة، فالثورة لا يمكن أن تكون ثورة على العدالة أو مقاومةً لها، فالعدالة قيمة واجبة الاحترام فى ذاتها، وليس معقولًا أن نستبدل الظلم بالفساد، فالظلم ظلمات فى الدنيا والآخرة، ولا يعفى الإنسان من تبعته أن يتصور أنه يتداخل فى القضاء لإعلاء العدل، فالحكم موكول إلى القضاء لا إلى عموم الناس، ومن المحال أن يحل كل إنسان نفسه محل القاضى، وأن يتوهم أنه لديه من العلم وسلامة التقدير وصوابه ـ ما يبيح له فرض الوصاية على القاضى، أو بث الخوف للتأثير على أحكام القضاء، أو التذرع بالثورة للتداخل فى العدالة وإرهاب القضاء، ومن المفزع للعارفين أن يحمل المانشيت الرئيسى لإحدى الصحف اليومية عنوانًا يصف أحكامًا صدرت مؤخرًا ببراءة اعتنقها قضاة فحكموا بها، بأنها : « أحكام القضاء على الثورة » !! وإلى جوار المانشيت عنوان آخر يقول : « انتبه !! .. الثورة ترجع إلى الخلف » !! .. « أهالى الشهداء يتوجهون إلى الجنائية الدولية » !! فهذا تحريض سافر على القضاء وتداخل غير محمود فى شئون العدالة، وتذرع بالثورة فيما لا محل للتذرع به لضرب القضاء وهو معقل العدالة والملاذ الأخير للجميع .. للثوار

وغير الثوار .. فلا غناء لأحد عن العدالة، والعدالة لا تصنف الناس فى أحكامها، وإنما تصنف الأدلة وتدرسها وتقدرها دون نظر إلى أى اعتبار سوى الحكم بالعدل .. لذلك كانت العدالة فى رمزها معصوبة العينين ! لا تعمل غير موازين العدل الموضوعية، ولا دخل لتصانيف الناس أو للأهواء فيما تقضى به !

إن الاعتراض على أحكام القضاء، نابع من خطأ فهم معنى « المحاكمة » .. فالمحاكمة من لفظها ومعناها ـ « احتكام » ـ للقضاء ليفصل بالعدل فى « الدعوى » .. و « الدعوى » إلى أن يحكم فيها محض « ادعاء » .. ولفظ « الدعوى » مشتق من « الادعاء » .. فالدعوى ومن مسمّاها « ادعاء » .. ولا ترفع الدعوى ليدان المتهم أو المتهمون فيها بالحتم واللزوم والضرورة، فسلطة الاتهام ترفعها وتحيلها إلى القضاء « للاحتكام » إليه من خلال محاكمة يحتكم فيها الجميع إلى الأدلة والقرائن والاستدلال فى رحاب القضاء الموكول إليه ـ لا إلى سواه ـ النظر فى هذه الأدلة، والفصل بموازينه فى شأنها بالإدانة أو بالبراءة .. فالإحالة إلى المحاكمة ليس معناها ولا مرامها أن يدان المحال أو المحالون حتمًا، وإنما هى « احتكام» فى شأن « دعوى » إلى القضاء ليحكم فيها بالعدل الذى يصل إليه القضاة بعد بحث ومجاهدة ووزن لكل المطروح فى الدعوى من أدلة، لا يفرقون مسبقًا بين دليل إدانة ودليل براءة، وإلاّ فقدت المحاكمة حيدتها، والحيدة مبدأ أساسى فى المحاكمات، بل وفى التحقيق أيضًا، يلزم القائمين على الدعوى ببحث أدلة البراءة بذات القدر الذى يفحصون به أدلة أو قرائن الإدانة، ثم الموازنة الموضوعية بينها بلا غرض ولا هوى، مستعينين بعلمهم وخبرتهم التى دانت لهم من واقع الممارسة الطويلة

المزدانة بطلب العدل والسعى إليه والتسلح بكل مصادر العلم والمعرفة للوصول الآمن إليه، ولذلك لا يمكن ويستحيل أن تكون المحاكمات ساحة للأغراض أو الأهواء أو إشفاء الغليل أو الانتقام والأخذ بالثأر، وإنما هى محراب للعدالة تلك التى فى رمزها معصوبة العينين .

فى حمأة الاعتراضات غير الحميدة على أحكام القضاء، اقترح البعض تشكيل دوائر خاصة، لنظر قضايا بعينها، وهذا الاقتراح اقتراح ضرير، لعدة أسباب، أولها أنه يضرب مبدأ أساسيًا من مبادئ القضاء، هو أن « اختيار » القاضى لنظر قضية بعينها محظور، محظور على سلطة الإحالة وعلى الخصوم فى الدعوى، فلا يجوز ذلك للمتهمين مثلما لا يجوز للنيابة العامة، لأن الاختيار فيه بذاته شبهة تأباها العدالة وتنأى بنفسها وبالقضاة عنها، وثانى هذه الأسباب، أن مسايرة هذا الاقتراح ستؤدى إلى عواقب مخيفة، مردها إلى ذات هذا « الاختيار»، الذى سوف يعترض عليه من لا يوافقهم الحكم الصادر، بالإدانة كان أم بالبراءة، فتتبعثر الاتهامات الضريرة بأن الحكم بالإدانة مردّه إلى هذا « الاختيار » و« التخصيص»، فإذا قضت المحكمة المختارة بالبراءة، فإن البلوى ستكون أعظم ما دمنا نبيح لأنفسنا الاعتراض والتعقيب على أحكام القضاء، وستكون أعظم ـ أعنى البلوى ـ لأن الظنون غير الحميدة سوف تتجاوز القضاة، وهذا فى ذاته مصيبة، إلى مصر الدولة التى اختارت قضاة بعينهم لنظر قضايا بعينها طبقًا لاقتراحات السادة المتداخلين فى شئون العدالة، وبعضهم للأسف ينتمون سابقًا أو حاليًا للأسرة القضائية !!!

اللافت أن أحدًا لم يعترض، أو يسعى للتدخل فى شئون العدالة، أو يبيح لنفسه التعقيب الرافض على أحكام القضاء، حين صدرت من فترة وجيزة

أحكام بالإدانة وبعقوبات مغلظة، على ذات الثلاثة أو الأربعة الذين قضى ببراءتهم فى دعوى - لا فى كل ما نسب إليهم، فشفت هذه التفرقة عن أن الاعتراض هنا هو « مصادرة » على « البراءة » بالذات، أو إن شئت فإنه مصادرة على القضاء وإلزام له أن يحكم بالإدانة وإلاّ فلا !!! ودون أن يلتفت أحد إلى أن العدالة قيمة ومطلب فى ذاتها، لا تميز ولا تفرق، ولا تحجب البراءة حين تقوم أسبابها، مثلما تحكم بالإدانة حين تتوافر مقتضياتها !

هذه الاعتراضات على براءة قدرها وقد حكم بها قضاة عدول لا مصلحة لهم ولا مأرب، هى تداخل غير حميد فى شئون العدالة، ومصادرة خطيرة على واجب القاضى أن يحكم بالعدل الذى يراه ويقدره بموازينه الصارمة، لا برغبات ولا بأهواء الناس !

إن ثورة يناير ٢٠١١، أنجزت إنجازًا رائعًا، وهى مستهدفة من تداخلات متقاطعة معها بدعوى حماية الثورة، وهى فى الواقع تستهدف سرقتها أو الركوب عليها !!

لا يوجد ما يلزم هذه الثورة الرائعة أن تتشبه بثورات سابقة فى التاريخ جرت فيها مظالم وحُصدت أرواح بغير حساب .. وإنما هى تستمد أهدافها من قيمها، وفى مقدمتها إرساء العدل .. والعدل لا يتجزأ ولا يتبضع ولا يمنح هنا ويحجب هناك .. ومن يقرأ فى القرآن، وفى الأناجيل، يعرف أن العدل غاية السماء، وأن الحكم العدل أمرَنَا أن نحكم بالعدل، والحُكْم بالعدل لم يُجْعَل لعموم الناس، وإنما جُعل للقضاة الذين وُعدوا - جزاء ما يلاقونه من عناء - بأجمل ثواب، فجاء فى الحديث : « المقسطون فى الدنيا على منابر من نور يوم القيامة، يغبطهم عليها الأنبياء والصدّيقون والشهداء » .. كان من حكمة

الكتاب المجيد أنه حمى العدالة من ظنون الناس، ومن الاندفاع والتهور فى الاتهام بغير تبين ودون تثبت .. والتعقيب على أحكام القضاء اتهام جائر للقضاة، بينما حذرتنا الأديان من سوء الظن، ومن الاستسلام غير المتبصر له، فذلك يؤدى إلى مظالم، وينقض العدل الذى تغيّته السماء .. إن الحكمة عدوة الاندفاع، والعدالة والحكمة صنوان لا يفترقان ..

إن ثورة يناير ٢٠١١ لها قيمها، وفى مقدمتها العدل الذى غاب طويلًا عن بر مصر وستبقى هذه الثورة الرائعة بخير، ما التزمت بقيمها وأهدافها ، ودرأت عنها الوصاية والأوصياء .. فهي ثورة فريدة حقًا ، وخلصت مصر من وطأة نظام جثم عليها سنين طويلة ، ووضعت مستقبل الوطن على بداية طريق صحيح نحسن صنعًا إذا التزمنا صراطه واستمسكنا بغايته برؤية صافية ـ تستلهم مرادها بالتفكير والتأمل وإحقاق الحق والعدل، لا بالمزايدات والوصايات !!

من تراب الطريق (٥٨٢)

الكارثة الفاجعة (*) ومصر إلى أين ؟!!!

يبدو لى أن الأمور فى بر مصر قد بدأت تنفرط انفراطًا وخيم العواقب. فامتلأت السماء بغيوم سديدة تنذر بأشد الأخطار، كان لها بالأمس حضور ظاهر، ولكنها انفجرت الآن انفجارًا هائلًا مع كارثة استاد بور سعيد التى أدمت قلب مصر مساء الأربعاء أول فبراير، وراح ضحيتها أكثر من سبعين شهيدًا من الشباب الأبرياء .. تركوا بيوتهم مودعين من أهاليهم للتمتع بمشاهدة مباراة كرة قدم، فعادوا مشيعين فى نعوش وقد سالت دماؤهم وأزهقت أرواحهم، غير من أصيبوا إصابات بالغة أو نجوا من الموت بأعجوبة!!

وليس يجوز أن نتناول الانفلات المنفجر فى أعقاب المأساة، دون أن نعطى لهذه الكارثة حقها الواجب من التحليل والتقدير، أو دون أن نتفهم الحزن الأليم الذى سكن قلوب المصريين جميعًا، وأن نتفهم فى المقام الأول مشاعر الغضب المشروع الذى اشتعل فى وجدان أهالى الشهداء وفى المصابين وفى كل من حضر أو شاهد أو تابع هذه المأساة المروعة !

(*) المصور ٢٠١٢/٢/٨

ما حدث فى استاد بور سعيد يفوق الخيال .. حتى خيال الشياطين .. فقد قتل المصرى أخاه، وأهدر دمه وأزهق روحه، بغير ما ذنب ولا جريرة، وفى ملعب رياضى جعل لممارسة رياضة تواصل بين الناس وتنشر الود والمحبة والأواصر الإنسانية التى تزكيها وتحفظها الروح الرياضية، فإذ بمرتادى الملعب، وهم مصريون، يتحولون إلى مردة ووحوش ضارية، تفتك فتكًا مريعًا ببنى جلدتهم، وتحصد أرواحهم حصدًا فى لحظات مجنونة غاب فيها العقل وانطوى الضمير وانطلقت غرائز حيوانية مجنونة لترتكب هذه المأساة المروعة التى خفق لها قلب مصر !

على قدر فداحة هذه الكارثة، على قدر الغضب المشروع المفهوم الذى اجتاح مشاعر المكلومين فى شهدائهم أو المصابين فى أجسادهم، فضلًا عن الإصابات النفسية التى لحقت بالجميع من هذه الفاجعة المريرة !!!

لا يوازى هذا الغضب، إلاّ وجوب القصاص .. فالحق سبحانه وتعالى يقول فى كتابه المجيد: « ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب » .. هذا القصاص هو القصاص العادل الذى يتجه إلى الفاعلين الذين ارتكبوا هذه الجرائم الشنعاء وإلى محرضيهم ومساعديهم، ثم هو يتجه - ولو بشكل آخر وبدرجة أخرى - إلى المسئولين عن الوقوع فى تقصير وفى إهمالات جسيمة لا تقل خطرًا وأثرًا .. لأنه لولاها لما وقعت هذه الفاجعة المأساوية، أو على الأقل ما كانت لتكون بهذا القدر الفادح !!

عدالة القصاص واجبة حتى مع الشانىء، فالحق سبحانه وتعالى يقول فى كتابه المجيد : « وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » (المائدة / ٨) .. هذه العدالة فى القصاص - توجب علينا أن نتوجه

إلى الفعلة والجناة والمتسببين . لا إلى سواهم .. وهـذا التوجـه يفـتح أمامنـا دوائر لا بد أن نستقـصيها : الـدائرة الأولى هـى دائـرة المـسئولية الجنائيـة، ويتفرع عنها ويدخل فيها الجـرائم العمديـة، للقتـل أو الإصـابة العمديـة، ويدخل فيها أيضًا جرائم الإهمال التى كانت سببًا ـ ولو كان غير مقصود ـ فى إحداث النتيجة، والدائرة الثانية هى دائرة مسئولية الأمن، عمدًا أو تقاعسًا أو خطًا أو إهمالًا .. وتنبع مسئولية الأمن ـ أمن بورسعيد ـ من واقـع مـسئوليته عـن تـأمين الملعـب والمبـاراة وحمايـة الأنفـس والأرواح، والإجـراء ت والاحتياطات الواجب عليه اتخاذها لمنع أى انفلات أو تجاوز، وما عليه القيام به إزاء ما قد يقع من ذلك، ويلحق بهذا مسئولية النـادى المـصرى، صـاحب الأرض ومنظم المباراة، عما عساه يثبت مـن تقـصير أو إهمـال أو مخالفـة مـن مسئوليه وموظفيه وإداريه وعماله .. طبقا لنظرية تحمـل التبعيـة التـى تجعـل الشخص المعنوى مسئولًا ـ تعويضيًا ـ عن أعـمال تابعيـه، هـذا دون إخـلال بمسئولية هؤلاء التابعين إذا ارتقت إلى المستوى الجنائى عمدًا كان أو إهمالًا .

كل هذه المسئوليات، هى محل بحث واستقصاء التحقيقات التى تباشرهـا النيابة العامة صاحبة الولاية والاختصاص والمعول على تحقيقهـا لا سـواه .. وهذه المسئوليات غير المسئولية السياسية التى يمكن أن تلحق ـ أولا تلحـق ـ بالمـسئول الأعـلى درجـة ممـن تقـوم مـسئوليته أو مـسئوليتهم المبـاشرة عـن الأحداث والنتائج .

على أن الأحداث التى اندلعت إثر المأساة الكارثيـة، انـصبت عـلى مبنـى وزارة الداخلية بالقاهرة فى هجوم حاشد مصمم عليه لم تفلح كافة الجهود فى وقفه أو رده إلى العقل أو الاكتفاء بالتظاهر السلمى ـ وهو مـشروع ـ للتعبـير

عن الرأى أو الاعتراض أو المطالب، ولكن الهجوم على مقر الوزارة خرج عن هذه المعانى، وتجاوز إلى اقتحام عنيف لمبنى الضرائب العامة المجاور، لقذف مقر الوزارة من عليه بالطوب والأحجار، ومن المؤسف أن هذه الأعمال الطائشة قد تجاوزت إلى إتلاف ملفات الضرائب !!

على أن اللافت، أن القائمين بهذا الهجوم على مقر وزارة الداخلية الذى يعنى سقوطه سقوط الدولة المصرية ـ ليسوا من أهالى الشهداء أو من المصابين، وليسوا من ألتراس الأهلى الذين نفوا مشاركتهم فى هذا الهجوم، وأكد ذلك أنه ثبت أنهم طوال يوم الجمعة كانوا مشغولين بالنادى الأهلى وأمامه فى إقامة سرادق العزاء بشارع صالح سليم بجوار النادى، ثم فى تلقى العزاء فيه إلى ساعة متأخرة من مساء السبت، مما يؤكد بيقين أنهم ليسوا المتجمهرين المهاجمين لمقر وزارة الداخلية !

هذه الحقيقة تطرح سؤالًا لا بد من التوقف عنده، من هم هؤلاء وما هى هويتهم الذين يهاجمون مقر وزارة الداخلية ويسعون فى عمل ضرير لإسقاط الدولة .. يتواكب معه اتساقًا أو اتفاقًا أو توافقًا، حوادث متتالية من صدام مريب أمام وحول مبنى الإذاعة والتليفزيون فى ماسبيرو، واختطاف ٢٥ صينيًا يعملون بمصنع أسمنت للقوات المسلحة فى سيناء، والسطو على بنك فى التجمع الخامس، وآخر فى شرم الشيخ، واختطاف سائحتين أمريكيتين فى جنوب سيناء، واختطاف حفيدى الرئيس السابق للمقاولين العرب، وهجوم مسلح بالـ « آر . بى . جى » والصواريخ على قسم شرطة بوسط سيناء، وحرق المجمع العلمى، وحوادث الخطف والاغتصاب والسرقة والقتل التى

لا يكاد يمر يوم دون أن تروع المصريين وتؤدى إلى فوضى عارمة تخل بدعائم الدولة وتهدد بسقوطها !!!

هذه الحوادث من المحال أن تُعزى لشباب الثورة الخضراء التى أنجزت إنجازًا رائعًا فى أيام قلائل، دون أن يصدر عنها إراقة دماء أو إتلاف أو تدمير أو إهلاك، بينما الجارى الآن لا يمت لهذا المنهج السلمى بأى صلة، بل يتردى فى التدمير والتحريق والخطف والسرقة والاغتصاب، ويتربص بالمنشآت والمرافق العامة، فيهاجم مبنى التليفزيون والإذاعة فى ماسبيرو، وسقوطه يحمل نذر سقوط الدولة، ويهاجم ويحرق المجمع العلمى بما فيه من ثروات غالية عزيزة على مصر .. والتصميم على الهجوم المتكرر على مقر وزارة الداخلية بصورة تؤكد أن الغرض سقوطه .. وهو ما يؤدى بالحتم والضرورة إلى سقوط وانهيار الدولة المصرية !!

ولعل بعض حسنى النية لا يدركون معنى وأثر سقوط وزارة الداخلية، ولا معنى سقوط وانهيار الدولة .. سقوط وزارة الداخلية معناه انهيار أمن الوطن والمواطن فى بر مصر انهيارًا تامًا، ويعنى عدم وجود حماية لعقد جلسات البرلمان، ولا حماية لعقد جلسات المحاكم، ولا وسائل لنقل المتهمين والمساجين من وإلى ساحات المحاكم، ولا إعادتهم هم والمحكوم عليهم إلى السجون، فضلًا عن انفراط عقد السجون التى تؤوى المساجين والمحبوسين احتياطيًا، وتحقق الحماية للوطن من جنوحهم أو من هروبهم إلى داخل المجتمع والعبث به وبمقدراته وأمانه .

وسقوط وزارة الداخلية يعنى وضع القوات المسلحة فى مواجهة أمام الشعب فى وضعية غير محمودة . فالأمن لا غناء عنه لأى دولة، وإلاّ ضاع

أمانها وأمان مواطنيها، ولذلك فإن سقوط الداخلية يوجب ويضطر القوات المسلحة للحلول محل الشرطة فى مهام غير مؤهلة لها ولا تملك أدواتها، فضلًا عن محاذير المواجهة وإن شئت الاشتباك بين الشعب وبين قواته المسلحة الموكل إليها الدفاع عنه وعن أراضيه وليس الاشتباك معه مهما كانت المبررات الأمنية لهذا الاشتباك . وهذه النتائج الوخيمة لا يقبلها ولا يرتضيها مصرى مخلص يحرص على وطنه وسلامته .

ويبدو لكل متابع أن هذا الهجوم المصمم عليه على مقر وزارة الداخلية، لا يستند إلى سبب مفهوم أو حجة تبرره .. بل إنه يترك الهدف أو الأهداف الرئيسية التى يجب تكريس الجهود إليها، لغير ما علة تقبلها العقول والأفهام.. فالهدف الأول ينبغى أن يتجه إلى الجناة القتلة الذين ارتكبوا جرائم القتل، ويلحق بهم المحرضون والمساعدون على ارتكاب هذه الجرائم الشنعاء، وكذا رجال الأمن البورسعيدى المسئولون عن تأمين المباراة والجماهير مع إدارة النادى المصرى المنظم للمباراة باعتبارها تابعة له وعلى أرضه .. وحين تسأل : لماذا ترك هذه الأهداف ولها الأولويات ـ للهجوم على وزارة الداخلية وإسقاطها ـ لا تسمع حجة واحدة منطقية أو ذريعة لها أى مسحة من جد .. فترى من يصب غضبه أو يلقى ذرائعه على المجلس الأعلى للقوات المسلحة ملقيًا عليه بالمسئولية مطالبًا بتغييره، ومع الإقرار بأن هناك ما يمكن أن تأخذه على بعض أداء المجلس، وقد أبدينا ذلك غير مرة دون إسفاف، فالخطأ وعدم التوفيق وارد على كل بشر، ويرد بداهة على أداء المجلس سيما وأعضاؤه ليسوا من رجال السياسة أو الحكم، ولم يكونوا من طالبيه، بل فرض عليهم الأمر فرضًا فى ظروف ملتبسة كانت تهدد الدولة

بـ لانهيار بعد انهيار الشرطة ومغادرة رئيس الجمهورية السابق لموقعه مجبرًا بضغط الثورة والثوار، ووجود فراغ لازمه اندلاعات خرج الكثير منها عن إطار الثورة وقيمها وأدائها وأهدافها، فقد دخلت الساحة أطياف لها أجندات ومآرب خاصة بها، وتفشت أعمال البلطجة، ووصلت الانفلاتات الأمنية ـ فضلًا عن السرقة والخطف والاغتصاب والفتنة الطائفية ـ إلى محاصرة مبنى وزارة الدفاع ذاتها !

وحين تجارى المطالبين بإقصاء المجلس العسكرى، وتسألهم ما البديل، نرى تخبطًا لا يستقر على رأيٍ واحدٍ فى البديل المطروح، فيقترح البعض تولية المستشار رئيس المحكمة الدستورية العليا موقع الرئاسة، دون إلمام بما كان قد صاحب تعيينه بسعى المستشار ممدوح مرعى وزير العدل الأسبق ـ من اعتراضات شديدة داخل المحكمة الدستورية العليا وبين رجال القضاء الأقدم، وما صاحب ذلك من كتابات ساخنة، منها ما كان للمستشار محمود الخضيرى وغيره، وتطرقت بعض الكتابات إلى الإيماء بأن الغرض من هذا الاختيار المعترض عليه بشدة ـ هو التهيئة لانتخابات رئيس الجمهورية القادمة، حالة كون رئيس المحكمة الدستورية العليا هو بحكم منصبه رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية . وهو نظر أو ظن لا أتبناه شخصيًا، ولكن ظنى أن أصحاب الدعوة لتوليته رئاسة الجمهورية ـ مع احترامى الشخصى لسيادته ـ ما كانوا ليقترحوا هذا الاقتراح لو كان لديهم علم بهذه الخلفية .

ونرى البعض يقترح تولية الرئاسة لرئيس مجلس الشعب، دون أن يدرك أولًا أنه رئيس السلطة التشريعية، ولا يجوز بأى منطق أن يتولى رئاسة السلطة التنفيذية ممثلة فى رئاسة الدولة، فضلاً عن أن موقع رئاسته لمجلس الشعب

مؤقت بطبيعته لا استقرار فيه، لأنه يتغير من دورة إلى أخرى بالمجلس الذى تقضى لائحته بانتخاب الرئيس وهيئة المكتب فى كل دورة، هذا فضلا عن أن السلطة التشريعية لا تملك ولا رئيسها آليات وأدوات إدارة السلطة التنفيذية التى تختلف اختلافًا بينًا عن السلطة التشريعية التى تتحصل مهامها فى التشريع وفى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وليس الحلول محلها !!

وإذ لا تتنبه هذه الاقتراحات الضريرة إلى ما فيها من وهنٍ وفساد، فإنها لا تلتفت أيضا ولا تتفطن إلى أن اقتراح تعيين مجلس رئاسى أو رئيس مؤقت - يصطدم بدوره بحاجز لا حل له .. فالراغبون فى إقصاء المجلس العسكرى لن يقبلوا بداهة منه أن يختار هو المجلس الرئاسى أو الرئيس المؤقت، لذلك اقترحوا أن يتولى ذلك مجلس الشعب، دون أن يتفطن الاقتراح إلى أن مجلس الشعب لا يملك دستوريًا هذه السلطة، وأن مجاراة هذه الاقتراحات سوف يدخل البلاد فى دوامة ومتاهات ومشاكل لا نهاية لها !! وسوف تعيدنا إلى نقطة الصفر !!

وحين تناقش هذه الذرائع، لا تجد إلاَّ لغوًا غير مدروس وغير واع للنتائج المدمرة التى يأخذ الوطن إليها، ودون ما سبب جدى تقبله العقول والأفهام .. فمجرد التظنن فى النوايا لا يكفى لهدم المعبد، سيما والباقى من الزمن أربعة أشهر مشغولة بإجراءات نستطيع من مراقبتها أن نتعرف هل المجلس العسكرى جاد فى خارطته أم غير جاد، ونتخذ قرارنا منه على هذا الأساس .. فالفترة القصيرة القادمة تبدأ بفتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية بعد أيام أو فى ٢٣/ ٢/ ٢٠١٢ إذا أخذ المجلس العسكرى باقتراح المجلس الاستشارى، والترشح يستغرق أيامًا موضوعًا فى الاعتبار المدة والجهد اللازمان لكل

مرشح لجمع نصاب التوقيعات من مجلسى البرلمان والمجالس الشعبية المحلية، يتلوها أيام أخرى لدراسة طلبات الترشيح والاعتراضات والطعون التى عساها تبدى، ثم إعلان قرار لجنة الانتخابات بأسماء من مر من المرشحين عبر المصفاة، ثم موعد الاقتراع على المرشحين، ثم إعلان النتائج، ثم ممارسة الرئيس الجديد ـ بعد حلف اليمين ـ مهامه فى اختيار نائبه وفى تكليف الحكومة الجديدة .

يتوازى مع هذه الإجراءات الجارية فى العلن تحت متابعة ورقابة الشعب ـ وضع مشروع الدستور ثم الاستفتاء عليه، وهذه بدورها مرحلة تحتاج وقتًا وتجرى فى العلن، تبدأ باختيار الهيئة التأسيسية التى يعهد إليها بوضع مشروع الدستور، وهو اختيار سوف يستلزم وقتًا وحوارًا بين البرلمان من ناحية، والقوى السياسية والأحزاب والنخب من ناحية أخرى، للوصول إلى اختيار توافقى تتقبله كل هذه الأطياف ـ فإذا استقر اختيار الهيئة، بدأت فى وضع المبادئ العامة والخطوط العريضة للدستور .. هل النظام رئاسى مثلًا أم برلمانى أم مزيج بين النظامين، ومقدار وحدود هذا المزج، وهل البرلمان من مجلس واحد أو من مجلسين، واختصاص المجلس الثانى إن كان من مجلسين، وهل تبقى أم تلغى أم تزاد أم تنقص نسبة العمال والفلاحين فى المجلسين، وهل نائب الرئيس ـ أم نوابه ـ بالتعيين أم بالانتخاب، وهكذا . فإذا انتهت الهيئة التأسيسية من هذه المهمة التى تستغرق جهدًا ووقتًا، بدأت فى مرحلة الصياغة، وهى من أدق مراحل التشريع، وتستلزم بدورها تخصصًا رفيعًا ووقتًا وجهدا، فإذا تمت ـ عرض المشروع على الاستفتاء الشعبى ليبدى الشعب رأيه الذى لا يجوز إقرار الدستور إلاّ بعد موافقته عليه .

فهل أربعة أشهر مدة طويلة للقيام بهذا العمل المزدوج الضخم، وهل يستعصى علينا أن نراقب من خلال متابعة خطواته هل تجرى بجدية أم لا، لنحدد موقعنا على ضوء ما نراه من واقع هذه المتابعة المتيقظة .

ماهى القضية إذن ؟!!!

ولماذا نهدم كل ما حققناه لنبدأ ثانيةً من نقطة الصفر ؟!!

إن مصر التى تعيش فينا ونعيش فيها أكبر وأعز من أن يستقل أحد أو طيف أو زمرة أو جماعة بفرض رأيه أو رؤيته خلاف ما يراه مجمل الشعب .. وحق الوطن يوجب علينا جميعًا أن نتكاتف لعبور المرحلة الأخيرة الباقية وصولًا لاكتمال البناء الدستورى للدولة، لتبدأ جمهورية جديدة، حقنا قائم فيها ومعها ومن خلالها فى إصلاح ما لم يرق لنا فى الفترة الانتقالية، وتحقيق ما ترنو إليه غاياتنا، بدلًا من أن نأتى على الأخضر واليابس، ونهدم الدولة التى ظلت قائمة رغم كل الأعاصير لآلاف السنين !!

من تراب الطريق!

(٥٨٣) عوادم طول الشوق إلى الإنصاف !!*

فيما عدا الدوائر الحاكمة، أو التابعة، أو المظاهرة المؤيدة، أو الصامتة، أو المتروكة لحالها لأنها لا تثير لغطًا، أو لا تثير لغطًا كثيرًا، أو لأن لها إمكانياتها والضرب فيها له حسابات ـ فيما عدا هؤلاء وأولاء، فإن الشعب المصرى طالت به المعاناة، عبر العقود الثلاثة الأخيرة !! ومع طول المعاناة تراكمت أسباب السخط والثورة، وأدت بالفعل إليها، وتراكمت أيضًا عوادم لطول الشوق إلى الإنصاف الذى غاب، ومس غيابه الشعب بعامة، والكتل والجماعات والأحزاب والفئات، مثلما مس الأفراد !

كان من الأسباب العامة لتراكم السخط لدى الجميع .. إهدار ما تقتضيه الديمقراطية من احترام حقيقى للإنسان ولرأى أغلبية حقيقية غير مصطنعة، من خلال مؤسسات تشريعية وتنفيذية تحترم المبدأ، وتلتزم معه باحترام الإنسان وحقوقه وكرامته، واحترام سيادة القانون وتنفيذه على الحاكم والمحكوم، وكفالة العدالة بعامة والعدالة الاجتماعية بخاصة .. زامن إهدار الديمقراطية بحيل وأساليب تستخف بالعقول، مصاهرة عريضة بين السياسة الحاكمة وبين الثروة، كان من نتيجتها أن تغولت الثروة فى شئون الوطن

(*) أخبار اليوم ٢٠١٢/٤/١٤

تغولًا متنوعًا باركته السلطة وحمته وسترته ـ أو سكتت عليه، مما نرى الآن جوانب من صوره ونتائجه فى المحاكمات والتحقيقات الجارية . وكان من أشر ما فى هذه المصاهرة وآثارها، أن اتسعت الهوة بشكل مخيف بين الفقر المدقع والثراء الفاحش الذى بلغ حدودًا ومظاهر مستفزة، غاب فيه العقل، دون أن يلتفت أحد إلى أن الفقر والثروة متجاوران فى بر مصر، وأن مشاهد الثراء تلاحق التعساء على مرمى البصر، فإن فاتتهم الرؤية البصرية، لاحقتهم برامج الأعراس والمطابخ بما لذّ وطاب من ألوان طعامٍ لم يسمع بها الفقراء الذين ربما يمضى العام دون أن يذوقوا طعم اللحم !

تراكمت هذه العوادم، مع قانون الطوارئ، وزيادة الاعتقالات السياسية والجنائية، وتزوير الانتخابات البرلمانية والمحلية والنقابية، ومحاصرة الصحافة إما بالامتلاك أو بالمطاردة، ومحاصرة تكوين الأحزاب من خلال لجنة يسيطر عليها الحزب الحاكم، وملاحقة الإخوان المسلمين تحت شعار المحظورة، ما بين اعتقالات تواصلت بغير حد، أو محاكمات عسكرية لا يبيحها القانون ولا يسيغها النص المعيب المعطى لرئيس الجمهورية فى الإحالة إلى القضاء العسكرى، لأن تفسيره ـ على عيبه ! ـ ينصرف إلى جرائم « بنوعها » ـ كجرائم التجنيد مثلا أو الإرهاب ـ وليس قضايا « بذاتها »، بينما كانت إحالة الإخوان المسلمين التى تلاحقت تباعًا، إحالة لقضايا بذاتها لمتهمين بذواتهم .. ومع هذه الممارسات، سقط الفقر والفقراء من أجندة سياسة الحكم، فانتشرت العشوائيات، وما يلابسها من جنوحات هائلة تنامت مع الوقت فى داخلها حتى وصلت ـ مع المخدرات وتوابعها ـ إلى زنى المحارم، وانفجرت ظاهرة أطفال الشوارع الذين شبّوا وترعرعوا بين مقالب الزبالة وبؤر الجريمة،

وباتوا يتعاطون البؤس والشقاء والتعاسة، ويتلقون ضربات الجانحين هتكًا واغتصابًا وتقتيلًا، أو يقعون فى أحضان تجار ومروجى المخدرات وأشباهها فى قاع المدينة، أو يسقطون فى براثن الإرهاب الذى يغذيه اليأس وتراكم الشعور بالضياع واللا جدوى، ومعه السخط على المجتمع بما فيه ومن فيه !!

ولم يكن ذلك كله ليمضى ـ دون سقوط النظام ـ إلاّ بحماية أمنية كثيفة ألقت إليها السياسة بكافة الملفات لتتعامل معها بمنطق قسرى قمعى ضحى بأمن المواطن وصالح الوطن، لحماية حكم فَقَدَ كل أسباب مشروعيته . ومع الأداء البوليسى القمعى، وزيادة الاعتقالات وإلى مدد غير مسبوقة، تنامى السخط ومعه كراهية اتجهت ـ دون فرز أو تمييز ـ إلى كل رجال الشرطة، بل وإلى وظيفة الأمن ذاته !

صار الاقتصاد يغدق فقرًا، والخصخصات تمضى إلى أغراضها، ومنها ما يأتى على الأخضر واليابس، وتراجعت مع ذلك ثقافة العمل والإنتاج، وتفجرت مظالم فئوية، فى الخصخصات وفى غيرها من القطاع العام أو مرافق الدولة، تراكمت وتراكمت أسبابها وتراكم كتمها على مضض مخافة الأساليب القمعية أو وسائل الإقصاء التى لا تعدم الحيلة للوصول إلى أغراضها !

وجاء مشروع التوريث ليفجر داخل المصريين، أن أحدًا لا يبالى بهم، وأن الوطن للمتحكمين فى حكمه، وأنهم يجيزون بعد ستين سنة من ثورة أسقطت النظام الملكى، أن يتطلع الحكم التسلطى ـ إلى تحويل مصر إلى جمهورية وراثية، يرث الابن أباه، فلمّا تعالت الاعتراضات على التوريث، تفتقت الأذهان عن تحويل اختيار الرئيس من الاستفتاء إلى الانتخاب، حتى لا يقال

إن القادم توريث، فجرى العبث بالمادة/ ٧٦ من الدستور بأساليب شيطانية يطول فيها الحديث، وليست موضوعى الآن، لمنع أى منافس حقيقى للوريث المزمع تقليده ـ رغم أنف الشعب ـ دست حكم مصر !

لقد كان لذلك وغيره ، ومنه التزوير الجهير الفاحش لانتخابات البرلمان الذى خلق خصومًا ألداء للحكم ، وكانت له آثار بعيدة الغور، لم يكن حسبها أنها التى ألهمت الثورة التى نجحت وأنجزت بانضمام كل الشعب إلى شبابها الذى أطلق شرارتها ، وإنما تركت حفائر وأخاديد غائرة، فى نفوس الشعب وفيما يقابلها لدى الكتل والجماعات والأحزاب، تراوحت نسبها تبعًا لصنوف التجاوزات الهائلة ومن مستهم والقدر الذى مست كلًا منهم به .

الجميع نعم ـ أفرادًا وجماعات ـ يشتركون فى تضررهم من السياسة العامة التى أجملنا بيان أشر ما وقعت فيه من جور وحيف ومظالم ، ولكن هناك من ضروب هذه التجاوزات ما لحق بقدر أو بآخر ، بتنظيم ما ـ كالإخوان المسلمين ؛ أو بأفراد بذواتهم ، أو بفئات تنامى لديها الإحساس بالجور وعدم الإنصاف ، أو بجماعات كأطفال الشوارع الذين أفرزوا نوعيات متعددة من البلطجة والجنوح ، يحملون فى داخلهم مبررهم من السخط على المجتمع الذى لم ينصفهم وظَلَمهم .. لم ينصفهم حين قعد عن تدبير وسائل حياتهم ومنحهم الفرصة فى التربية والتعليم والحياة الإنسانية المعقولة ، وظَلَمهم حين طفق يتعامل معهم بمنطق الملاحقة والعقاب، بدلًا من البحث فى أسباب الداء وتقديم أساليب وإمكانيات العلاج !

ما أريد أن أقوله ، إن هؤلاء جميعًا ، أفرادًا وكتلًا وجماعات وأحزابًا وفئات ـ يحملون أو يحمل كل منهم ، أسبابه للسخط والحنق ، ويحمل أيضًا أشواقه

التى طالت إلى الإنصاف الذى غاب هذه العقود وتراكم فيها الجور حتى انفجرت الثورة . ومن الواجب علينا ، وعلى كل منهم ، سيما الجماعات والأحزاب ، أن نتيقظ معًا إلى عوادم رد فعل الأشواق التى طالت ، والجور الذى استطال . فهذه العوادم ، وصورها متعددة ، تعترض طريق مصر ، بإجهاض كل ما تمنيناه وعقدنا عليه الأمل بعد ثورة يناير ٢٠١١ .

انفجارات المطالب الفئوية، ودعونا نسلم بأنها عادلة، إلاّ أن إجابتها رهينة بتوفير إمكانيات غير متوافرة فى الظرف الراهن الذى تطالب فيه جميع الفئات بالإنصاف، اللهم إلاّ أن تلجأ الحكومة إلى طبع العملات الورقية بلا ضابط، ليزداد التضخم وتنخفض قيمة العملة وتصير الزيادات فى الأجور والرواتب محض زيادات شكلية، لا تنصف المطالبين، وتحمل أيضًا نذر انهيار اقتصادى بلغ الآن حد الخطر بعد أن انخفض الاحتياطى النقدى ـ بكثير ـ عن الخط الأحمر !

يشترك كثيرون منا فى طول أشواقهم إلى العدل والإنصاف، ولكن ردود أفعالهم تجرى بمقدار نوع وقدر ما أصاب كلًا منهم، وعلى قدر ثقافته وتركيبته النفسية، وأيضًا على قدر فطنته وبصيرته فى الفرز والتجنيب بين المتسببين، وبين العام والخاص !

من عوادم طول الشوق إلى بر الإنصاف ؛ ما طفق من ردود أفعال غلبت عليها روح الانتقام والتشفى والشماتة، لا تتفق مع طباع وشخصية المصريين، ولا مع الدين الإسلامى أو المسيحى .. فالمساءلات، وهى واجبة، تجرى ويجب أن تجرى بمنطق العدل لا الثأر والانتقام والتشفى، حتى وإن كان

المتهم قد جار وظلم .. فظلم المتهم ـ إن كان وثبت ـ ظلم شخص، أما المساءلة فينهض بها قضاء لا يصدر فيما يوقعه إلاَّ عن شريعة العدل، لا سواه!

هذه العوادم من طول الشوق إلى الإنصاف، يمكن أن تطول الإخوان المسلمين والسلفيين، فقد عانى كل من الفصيلين كثيرًا ـ وإن بقدر وشكل مختلف ـ من السياسات البوليسية القمعية قبل الثورة، يزيد من احتمالات محاذير هذه العوادم، أن الفصيلين وجدا نفسيهما فجأة فى مقدمة المشهد السياسى .. فالإخوان المسلمون تحولوا من جماعة محظورة ومطاردة، إلى جماعة مغبوطة أفرزت حزبًا سياسيًا عن يمينها، فاز بأكبر نسبة فى عضوية مجلسى الشعب والشورى .. والسلفيون خرجوا من حصار الحجب وسواه، إلى باحة السياسة ؛ حيث فازوا بأكبر نسبة تالية لنسبة الإخوان فى مجلسى البرلمان، وصاروا هم أيضًا فى مقدمة المشهد السياسى .

لا شك أن للفصيلين ـ أفرادًا وجماعة ـ خصومات بنحو أو بآخر مع النظام السابق، وهى خصومات طبيعية إنسانية من واقع ما تعرضوا له من مطاردة أو ملاحقة أو محاصرة أو اعتقال أو تعذيب أو محاكمة .. وهى خصومات قد تقتصر على أفرادٍ بذواتهم لهم عليهم مأخذ أو آخر، وهذه لا بأس عليها ولا خطر منها إذا ما التزمت حدود الشرعية والقانون، باستعمال حق الشكوى والإبلاغ، وترك التحقيق والحكم لسلطة القضاء، ولكن قد تمتد هذه الخصومة لتشكل موقفًا نفسيا وسياسيا من الجهاز أو السلطة التى تعاملت معهم، وهنا مكمن الخطر، لأن ذلك قد ينعكس انعكاسا ضارًا على

أداء السلطة التشريعية وغاياتها، وعلى أداء السلطة التنفيذية التى لا مراء فى أنها ستضم عناصر من الإخوان المسلمين ومن السلفيين .

أخطر آثار الكمد الجاثم من طول المعاناة، أن يتحول إلى طاقة لا تداوى الندوب والجراح، وإنما تنصرف ـ سواء بالوعى أو باللا وعى ـ إلى تصفية الحسابات إذا آن الأوان ـ وقد آن، ومقاومة هذه الرغبة أو ردها إلى الاعتدال، تحتاج إلى قدرة وفطنة، سواء على المستوى الفردى، أو المستوى الجمعى، لأن الاستسلام لمنطق التصفية يصرف فى النهاية عن الهدف الأصلى . ولست أشك فى تفطن الإسلاميين إلى هذا كله، ولا فى رغبتهم الخروج من شرنقة ما كان وحاق بهم، ومع ذلك فإننى لا أستطيع أن أتجاهل دعوات شردت بالبرلمان إلى طلب عزل النائب العام وتطهير القضاء، وهذا خط أحمر لأن القضاء سلطة مستقلة من سلطات الدولة لا يجوز لأى سلطة أن تتدخل فى شئونها، ومن المؤسف أن يقترح أحد كبار رجال القانون سن قانون من مادة واحدة تعزل النائب العام على أن تلغى فور تطبيقها .. فيما بدا أنه شخصنة للأمور، ووصلت إلى حد الوقوع من الوهلة الأولى فى تطريز القوانين حسب الهوى وفيما كان يؤخذ سلفًا على ظاهرة « ترزية القوانين » .. كذلك انطلقت من داخل المجلس النيابى دعوات لتطهير وزارة الداخلية وإعادة هيكلتها، ووصلت إلى حد الضغط الشديد والتلويح بمحاكمة وزير الداخلية الحالى أمام المجلس .. ولم يجد البعض بأسًا فى التطاول إلى حد الإهانة على رئيس الوزراء وبعض الوزراء .. ونحن نعرف أن للسلطة التشريعية حق الرقابة على السلطة التنفيذية، ولكن ليس معنى هذا أن تحل محلها، أو تنهض هى على إدارة شئونها .. والدعوة الهلامية بالتطهير وإعادة الهيكلة بهذا الشكل ـ تحمل

نذر هدم الدولة، وفيها شبهة تصفية الحسابات . أجل من حق كل من أصابه أذًى أو ضرٌّ من أحد أو آحاد بعينهم من هيئة الشرطة أو غيرها، أن يشكو وأن يبلغ ضد من آذاه أو آذوه، والعبرة بما يسفر عنه التحقيق ويحكم به القضاء، ولكن هذا شيء والدعوة العامة إلى التطهير العام شيء آخر .. وقد بدا من الحملة وما صاحبها ـ أن المجلس مشحون، وأنه ترك ما عليه وله إلى ما ليس له !

ومن المؤسف، أن المشهد الراهن قد امتلأ عن آخره، بتجاوزات فردية وتجاوزات جماعية .. وبدا أن الكل يرفض الكل، وأن الشك والتخوين هو القاسم المشترك الأعظم، وأن القذائف والإهانات قد حلت فى الخطاب محل الحجة والمنطق وأدب الحوار وأدب الاختلاف . ورأينا من فى سن أحفاد الدكتور رئيس الوزراء يستخدم ـ تحت القبة ـ ما لا يجوز ولا يُقبل أن يوجهه إليه من عبارات خرجت عن النقد والمراجعة ـ وهذا حقه ـ إلى ما يصل إلى الإهانة، وطفق البعض فى تلطيخ غيره، فهذا عميل، وذاك خائن، والثالث فلول وغير ذلك من النعوت التى لا ينضب منها معين الإساءة !

لقد ساهم ولا شك فى ذلك، وفى كثرة الإضرابات والاعتصامات، وصنوف الاعتراضات التى ما يجاب بعضها حتى يطرح غيرها، وحمى المطالب الفئوية التى لا تجرى على منطق ـ ساهم فى ذلك طول ما عانيناه، ورد فعل فرحتنا بما أنجزناه، حتى صار كل منا هو الرئيس، والوزير، والقاضى، والطبيب، والحكيم الذى يتعين أن يلتزم الجميع بحكمته بما فى ذلك القضاة والقضاء، وأن تصدر الأحكام وفق هواه !

بدا لى من التأمل فى المشهد الراهن، أننا فى حالة اشتباك مخيفة ستأتى على الأخضر واليابس، وأننا نحتاج إلى كل الفطنة والبصيرة لنخرج من رحى هذه الطاحونة، وراودنى فى هذا الحلم، ما فعله رسول القرآن عليه الصلاة والسلام يوم فتح مكة .. حين وقف فى الأماكن التى شهدت عذاباته وعذابات المسلمين، فنادى فى قريش : « ما تظنون أنى فاعل بكم » ؟ . قالوا : أخٌ كريم وابن أخٍ كريم . قال : « اذهبوا فأنتم الطلقاء » .. أخشى ما أخشاه أن الممارسات الجارية يمكن أن تأخذ المصريين إلى حرب أهلية وخصومات وثارات طويلة، لن يدفع ثمنها فى النهاية سوى مصر التى يجب أن تكون فى خاطرنا وفى أعناقنا !

من تراب الطريق !

(٥٨٤)

الرئيس القادم وسلطاته الدستورية ! *

حمل دستور ١٩٧١، حزمة كبيرة عريضة من سلطات واسعة أعطاها لرئيس الجمهورية، فهو رئيس الدولة (م / ٧٣)، وهو الذى يتولى السلطة التنفيذية التى يقف على رأسها (م / ١٣٧)، ومدة رئاسته ٦ سنوات قابلة للإعادة لمدد أخرى بلا حد (م / ٧٧)، وهو الذى إليه ـ بالاشتراك مع مجلس الوزراء الذى يتبعه ـ وضع السياسة العامة للدولة، ويشرف على تنفيذها، وله ـ إن أراد فمطلق الأمر إليه تبعًا للمادة / ١٣٩ ـ أن يعين نائبًا أو نوابًا له، وهو الذى يحدد اختصاصاتهم وله أن يعفيهم من مناصبهم، وله بمقتضى التخيير الذى جاء بالنص ألاّ يعين أحدًا فى هذا الموقع، وهو ما جرى على مدى ثلاثين عامًا من أكتوبر ١٩٨١ حتى ٢٥ يناير ٢٠١١، وهو الذى يعين رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه وكذا نوابه والوزراء ونوابهم (م/ ١٤١)، وله حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته وطلب تقارير من الوزراء (م / ١٤٢)، وله إذا شاء أن يحتفظ لنفسه بمنصب رئيس الوزراء فلا يعين له أحدًا سواه، وهو الذى يعين الموظفين المدنيين العسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم كما أنه هو الذى يعتمد ممثلى الدول الأجنبية

(*) المصور ٢٠١٢/٢/٢٢

السياسيين لدى مصر (م / ١٤٣)، ويصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ولوائح الضبط (المادتان ١٤٤، ١٤٥)، ويصدر القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة (م/ ١٤٦)، وله فى غيبة مجلس الشعب الإسراع باتخاذ تدابير عاجلة وأن يصدر بشأنها قرارات تكون لها قوة القانون (م/ ١٤٧)، ويعلن حالة الطوارئ ثم يعرض الإعلان على مجلس الشعب (م / ١٤٨)، وله حق العفو عن العقوبة المحكوم بها قضائيًا أو تخفيفها (م / ١٤٩)، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة (م / ١٥٠)، وهو الذى يعلن الحرب بمقتضى ذات المادة بعد موافقة مجلس الشعب، وهو الذى يبرم المعاهدات، وله أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى يرى أنها تتصل بمصالح البلاد العليا، وأمامه يحلف رئيس الوزراء والوزراء الذين يعينهم اليمين قبل مباشرة مهام وظائفهم التى حددها لهم (م / ١٥٥)، ويمارس الوزراء والوزارة اختصاصاتهم بالاشتراك معه (م / ١٥٦)، وله ـ ولمجلس الشعب ـ حق إحالة الوزير للمحاكمة عما قد يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها (م / ١٥٩)، وله أن يعين أعضاء فى مجلس الشعب لا يزيدون على عشرة (م / ٨٧)، وهو الذى يدعو مجلس الشعب للانعقاد ويفض دورته العادية (م / ١٠١)، وله أن يدعوه لاجتماع غير عادى وهو الذى يعلن فض هذا الاجتماع (م / ١٠٢)، وله عند الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه أن يصدر قرارات جمهورية لها قوة القانون، وهو الذى له حق إصدار القوانين التى يقرها مجلس الشعب أو الاعتراض عليها (م/ ١١٢)، ويلقى عند افتتاح الدور العادى لمجلس الشعب بيانًا يتضمن السياسة العامة للدولة وله

الحق فى إلقاء أى بيانات أخرى أمام المجلس (م / ١٣٢) ، وله حل مجلس الشعب إذا لم يوافق على برنامج الوزارة الجديدة أو يقبل استقالة الوزارة (م/ ١٣٣) ، وله عند الضرورة حل مجلس الشعب ودعوة الناخبين لإجراء انتخابات لمجلس الشعب الذى قرر حله (م / ١٣٦) ، وهو الذى تتبعه المجالس الشعبية المتخصصة ويحدد بقرار منه تشكيل كل منها واختصاصاته ، كما يرأس مجالس رؤساء الهيئات القضائية (م / ١٧٣)، وله أن يحيل أية جريمة من جرائم الإرهاب إلى أى جهة قضاء منصوص عليها فى الدستور أو القانون دون التقيد بقواعد الاختصاص العادية (م / ١٧٩) ، وفضلًا عن كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة فإنه يرأس مجلس الدفاع الوطنى (م/ ١٨٢) ، وهو الرئيس الأعلى لهيئة الشرطة (م/ ١٨٤) ، وله ـ ومجلس الشعب ـ طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور (م / ١٨٩) ، وهو الذى يعين ثلث أعضاء مجلس الشورى (م/ ١٩٦) ، وله أن يلقى أمامه بيانه عن السياسة العامة للدولة أو أية بيانات أخرى فى اجتماع مشترك لمجلسى الشعب والشورى، كما له أن يلقى أى بيانات يراها أمام مجلس الشورى (م/ ٢٠٢) ، كما يجوز له عند الضرورة الدعوة لإجراءات انتخابات جديدة لذلك المجلس(م/ ٢٠٤) .

وهذه السلطات الواسعة تجاوز فى كثير من المواضع سلطات الرئيس فى الولايات المتحدة الأمريكية التى يمثل نظامها النموذج الأول والأوسع للنظام الرئاسى ، وترتب على تراكماتها اختلال التوازن بين السلطات فى مصر لصالح السلطة التنفيذية بعامة ورئيس الجمهورية بخاصة ، فصارت كل السلطات مردودة إليه ، وبرغم هذا الاتساع الهائل فى السلطات المقررة له ، لم

يجد الدستور بأسًا من أن يسرب بين نصوصه أن رئيس الجمهورية هو بمثابة الحكم بين السلطات (م/ ٧٣) !

ثورة يناير ٢٠١١
وسقوط دستور ١٩٧١

إثر نجاح ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتخلى الرئيس السابق ـ مكرهًا ! ـ عن موقعه، وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد فيما أعتقد أنه كان تعبيرًا عن الشرعية الثورية أكثر من أن يكون مستمدًا من قرار للرئيس السابق لا يملكه بحكم الدستور، فضلًا عن أن إعلانه جاء مع تخليه الإجبارى عن منصبه، فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أعلن تعطيل هذا الدستور الذى كانت عيوبه والرتوق العديدة التى جرت عليه والعبث بمواده عبئًا مخلًا ـ سببًا رئيسيًا فى اختلال الأمور وانفلات الأوضاع انفلاتًا عَمَّ كل شىء. ووصل إلى مداه فى مشروع التوريث الذى طَفَقَ يجرى إلى غايته غير عابئ بالاعتراضات المبداة والمكتومة، وفى التزوير الجهير لانتخابات مجلس الشعب الأخيرة التى خرج تزويرها عن كل الحدود التى كانت تستر عورات التزوير فى الانتخابات السابقة، ومن ثم فقد قرن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قراره بتشكيل لجنة لتعديل المواد لأكثر إلحاحًا فى وجوب تغييرها حتى لا تتعقد الأمور تعقدًا يوقف المسيرة ويصادر على أى مساع للإصلاح، وانتهت اللجنة من عملها بوضع مشروع بتعديل ثمانى مواد أولها المادة الكارثية الرقيمة / ٧٦ ـ والتى وضعت فى مايو ٢٠٠٥ فى صورة شيطانية تحول

الاستفتاء ـ شكلًا ـ إلى انتخاب ولكن صودر عليه مصادرات محبوكة حتى لا يرشح للرئاسة إلا المراد توريثه دون أى منافسة حقيقية، وليقال إن توليته ليست توريثًا ما دامت تركن إلى « انتخاب »، ثم تعدلت هذه المادة الشيطانية فى مارس ٢٠٠٧ تعديلًا يشمل فقرتيها الثالثة والرابعة، وبما لا يخرج الصياغة عن تحقيق المآرب المطلوبة، كما عدل المشروع الذى أعدته اللجنة المادة / ٧٧ بجعل مدة الرئاسة أربع سنوات بدلًا من ست مع عدم جواز إعادتها إلا لمرة أخرى واحدة، والمادة / ٨٨ بخصوص لجنة الانتخابات الرئيسية، والمادة / ٩٣ بخصوص الفصل فى الطعون على صحة عضوية مجلس الشعب، والمادة/ ١٤٨ بخصوص إعلان حالة الطوارئ وشروطها، والمواد / ١٥١ / ١٧٩، ١٩٠ ـ وعرضت هذه المواد المعدلة على الاستفتاء الشعبى فى ١٩ مارس ٢٠١١، فأقرها الشعب بأغلبية ناهزت ٨٠٪ من عدد الأصوات الصحيحة، ثم ارتأى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لدى التحفظات التى أثيرت وفحواها أن إصدار هذا التعديل يعنى ضمنًا عودة دستور ١٩٧١ المعطل إلى الحياة مع ما فيه من مطاعن شديدة لا تزال على حالها فى السلطات الواسعة جدًا المقررة لرئيس الجمهورية بصورة جاوزت أصرخ نظم الجمهوريات الرئاسية، ومن ثم أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الإعلان الدستورى كحل مؤقت إلى أن يتم وضع الدستور الذى سوف تعده الهيئة التأسيسية فى استفتاء شعبى هو وحده الذى يضفى عليه مشروعية الوجود .

ما هى صلاحيات رئيس الجمهورية الآن ؟!

هذا الواقع سالف البيان يثير تساؤلاً مضمونه ما هى صلاحيات رئيس الجمهورية الآن وقد غرب دستور ١٩٧١، ولم يتضمن الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١ ـ لم يتضمن فيما عدا شروط الرئيس وإجراءات الترشيح ومدة الرئاسة وعدم جواز تجددها إلا لمرة واحدة أخرى ووجوب تعيين نائب أو نواب للرئيس ـ لم يتضمن أى مواد تحدد صلاحيات وسلطات رئيس الجمهورية الذى يبدو أن الإعلان الدستورى لم يجد حاجة إلى تقريرها لعدم وجود رئيس فى الفترة الانتقالية، تاركًا تحديد هذه الصلاحيات للدستور الجديد المزمع وضع مشروعه والاستفتاء عليه .

ومؤدى هذا أن انتخابات الرئيس القادم تجرى غير مقترنة بصلاحياته وسلطاته، وأنها سوف تبقى شاغرة بلا تحديد فيما يشبه الصك على بياض لحين وضع مشروع الدستور الجديد وإقراره فى الاستفتاء الشعبى، فهل هذا الصك على بياض ـ ممنوح للرئيس ليفعل ما يشاء إن سبقت ولايته ـ ولو بأيام ـ إقرار الدستور الجديد، أم أن هذا الصك على بياض هو للشعب فيما سوف يقره فى الدستور المزمع من مبادئ وصلاحيات وسلطات سوف تحكم وتلزم الرئيس القادم .

فى اعتقادى أن الصك على بياض ـ مقرر للشعب وما يراه فى دستوره الجديد، وفى اعتقادى أيضًا أن التقدم للترشح لمنصب الرئيس إيجاب صريح هو بمثابة إقرار على بياض يقر فيه كل مرشح بأنه يرتضى ويقبل مقدمًا ويلتزم بما سوف يقره الشعب فى الدستور الجديد القادم، سواء بشأن صلاحيات

وسلطات رئيس الجمهورية، أم ما سوف يتضمنه من مبادئ وأحكام، بل إن القسم الذى أقسمه أعضاء مجلس الشعب الجديد باحترام الدستور - إنما ينصرف أيضًا إلى الدستور القادم، ويظل هذا الالتزام قائمًا فى حق من يقسم اليمين، رئيسًا للجمهورية كان أم عضوًا بالبرلمان، ليشمل ما عساه يطرأ من دساتير جديدة أو تعديلات على الدستور القادم، باعتبار أن القسم ينصرف إلى الدستور السارى فى أى وقت تمتد إليه عضوية البرلمان أو شغل منصب رئيس الجمهورية .

ولكن يبقى السؤال : إلى أى اتجاه سوف تيمم بوصلة الدستور الجديد فيما يتعلق بسلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية ؟!

الدستور الجديد القادم

أمام الجمعية التأسيسية التى ستقوم بوضع مشروع الدستور القادم مهمة تاريخية كبيرة، أول ما يعترضها تشكيل قوامها ومناسبته الواجبة للاضطلاع بهذه المهمة العظمى .. سواء فى وضع المبادئ العامة والخطوط العريضة للدستور ، أم فى صياغتها بعد ذلك فى مواد محكمة تحمل معانيها فى وضوح وانضباط .. والمرجو فى هذه الهيئة أن تعلو تشكيلًا وأداءً فوق أى انحيازات من أى نوع ، وأن تضم أميز خبرات وكفاءات الأمة فى كافة التخصصات اللازمة لوضع هذا المشروع الذى يمثل أمل مصر لسنوات طويلة قادمة . ومع أن نص المادة / ٦٠ من الإعلان الدستورى (٣٠/ ٣/ ٢٠١١) - قد أوكل إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مهمة أو سلطة دعوة الأعضاء غير المعينين لأول مجلسى شعب وشورى خلال ستة

أشهر من انتخابهم لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو لإعداد مشروع الدستور الجديد للبلاد فى موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها ، إلاّ أن الموعديْن المشار إليهما بالنص ـ لا يمنعان من المبادرة وتقصير المدة ، سواء بدعوة المجلسين دون انتظار الرخصة التى لم تقيد المجلس الأعلى للقوات المسلحة طالما قال النص : « فى خلال »، أم بإنجاز مشروع الدستور قبل الحد الأقصى للمهمة ، ما دام النص يقول فى موعد« غايته » ، ومن ثم يجور الإنجاز قبل انصرامه ، ولذلك فإننى أقترح على المجلس الأعلى للقوت المسلحة المبادرة فورًا إلى دعوة المجلسين فور انتهاء انتخابات الشورى ، مؤملاً أن تتسع المناقشات لتشكيل الجمعية التأسيسية لكافة القوى والأطياف الوطنية والتوافق فى اختيار عناصرها بدلًا من المغالبة التى قد تفوت على التشكيل كفاءات نحن فى أشد الاحتياج إليها لوضع مشروع دستور يليق بمصر بعد كل ما كابدته على مدار سنوات طويلة ، ويوافق ما نأمله بعد الثورة الواجب حمايتها من كوابيس تزاحمها وتريد أن تخطف المشهد كله منها !

وقد يطول الحديث حول القضايا المثارة حول قوام الدستور الجديد . ولكنى أريد أن أجتزئ فى هذه السطور ما يخص صلاحيات وسلطات رئيس الجمهورية .. باعتبار أن هذا الباب هو الذى جاءت منه كل الرياح المعاكسة .. ومن المعروف أن الجدل قديم بين فقهاء الدساتير وعلماء القانون ورجال الفكر والسياسة حول أنسب النظم الجمهورية ، هل الرئاسية ، أم البرلمانية أم مزيج بقدر أو بآخر من النظامين لتلافى عيوب كل منهما والأخذ بأحسن ما فيه بما يوافق ويناسب الدولة والشعب .

ففى النظام الرئاسى، وأنموذجه الرئيسى نظام الولايات المتحدة الأمريكية، يمثل رئيس الجمهورية الركن الأساسى فيه، ويقوم على ركازين: أن الرئيس هو صاحب السلطة التنفيذية الفعلية، وقد رأينا صورًا لذلك فى دستور ١٩٧١ المصرى، والركاز الثانى شدة الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية . وفى هذا النظام الرئاسى تتجمع السلطات فى رئيس الجمهورية الذى يقوم بدور شخصى خطير فى توجيه سياسات الدولة وطبعها بطابعه الشخصى، ويكاد ينضوى الجميع تحت لوائه، ليس فقط فى السلطة التنفيذية التى يقف على رأسها ويهيمن عليها، وإنما فى كافة السلطات التى رأينا مثالًا لتسلله إليها من خلال ترأسه لكثير من الهيئات والمجالس العليا فى السلطات الأخرى، كالهيئات القضائية مثلًا، ودلت التجارب على أن النظام الرئاسى يهيئ ـ خصوصًا فى الدول النامية ـ إلى حكم استبدادى وإلى تضخم فى سلطة الرئيس على حساب السلطات الأخرى للدولة . وقد حدا ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها إلى إضافة بعض الصلاحيات للكونجرس ومجلس الشيوخ على حساب السلطة التى كانت مطلقة للرئيس فى عزل الوزراء، ولكن المحاولة لم تستمر طويلًا فألغى التعديل سنة ١٨٨٧ واسترد الرئيس الأمريكى كامل حريته وسلطته فى عزل وزرائه وذلك على خلاف سلطات رئيس الدولة فى النظام البرلمانى الذى يفرض عليه قيودًا واعتبارات يتوجب عليه مراعاتها .

ويقف النظام البرلمانى فى مواجهة النظام الرئاسى، وبه أخذت أغلب الدساتير الحديثة، كدساتير إيطاليا والنمسا وألمانيا الغربية والهند، مع إمكان

المزج بين النظامين كما جرى فى الدستور الفرنسى، ويقوم النظام البرلمانى على ركنين أساسيين متقابلين :

(١) المسئولية الوزارية أمام السلطة التشريعية

(٢) حق الحل الذى يتيح للسلطة التنفيذية حل البرلمان .

وهذا التقابل هو الذى يحقق التوازن المنشود فى النظام البرلمانى .

وقد استمر الجدل حول أفضلية النظامين، فرأيناه فى مقدمات وضع أى دستور من الدساتير التى تعاقبت على مصر بعد إلغاء دستور ١٩٢٣، ورأى البعض أن النظام الرئاسى يكفل ميزةً جوهرية هى استقرار السلطة التنفيذية وثباتها مدة كافية من الزمن، ونعى عليه البعض أنه يؤدى إلى الديكتاتورية والاستبداد، وفى المقابل أُخذ على النظام البرلمانى ما يلابسه من تطاحن حزبى وإدارة مناورات قد تكون غير رشيدة مع السلطة التنفيذية وربما لتحقيق أغراض حزبية، وقيل لعلاج مثالب النظام البرلمانى أنه لا بد له من ضمانات ليستقر أمره، أولاها كفالة استقرار السلطة التنفيذية، وثانيتها كفالة استقرار السلطة التشريعية، وثالثتها كفالة مبدأ سيادة الدستور وسيادة القانون .

على أنه منذ يوليو ١٩٥٢، مال النظام الدستورى المصرى نحو النظام الرئاسى، ورأينا صورته الصارخة ومثالبه التى شابت دستور ١٩٧١، الأمر الذى لعله يوجب الجمع فى الدستور الجديد القادم بين ملامح النظامين الرئاسى والبرلمانى، بما يتفق ويناسب ظروف الوطن، ويتلافى عيوب كل من النظامين، ويستفيد بإيجابياته، لنضمن لمصر دستورًا يقيم توازنًا حقيقيًا ومكفولًا بين السلطات، لا تتغول فيه سلطة على السلطات الأخرى، ولا

يمنح رئيس الجمهورية نفسه ـ سلطات وصلاحيات تمكنه من الانفراد بالحكم والاستبداد به من خلال هيمنته الكاملة على السلطة التنفيذية، وإضعاف باقى السلطات والتسلل إليها بواسطة الصلاحيات والسلطات العديدة الواسعة المقررة له على نحو ما رأينا بدستور ١٩٧١ ودلت عليه التجربة التى انتهت بانفجار ثورة يناير ٢٠١١ .

إلام سوف تنتهى الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور، وإلام سوف ينتهى الاستفتاء الشعبى عليه ؟! هذا هو التحدى الحقيقى الذى يواجهنا لنكفل مسيرة الوطن فى أمان وسلامة وازدهار فى السنوات القادمة .

من تراب الطريق!

توابع الفوضى* (٥٨٥)

(١)

واهم أو خادع مخادع، من يزين لنفسه أو للآخرين، أن الفوضى خلاقة، أو يمكن أن تكون خلاقة، ونحن لو راجعنا ما جرى على مدى عام ونصف، لبدا لنا أن الفوضى أخذتنا بعيدًا بعيدًا، وأنها أنتجت من العوادم والأضرار ما يستحيل معها أن تكون خلاقة، بل من المؤكد أنها هادمة مدمرة، هدمت ودمرت كثيرًا، وعصفت بغير تمييز بالطيب والرديء، وخلقت أوضاعًا بالغة الضرر يحتاج إصلاحها إلى عشرات السنين إن استقامت النوايا والمقاصد، وتوافرت المعرفة مع الهمم والعزائم !!!

وأول الفوضى قرار غير دستوري لم يكن يملكه الرئيس السابق بتفويض المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، والإدارة على أية حال غير التشريع والتقنين والحكم وهذه كلها باشرها المجلس على الواسع، وثاني هذه الفوضى أن الثورة المتذرع بها، لم تكن هي التي تولت المقاليد، لأنه لا كيان ينظمها ولا قيادة لها تسيرها، ولأنها فوق ذلك وقبله لم تكن لديها أجندة للإصلاح . وثالث هذه الفوضى أن من تولوا المقاليد دون أن يكونوا هم الذين قاموا بالثورة ، تذرعوا بشرعية ثورية ليست لهم ، امتدت ممارساتها إلى كل شيء بغير ضوابط حاكمة، ودون رعاية للأصول العامة . ورابع هذه

(*) المال ٢٠١٢/٩/٣

الفوضى أن المجلس العسكرى وإن بدأ بتعطيل دستور ١٩٧١ وتشكيل لجنة ثانية لوضع تعديلات للمواد الأكثر إلحاحًا لتغييرها، واستفتى الشعب على هذه المواد فى ١٩ مارس ٢٠١١، إلاّ أنه عُدِلَ بنفس الأسبوع عن إتمام ما شُرِعَ فيه ، وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانًا دستوريًا فى ٣٠ مارس ليكون بديلًا عن دستور ١٩٧١ الذى لم ينشغل أحد بمدى مشروعية إلغائه . وربما خفف الأمر أن الإعلان الدستورى (٣٠ مارس) طوى على المواد المعدلة المستفتى عليها ، واقترن ذلك بتبشير بوضع دستور جديد للبلاد؛ كان المنطق أن يسبق ما عداه ، ليجرى على أساسه بناء الدولة الدستورية وفقًا لمبادئه وأحكامه . وخامس هذه الفوضى البدء ـ قبل الدستور ـ بانتخابات مجلسى الشعب والشورى التى كانت هدية للإخوان المسلمين والسلفيين ، أعطتهما أسبقية على أحزاب ورقية لم تتح لها فرصة جبر ما لحق بها من وهن بممارسات النظام السابق ، ودون إتاحة الفرصة لتشكيل أحزاب جديدة من واقع الثورة ومفرزاتها ، وسادس هذه الفوضى أنه فى هذا التوقيت بدا جليًا أن الثورة ـ المتذرع بشرعيتها الثورية !! ـ أزيحت تمامًا خارج المشهد ، واحتل الإخوان والسلفيون كامل المشهد رافعين ـ ولا بأس ـ شعار الثورة ، ولكن الهدف كان الاستقواء والاستحواذ واحتلال كامل المشهد فى الحاضر وفى المستقبل ، ومع ذلك مضى المجلس العسكرى يدعم ـ واعيًا أو غير واع ـ تسليم البلاد إلى الإخوان الذين بدأوا شيئًا فشيئًا يتقدمون السلفيين بخطوات كفلت لهم الاستئثار دونهم بالفعالية .

وسابع هذه الفوضى فرض نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية المغلقة ، ولها النصف ، والنصف الآخر للمقاعد الفردية ، مع أن المستقلين أكثر من عشرة

أضعاف الحزبيين ومن ثم كانت القسمة غير عادلة ، وثامن هذه الفوضى أو القسمة الضريرة على ما فيها من تمييز للحزبيين ، أو إن شئت للإخوان والسلفيين ، فإنه ما كاد يصدر المرسوم بقانون ١٠٨/ ٢٠١١ فى ١٩/ ٧/ ٢٠١١ ، ولا ينشر بالجريدة الرسمية إلاّ فى ٢٧/ ٩/ ٢٠١١ ، وذلك لغز سينجلى حالًا ، فما كاد يصدر المرسوم ١٠٨ ، إلاّ وصدر بهذه القسمة المنحازة لصالح الإخوان المرسوم بقانون ١٢٠/ ٢٠١١ . والغريب اللافت أن يصدر وينشر فى ٢٦/ ٩/ ٢٠١١ ، أى قبل يوم من تاريخ نشر المرسوم بقانون ١٠٨/ ٢٠١١ فى ٢٧/ ٩/ ٢٠١١ ، مع أنه يعدله مما يستوجب أن يكون بعده لا قبله ، أما التعديل فكان الهدية الثالثة للإخوان ، بتعديل النسب بين القوائم الحزبية والمقاعد الفردية إلى الثلثين للقوائم الحزبية، والثلث للمقاعد الفردية، ليكون تمييز الأحزاب ـ أو قل الإخوان والسلفيين ـ تمييزًا مضاعفًا مركبًا يخل إخلالًا جسيمًا بمبدأ المساواة، ومع ذلك ظل الإخوان يتشكون ويملئون الدنيا صياحًا بأن المجلس العسكرى يعاديهم ويظلمهم ، وعلى إثر فوضى المليونيّات التى اختفت الآن اختفاءً له دلالته، قام المجلس العسكرى بعد ١٢ يومًا فقط ـ بإصدار المرسوم بقانون ١٢٣/ ٢٠١١ الذى صدر ونشر فى ٨/ ١٠/ ٢٠١١، مقدمًا الهدية الرابعة للإخوان، بإلغاء ما كانت قد قررته المادة الخامسة من هذه المراسيم عن قصر الترشح على المقاعد الفردية على المستقلين دون الحزبيين، وفرضت جزاءً لمخالفة ذلك، ومن ثم أطلق بإلغائها الحبل على الغارب لأعضاء الأحزاب، وفى مقدمتهم الإخوان والسلفيون للترشح على الثلثين المقررين للقواعد الحزبية المغلقة، وللترشح أيضًا على الثلث المهيض الباقى للمستقلين ، فى خروج صارخ على مبدأ

المساواة الذى ضرب فى عدة مقاتل دعت العارفين إلى القطع بعدم دستورية ما سوف تجرى عليه انتخابات الشعب والشورى مما يعرضهما للبطلان والحل، إلاَّ أن زهو النفوذ والغلبة كبير، وأثر الفوضى مغرٍ فضلًا عن أنه سقيم !!

من تراب الطريق! (٥٨٦)

توابع الفوضى* (٢)

على أسنة الرماح، وتحت مظلة هذه الفوضى، تشكل مجلسا الشعب والشورى، تشكيلًا مشوبًا بالبطلان لعدم دستورية أساس البناء، وتحت مظلة هذه الفوضى المقرونة بزهو الغلبة ودوافع الاستقواء والاستحواذ، جرت فى برلمان مصر العريق، مشاهد مؤسفة خرجت عن التقاليد وعن مبادئ التشريع على السواء . وعنا من التقاليد، فالحديث عنها ترف إزاء ما نحن فيه، ولنراجع ما جرى ـ إجمالًا ـ فى مسألة الرقابة البرلمانية ومسألة التشريع، لنرى خلطًا معيبًا فوضويًا فى مباشرة الرقابة البرلمانية، بهجوم مُضَرى على القضاء وعلى النائب العام ومطالبة بعزله ـ رغم حصانته، ومطالبات بتطهير القضاء، فى خلط يسقط المبدأ الدستورى بالفصل بين السلطات، وعدم جواز تدخل إحداهما فى شئون الأخرى، وتزامن مع ذلك هجوم مُضَرى آخر على الشرطة ـ سَكَتَ الآن !!! ـ فى خلط وتخليط بين مباشرة الرقابة البرلمانية وهى مباحة بل ومطلوبة، وبين إحلال البرلمان نفسه محل السلطة التنفيذية ليدير ويتصرف فى شئونها تحت دعاوى تطهير الشرطة وإعادة هيكلتها .

(*) المال ٢٠١٢/٩/٤

أما التشريع، فقد ضربته الفوضى فى مقاتل، بسن ما سمى قانون العزل السياسى الذى طرز تطريزًا طوى على عدة مخالفات دستورية، بغرض الحيلولة دون ترشح عمر سليمان وأحمد شفيق بعد بدء سباق الانتخابات الرئاسية، وافتقد هذا التشريع مبدأ العمومية والتجريد، وهو مبدأ دستورى، لأنه استهدف أشخاصًا بذواتهم، وخالف مبدأ المساواة بتمييز بين هذا وذاك تبعًا للغرض المغرض من القانون، فعزل مناصب، وترك غيرها بغير علّة ظاهرة، ثم أوقع عقوبات فرضها بالقانون خلافًا للمبدأ الدستورى، أنه لا عقوبة إلاّ بحكم قضائى، أى فى محاكمة يتاح فيها للمتهم ـ كما يتاح للمدعى ـ أن يبدى ويقدم دفاعه، وليصدر حكم قضائى لا بتحكم سلطة ـ بقبول الدعوى أو رفضها .

وكان من الفوضى الضاربة فى كل شىء، أن استُهدفت المحكمة الدستورية العليا ذاتها ـ ولا تزال مستهدفة ـ وفى توقيت كان معروضًا عليها فيه ، عدم دستورية قانون انتخابات مجلسى الشعب والشورى، وعدم دستورية قانون العزل السياسى ، وبدا داخل هذه الفوضى التى استهدفت الدستورية العليا بدعوى إعادة تشكيلها ، مع أن قضاتها غير قابلين للعزل ، وتغيير رئيسها الذى لم يكن باقيًا على خدمته سوى شهر يحال بعده إلى المعاش، يضاف إلى ذلك أن مجلس الشعب قد أعد آنذاك عدة مشروعات لقوانين أخرى قدر أنها سوف تعرض لزامًا ـ لعيوبها الدستورية ـ على المحكمة الدستورية العليا ، منها إلغاء المرجعية الإسلامية الأولى للأزهر الشريف ، ومنها تغيير نظام انتخاب فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر بجعله للقاعدة العريضة ليصير الاختيار لهذا الموقع الرفيع كانتخابات المجالس

الشعبية المحلية، نهبًا للأهواء والتيارات والانحيازات والرجوات والإغراءات والوعود والجعول، ومن هذه المشروعات مشروع استهداف تحصين بعض القوانين من الرقابة الدستورية ، خلافًا للمبدأ الدستورى أن المحكمة الدستورية هى التى تختص ـ دون غيرها ـ بالرقابة على دستورية القوانين .

ومن هذه الفوضى أن الإخوان شنوا آنذاك حملة ضارية على المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، مع أن أداءه ـ والله أعلم بالنوايا ـ قدم لهم هدايا تلو هدايا يستحيل معها أن يُقال إنه كان ضدهم أو كان يستهدفهم ، بل إن هذا الأداء ـ ولا نتهم أحدًا فى مقاصده ـ قد فرش الطريق ممهدًا لهم للاستحواذ شيئًا فشيئًا على مفاصل الدولة .

ومن هذه الفوضى أن تُحَمَّل المحكمة الدستورية العليا بجرائر تشريعات خاطئة ، الذنب فى عدم دستوريتها ذنب واضعيها أو المحرضين على وضعها أو الضاغطين لفرضها ، بعضها صنعته الأغلبية الإخوانية بمجلس الشعب ـ كقانون العزل السياسى ، والبعض أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة نزولًا على رغبة أو ضغوط الإخوان ، كالمراسيم ١٠٨، ١٢٠، ١٢٣ لسنة ٢٠١١ . والأغرب أن رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب ـ وهو من الإخوان ـ سلم وجاهر بأن قانون العزل السياسى غير دستورى ، ومع ذلك لم يجد الإخوان بأسًا من شن حملة ضارية على المحكمة الدستورية العليا التى لا يطالبها عاقل بأن تقضى بدستورية ما لا دستورية له !!

ومن هذه الفوضى ، الأسلوب الذى قوبل به قضاء المحكمة الدستورية العليا ، وكان من هذا الأسلوب غير المشروع ـ إصدار قرار جمهورى بدعوة

لانعقاد مجلس الشعب الذى قضى فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ بأنه غير قائم منذ تشكيله ، لبطلان وعدم دستورية القانون الذى جرت انتخاباته ـ هو ومجلس الشورى ! ـ على أساسه ، فبدا فى هذه الفوضى أن القرار يسعى لإيجاد ما لا وجود له، ثم كان من الإمعان فى هذه الفوضى التى أعطت ظهرها تمامًا للقانون وللمبادئ الدستورية، أن يُحال حكم المحكمة الدستورية العليا إلى محكمة النقض بدعوى أن المسألة مسألة صحة عضوية، ولم تكن كذلك، وإنما هى بطلان تشكيل المجلس برمته بصرف النظر عن أعضائه، لما شاب تشكيله من بطلان وعدم دستورية القانون الذى شكل ـ وكذا مجلس الشورى ـ على أساسه .

ولأن الفوضى لم تصل، ولن تصل بمشيئة الله، إلى محكمة النقض، فإن رئيسها قد جمع الهيئة العامة للدوائر مجتمعة، وهى تشكل من رؤساء الدوائر المدنية والجنائية بالمحكمة، لتنظر فيما أحاله مجلس الشعب إليها، فقضت قضاءها المتوقع بالرفض وبأنه لا اختصاص لها بما أحيل إليها !

ومن الفوضى التى طفقت تضرب أطنابها، أن مجلس الشورى المتوقع ـ يقينًا ـ القضاء دستوريًا بأنه غير قائم منذ تشكيله، أبى فى إطار سياسة الاستحواذ والسيطرة والهيمنة، إلاَّ أن يفتح ملف الاستيلاء على الصحافة القومية !!!

من تراب الطريق! (٥٨٧)

توابع الفوضى *

(٣)

من القواعد التى يعرفها رجال القانون، والتجارة، أن المشرع احتاط لمصائر عباد الله من تصرفات التاجر المشرف على الإفلاس التى تصدر فيما يسمى « فترة الريبة »، ففتح باب الطعن عليها، وعدم الاعتداد أو الاحتجاج بها، والحكم بعدم نفاذها .. ففى هذه الفترة، المريبة، لا يهتم التاجر بإنماء وترشيد وتحسين تجارته، وإنما ينصرف للعبث بترتيب أوضاع على هواه بتصرفات غير سوية يسبق بها حكم الإفلاس القادم فى الأفق، يخفى ما يريد، ويسرب ما يشاء، ويسدد خانات لا علاقة لها بالحق أو أصول التجارة، وإنما لتحقيق مآرب وأغراض قبل أن يطبق عليه قضاء الإفلاس !!

ومن الفوضى التى بدا أنها ضربت فى كل شىء، أنه فى الوقت الذى آذن فيه حكم الدستورية العليا ١٤/ ٦/ ٢٠١٢، بأن مجلس الشورى يمضى فترة أشبه بفترة الريبة، لأن الحكم بحله أو باعتباره غير قائم قادم لا محالة لاتحاد السبب والعلّة، لأنه تشكل بذات القانون الذى قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته ومن ثم بطلان تشكيل مجلس الشعب واعتباره غير قائم منذ تشكيله، وذلك مؤشر لا يفوت أى لبيب أن مجلس الشورى يمضى أيامًا

(*) المال ٥/٩/٢٠١٢

انتظارًا لحكم محقق لا محيص عنه، لأن قانون تشكيله قضى فعلًا بعدم دستوريته بقضاء نهائى بات لا رجوع فيه، ولا تملك المحكمة الدستورية ذاتها الرجوع عنه، ومن ثم صار أثره محتومًا . وبدلًا من أن يلملم مجلس الشورى أوراقه، ويتأهب للرحيل، اندفع فى همة ونشاط للانقضاض على الصحافة القومية وتتبيعها للإخوان.. اقتداءً، وبصورة أكثر فجاجة، بما كان يفعله الحزب الوطنى، وكأن ثورةً لم تقم لإصلاح هذه الأوضاع الفاسدة . حتى الاعتبارات المهنية ومعايير القدرة والكفاءة التى كان الماضى يلتزم بها فى اختياراته، ألقيت فى بئر السلم، وتجاهل المجلس الأعلى للصحافة، وشكل لجنة برئاسة محاسب، وليس فيها من الصحفيين إلاّ ستة من خمسة عشر عضوًا، وطفق يذل الصحافة والصحفيين، ويفرض على من يرغب فى رئاسة تحرير أن يعرض نفسه، وأن يقدم طلبًا مشفوعًا بسيرته ومقوماته ومشروعاته وأفكاره للنهوض بالجريدة، ودون التفات إلى أن من يقبل هذا الانحناء لا يرجى منه خير، ودون التفات إلى السجل الفعلى الذى ينطق بأداء بعض رؤساء التحرير الذين حققوا طفرة بالصحف التى ترأسوا تحريرها مثلما فعل الأستاذ ياسر رزق بصحيفة الأخبار !

ولم يلتفت القطار المندفع إلى اعتراضات الصحفيين، ولا الدعاوى التى رفعت، ولا صرخات اعتراض العارفين التى أطلقت، ومضى ينهب الأرض نهبًا بسرعة بساط الريح قبل أن يسدل الستار على وجوده ذاته بالحكم المحقق المرتقب، وفاح ما جعل الأستاذ صلاح منتصر ينسحب من لجنة الاختيار انسحابًا مسببًا، ولحق به آخر، وبدا أن هناك سبق إصرار لا سند له إلاّ المعايرة الضريرة بما كان، مع أن ما كان فى الأربعين سنة الأخيرة، ازدان برؤساء تحرير

من وزن مصطفى وعلى أمين، ودعنا من هيكل الذى انسحب أو أقصى فى بداية عهد السادات، ومن وزن إحسان عبد القدوس، وأحمد بهاء الدين، وموسى صبرى، وأنيس منصور، وأحمد رجب، وكامل زهيرى، ومفيد فوزى، ومحسن محمد، ومكرم محمد أحمد، وإبراهيم سعدة، وجمال الغيطانى، وعصام رفعت، ومنير عامر وآخرين غيرهم ممن تميزوا بكفاءات مهنية لم يهتم بها قطار الشورى المندفع إلى مرماه فى الأَخْوَنة أو الموالاة فى أقل تقدير، حتى أنه خرج على الشروط التى وضعها هو، مثلما فعل فى مخالفة زاعقة فى رئاسة تحرير إحدى الصحف القومية الكبرى . وقيل إن المعينين الجدد ذهبوا بعد تعيينهم للقاء المرشد العام للإخوان المسلمين، وتوجهنا بسؤال صريح عن ذلك، فلم يجب أحد، ولم ينف أحد !!!

على أن الأداء الجديد جاء كاشفًا عما تم تدبيره فى هذه الانقضاضة المؤسفة على الصحافة والصحفيين، فسرعان ما تلونت الصفحات، وانطلقت الأهازيج والطبول والتباريك، ومنعت أعمدة ومقالات لكبار كتاب، ولم تعد الصحافة القومية معبرة عن مصر والمصريين، وإنما مالت بوصلتها وهبطت مادتها، حتى لم نجد بدًا من إعلان حركة مقاطعة للصحافة القومية إلى أن تعود إلى المصريين من قبضة من ولوهم أمورها فطفقوا بسرعة الريح يمالئون من أتوا بهم، بينما رأينا كفاءة مشهودة ـ نحيت !! ـ كالأستاذ ياسر رزق ـ يتعاقد بمقابل كبير لرئاسة تحرير المصرى اليوم، ورأينا أستاذًا كبيرًا كالأستاذ حلمى النمنم رئيس مجلس إدارة دار الهلال، يذهب بقلمه إلى بعض الصحف الخاصة تأهبًا لرحيل فاحت نذره، بينما انفلت شجار بنقابة الصحفيين فى اجتماع مجلسها استخدمت فيه الأيدى وتبودلت الشتائم والتهديدات

والتوعدات، وانفلت زمام الإفصاح عن رئاسة موعودة لمجلس إدارة إحدى صحفنا القومية الكبرى، ولم يجد الموعود - على حساسية وضعه بمجلس النقابة - حاجة إلى نفيها !!

لا يحتاج اللبيب إلى طول تفكير ليدرك أن الصحافة القومية ستدفع ثمنًا غاليًا لما فعلته بها الفوضى بقرارات مجلس الشورى فى فترة الريبة السابقة لحله المحقق، ليس فقط بتراجع مبيعاتها وإعلاناتها التى بدأت فى التراجع فعلًا، وإنما بهجرة الطيور التى بدأت الهجرة إلى الصحف الخاصة حيث يلقون التقدير المستحق بعد أن انقلبت المعايير - بالأخونة - داخل الصحف القومية !

ولكن الذى يعجز أى عاقل عن فهمه، أن تروج الإدارة المصرية إلى أنها تجهز لاستصدار قرار رئاسى بتعيينات المعينين فى مجلس الشورى المشرف على الحل !!!

من تراب الطريق (٥٨٨)

توابع الفوضى *

(٤)

من الفوضى، أو بالأحرى من الارتباك وقلة الخبرة، أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، جريًا على ما كان قد شُرِعَ فيه قبل مغادرة الرئيس السابق لمنصبه، شكل لجنة ثانية، خلاف الأولى، لتؤدى مهمة تعديل المواد المعيبة بدستور ١٩٧١، وبغض النظر عن الملاحظات التى قيلت حول تشكيل اللجنة، وضم محام من جماعة الإخوان إليها لا خبرة له بالمسائل الدستورية، فإنه كان الأجدى، أن يوكل إلى اللجنة إتمام هذه المهمة بمراجعة دستور ١٩٧١ برمته، وهى لو فعلت لكان من السهل جدًا، بعد تقليص السلطات الواسعة المقررة فيه لرئيس الجمهورية، الإبقاء على هذا الدستور الذى لا عيب فى باقى مواده بعد هذه الإصلاحات المستفتى عليها فى ١٩ مارس ٢٠١١، وبعد تقليص سلطات رئيس الجمهورية، ولو تم ذلك، لكان كفيلًا بأن يقينا الفوضى التى دخلنا فيها لوضع دستور لا زلنا نتخبط فى ترتيبات وضعه من خلال التخبط فى تشكيل الجمعية التأسيسية، هذا التخبط الناجم عن رغبة الإخوان والسلفيين، فى الاستحواذ على الجمعية توطئة للاستحواذ على الدستور المزمع وضعه .

كانت هذه الغلطة، هى التى قادت إلى سلسلة من الأغلاط لا زلنا نعانى منها حتى اليوم، أولها، وقد ذكرنا هذا سلفًا، البدء بانتخابات مجلسى الشعب

(*) المال ٦/ ٩/ ٢٠١٢

والشورى قبل وضع الدستور، بيد أن هذه الغلطة، وتوابعها، لا زالت للآن تفضي إلى فوضى تُسلم بدورها إلى فوضى !

تجلى هذا فى المحاولة الإخوانية / السلفية ـ الأولى لتشكيل الجمعية التأسيسية، فقد فرضا خلافًا لما ارتآه كل المصريين، أن يخصصا " حصة " تحكمية (٥٠٪) لمجلسى الشعب والشورى فى تشكيل الجمعية، وقاما بانتخابها من الإخوان والسلفيين طبعًا، ولتشارك أيضًا فى اختيار الـ ٥٠٪ المتبقية، وقد أفرز هذا التحكم الفوضوى، جمعيةً تأسيسيةً لا تعبر عن مصر، ولا عن مصالح مصر، ولا عن مقتضيات وضع دستور للبلاد يعبر عن كل المصريين، وليس فقط عن الفصيلين اللذين تمكنا من الاستحواذ على مجلسى الشعب والشورى نتيجة البدء بانتخاباتها قبل الدستور، وبقوانين غير دستورية فصلت لصالح الإخوان على نحو ما سلف، هى المراسيم ١٠٨، ١٢٠، ١٢٣ لسنة ٢٠١١ . وكان من المفارقات المؤسفة أنه مع اختيار طالب بالسنة الأولى بطب الأسنان، ولاعب كرة، خلت الجمعية المتحكم فى اختيارها من قامات عديدة، سواء من أساتذة القانون والفقه الدستورى على التخصيص، أم من غيرهم من العلماء الكبار فى الاقتصاد والفكر السياسى، وفى الثقافة والتعليم، وفى الصناعة والزراعة والتجارة، وغير ذلك من المجالات اللازمة لوضع التصورات العامة للدستور الذى ينهض فى النهاية رجال القانون والفقه الدستورى على صياغتها فى مواد تشكل فى النهاية الدستور المأمول للبلاد .

لم يحتكم هذا الاختيار التحكمى المستحوذ إلى العقل، ولم يراع المصالح العامة، ولم يصدق أن هذا العمل الضرير مخالف للقانون ومآله إلى البطلان،

إلى أن أتاه خبر اليقين فى حكم محكمة القضاء الإدارى الذى أوقف قرار المجلسين لما شابه من بطلان تحدثت به الركبان، ورآه الكافة إلاّ المتحكمون فى هذا الاختيار الضرير !!!

ومع أنه أبدى من الإخوان ، خلال حوار الأطياف الوطنية مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، الاستعداد لتشكيل جمعية تأسيسية تعبر عن كافة أطياف المجتمع ، إلاَّ أنه حين جد الجد ، تخلف الإخوان عن حضور الاجتماعات ، ثم فجأوا الجميع بعقد جلسة لمجلس الشعب قبيل الحكم القاضى بحله ، حيث قاموا بوضع مشروع قانون لتحديد ضوابط ومعايير انتخاب الجمعية التأسيسية ، ومن هوجة العجلة العجولة ، لم ينتظروا إصدار القانون سالف الإشارة ، حيث يتفق الإعلان الدستورى ٣٠ مارس ودستور ١٩٧١ ، على أن القوانين لا تصدر إلاَّ من رئيس الجمهورية الذى حل محله ـ مؤقتًا ـ رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

سارع المجلسان : الشعب والشورى ، صبيحة المشروع الذى لم يصادق عليه ، ولم يصدر ومن ثم لم يصدر قانونًا ، فاجتمعا وانتخبا جمعية تأسيسية ، لم يكتفيا بأن ٧٠٪ من أعضائها من الإخوان والسلفيين ، ولا بأن الاختيار ـ كما سلف فى المرة الأولى ـ قد تجاهل كثيرًا من فقهاء القانون والدستور ، وكثيرًا من قامات مصرية عالية وقادرة ومحل احترام وتقدير ، وإنما خالف حكم محكمة القضاء الإدارى ، واختار أربعين عضوًا من مجلسى الشعب والشورى وجميعهم ـ كالعادة ! ـ من الإخوان والسلفيين ، فحكموا سلفًا على هذا الاختيار المتعسف بالبطلان ، لعدة عيوب لا تفوت البصير !! لندخل من فوضى إلى فوضى كما سوف نرى !!

من تراب (٥٨٩) الطريق!

توابع الفوضى *

(٥)

بدأت الجمعية التأسيسية الثانية مهمتها، بمشاكل متراكبة من جراء العجلة، أو إن شئت ـ من جراء شيوع الفوضى بتجاوز الأصول والضوابط والمعايير .. استقبلتها دعاوى قضائية ببطلان تشكيلها، لأنه جرى اعتسافًا قبل صدور قانون بمعايير وضوابط تشكيلها، وخلافًا لحكم القضاء الإدارى باختيار أربعين عضوًا من مجلسى الشعب والشورى، واستقبلتها اعتذارات وانسحابات جسدت مشكلة إثر غياب مجلس الشعب بعد حكم الدستورية العليا ١٤/ ٦/ ٢٠١٢، فقد كان مجلس الشعب المنوط به استعواض من يتوفى أو يعتذر أو ينسحب أو يستقيل من عضوية الجمعية التأسيسية . فما الحل، ولم يعد لمجلس الشعب وجود ؟!

نبتت فكرة الأخذ من القائمة الاحتياطية بترتيب كتابة الأسماء فيها، فاعترض أحد أعضاء حزب التجمع بأن هذه العشوائية سوف تخل بالتمثيل النسبى فى تشكيل الجمعية .. فقد يكون المعتذر أو المنسحب أو المستقيل مسيحيًا أو من الكنيسة، بينما الالتزام العشوائى بمجرد ترتيب كتابة الأسماء بالقائمة الاحتياطية، يومئ بمسلم أو بأحد علماء الأزهر، أو العكس . فيختل التمثيل النسبى بالجمعية ـ فرد أحد أعضاء حزب الحرية والعدالة

---

* المال ٢٠١٢/٩/١٠

بأن غير ذلك سوف يؤدى إلى بطلان . فبدا أن الإجراءات تهرب من بطلان إلى بطلان !

وتوالت الانسحابات والغيابات، مع استقالة أربعة أعضاء من مجلس الشورى من عضوية اللجنة ـ من الحرية والعدالة والسلفيين، درءًا ـ فيما قيل ـ لشبهة مخالفة قرار التشكيل الثانى للجنة، ولم يلتفت أصحاب الاقتراح إلى أن هذه الاستقالات تؤكد الشبهة ولا تنفيها، لأنها إقرار ضمنى بأن الاختيار من الشعب والشورى ـ يوم انتخاب الجمعية ـ كان خطأ، وأن العبرة فى تقييم القرار بعناصره وقت صدوره، ولذلك لا يجبر أن يستقيل أعضاء الشورى، أو أن تزول صفة العضوية بمجلس الشعب بعد حكم الدستورية العليا !!

وفى محاولة لرأب بعض الصدع، صادق رئيس الجمهورية وأصدر مشروع قانون الضوابط والمعايير الذى لم يصدر قبل صدور حكم الدستورية العليا، وانقضى بذلك وجوده، لأن الاستثناء الذى جاء بحكم الدستورية العليا، لا ينصرف إلاَّ للقوانين التى صدرت صحيحة قبل الحكم، ولا يسرى على مشاريع القوانين التى لم تصدر، ومن ثم انصرف التصديق والإصدار إلى معدوم، وحمل مفارقة تتضح من مراجعة مواده، فكل ما تدعو إلى الالتزام به قد صار كله من الماضى، وكأن القانون ينظم أسلوب حملٍ لمولود قد ولد بالفعل، وكان ذلك من توابع الفوضى التى لا يمكن أن تفضى إلاَّ إلى فوضى تراكب الأغلاط غلطًا وراء غلط !!!

ومع تفجر أزمة الغائبين للانسحاب أو الاستقالة أو الغياب، طفقت الجمعية تبحث عن حلول، افتقدت جميعها إلى سند المشروعية فى اختيارات الاستعواض، واقترح البعض أن تنتخب الجمعية ذاتها من قائمة

الاحتياطيين، وهو بدوره يفتقد السند التشريعى، فى الوقت الذى صرح فيه أحد أساتذة القانون الدستورى من أعضاء الجمعية ذاتها، بأن قضية الغائبين ـ بلا تصعيد الاحتياطى ـ يشكك فى قانونية الجمعية وعملية التصويت إذا تمت قبل حسم الأمر، لتأثيره على نصاب التصويت إزاء ما أوجبته المادة ٦٠ من الإعلان الدستورى ٣٠ مارس من وجوب أن يكون تشكيل الجمعية من مائة عضو، بينما العدد قد تقلص إلى ٨٩ ـ فضلًا عن معايب ومثالب احتكام الإخوان والسلفيين على ٧٠٪ من تشكيل الجمعية !!

ولأن الفوضى لا تأتى بخير، وليست خلاقة كما ادعى الأمريكان، فإن تشكيل الحكومة الجديدة قد ألقى بمشاكل جديدة إلى الجمعية التأسيسية، باختيار أسامة يس ومحمد محسوب فى الحكومة، فقام التعارض بين وجودهما بالجمعية، وبين اضطلاعهما بحقائب وزارية فى الحكومة، ثم ما لبثت القرارات الجمهورية أن راكمت المشكلة، باختيار وتعيين ثمانية ما بين مساعدين للرئيس، أو مستشاريه، من أعضاء الجمعية، وشمل ذلك اثنين عينا مساعدين للرئيس، وستة عينوا أعضاء فى الهيئة الاستشارية للرئيس !!!

وهذا يعنى أن عدد الجمعية ـ بغير هؤلاء ـ يتقلص إلى ٧٩ عضوًا، فقيل رأبا لهذا الصدع، أنه لا تعارض ولا تأثير . وهذه قالة ضريرة، فالتعارض قائم وظاهر الازورار عنه . وحسبنا تمثيلًا وإيضاحًا لتهافت هذه الذريعة ، أن المعروض الآن بإلحاح ، وضع نص فى الدستور المزمع يكفل استمرار الرئيس فى ولايته بعد صدوره دون انتخابات جديدة ، ومطروح بشدة رفع مدة رئيس الجمهورية إلى خمس سنوات بدلًا من الأربع المنصوص عليها فى الإعلان الدستورى ٣٠ مارس والتى جرت الانتخابات الرئاسية وفقًا لها ولا مراء فى

أن ذلك يصب فى جانب الرئيس ويجعل مساعديه ومستشاريه من أعضاء الجمعية التأسيسية فى حرج بالغ لا ينكره عاقل !

هذا محض مثال ، فالتعارض قائم لا يحتاج إلى أمثلة ، لأنه يخالف التجرد الواجب فى أعضاء الجمعية ، وجلال المهمة القومية الموكلة إليهم ، ومن اللافت أن الفوضى ، وعدم احترام المشروعية ، هى التى أسلمت إلى كل هذه المشاكل المتراكمة ، وأن الغرض فى الاستحواذ والهيمنة كان وراء هذه التخبطات ، فأخفقنا فيما نجح فيه رجل واحد ، حين شكل عبد الخالق ثروت باشا ، رئيس الوزراء ، فى ٣ أبريل ١٩٢٢ ، ما سمى بلجنة الثلاثين ، وهى من اثنين وثلاثين عضوًا ، لوضع دستور للبلاد (١٩٢٣) ، ضمت فيمن ضمت أعلامًا لا يقع عليهم خلاف ، ومن شتى الطوائف والأحزاب والفئات ، كان منهم تمثيلًا لا حصرًا ـ الأستاذ حسين باشا رشدى ، المحامى ، والوزير ، ورئيس الوزراء السابق ، رئيسًا للجنة ، والأستاذ أحمد حشمت باشا نائبًا للرئيس ، والأساتذة : عبد الفتاح يحيى باشا ، وعبد العزيز باشا فهمى ، والدكتور على ماهر ، ومحمد على علوبة باشا ، وتوفيق دوس بك / باشا ، وإلياس عوض بك ، والأستاذ الكبير عبد الحميد بدوى بك / باشا ، وآخرون . ورغم حملة الوفد ومعاداته لهذه اللجنة حتى أنه أطلق عليها لجنة الأشقياء ، إلاَّ أنها أنجزت دستورًا رائعًا لا يزال محل احترام فى مبادئه وأصوله العامة برغم أن ذلك كان فى عهد الملكية !!

من تراب الطريق! (٥٩٠)

توابع الفوضى*

(٦)

بدا أن الارتباك هو سيد الموقف فى التعامل ـ من البداية ـ مع الملف الدستورى، ففى البداية أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الإعلان الدستورى ١٣ فبراير، وتضمن تعطيل ـ وليس إلغاء ـ دستور ١٩٧١، وتشكيل لجنة خلاف اللجنة التى شكلها الرئيس السابق، لتعديل المواد الأكثر حاجة إلى التعديل فيه، فانتهت إلى تعديل ثمانى مواد، وإلغاء المادة ١٧٩، وإضافة فقرة للمادة ١٨٩، ومادة برقم ١٨٩ مكررًا، وأخرى برقم ١٨٩ مكرر (١)، واستفتى الشعب على هذه التعديلات لدستور ١٩٧١ ، فى ١٩ مارس ٢٠١١ فأقرها الشعب بنسبة ٧٧٪ من الأصوات الصحيحة، ولكن بعد إعلان المجلس العسكرى للنتيجة فى ٢٣ مارس، اكُتشف ـ للأسف مؤخرًا !! ـ أن إتمام هذه الخطوة، يعنى عودة دستور ١٩٧١ إلى الحياة، بما فيه من سلطات واسعة جدًا لرئيس الجمهورية، وهى بيت الداء فى تورم واستبداد السلطة التنفيذية، فعدل المجلس العسكرى عن إدخال التعديلات على دستور (١٩٧١) واستعاض عن ذلك بإصدار إعلان دستورى فى ٣٠ مارس ليكون دستورًا مؤقتًا للبلاد لحين وضع دستور جديد. وتضمن الإعلان الدستورى المواد المعدلة والمضافة والمستفتى عليها فى ١٩

(*) المال ٢٠١٢/٩/١١

مارس، مع استبدال لفظ « اختيار » الذى كان فى المادة ١٨٩ مكررًا المضافة، ليكون « انتخاب » فى المادة ٢٨ بالإعلان الدستورى، مع ملاحظة أنه خلا من تقرير سلطة لمجلس الشعب فى سحب الثقة من الحكومة ، وخلا أيضًا ـ وفى المقابل ـ من تقرير سلطة حل مجلس الشعب ، وأخذًا ـ فيما يبدو ـ بأنها فترة انتقالية مؤقتة لا تحتمل أيًا من الإجراءين ، ومع ذلك رأينا الجدل العقيم الذى فجر عمدًا ، قبيل شهر ليس إلاَّ من بدء إجراءات الانتخابات الرئاسية ، لسحب الثقة من حكومة الدكتور كمال الجنزورى ، لتنشغل البلاد بهذه الحركة الفوضوية التى تناقض مؤشرات الأداء الإيجابى الملموس لهذه الحكومة ورئيسها الذى عاد فحلًا بعد انتخابات الرئيس فى عين من هاجموه وأقاموا الدنيا ولم يقعدوها لسحب الثقة من حكومته ، وفى توقيت غريب، وبرغم خلو الإعلان الدستورى من تقرير هذه السلطة لمجلس الشعب ، والذى ما لبث أن قضى فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ المحكمة الدستورية العليا ، باعتباره غير قائم لبطلان تشكيله لعدم دستورية ما أدخل على نصوص انتخابه من تعديلات !!

على أن الإعلان الدستورى ٣٠ مارس ، والذى نبتت فكرته من تحاشى محاذير تفعيل دستور ١٩٧١ ورده إلى الحياة بما فيه من سلطات واسعة لرئيس الجمهورية ، لم يجد أمامه بدًا ، من أن يضع بعض المواد الانتقالية لترتيب بعض السلطات لرئيس الجمهورية إذا ما انتخب ـ وكان هذا هو المتوقع الظاهر ـ قبل وضع الدستور الذى أرجئ للأسف لما بعد انتخابات مجلسى الشعب والشورى ، وكانت لذلك عوادم عديدة أفضت ولا تزال تفضى إلى كثير من الفوضى !!!

أعود إلى ما أورده الإعلان الدستورى ٣٠ مارس ، من مواد لتقرير سلطات لا مناص من تقريرها للرئيس لحين وضع الدستور ، فنصت المادة ٣٠ على أن يؤدى اليمين أمام مجلس الشعب ، ونصت المادة ٣١ على أن اليمين خلال ستين يومًا على الأكثر من مباشرته مهام منصبه ، نائبًا له أو أكثر ويحدد اختصاصاته ، ونصت المادة ٣٢ على سلطته الجوازية فى أن يعين فى مجلس الشعب عددًا من الأعضاء لا يزيد على عشرة، ونصت المادتان ٣٥، ٤١ على سلطته فى تعيين ثلث مجلس الشورى ، والمادة ٥٤ على رئاسته لمجلس الدفاع الوطنى، والمادة ٥٩ على سلطته ـ بعد أخذ رأى مجلس الوزراء ـ فى إعلان حالة الطوارئ، وبوجوب موافقة أغلبية مجلس الشعب على إعلان حالة الطوارئ، بينما نصت المادة ٥٦ على تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مباشرة السلطات المحددة فى تلك المادة، ونصت المادة ٦١ على أن يستمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى مباشرة الاختصاصات المحددة له فى هذا الإعلان، وذلك لحين تولى كل من مجلسى الشعب والشورى لاختصاصاتهما، ولم يكن فى الحسبان ما أتت به رياح عدم دستورية تشكيلهما، وحتى انتخاب رئيس الجمهورية ومباشرته مهام منصبه كل فى حينه .

ومع تزامن حكم الدستورية العليا ١٤/ ٦/ ٢٠١٢، وما ترتب عليه من رحيل مجلس الشعب وإيشاك الشورى على الرحيل، مع انتخاب رئيس الجمهورية، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بعد مفاوضات جرت ـ فيما يبدو من وراء الكواليس، الإعلان الدستورى المكمل، ونصت مادته الأولى على إضافة فقرة ثالثة للمادة ٣٠ من الإعلان الدستورى ٣٠ مارس وإضافة مواد بأرقام ٥٣ مكررًا،، ٥٣ مكررًا (١)، ٥٣ مكررًا (٢)، ٥٦

مكررًا، ٦٠ مكررًا، ٦٠ مكررًا (١)، لمعالجة المستجدات التى لا بد من علاجها لحين إتمام العملية المتعسرة لوضع الدستور الجديد، ولإقامة توازن اعترض عليه الإخوان اعتراضات شديدة، بما فى ذلك ما أتت به الفقرة الثالثة المضافة للمادة ٣٠ من أداء اليمين الدستورية للرئيس - إزاء رحيل مجلس الشعب - أمام المحكمة الدستورية العليا التى بدا أنها لم تعد تروق للإخوان، وصاروا على خصومة شديدة معها جاوزت مشروع إعادة تشكيلها الذى لم ير النور، إلى اتهامها بالتزوير، ثم تردد الرئيس طويلًا فى أداء القسم أمامها والذى أدّاه فى النهاية على غضاضة، ولكن سبقه ليلتها أداء لليمين أمام متظاهرى ميدان التحرير، ثم تلاه أداء قسم ثالث بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة، فى محاولة ظاهرة لرد الحياة إلى مجلس الشعب الذى لم يعد له وجود، فدُعِى إلى احتفالية القسم بالجامعة، وخولفت من أجله قواعد البروتوكول، وفى مشهد دعا الإمام الأكبر شيخ الأزهر إلى الانسحاب، بينما بقيت النار تحت الرماد، بشأن باقى ما تضمنه الإعلان الدستورى المكمل !!!

من تراب الطريق (٥٩١)

توابع الفوضى* (٧)

سيظل الحديث يدور طويلًا حول الإعلان الدستورى المكمل، مضمونه ودواعيه، ومدى حق أو سلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إصداره تذرعًا بما استمده منذ ١١ فبراير من تكليف، وبما طرأ برحيل مجلس الشعب وعودة سلطة التشريع إليه، ومدى حق أو سلطة الرئيس فى إلغائه، ومدى مشروعية هذا الإلغاء وسندها، ومدى نفاذه إن لم يكن لإلغائه سند مشروع. وسيظل الحديث يدور طويلًا، بلا رؤية قاطعة حتى تزاح الأستار، عما يقال من أن مفاوضات جرت فى الخلفية قبل إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية التى لم تنج بدورها من أقاويل كثيرة دارت وتدور حولها، مثلما لم ولن ينقطع الحديث عن أثر القسم الذى أداه الرئيس باحترام الدستور، وانعكاس هذا الأثر على ما انفرد به الرئيس من إلغاء لاحق لهذا الإعلان الدستورى المكمل، إلغاءً اقترن بإعلان منه تضمن منح نفسه لنفسه سلطات لا يستند تقريرها ـ فيما يبدو ـ إلى سند دستورى أو تشريعى، ومن أخطرها سلطة التشريع التى اجتمعت له مع رئاسته للسلطة التنفيذية.

من البداية، لم يخف الإخوان المسلمون، ومن ورائهم السلفيون، اعتراضاتهم على الإعلان الدستورى المكمل، وجاراهم فى الاعتراض عليه أطياف سياسية أخرى، ونظر هؤلاء وأولاء بعين الشك والارتياب،

(*) المال ٢٠١٢/٩/١٢

والتحفظ، إلى ما تبناه من توازنات لحين إتمام وضع الدستور، واعتبروها مصادرة على سلطات رئيس الجمهورية وإن أقسم اليمين على احترامها، وقد بدا أن الاعتراض يملك الحجة فى جوانب، ويفتقد الحجة فى جوانب أخرى !

لا مراء فى أن رحيل مجلس الشعب قد فرض عودة التشريع إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة أخذًا بما تقرر أصلًا فى الإعلان الدستورى ٣٠ مارس، ويبدو أن هذه كانت التكأة والمدخل إلى الإعلان الدستورى المكمل، وصاحبها توازنات تبررها توجسات إن لم تكن اتفاقات . على أنه يلاحظ أن الإعلان المكمل لم يستغل هذه الوضعية الجديدة ليسترد كافة الاختصاصات والسلطات المقررة للمجلس العسكرى بالمادة ٥٦ من الإعلان الدستورى ٣٠ مارس، وإنما اقتصر على استرداد الاختصاص المقرر له فى البند (١) من تلك المادة، وهو مقصور على التشريع، والذى حرص النص على بيان أنه استرداد مؤقت لحين عودة مجلس الشعب ومباشرته لاختصاصاته . وهنا يمتلك الإعلان الدستورى المكمل حجته، ليس فقط لاستحالة الاستغناء عن التشريع، ولا لمجرد رد الوضع إلى ما كان عليه، وإنما لأنه من غير المقبول أن يجمع الرئيس بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، فذلك غير دستورى، وغير حميد .

وتبدو حجة الإعلان الدستورى المكمل، أكثر لزومًا ووضوحًا، فيما نصت عليه المادة ٥٣ مكررًا (١) المضافة، من أن الرئيس يعلن الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة . فليس يجوز أو يقبل انفراد رئيس الدولة وحده بإعلان الحرب، ولم يعطه دستور ١٩٧١ هذه السلطة على ما فيه

من توسع فى سلطات الرئيس، فنصت المادة ١٥٠ من دستور ١٩٧١ على أن إعلانه للحرب يجب أن يكون بموافقة مجلس الشعب . ومن ثم يبدو المجلس الأعلى للقوات المسلحة بديلًا مقبولًا لمجلس الشعب الذى حل محله ـ مؤقتًا ـ فى التشريع، فضلًا عن أنه القائم على أمور القوات المسلحة التى ستنفذ قرار الحرب، والأعلم بظروفها وقدرتها وأوضاعها .

ويتصل بهذا النص، وبما لم يثر حساسيات، ما نصت عليه المادة ٥٣ مكررًا (٢)، من أنه يجوز لرئيس الجمهورية فى حالة حدوث اضطرابات داخل البلاد تستوجب تدخل القوات المسلحة، وبعد موافقة مجلسها الأعلى، إصدار قرار باشتراك القوات المسلحة فى مهام حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية .

كذلك لم يكن هناك بد، ولا ضرر ولا ضرار، مما نصت عليه المادة الثانية من الإعلان الدستورى المكمل من استبدال نص المادة ٣٨ من الإعلان الدستورى ٣٠ مارس، بتقرير أن القانون ينظم حق الترشيح لمجلسى الشعب والشورى وفقًا لأى نظام انتخابى يحدده .

فقد كان هذا الاستبدال ضرورة لا محيص عنها للاحتياط مما أسفرت عنه تعديلات قوانين انتخاب المجلسين من عدم دستورية أفضت إلى رحيل مجلس الشعب بحكم أغلب اليقين أنه سيلحق به مجلس الشورى، وضرورة أيضًا لرأب صدع حدث بتعديل المادة ٣٨ من الإعلان الدستورى ٣٠ مارس، والتى عدلت خفية لمسايرة رغبة الإخوان فى تعديل قوانين انتخابات الشعب والشورى، فالذى لا يعلمه كثيرون أنه كان قد تم خفية، بغير إعلان فيما عدا النشر المكتوم بالجريدة الرسمية ٢٥/ ٩/ ٢٠١١ ــ تعديل المادة ٣٨ من الإعلان الدستورى ٣٠ مارس، تعديلًا ضريرًا، بأن أباح الجمع فى

الانتخابات بين نظام القوائم الحزبية المغلقة والنظام الفردى وبنسبة الثلثين للأول والثلث الباقى للثانى . ومن ثم كان الاستبدال الذى قررته المادة الثانية للإعلان المكمل، ضرورة رشيدة لرد الأمور إلى نصابها، ومنح الفرصة للقانون لسن نظام للانتخابات لا يصطدم بالمبادئ الدستورية ويتقى ما كان قد حدث !!! بعد ذلك لا يبقى فى الإعلان الدستورى المكمل إلاّ المواد المضافة أرقام ٥٣ مكررًا، ٦٠ مكررًا، ٦٠ مكررًا (١)، وهى تحتاج إلى مزيد من التأمل للتعرف على وجهاتها ومقاصدها ودواعيها، وهى فيما يبدو. ولنا إليها عود، كانت أساس القرار الفردى الذى انفرد به الرئيس، بإلغاء الإعلان الدستورى المكمل برمته، إلغاءً اقترن بفض المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وإحالة رئيسه ونائبه إلى التقاعد، فى انقلاب ناعم اشتمل أيضًا على إصدار الرئيس إعلانًا منح فيه لنفسه سلطات أوسع كثيرًا مما كان يمنحه دستور ١٩٧١ للرئيس، واشتمل أيضًا فيما اشتمل عليه على جمعه فى يده بين السلطتين التنفيذية والتشريعية !!

من تراب الطريق! (٥٩٢)

توابع الفوضى*

(٨)

هناك صفحات محجوبة ، سبقت الإعلان عن نتيجة لم تكن متوقعة للانتخابات الرئاسية ، ربما كشفت الأيام مخبوءات ما دار فيها ، على أن المواد التى استبقيت الحديث عنها من الإعلان الدستورى المكمل ، كاشفة أو مفسرة لما جرى فى تلك الأيام التى كانت مفرزاتها من توابع الفوضى المتراكبة!

المادة ٥٣ مكررًا المضافة ، تشير صياغتها إلى توازنات جرى الاتفاق عليها فى الخلفية ، وهى تكشف عن احتياط استباقى قبله الرئيس ، وأقسم اليمين على احترامه ، وتنص تلك المادة على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يختص بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان المكمل ، بتقرير ما يتعلق بشئون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومد خدمتهم ، ويكون لرئيسه - حتى إقرار الدستور الجديد - جميع السلطات المقررة فى القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع .

يتحدث هذا النص عن مخاوف وتوجسات ، سبقت تقرير إعلان النتيجة بفوز مرشح الإخوان على منصب الرئيس ، وظهرت فيها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى وتركيا ظهورًا لافتًا للنظر ، بلغ حد الإلزام بوجوب

(*) المال ٢٠١٢/٩/١٣

إعلان نتيجة محددة ، وازاه وتوافق معه مظاهرات فى ميدان التحرير ، وهو ما دعانى إلى توجيه دعوة على الهواء من قناة صدى البلد إلى الحركة الوطنية من أجل مصر ، كان مبناها أن المتظاهرين بالتحرير ليسوا كل مصر ، ولا يمثلون مصر ، وأنه لا حق للولايات المتحدة ومن والاها ، فى فرض إرادتهم على شئون مصر، وطلبت فى هذه الدعوة ، ممن يقتنعون بما أقوله ، وبخطابى الذى أبديه من شهور، أن يتفضلوا بإرسال برقيات على عنوانى البرقى صيغتها : « ننضم لكم فى الحركة الوطنية من أجل مصر »

.. وأننى سأعتبر هذا استفتاء شعبيًا ، يتلافى الصدامات ، وبرغم مقاومة مكاتب البرق ، مقاومة تشكى منها الآلاف ، فإن البرقيات التى لا أزال أحتفظ بها ، جاوزت المليون ، فلما سبقتنا الأحداث ، وأعلنت النتيجة فى مشهد جرت عليه ملاحظات ، حولت الحركة إلى حزب " المصريون " تحت التأسيس ، لنواصل من تحت راية النضال الوطنى من أجل دولة مدنية تحترم الدستور والقانون ومبدأ المواطنة والقيم الدينية مع التراث المصرى المتراكم عبر الأجيال ، إلى آخر ما أعلناه فى المبادئ العامة لهذا الحزب .

أما نص المادة ٦٠ مكررًا من الإعلان الدستورى المكمل ، فنصت على أنه إذا قام مانع ـ والمانع أوسع من مدلول الحكم ، مثل عدم اكتمال النصاب مثلًا بالاستقالات أو الانسحابات أو غير ذلك ـ يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، والذى حل فى التشريع محل مجلس الشعب ، خلال أسبوع ، جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع ، لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها ، ويعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه فى شأنه

خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ الانتهاء من إعداده وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهر من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد .

وظنى أن هذا النص، لم يكن ليقع عليه خلاف لو خلصت النوايا ، فقد رأينا كيف شكل عبد الخالق ثروت فى ٣/ ٤/ ١٩٢٢ لجنة الثلاثين التى وضعت دستور ١٩٢٣ المجمع على قيمة مبادئه وأحكامه العامة ، رغم أنه وضع فى عهد الملكية ، بيد أن النوايا لم تستطع قط، التخلص من الرغبة فى الاستحواذ والهيمنة ـ وهى رغبة لا يحققها إلا تشكيل الجمعية التأسيسية على النحو الذى يريده الإخوان ويفرضونه، وهو ما لا يتيحه أن يتولى المجلس العسكرى اختيار الجمعية التأسيسية، ومن ثم بقى الاعتراض على هذا النص، راقدا فى الأعماق، رغم القسم، حتى تتاح الفرصة للتخلص منه !

والنص الثالث والأخير، من النصوص التى أظن أنها كانت محل نظر من الإخوان، نص المادة ٦٠ مكررًا (١) المضافة بالإعلان التكميلى، مع أنها أقامت قواسم مشتركة ـ للتوازن وضمان المصلحة العامة، فنص على أنه إذا رأى رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس مجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو خُمس أعضاء الجمعية التأسيسية، أن مشروع الدستور يتضمن نصًا أو أكثر يتعارض مع أهداف الثورة ومبادئها الأساسية التى تتحقق بها المصالح العليا للبلاد، أو مع ما تواتر من مبادئ فى الدساتير المصرية السابقة، فلأى منهم أن يطلب من الجمعية التأسيسية إعادة النظر فى هذه النصوص خلال مدة أقصاها خمسة عشر يومًا، فإذا أصرت الجمعية على رأيها، كان لأى منهم عرض الأمر على

المحكمة الدستورية العليا، وتصدر المحكمة قرارها خلال سبعة أيام من تاريخ عرض الأمر عليها . ويكون القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا ملزمًا للكافة، وينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره، وفى جميع الأحوال يوقف الميعاد المحدد لعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه فى شأنه والمنصوص عليه فى المادة ٦٠ من الإعلان الدستورى، حتى الانتهاء من إعداد مشروع الدستور فى صياغته النهائية وفقًا لأحكام هذه المادة .

وأيًا ما كان الرأى فى بعض مواد هذا الإعلان الدستورى المكمل، فإنه كان ـ على علاته ـ لرسم بعض الحدود اتقاء لمحاذير، وتجنبًا للفوضى ضاربة الأطناب من عام ونصف، فهل أفلح فى تحقيق هذه الغاية ؟!

من تراب الطريق! (٥٩٣)

توابع الفوضى*

(٩)

أسفرت الفوضى المتراكمة التى حدثتك عن بعضها ، عن موقف تربصى لم يعد خافيًا على المراقبين ، ولعل من تعبيراته الخطوات المتلاحقة التى اتخذها رئيس الجمهورية فيما يبدو أن قراءتها قد فاتت على المجلس الأعلى للقوات المسلحة . فإثر العمليات الصحفية التى أزاحت ووسدت بالصحف القومية رؤساء تحرير من الإخوان أو من الموالين لهم ، وبات للصحافة القومية موقف كان بالطبع حصاد هذه التغييرات ، ويدين لها بالولاء والمساندة .. تلتها تغييرات مقصودة بوزارة الداخلية ، ثم قرارات عفو متتالية أصدرها الرئيس شملت محكومًا عليهم من الإخوان فضلًا عن محكوم عليهم بأحكام نهائية فى قضايا محل نظر ، وشملت فيمن شملت تجار سلاح وذخائر ، وجانحين مدانين فى جرائم خطيرة ، ولم يقترن بإصدار العفو عنهم بحوث أمنية تستطلع مدى خطورة إطلاق سبيلهم على الأمن العام للبلاد ، وقد ظهرت للإفراج عن بعضهم بوادر غير طيبة لم ينج رئيس الجمهورية نفسه من طلقات طائشة أطلقها صوبه السيد / وجدى غنيم قبل أن يجف مداد توقيع الرئيس على قرار العفو عنه ، وتزامن مع خروج هذه الأرتال عمليات عنف جرت هنا وهناك، حملت مؤشرات دلالات غير طيبة، ووصل بعضها إلى حد اتهام بعض المعفى

(*) المال ٢٠١٢/٩/١٧

عنهم ـ حددت بعض المصادر أسماءهم ـ فى حادث رفح الذى استشهد فيه سبعة عشر من صف الضباط والجنود المصريين .

وفى تلاحق يورى بترتيب ما ، جرت إقالة اللواء مراد موافى رئيس المخابرات العامة ، مع أنه كان خليقًا بتلقى الشكر والثناء على قيامه بواجبه فى إبلاغ المختصين عما تناهى إلى المخابرات العامة عن تحرك وشيك فى سيناء، فإذا كان إفصاحه عما أبلغ به قد أحرج آخرين، فإن إقالته بدت وكأنها جزاءٌ على هذا الإفصاح، بدلًا من إزجاء الشكر إليه على قيامه بالواجب فى الرصد والإبلاغ .

تزامن مع تنحية اللواء موافى رئيس المخابرات العامة، بقرار من الرئيس، تنحية اللواء حمدى بدين مساعد وزير الدفاع وقائد الشرطة العسكرية ـ بطلب من الرئيس، والذى أصدر قرارًا آخر بتعيين قائد جديد للحرس الجمهورى، ورئيس للديوان، ثم عقد الرئيس اجتماعًا ليلًا فى ساعة متأخرة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ترأسه باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، فيما بدا أنه إشارة مقصودة لسلطاته .

تزامن مع هذه المتلاحقات، زيارة أمير قطر الذى تثار تحفظات مصرية على أهدافه وأهداف ومشاريع قطر وأغراضها فى مصر، ولم ينه زيارته إلاّ بإطلاق تصريح أنه سيودع مليارى دولار كوديعة بالبنك المركزى، ودعنا من أنه لم يودع سوى خمسمائة ألف، فقد كان القصد هو البشارة الأميرية القطرية فى تلك الأيام، التى كان من المفارقة ـ ولكنها لافتة ـ أنها قد اقترنت بعنف من نوع جديد، جرى فيما بدا أنه من أتباع الإدارة، ضد الإعلاميين على أبواب مدينة الإنتاج الإعلامى، وآخر مورس على المتظاهرين ضد الرئيس عند

المنصة والمقر الرئاسى، صاحبه نزع الملابس والتعليق على الأشجار وأعمدة الإنارة !!!

لست أريد أن أتوقف عند قرار إحالة المشير ورئيس الأركان إلى التقاعد، فلا تزال أسرار وملابسات هذا القرار لم تكشف أو تنكشف بعد، ولكن الأهم أن هذا القرار بإحالتهما للتقاعد، وتغيير المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قد واكبه قرار من الرئيس فى ١٢ أغسطس ٢٠١٢، أصدر به إعلانًا دستوريًا، ونشر بذات اليوم بالجريدة الرسمية (العدد٣٢ مكرر)، وتضمن هذا القرار الجمهورى الذى لم يرد بديباجته أى مرجعية دستورية أو قانونية تعطى الرئيس سلطة إصدار إعلان دستورى، ولا ما تضمنه هذا الإعلان الدستورى من قرارات بالغة الأهمية بل والخطر، فقد ألغى الإعلان الدستورى المكمل، ومنح نفسه كافة السلطات المقررة فى المادة ٥٦ من الإعلان الدستورى ٣٠ مارس ٢٠١١، وفى مقدمتها سلطة التشريع، ليجمع الرئيس فى يده فى سابقة غير مسبوقة، بين السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، ومن هذه السلطات، سلطة العفو عن العقوبة أو تخفيفها، مع أن قرارات العفو كانت قد صدرت بالفعل - بلا مرجعية ولا سند - قبل هذا القرار الجمهورى الصادر ١٢ أغسطس ٢٠١٢، كما تضمن هذا الإعلان الدستورى المخالف للقانون وللمبادئ الدستورية، أن تكون للرئيس وحده ودون سواه، سلطة تشكيل الجمعية التأسيسية إذا ما قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية الحالية لعملها . وهذا، مع سلطة التشريع التى اجتمعت مع السلطة التنفيذية بيد الرئيس، هو بيت القصيد!!!

من تراب الطريق!

توابع الفوضى*

(١٠)

رغم ما أوردتُه سلفًا من أسباب بطلان قرار تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، واطمئنانى لمرؤيتى وسداد أسبابى سواء فيما لابس قرار التشكيل من صدوره ابتناء على قانون لم يصدر، أم لاختياره أعضاءً من مجلسى الشعب والشورى خلافًا لحكم محكمة القضاء الإدارى الذى أدى إلى فض الجمعية التأسيسية الأولى، أم لما لحق عملية استعواض بدلاء المنسحبين والمعتذرين من تعطيل وتضارب بسبب عدم وجود مجلس الشعب الذى كان منوطًا به هذا العمل، الأمر الذى أدى إلى تقلص عدد الجمعية إلى ٨٩ عضوًا بدلًا من مائة كنص المادة ٦٠ من الإعلان الدستورى ٣٠ مارس، فضلًا عمّا أدى إليه تشكيل الوزارة وتعيين مساعدين وهيئة استشارية للرئيس ـ من قيام التعارض لعشرة آخرين من أعضاء الجمعية التأسيسية بين مقتضيات المناصب التى عينوا فيها بالحكومة أو إلى جوار الرئيس، وبين واجباتهم فى الجمعية التأسيسية ومهامهم فيها وما تقتضيه من تجرد !

أقول إنه رغم ذلك، فلست أعرف ما سوف تحكم به محكمة القضاء الإدارى بشأن قرار تشكيل الجمعية التأسيسية، وما لحق تشكيلها بعده ـ ولكنى أعرف أن الحكم برفض الدعوى واستمرار التأسيسية، سيضع

(*) المال ٢٠١٢/٩/١٨

الدستور القادم أمام العوائق والمعضلات الناجمة عمّا ذكرته، وأنه فى حالة الحكم بقبول الدعوى ووقف قرار تشكيل الجمعية التأسيسية، فإن ذلك سوف يفتح أبوابًا لن تنغلق للجدل حول سلطة الرئيس فى أن ينفرد وحده دون سواه بتشكيل التأسيسية الجديدة إعمالًا للسلطة التى منحها لنفسه بالمادة الثالثة بالإعلان الدستورى الذى أصدره فى ١٢ أغسطس ـ بلا مرجعية دستورية أو قانونية !!

فقد نصت المادة الثالثة من هذا الإعلان الدستورى، على أنه فى حالة قيام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، يشكل رئيس الجمهورية ـ وحده ـ خلال خمسة عشر يومًا جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع بعد التشاور مع القوى الوطنية لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر .. إلخ .

فهل المقدمات التى طفحت فى الفترة الأخيرة، تبشر بإمكانية قيام تشاور حقيقى فاعل مع القوى الوطنية لإنجاز هذا الاختيار فى حيدة وتجرد، وهل سيغلب الإخلاص لمصر على الانحيازات الحزبية أو الطيفية، ويتوافق الرئيس توافقًا حقيقيًا مع أطياف المجتمع الوطنى على اختيار جمعية تأسيسية تعبر عن مجمل المصريين وتضم كفاءات حقيقية عالمة عارفة خبيرة قادرة على صناعة الدستور وأداء هذه المهمة الجليلة بوضع دستور يليق بالبلاد ويصلح لحكم مصر وتسيير دفتها فى أمان فى السنوات القادمة ؟!

من المؤسف أن تؤدى بنا الفوضى متراكمة الصور والنتائج، إلى العجز عن أن نستخلص أنفسنا من وهدة الاشتجارات والانحيازات لنرتفع إلى متطلبات وضع دستور يُفْترض أن يتيح لنا التقدم للأمام لا أن يرجع بنا إلى

الخلف، ومن المؤسف أن نجد أنفسنا بعد عام ونصف فى قاع أزمة دستورية مستعصية، تورى بأزمات قادمة، أسوأ ما فيها أنها تهدد دستورية الدولة، بأن جعلت الدستور المأمول نهبًا للعجز والمآرب والأغراض، وتعرض مضمونه لأن يكون مطية لانحيازات ضريرة، بدلًا من أن يكون بوصلة قائدة رائدة لمستقبل يتآلف فيه أبناء الوطن فى رعاية دستور يعبر عنهم وينظم مسيرتهم لمتابعة الانطلاق فى عالم لا يجوز أن نتخلف عنه !

ومن المؤسف أيضًا أن الفوضى قد أغرت وتفشت وانتشرت حتى تجذرت فى النفوس، وصارت غاية وأسلوبًا فى كل شىء، حتى انبهمت القيم، واختلطت الأوراق، وساءت النذر والمؤشرات بتعدد الأزمات، وغياب العقل مع ضياع النظام، حتى صارت دولة القانون فى مهب الريح!!!

من تراب (٥٩٥) الطريق!

توابع الفوضى*

(١١)

لا يحتاج المراقب لتوابع الفوضى أن ينتظر ما سوف يُسفر عنه الحكم المتوقع بشأن مجلس الشورى وأثره على ما تعجل إهداره فى استهدافه للصحافة والصحفيين، ولا أن ينتظر الأحكام المتوقع صدورها من القضاء الإدارى بشأن إقصاءات متعسفة واضحة الجور كحالة الأستاذ عبد الفتاح الجبالى رئيس مجلس إدارة الأهرام الذى استخدم حقه فى اللجوء بمظلمته إلى القضاء .. ولا يحتاج المراقب ـ تدليلًا على توابع الفوضى ـ أن ينتظر ما قد عساه يحكم به القضاء الإدارى بشأن الجمعية التأسيسية التى شاب البطلان قرار تشكيلها، ولا ما لحق هذا التشكيل من أعضاء انسحبوا ولم يجر استعواضهم، وآخرين عينوا فى الحكومة وفى مؤسسة الرئاسة بوظائف رئيسية ما بين مساعدين وهيئة استشارية إلى جوار الرئيس، وقام التعارض بين مهامهم التنفيذية والرئاسية، وبين ما ينبغى توفره فى أعضاء الجمعية التأسيسية من تجرد تام ليؤدوا واجبهم القومى بلا تأثر أو تعارض أو انحياز!!!

(*) المال ٢٠١٢/٩/٢٤

لا يحتاج المراقب إلى انتظار ما ستقذف به الأحكام المتوقعة من إثبات لتوابع الفوضى وما أفضت وتفضى إليه، ولا ما سوف تأتى به الأيام - وربما أحكام قضائية - بشأن الإعلان الدستورى الذى أصدره الرئيس فى ١٢ أغسطس ٢٠١٢ وأعطى به لنفسه، فيما أعطى، سلطة التشريع إلى جانب سلطات أخرى كثيرة منها الانفراد بتشكيل الجمعية التأسيسية إذا قام مانع - يحول بينها وبين القيام بمهمتها !

لا يحتاج المراقب إلى شىء من ذلك لتتضح له توابع الفوضى، فالإدارة الإخوانية القائمة على شئون البلاد لا تنتظر ولا تتمهل، وإنما تعاجلنا كل يوم بالجديد المنبئ عن تفشى الفوضى فى الحكم ذاته وفى الإدارة بغير ضوابط اللهم إلاَّ ضابط الأخونة .. حتى القَسَم المعتاد من عشرات السنين أن يكون معبرًا عن احترام الدستور والقانون، وعن الولاء للدولة لا لشاغل منصب، رأينا رئيس المخابرات العامة وهيئة الأمن القومى، يوضع أمامه مصحف ليضع عليه يده فى إشارة لا تفوت إلى أسلوب القسم بالبيعة والولاء الذى يؤديه الإخوان فى جماعتهم، وتملى عليه صيغة القسم التى أُدخلت عليها التعديلات التى خرجت به عن المعنى العام للولاء للدولة واحترام الدستور والقانون، إلى الولاء الشخصى !!

طبعًا كمسلم لا اعتراض لى على «المصحف» .. فهو كتاب الله الذى أومن به كمسلم، ولكنى أعلم من القرآن ذاته أنه حثنا على ألا نجعل منه أو من الله عرضة لأيماننا، فقال عز وجل : « وَلاَ تَجْعَلُواْ اللهَ عُرْضَةً لأيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ » (البقرة ٢٢٤) .. وقبل أن يعاجلنى أحد بأن هذا القسم تفرضه موجبات الوطن وحقوقه، أجيب بأن هذه الموجبات والحقوق قد أقصيت

بتعديل صيغة اليمين تعديلًا يسحب من صيغة الولاء للوطن وحقوقه العامة، إلى ولاء شخصى وضع حالف اليمين فى حرج من رفض القسم به وربما خشية رد فعل هذا الرفض، فانطبقت بذلك تحذيرات الآية القرآنية أن نجعل الله تعالى عرضةً لأيماننا !!

لم أصدق عينى حين أتانى على الفيس بوك صفحات من الطبعة الجديدة لكتاب التربية الوطنية للصف الأول الثانوى، وتعجبت متى وكيف أتيح للإخوان إجراء هذا التعديل الخطير على مناهج التعليم .. فأمامى بالكتاب حديث متكرر عن الولاء للجماعة لا الولاء للوطن، ومعنى الجماعة حاضر لا يغيب مقصوده عن اللبيب وغير اللبيب .. حتى وإن تحايلت العبارات بذكر جماعة الأسرة ثم المدرسة، فسرعان ما أفصحت وقالت : «الجماعة الدينية»، لتعود إلى التمويه بجماعات العمل المهنية فى المؤسسة أو المصلحة الحكومية أو خارج العمل كالنقابات . فقد رجعت العبارات فى التو واللحظة لتفصح عن مرامها ومقصودها فتقول بحصر اللفظ : «إن الشعور بالانتماء إلى أعضاء الجماعة ينتج عن اندماج الإنسان مع الجماعة التى ينتمى إليها لأنها ترضى دوافعه وحاجاته مما يزيد من شعوره بالأمن وثقته بنفسه ورغبته فى الإنجاز».

ثم تقفى العبارات الإخوانية، فتضيف وبحصر اللفظ أيضًا : « والمنتسب إلى جماعة عليه حق الولاء لها والتضحية من أجلها مهما كلفه الأمر » !!!

أعود فأقول متى أدخل الإخوان هذه التعديلات على كتاب التربية الوطنية ليتحول من تربية وطنية إلى تمهيد صارخ لبيعة إخوانية ؟! وما الذى ذهب بالكتاب من المطبعة الأميرية التى تطبع كل كتب وزارة التربية والتعليم، وطبعت الطبعات السابقة من ذات هذا الكتاب ـ من الذى ذهب

بالطبعة الجديدة ٢٠١٢/ ٢٠١٣ إلى « دار الرحمة » وهى مطبعة إخوانية ؟!! ثم إن هذه المعاجلة دالة على أنهم دخلوا إلى المسرح بوجبات جاهزة تامة التجهيز قبل تولى دست الحكم ..

وفى مقدمة هذه الوجبات الجاهزة، تامة التجهيز، الدستور المزمع الذى يتحاور حوله المخدوعون أو المنخدعون، ظنًا أو تصويرًا أنهم يتناقشون ويتحاورون حول دستور، بينما الدستور قابع سلفًا فى مكمنه فى انتظار لحظة الخروج به إلى استفتاء يطمئن الإخوان إلى قدرتهم فى السيطرة عليه !!!

من تراب الطريق (٥٩٦)

توابع الفوضى*

(١٢)

يبدو لى أنّ من توابع هوجة الفوضى بلا أى ضابط، القرار الذى أصدره الرئيس فى ١٢ أغسطس ٢٠١٢، ونشر بذات اليوم بالجريدة الرسمية، وتضمن إلغاء الإعلان الدستورى المكمل، وإصدار إعلان دستورى أعطى به الرئيس لنفسه بنفسه سلطات واسعة بالغة الاتساع، نص فيما نص عليها فيه على السلطات المقررة بالمادة ٥٦ من الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١، والذى أقسم الرئيس على احترامه، ولا يزال ساريًا حتى الآن وتصدر على مقتضاه القرارات الجمهورية التى تورده فى ديباجتها كمرجعية وسند لإصدار هذه القرارات.

والمادة ٢٥ من هذا الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١، والمعمول به للآن، ولم يعرض له قرار الرئيس فى ١٢ أغسطس ٢٠١٢ بأى سوء، تنص على أن : « رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية وذلك على الوجه المبين بهذا الإعلان والقانون، ويباشر

(*) المال ٢٠١٢/٩/٢٥

فور توليه مهام منصبه الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة (٥٦) من هذا الإعلان عدا المبين فى البندين ١ و ٢ منها » .

ويبدو واضحًا أنه فات فيما فات ـ لدى إصدار قرار رئيس الجمهورية ١٢ أغسطس ٢٠١٢، وما تضمنه من إعلان دستورى من الرئيس إلى الرئيس، فات الالتفات إلى أن هذا الإعلان الفردى الذى تعوزه المرجعية الدستورية والقانونية ـ يتصادم ويتعارض مع صريح نص المادة ٢٥ من الإعلان الدستورى الأصيل الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١، التى استثنت صراحة سلطة التشريع والموازنة العامة، والمبينة فى البندين ١، ٢ واللتين استثناهما النص صراحة ـ من السلطات التى يباشرها الرئيس إلى أن يتم استكمال البناء الدستورى للدولة، وفات فيما فات أن رئيس الجمهورية لا يملك وليس من سلطته تعديل الإعلان الدستورى ٣٠ مارس ٢٠١١، وأن أى تعرض منه بالتعديل لأى مادة من مواد هذا الإعلان الدستورى يقع معدومًا لا أثر له فى القانون !

فأمامنا فى هذه الفوضى ضاربة الأطناب، تعارض صارخ وتناقض زاعق بين الإعلان الدستورى الفردى من الرئيس إلى الرئيس الصادر ١٢ أغسطس ٢٠١٢ بلا مرجعية دستورية أو قانونية، وبين صريح نص المادة ٢٥ من الإعلان الدستورى الأصلى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١، والذى لا يزال معمولًا به ويتصدر ديباجة كافة القرارات الجمهورية التى يصدرها الرئيس.

فالإعلان الدستورى الفردى ١٢ أغسطس، يعطى الرئيس سلطة التشريع التى حظر الإعلان الدستورى الأصلى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١ إعطاءها إليه هى والموازنة العامة ـ وهذا التناقض لا يصطدم فقط بما أقسم الرئيس

على احترامه، وإنما يتعارض ويصطدم بإعلان دستورى أصلى قائم وسار وله بلا مراء مرجعية غير متوافرة للإعلان الدستورى الفردى، الأمر الذى يعنى طبقًا لقواعد التفسير ـ أن إعلان ١٢ أغسطس ٢٠١٢ ـ قد ورد باطلًا على غير محل، للحظر القائم فى إعلان ٣٠ مارس ٢٠١١ الأصيل والسارى والمعمول به للآن والذى لا يملك الرئيس تعديله !

رب قائل يقول وقد ضربت الفوضى فى كل شىء، ما الذى يمنع الرئيس من أن يلغى إعلان ٣٠ مارس ٢٠١١ بدوره، والجواب أن هذا الإلغاء معناه ضرب كل قواعد المشروعية التى تسير عليها البلاد منذ ٣٠ مارس ٢٠١١، بما فى ذلك الانتخابات الرئاسية ذاتها، فقد جرى ذلك كله وفق هذا الإعلان الدستورى الذى تضمن فيما تضمنه التعديلات الدستورية التى جرى الاستفتاء عليها فى ١٩ مارس ٢٠١١، وأقرها الشعب فى نتيجة الاستفتاء التى أعلنت ٢٣ مارس، ومثلت مع تغيير أرقام المواد فقط ـ مثلت عصب الإعلان الدستورى الأساسى الصادر ٣٠ مارس، الأمر الذى لا يستقيم معه إلغاء هذا الإعلان الدستورى أو تعديل أى مادة من مواده الآن، لما لذلك من توابع خطيرة تؤدى إلى انهيار تام لن ينجو منه شىء !!!

هذا التصادم والتعارض القائم، له بالتأكيد توابع، إنْ تراخى ظهورها اليوم فسوف تظهر باكرًا، وسوف يؤدى ذلك إلى توابع وآثار تهدد كل ما يَجْرى ويُجْرى، وتسدل أستارًا كثيفة لا يُعرف متى تنقشع، على ثورة عقدنا الآمال عليها، فأخذتها الفوضى إلى دروب ومسالك ما أنزل الله بها من سلطان . فهل من عقل يستنقذ مصر من وهدة هذه المخاوف المتبدية فى الأفق، والتى لا يشيح عن رؤيتها بصير ؟!!!

من تراب الطريق (٥٩٧)

توابع الفوضى*

(١٣)

من توابع الفوضى التى أفضت وتفضى إلى فوضى، أن العمل جارٍ بقوة دفع المسيطرين على الجمعية التأسيسية الذين أضيف إليهم بعض أسماء استكمالًا للديكور وذرًا للرماد فى العيون، بجعل مدة رئيس الجمهورية خمس سنوات بدلًا من أربع سنوات، دون أن يلتفت المسيطرون، أو يعنى الديكور، بأن هذه المحاولة نجحت أم لم تنجح، دالة على فوضى لا تفارق المشهد، ولا تفارق الأداء.

إن اليمين الذى أداه الرئيس، كان باحترام الدستور، ودعنا من الإعلان الدستورى المكمل الذى شمله القسم وصدر فى ١٢ أغسطس قرار جمهورى ـ لا مرجعية دستورية أو قانونية له ـ بإلغائه، ولنتوقف قليلًا عند الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١. فهو مشمول بالقسم الذى أداه الرئيس، وهو لا يزال يتصدر ديباجة ما يصدر عن رئيس الجمهورية من قرارات، تصديرًا يعنى الاستناد إليه فيما يصدر من قرارات جمهورية. فهذا الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس، قد نصت المادة ٢٧ منه على أن:

« مدة الرئاسة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب، ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلاّ لمدة واحدة تالية ».

(*) المال ٢٠١٢/٩/٢٦

وهذه المادة بالذات، من المواد الأساسية المتعلقة بأسباب الثورة التى قامت اعتراضًا فى الأساس على سلطات ووضعية رئيس الدولة، والتى أفضت إلى دكتاتورية كانت وراء معظم ما عانت منه البلاد، ثم إن هذه المادة هى هى المادة ٧٧ التى عدلت ضمن التعديلات التى أجريت على دستور ١٩٧١، والتى استفتى الشعب عليها فى ١٩ مارس ٢٠١١، ووافق عليها فى النتيجة التى أعلنت ٢٣ مارس ٢٠١١ . فاجتمع لهذه المادة إرادة شعبية جامعة، تمثلت فى أن حالها القديم كان فى مقدمة أسباب الثورة، وفى أن ما جرى به تعديلها قد حاز موافقة شعبية بلغت نحو ٨٠ ٪ من أصوات من أدلوا بأصواتهم فى استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١ .

فما هو السند، وما هى الرؤية، التى يستبيح بها أفراد معدودون، أن يبدأ عهد ما بعد الثورة، وأن يستهل وضع دستور جديد للبلاد، بالعودة الضريرة وسريعًا إلى ما كنا عليه ؟!!! ولماذا إذن كانت الثورة ؟!! وماذا إذن كان معيبًا فى دستور ١٩٧١ بالنسبة لمدة الرئيس، حتى نعود فى بحر شهور إلى إعادة رفعها .. مع أن الإخوان كانوا ممثلين تمثيلًا ظاهرًا فى اللجنة التى وضعت هذه التعديلات، والتى وافق عليها الشعب فى استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١ ؟!!!

إن الانبعاجات التى دخلت على دستور ١٩٧١، وكان فى الأصل دستورًا جيدًا، قد جرت عبر أربعين عامًا، وكان أولها فى ٢٢ مايو ١٩٨٠ بعد عشر سنوات من إعلان الدستور، ومهد له باستفتاء شعبى، ومضت خمسة وعشرون عامًا أخرى قبل إجراء تعديلات التهيئة للتوريث فى مايو ٢٠٠٥ ثم فى مارس ٢٠٠٧، فما بالنا الآن وقد قامت الثورة اعتراضًا على هذه الأوضاع، لا نصبر شهورًا على ما قررناه بصدد مدة الرئيس فى ١٩ مارس ٢٠١١،

فنسارع إلى تغييره وإعادة رفع مدة رئيس الجمهورية إلى قرب ما كانت عليه؟!!! فى أغسطس / سبتمبر ٢٠١٢ .

هل كانت الثورة وما استشرى بعدها من فوضى هى بالقطع غير خلاقة - هل كان ذلك الذى عقدنا عليه الآمال الكبار مجرد فرصة لسيطرة وهيمنة فصيل واستحواذه على كامل المشهد، حتى إذا ما دانت له الأمور سارع بنقض ما قامت الثورة - فى أيامها الثمانية عشر الأولى - للقضاء عليه ؟!!! وهل كان من مقتضيات هذه الثورة أن تُؤَخْوَنَ الدولة، ومناهج التعليم والتربية الوطنية، وتضرب الصحافة القومية، ونستبدل عنف البلطجة بعنف الإدارة، وننزل بسن الزواج إلى أعمار الطفولة لنقضى على براءتها ونحول أطفالنا إلى أشباه سبايا فى سوق النخاسة، لإشباع غرائز من هرموا وشاخوا ولا يستحون من أن يبنوا بطفلات فى سن أحفادهم ؟!!!

ما الذى بات يجرى فى مصر التى لم تعد محروسة بفعل الفوضى وتوابعها التى تفضى بنا إلى فوضى أخطر وأضل وأشر سبيلًا ؟!!!

من تراب (٥٩٨) الطريق!

توابع الفوضى*

(١٤)

من العوارض التى طفت على السطح، شخصنة الدولة، أو شخصنة الأمور فى الدولة .. رأينا شيئًا من ذلك فى صيغة اليمين المعدلة التى أدى بها القَسَمْ ـ رئيس المخابرات العامة وهيئة الأمن القومى، فالولاء يجب أن يكون للدولة ونظامها ودستورها وقانونها ـ لا للأشخاص، فمصر هى الباقية، والأشخاص أيًا كانوا إلى رحيل وزوال .

وافتراض العصمة لغير الأنبياء غير جائز، ولا محل له، ونقل ولاء القَسَمْ إلى الشخص بدلًا من الدولة، يحمل نذرًا يمكن أن تكون وخيمة إذا ما فرط من الوالى ما يدخله فى دوائر الخطأ والمساءلة والحساب، وهو ما تجيزه وتنظمه دساتير العالم، ومنها ـ فيما كان ـ دستور ١٩٧١، فقد كان يبيح محاكمة رئيس الجمهورية، سواء عن الجرائم الجنائية، أم عن ما قد يُعَد ـ لا قدر الله ـ خيانة عظمى !

ماذا يفعل من أقسم بالولاء للشخص لا للدولة، إذا ما خرج الوالى عن الدستور والشرعية، أو فرط منه ما يستوجب مساءلته .. هل يساير فى الخطأ

(*) المال ٢٠١٢/١٠/١

التزامًا بالقسم، أم يبقى على ولائه للوطن الذى هو بكل المقاييس فوق الجميع ؟!!!

شخصنة القَسَمْ فرع على شخصنة الدولة، وهذا باب كبير للفوضى واضطراب الأمور وانبهام المقاييس . لقد أثير بمناسبة سفر الرئيس إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أن الرئيس لم يفوض نائبه فى سلطاته، وقال المتحدث الرسمى ـ فيما نقل عنه ـ أنه لا حاجة إلى ذلك مع ما تتيحه وسائل اتصالات العصر من إمكانيات تغنى ـ فى رأيه ـ عن هذا التفويض . وظنى أن الخطأ الأول فى هذا التصريح، أن يعطى المتحدث لنفسه تفسير قرارات الرئيس، فذلك قد يورد موارد الخطأ، فضلًا عن كونه غير مقبول . مهمة المتحدث الرسمى أن يتحدث بما يكلفه به الرئيس، لا بما يرى هو أن يفسر به قرارات الرئيس .

ربما كان للرئيس رأى فى عدم تفويض نائبه، فإن كان، فهو الذى يبديه بلا نيابة من أحد أو تطوع أحد . على أن ما أبداه المتحدث الرسمى لا يتفق مع موجبات التزام الموضوعية لا الشخصنة .. فتفويض نائب الرئيس حال غيابه عن البلاد ولأيام، أمر واجب تفرضه المبادئ الدستورية والقانون والمنطق، فمن غير المقبول أن تبقى الأوطان ولأيام محرومة من رئاسة دستورية تواجه ما عساه يحدث، ودنيا الاحتمالات لا ينقطع مداها، ومن أجل ذلك رأينا نائب الرئيس الأمريكى جونسون يؤدى القسم على متن الطائرة، بغير انتظار ـ ولو لدقائق ـ لحين هبوط الطائرة التى تقله إلى أرض المطار .

والتعويل على وسائل العصر، واتصالات العصر ـ تعويل ضرير فى غير محله .. وإمعان واعٍ أو غير واع فى الشخصنة .. فلا ضمان لاستمرار الاتصال

فى كل الأوقات، وانقطاعه وارد وحدث على المستوى الدولى لدى انقطاع الكابل البحرى من سنوات، وحدث على المستوى المحلى فى ثورة يناير ٢٠١١، وتعليق التكليف على مثل هذه الاتصالات ينطوى إذن على أخطار ومحاذير، سواء لعطل الاتصال، أو تعذر التوصيل لاختلاف التوقيت بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية . وهو اختلاف يصل فارقه إلى نحو اثنتى عشرة ساعة، فتكون الدنيا هنا فى منتصف الليل، حين تكون هناك فى منتصف النهار، وهذا عارض من عوارض إلقاء حمل هذه المهام التى قد تكون عاجلة وخطيرة، على اتصال قد يحدث وقد يتعذر وقد يستحيل أن يحدث !!

المفترض أن العلّة الأساسية لمنصب نائب الرئيس، أن يحل محل الرئيس حال غيابه، فقد لا تكون له حاجة ـ أو حاجة كبيرة، فى وجود الرئيس بالبلاد، بينما تكون الحاجة إليه حالة ضرورة، ولازمة، إذا كان الرئيس غائبًا عن البلاد . ومواجهة هذا الواقع لا يجوز أن تكون إلاّ بناء على أسس موضوعية لا على اختيارات شخصية، قد تصيب وقد تخطئ، وقد تحسن وقد تسىء . وهذه الأسس الموضوعة توجب، هى والدستور، أن يفوض الرئيس نائبه فى سلطاته فى كل وقت يغيب فيه عن البلاد . هذا فرض لا يجوز أن يترك للخيارات أو المقادير . فمصائر الأوطان أهم وأخطر من أن تترك للتصرف الشخصى أو تعتمد على لطف المقادير !!

من تراب الطريق! (٥٩٩)

توابع الفوضى *

(١٥)

تعرف النظم القانونية نوعين من العفو، العفو عن العقوبة ويكون بقرار من رئيس الدولة، والعفو الشامل ولا يكون إلاّ بقانون صادر عن السلطة التشريعية، وهو لا يقف عند العفو عن العقوبة، وإنما يمتد إلى آثارها، ويمحو الإدانة ذاتها .

و العفو بنوعيه، يكون فى الأحوال العادية تداركًا لعدل فات، أو ظلم وقع، أو دواع إنسانية أو اجتماعية أو قانونية طرأت . وفحوى ذلك أن فكرة «العدالة » هى الحاضرة الدافعة للعفو عن العقوبة أو العفو الشامل فى الأحوال والظروف العادية .

بيد أن العفو ـ بنوعيه ـ المصاحب أو التالى للثورات، قد يخرج عن هذا الإطار التقليدى، لينصف النظام الجديد ـ سياسيًا ـ من آثار النظام السابق. ولذلك كانت نوعية الجرائم التى ينصرف إليها العفو هى فقط الجرائم السياسية، باعتبارها مدار الخلاف أو الاختلاف بين النظام الجديد الذى امتلك المقادير، والنظام السابق الذى ولى أو أزيح .

ولا يصادر أحد ، ولا يمكن أن يصادر ، على حق الثورة المصرية وما بعدها ، فى ممارسة العفو بنوعيه ، سواء النابع عن فكرة العدالة وإعادة السواء

(*) المال ٢٠١٢/١٠/١٠

بعامة ، أم النابع عن مطالب الثورة والنظام الجديد فى شأن جبر ما حدث من مساءلات عن الجرائم السياسية التى كان مرعيًا فى إثارتها والمساءلة عنها أغراض أو مطالب النظام الذى رحل .

على أن ممارسة هذه السلطة ، وهى بغض النظر عن الالتباسات التى نجمت عن الفوضى ومست القواعد المفترض أن ترعاها المبادئ الدستورية ويكفلها القانون ـ يجب أن تكون بصيرة بما تفعل ، مميزة بين العفو الذى يرعى عدالة فاتت ، وله ضوابطه لأنه مراجعة قد لا تكون حميدة أو صائبة لأحكام قضائية لها حجيتها واحترامها ، وبين العفو الذى ينصف النظام الجديد من سياسات النظام الآفل ، وهو إنصاف قد لا ينبع عن فكرة العدالة ، وإنما حافزه السياسة . ولذلك قصره العارفون على العقوبات أو الأحكام الصادرة فى جرائم سياسية .

تقرير العفو بنوعيه، قديم فى دساتير وقوانين الدولة المصرية التى تتعرض الآن لما يشبه هدمًا كاملًا لبناء وقوام الدولة .. فقد كانت المادة ٦٨ من قانون سنة ١٩٠٤ (للعقوبات) ـ تنص على أن حق العفو هو للخديو يستعمله بعد أخذ رأى ناظر الحقانية وذلك بالنسبة للعفو من العقوبة، أما بالنسبة للجريمة ـ أو ما صار يوصف لاحقًا بالعفو الشامل ـ فبعد أخذ رأى مجلس النظار .

ونصت المادة ١٥٢ من دستور ١٩٢٣، على أن العفو الشامل لا يكون إلاّ بقانون، أما العفو عن العقوبة أو تخفيفها فكان للملك . ونصت المادة ١٢٧ من دستور ٢٥ مارس ١٩٦٤، على أن : « لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيضها، أما العفو الشامل فلا يكون إلاّ بقانون » . ولم يخرج دستور ١٩٧١ عن هذا النص، فنصت المادة ١٤٩ منه على أن : « لرئيس

الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيضها، أما العفو الشامل فلا يكون إلاّ بقانون »، وعلى ذلك أيضًا نصت الفقرة التاسعة من المادة ٥٦ من الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١ .

هذا وتكفلت المواد ٧٤، ٧٥، ٧٦ من قانون العقوبات ببيان أحكام كل منهما، فنصت المادة ٧٤ عقوبات، ولا تزال كما هى منذ سنة ١٩٣٧، وهى تقابل المادة ٦٨ من القانون ٣/ ١٩٠٤ سالف الإشارة - نصت على أن : « العفو عن العقوبة المحكوم بها يقتضى إسقاطها كلها أو بعضها، أو إبدالها بعقوبة أخف منها مقررة قانونا . ولا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالإدانة ما لم ينص فى أمر العفو على خلاف ذلك » .

ونصت المادة ٧٥، المستبدلة بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣، وهو تعديل اقتصر على المسميات الجديدة للعقوبات بعد حذف مسمى « الأشغال الشاقة »، نصت على أنه : «إذا صدر العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبدل عقوبة الإعدام بعقوبة السجن المؤبد . وإذا عفى عن محكوم عليه بالسجن المؤبد أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتمًا تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين . والعفو عن العقوبة أو إبدالها إن كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها فى الفقرات الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون . وهذا كله إذا لم يُنص فى العفو على خلاف ذلك » .

ونصت المادة ٧٦ على أن : « العفو الشامل يمنع أو يوقف السير فى إجراءات الدعوى أو يمحو حكم الإدانة . ولا يمس حقوق الغير إلاّ إذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك » .

من تراب الطريق!

(٦٠٠)

توابع الفوضى*

(١٦)

على طول السنين، من أيام الخديو والملك، وفى عهود محمد نجيب وعبد الناصر والسادات ومبارك ـ لم يحدث أن استخدم حق أو سلطة العفو إلاَّ فى أضيق الحدود، بل فى حالات فردية قليلة بل نادرة، إلاَّ أن الفترة من يوليو ٢٠١٢ للآن، قد شهدت انفتاح الشهية انفتاحًا غير مسبوق فى الضرب الأول من ضروب العفو، وهو العفو عن العقوبة أو تخفيفها أو إبدالها، وكلها بقرارات جمهورية صدرت فى يوليو ٢٠١٢، فيما عدا القرار ١٢٢ لسنة ٢٠١٢ فصدر فى ١٦ أغسطس ٢٠١٢ بعد إلغاء الإعلان الدستورى المكمل وإصدار آخر من الرئيس بسلطات أعطاها الرئيس لنفسه فى ١٢ أغسطس ٢٠١٢ .

و أول هذه القرارات ظهورًا، وإن كان ثالثها نشرًا، هو القرار الجمهورى ٧٥ / ٢٠١٢ ونشر بالجريدة الرسمية فى ٢٦/ ٧/ ٢٠١٢، وتضمن ٢٧ اسمًا، حيث نصت مادته الأولى بالعفو عن العقوبة الأصلية لثلاثة محكوم عليهم بالإعدام، أحدهم فى القضية ٧٤٥ لسنة ١٩٩٣ (عن قتل ضابط شرطة) وآخر فى القضية ٤١٩ لسنة ١٩٩٤ (عن قتل ضابط شرطة)، بينما تضمنت المادة الثانية العفو عن العقوبة الأصلية ـ أو ما تبقى منها ـ لثلاثة وعشرين

(*) المال ٢٠١٢/١٠/١١

محكومًا عليهم فى قضية تفجيرات الأزهر سنة ٢٠٠٥، وفى القضية ٤١٩ لسنة ١٩٩٤ (عن قتل لواء الشرطة محمد عبد اللطيف الشيمى مدير أمن أسيوط) . وفى القضية ٣/ ١٩٩٩ جنايات عسكرية عن محاولة اغتيال مبارك، وشمل العفو الشيخ وجدى غنيم، وآخرين من الإخوان المسلمين منهم يوسف ندا (هارب)، وإبراهيم منير، وعلى غالب همت ـ سورى (هارب)، وفتحى أحمد الخولى (هارب)، وتراوحت الأحكام بين المؤبد والسجن لمدد مختلفة، بينما نصت المادة الثالثة على العفو عن عقوبة الإعدام المحكوم بها (فى ١٠/ ٥/ ٢٠٠٥) على المدعو / شعبان عبد الغنى هريدى لتكون السجن لمدة ١٥ سنة . وقد خلا القرار من بيان الاتهامات، ولكن نشرت بعض الصحف أنها دارت حول القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، والدخول فى اتفاق جنائى غرضه القتل، والشروع فى القتل، والخطف والسرقة بالإكراه، وإتلاف الممتلكات، وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، فضلًا عن اتهام البعض بالانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون .

وفى ١٩ يوليو، صدر ونُشر القراران الجمهوريان ٥٧، ٥٨ / ٢٠١٢ ..، وتضمن القرار ٥٧ لسنة ٢٠١٢ العفو عن عدد هائل من المحكوم عليهم، فنصت مادته الأولى على العفو عن العقوبة الأصلية أو ما تبقى منها وعن العقوبة التبعية لعدد / ٥٢٣ محكومًا عليهم بعقوبات لم يبينها القرار، ونصت المادة الثانية على العفو عن العقوبة الأصلية لعدد / ٤٩ محكومًا عليهم بعقوبات لم يبينها القرار، ونصت المادة الثالثة على تخفيف العقوبات لعدد / ١٦ محكوم عليهم . والمجموع ٥٨٨ من المحكوم عليهم، وفيما عدا المادة

الثالثة، فإن المادتين الأولى والثانية لم تبينا العقوبات الأصلية المحكوم بها. ولكن ثابت بالكشوف المرفقة بالقرار أن الجرائم التى أدينوا قضائيًا بها تراوحت بين حيازة وإحراز أسلحة نارية، وجرائم سرقة، وجرائم قوة وعنف بدون سلاح، وجرائم تخريب وإتلاف عمدى، وجرائم حيازة وإحراز أسلحة بيضاء، والمجموعة الأخيرة التى شملتها المادة الثالثة مدانة بحيازة أسلحة نارية وذخائر بكميات تنبئ عن الاتجار، وبعض الجرائم المتنوعة التى لم توضحها الكشوف المرفقة بالقرار الجمهورى .

على أن القرار الجمهورى ٥٨/ ٢٠١٢ الصادر بنفس يوم صدور القرار ٥٧/ ٢٠١٢ ، قد استقل بمنحى منفرد يبدو فى ظاهره وكأنه امتداد لقرارات العفو ما قبل الثورة التى كانت تصدر فى المناسبات بالعفو عن ربع أو تلث مدة العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها ـ فالقرار ٥٨ لم يتضمن أسماء ، وإنما تضمن حالات على غرار ما كان يجرى فى السالف ، وذلك بمناسبتى العيد الستين لثورة يوليو وعيد الفطر ، إلاّ أنه لم يلتزم بالمعايير السابقة ، ففتح الباب على الواسع ، فأعفى المحكوم عليهم بالمؤبد إذا كانوا قد نفذوا ١٥ سنة، ومن نفذوا نصف المدة بالنسبة لباقى العقوبات ، والمحكوم عليهم بعدة عقوبات سالبة للحرية عن جرائم وقعت منهم قبل دخولهم السجن (أى معتادى الإجرام) إذا كانوا قد أمضوا بالسجن نصف مجموع مدد العقوبات ، ومع هذا الكرم فى المدد المعفى عنها خلافًا لما كان يجرى ، فإنه يحمد للقرار أنه التزم باستثناء جرائم حددها من سريان العفو ، وليته فعل ذلك فى القرارات أرقام ٥٧ ، ٧٥ ، ١٢٢ ـ لسنة ٢٠١٢ .

ففى ١٦ أغسطس صدر القرار الجمهورى ١٢٢ لسنة ٢٠١٢، وتساند إلى جوار الإعلان الدستورى ٣٠ مارس، إلى الإعلان الدستورى الذى أصدره الرئيس لنفسه والمعدل تاريخ إصداره إلى ١١ أغسطس بدلا من ١٢ أغسطس ٢٠١٢ . ونصت مادته الأولى على العفو عن العقوبة الأصلية، أو ما تبقى منها، وعن العقوبة التبعية لعدد / ٤١ محكومًا عليهم فى جنايات لم يبينها القرار صدرت من محاكم مختلفة ما بين السويس والقاهرة والإسماعيلية وأسوان وطنطا وأسيوط، ونصت المادة الثانية على العفو عن العقوبة الأصلية لأحد عشر محكومًا عليهم فى جنح لم يبينها القرار، ونصت المادة الثالثة على العفو عن العقوبة التبعية (؟!) المحكوم بها على المدعو / خيرى عادل خيرى عطية فى القضية ١٢١٤/ ٣٣٤ لسنة ٢٠١١ جنايات ع كلى الإسماعيلية، ونصت المادة الرابعة على تخفيف العقوبة المقضى بها على أربعة صدرت ضدهم أحكام عن جنايات، فنص القرار على تخفيف عقوبة كل منهم إلى سنة، دون أن يبين أصل العقوبة المحكوم بها، ولا نوع الجريمة التى أدين بها .

وواضح أن العفو قد شمل محكومًا عليهم فى جرائم جنائية خطرة، منها القتل العمد والشروع فيه، وإحراز وحيازة الأسلحة النارية والذخائر، وبعضها بقصد الإتجار فيها، وجرائم السرقة والخطف والتخريب والإتلاف، وكلها من أخطر الجرائم الجنائية .

و فى غير إعلان، ولظروف لم تتصل بالناس، ربما فى زيارة الرئيس السودانى لمصر، صدر فى ٣ سبتمبر ٢٠١٢ قراران جمهوريان، كلاهما بالعفو عن سودانيين، فأعفى القرار ١٥٥ لسنة ٢٠١٢ مائة وعشرين مواطنًا سودانيًا، ولحقه بنفس اليوم القرار ١٥٧ لسنة ٢٠١٢ بالعفو عن واحد

وعشرين مواطنًا سودانيًا، ولا اعتراض على مجاملة الإخوة السودانيين أو الرئيس السودانى فيما يتصل بالجرائم الصغرى لمن دخلوا مصر من غير المنافذ الشرعية أو تواجدوا فى مناطق ممنوعة، إلاّ أنه تلاحظ أن العفو شمل جرائم كبرى وعقوبات غليظة وفى أمور تمس صميم أمن البلاد، فمن المعفو عنهم من قضى بعقابهم بعقوبات السجن عن حيازة وإحراز أسلحة نارية وبنادق آلية وذخائر واستعمال القوة والعنف والتواجد بمناطق عسكرية محظورة، فضلًا عن حيازة أجهزة اتصال لا سلكى وأجهزة للبحث عن المعادن فى باطن الأرض، وكلها جرائم تمس عصب الأمن القومى المصرى، وفى مناطق حدودية يجب أن يسود الانضباط دخولها والتعامل فيها !

من تراب الطريق! (٦٠١)

توابع الفوضى* (١٧)

والعفو عن العقوبة له غايات وضوابط يجب الالتزام بها، فهو باب لا يتسق مع النظام القانونى للدول، إذ بمقتضاه يخول لشخص مصدر القرار إبطال آثار الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم الدولة، وينطوى على خرق مبدأ الفصل بين السلطات بإخلاله بقوة الحكم وباستقلال القضاء الذى أصدره، ثم هو يمس بالصفة اليقينية للعقوبة، ويفتح بابا لعدم الخضوع لها، وقد يكون هذا الخضوع لازمًا وواجبًا .

وسلطة رئيس الدولة فى العفو، ليست سلطة تحكمية، وإنما هى تمارس على أساس من ذات الاعتبارات التى يسترشد بها المشرع والقاضى حين يسن أولهما العقوبة، ويوقعها أو يطبقها الثانى فى إطار ما يحكم القاضى من أدلة الإدانة والبراءة، ومواءمة وتفريد العقوبة إن حقت الإدانة . وعلى ذلك فإن العفو الرئاسى محكوم بوجوب موافقته لمصلحة المجتمع، ووجود مصالح حقيقية تبرر هذا العفو، والذى عنى القانون بوضع ضوابط لممارسته تحديدًا وتقنينًا له .

قد رأينا أن المادتين ٧٤، ٧٥ عقوبات، وضعتا ضوابط، فنصت أولاهما على أن العفو لا يسرى أصلًا على العقوبات التبعية والآثار الجنائية الأخرى

(*) المال ٢٠١٢/١٠/١٥

المترتبة على الحكم بالإدانة، ما لم ينص فى أمر العفو على خلاف ذلك، والمقصد من النص تنبيه صاحب القرار إلى أن العفو هنا مركب مضاعف، وإلى لزوم أن يكون لمثل هذا العفو المضاعف اعتبارات حاضرة فى ذهن صاحب القرار . ومثل ذلك، بل وأحوط منه، ما نصت عليه المادة ٧٥ عقوبات، من أنه عند إبدال العقوبة بأخف منها، لا يجوز النزول إلاّ درجة واحدة، من الإعدام إلى السجن المؤبد، وأنه فى حالة العفو عن السجن المؤبد أو استبداله بعقوبة أخف ـ يتعين وضع المعفو عنه حتمًا ـ وكما قال النص ـ تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنوات، كما أكدت فقرتها الأخيرة على أن العفو لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها فى الفقرات الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة / ٢٥ من قانون العقوبات، ما لم ينص فى العفو على خلاف ذلك . فهذا بدوره تنبيه إلى ضوابط، وإلى وجوب أن يستند الخروج عنها إلى اعتبارات يجب أن تكون حاضرة فى إصدار العفو على خلافها .

وأنت لست بحاجة لأن أذكر لك أن قرارات العفو المتعاقبة التى عرضتها، قد خرجت عن ذلك، ولم تلتزم به، ونزلت ـ مثلًا ـ بعقوبة الإعدام لمدة ١٥ سنة، وأعفت عن بعضها بلا عقوبة بديلة، ولم تقرر قط وجوب وضع المعفو عنه تحت مراقبة البوليس لمدة خمس سنوات أو حتى أقل من ذلك .

زد على ذلك أن قرارات العفو خرجت عن قاعدة أن للعفو عن العقوبة طابعًا احتياطيًا، بمعنى أنه لا يلتجئ إليه إلاّ إذا صار الحكم بالعقوبة باتًا، فما دام الحكم غيابيًا يجوز المعارضة فيه، أو قابلًا للطعن بالاستئناف أو بالنقض،

فإن العفو عن العقوبة يغدو ماسًا وتعرضًا للسلطة القضائية بغير موجب ولا مبرر، ما دام فى وسع المحكوم عليه أن يعارض فى الحكم الغيابى، أو يستأنف الحكم الحضورى، أو يطعن عليه بطريق النقض .

وفى ذلك تقول محكمة النقض إن محل العفو: « أن يكون الحكم القاضى بالعقوبة غير قابل للطعن بأية طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية».

كما يتعين أن تكون العقوبة المحكوم بها لم تنقض بعد، ذلك أنه لا علة للعفو إذا كانت العقوبة قد انقضت، حالة كون هذا العفو لا يمحو الإدانة كالعفو الشامل الذى لا يكون إلاّ بقانون . هذا بينما شملت قرارات العفو محكومًا عليهم بأحكام غيابية، وبأحكام قابلة للطعن عليها مما غدا معه العفو مصادرة على السلطة القضائية .

على أن محاذير وأخطار هذه القرارات، ما حملته بعض الصحف من أن بعض من شملتهم قرارات العفو، تخصص فى توريد السلاح إلى سيناء، ومنهم من قضى بعقابه بالسجن المؤبد، وأن شيوخ القبائل السيناوية قد اعترضوا بسبب الإفراج عن (١٦) مهربًا للأسلحة الثقيلة، ومنهم أربعة من قتلة شهداء رفح، وأن قرارات العفو صدرت من الرئاسة مباشرة إلى مصلحة السجون مما حال دون اتخاذ الإجراءات الاحتياطية الواجب اتخاذها.

ممارسة سلطة العفو، وهى باب استثنائى، يجب أن تكون فى إطار فلسفة حاضرة فيما يصدر به من قرارات، ومما يذكر، ويبدو أن الحاضر فى الفوضى

وتوابعها لم يلتفت إليه، أن ثورة يوليو ١٩٥٢ تنبهت إلى ذلك وراعته فى المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢، فقد اتجه بالعفو إلى الجرائم السياسية، وعنيت مذكرته الإيضاحية ببيان معنى الجريمة السياسية، وتناولت ذلك عدة أحكام لمحكمة النقض فى ١٧/ ١١/ ١٩٥٣، وفى ١٦/ ١١/ ١٩٥٣، وفى ١/ ٤/ ١٩٥٤، وورد بهذه الأحكام لمحكمتنا العليا « إن الشارع قد حدد فى المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ ومذكرته الإيضاحية معنى الجريمة السياسية التى قصد أن يمنح العفو لمرتكبيها بأنها هى التى ارتكبت لسبب أو غرض سياسى وقيدها بأن تكون متعلقة بالشئون الداخلية البلاد، وذلك لعلّة معينة رآها هى إسدال الستار على التطاحن الداخلى وآثاره باعتبار أن الإجرام فى هذا النوع لا يستهدف الجانى فيه إشباع غرض شخصى أو يندفع إليه بباعث من الأنانية » . (حكم نقض ١٧ نوفمبر ١٩٥٣) . وتطبيقًا لهذا المعيار، استبعدت محكمة النقض بهذا الحكم الجريمة المعروضة عليها لأنها ليست من الجرائم السياسية التى يشملها العفو، وقالت فى ذلك ما نصه : " وإذن فمتى كان الثابت أن الطاعن دين بأنه : أولًا ــ انضم إلى جمعية بمصر ترمى إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية للهيئة الاجتماعية، وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظًا فى ذلك، ثانيا ــ روج بالمملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظًا فى ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قال إن هاتين الجريمتين ليستا من الجرائم

السياسية التى قصد المرسوم سالف الذكر العفو عنها ـ يكون قد طبق القانون تطبيقًا سليمًا » . وفى حكمها الصادر ١٦ نوفمبر ١٩٥٣، قضت باستبعاد طائفة أخرى ـ من دائرة الجرائم السياسية التى يمكن أن ينصرف إليها العفو، وقالت : « إن الجرائم التى ارتكبت لغرض دينى أو اجتماعى تخرج عن تلك الحدود، ولا يمكن اعتبارها جريمة سياسية، كما عرفها الشارع فى المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ » .

كانت هذه ثورة تعرف ما تريد، وتلتزم بأصول حددتها، لا خلط فيها ولا تخليط، وأنت حين تستعرض قرارات العفو سالفة البيان التى طفنا ببعض ما ورد بها، لا تجد فيها جريمة سياسية واحدة ، وإنما هى جرائم جنائية بالغة الخطر ، وقَضَّت وتقض مضاجع وأمان وحقوق المصريين ، ما بين القتل العمد مع سبق الإصرار والشروع فيه ، والاتجار فى السلاح والذخائر ، وتهريب الأسلحة الثقيلة ، والخطف والسرقة بالإكراه ، وإتلاف الممتلكات ، وحيازة وإحراز الأسلحة النارية والبيضاء، والعبث بالحدود المصرية والمناطق العسكرية المحظورة، وبحرمة الأراضى المصرية وثرواتها المعدنية، وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، وأنه لابس جانبًا من هذه القرارات عناية باتجاهات حزبية معينة ، ولا تصدر عن قيم وأهداف الثورة التى تتمسح بها، ثم هى لم تقدم أى منطق أو أسباب يستشف منها أن فكرة « العدالة » كانت حاضرة ومطبقة فى العفو الذى شمل فيمن شمل من ارتكبوا جنايات فى غاية الخطر!!!

من تراب الطريق (٦٠٢)

توابع الفوضى *

(١٨)

لست أعرف ما سبب أو سرّ انفتاح الشهية على الواسع لقرارات العفو. فما كدنا نستوعب ما صدر آنفًا، حتى عوجلنا بالقرار الجمهورى ٢١٨ لسنة ٢٠١٢ بمناسبة ٦ أكتوبر وعيد الأضحى الذى لم يحل بعد، وتضمن القرار إعفاءات عن باقى عقوبة السجن المؤبد المحكوم بها فى أى من الجرائم المبينة بالقائمة المرفقة (وفيها جرائم بالغة الخطر)، إذا كانت العقوبة المقضى بها هى الوحيدة للمحكوم عليه، متى نفذ منها عشرين عامًا وعلى ألا تقل سنه عن ستين عامًا فى ٦ أكتوبر ٢٠١٢، وأن يكون سلوكه أثناء التنفيذ داعيًا إلى الثقة، ألا يكون فى العفو عنه خطر على الأمن العام، ودعنا من التعليق على هذا القرار .

إلاّ أننى لم أكد أفرغ من المقالات التى كتبتها عن شروط قرارات العفو، وما تنكبت فيه الجادة، متصورًا أنى سأخلد إلى بعض الراحة من هذا المنف، حتى فجأتنى أخبار مساء الاثنين وصحف صباح الثلاثاء ٩ أكتوبر، بصدور قرار جمهورى بقانون ـ بالعفو الشامل، عن كافة وجميع أنواع الجرائم ـ عدا القتل العمد ـ التى ارتكبت فيما بين ٢٥ يناير ٢٠١١، وحتى ٣٠ يونيو

(*) المال ١٦/١٠/٢٠١٢

٢٠١٢، وذلك إذا كانت قد ارتكبت لمناصرة الثورة، وأن ذلك العفو الشامل يسرى على التحقيقات، مثلما يسرى على الأحكام، مع التزام كل من النائب العام والمدعى العام العسكرى، بالتقدم خلال ثلاثين يومًا على الأكثر ـ بكشوف المستحقين لهذا العفو لإخلاء سبيلهم !

وهذا الإطار الواسع جدًا، للجرائم التى يشملها قانون العفو الشامل، ولا أعرف سر المعاجلة إليه قبل تشكيل البرلمان الجديد، مع أن الرئيس صرح بأنه لن يستخدم إلاّ فى أضيق الحدود ـ سلطة التشريع التى منحها لنفسه بقراره بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٢، هذا الإطار واسع جدًا ـ يعنى أن يعم العفو ـ مع قيام الشرط ـ كافة الجرائم التى احتوتها المدونة العقابية فيما عدا القتل العمد .. ومن ثم فيضم جرائم التخابر مع الدول الأجنبية (م ٧٧ (ب) عقوبات)، والتخابر والسعى لدى أحد من العاملين لمصلحتها ومعاونتها (م ٧٧ (ج) عقوبات)، وجرائم إتلاف أو إخفاء أو اختلاس أو تزوير الأوراق والوثائق المتعلقة بأمن الدولة أو أية مصلحة قومية أخرى (م ٧٧/ ٢ (د) عقوبات)، وجرائم جمع الجند أو القيام بأعمال عدائية ضد دولة أجنبية ـ كسوريا مثلًا (م ٧٧ (و) عقوبات)، وجرائم طلب وقبول الرشوة من دولة أجنبية (م / ٧٨ عقوبات)، والجرائم التى تؤدى إلى زعزعة الإخلاص للقوات المصرية المسلحة أو إضعاف روح الشعب أو قوة المقاومة عنده (م ٧٨ (أ) عقوبات)، وجرائم إتلاف أو تعييب أو تعطيل أسلحة أو سفن أو طائرات أو مهمات أو منشآت أو وسائل مواصلات أو مرافق عامة أو ذخائر أو مؤن أو أدوية أو غير ذلك مما أعد أو يستعمل للدفاع عن البلاد (م ٧٨ (هـ) عقوبات)، وجرائم تصدير بضائع أو منتجات أو غير ذلك من مصر إلى

بلدٍ معادٍ (؟!) أو باستيراد شيء من ذلك (م ٧٩ عقوبات)، وجريمة من يسلم لدولة أجنبية أو لأحد عمالها أو يفشى إليها أو إليه سرًا من أسرار الدفاع عن البلاد (م ٨٠ عقوبات)، وجريمة كل من أذاع بأية طريقة سرًا من هذه الأسرار أو نظم أو استعمل أية وسيلة من وسائل التراسل بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع عن البلاد أو تسليمه أو إذاعته (م ٨٠ (أ) عقوبات)، وجريمة الموظف العام أو صاحب الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة إذا أفشى سرًا من أسرار الدفاع عن البلاد (م ٨٠ (ب) عقوبات)، وجريمة من أذاع فى زمن الحرب أخبارًا أو بياناتٍ أو إشاعاتٍ كاذبة أو مغرضة أو عمد إلى دعاية مثيرة (م ٨٠ (ج) عقوبات)، وجرائم إذاعة شيء من ذلك فى غير زمن الحرب (م ٨٠ (د) عقوبات)، ومجموعة الجرائم الضارة بأمن البلاد من جهة الداخل المبينة بفقرات المادة ٨٠ (هـ) عقوبات، وجريمة من يسلم لدولة أجنبية أو أحد العاملين لمصلحتها أخبارًا أو معلومات أو أشياء أو مكاتبات أو وثائق أو خرائط أو رسومًا أو صورًا أو غير ذلك يكون خاصًا بالمصالح الحكومية والهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام، إذا كان قد صدر أمر بحظر نشره أو إذاعته (م ٨٠(و) عقوبات) وجرائم الإخلال العمدى بكل أو بعض الالتزامات التى يفرضها عقد توريد أو أشغال مع الحكومة لحاجات القوات المسلحة أو لوقاية المدنيين أو تموينهم، أو الغش فى تنفيذ هذه العقود (م٨١ عقوبات)، وجريمة إعانة الجانى فى هذه الجرائم أو إخفاء ما استعمل أو كان معدًا للاستعمال فيها، أو إتلاف أو اختلاس أو إخفاء ما من شأنه تسهيل كشف الجريمة ومعاقبة مرتكبيها (م ٨٢ عقوبات)، وجريمة الاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب

الجرائم من ٧٧ ـ ٨٠ عقوبات (م ٨٢ (أ) عقوبات)، وجريمة الاشتراك فى هذا الاتفاق الجنائى سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المشار إليها فى المادة السابقة أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه (٨٢(ب) عقوبات)، كما يمتد هذا العفو إلى الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل الواردة بالباب الثانى من الكتاب الأول من قانون العقوبات [المواد ٨٦، ٨٦ مكررًا، ٨٦ مكرر (أ)، ٨٦ مكررًا (ب)، ٨٦ مكرر (جـ)، ٨٦ مكرر (د)، ٨٧، ٨٨، ٨٨ مكررا، ٨٨ مكرر (أ)، ٨٨ مكرر (ب)، ٨٨ مكررًا (جـ)، ٨٨ مكررًا (د)، ٨٨ مكرر (هـ) من قانون العقوبات]، ويشمل فيما يشمل من هذا الباب جناية تأليف عصابة لمهاجمة طائفة من السكان أو مقاومة السلطات العامة بالسلاح أو تولى زعامة مثل هذه العصابات أو الانضمام إليها (م ٨٩ عقوبات)، ويشمل هذا العفو جرائم التخريب والإتلاف العمدى للأملاك العامة والخاصة وللمرافق العامة والمصالح الحكومية والمؤسسات والجمعيات ذات النفع العام المؤثمة بالمادتين ٨٩ مكررًا، ٩٠ عقوبات، وجرائم الاحتلال بالقوة أو محاولة الاحتلال بالقوة للمبانى العامة أو المخصصة للمصالح الحكومية أو المرافق العامة أو المؤسسات ذات النفع العام (م٩٠ مكررًا عقوبات)، وجريمة تولى ـ لغرض إجرامى ـ قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو الأسطول ..... إلخ. بغير تكليف من الحكومة وبغير سبب مشروع (م ٩١ عقوبات)، وجرائم تعطيل أوامر الحكومة أو تعطيل تنفيذها (م ٩٢ عقوبات)، وجريمة من يتقلد رئاسة عصابة حاملة للسلاح أو يتولى قيادة فيها بقصد اغتصاب أو نهب الأراضى أو الأموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة

مرتكبى هذه الجنايات (م ٩٣ عقوبات)، وباقى جرائم أمن الدولة المعاقب عليها بالمواد ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨ (أ)، ٩٨ (أ) مكررا، ٩٨ (ب)، ٩٨ (ب) مكررا، ٩٨ (جـ)، ٩٨ (د)، ٩٨ (هـ)، ٩٨ (و)، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٢ مكررا من قانون العقوبات الواردة بالقسم الثانى من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .. ويسرى هذا العفو الشامل الذى أحدثك عنه، على جنايات وجنح هتك العرض وإفساد الأخلاق بالباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات، وعلى جرائم الضرب المفضى إلى الموت والضرب المفضى إلى عاهة مستديمة، والحريق العمد، وهتك العرض وإفساد الأخلاق، والقبض على الناس وحبسهم بغير حق وسرقة الأطفال وخطف البنات، والسرقة والاغتصاب والتهديد والابتزاز، والتخريب والتعييب والإتلاف، وانتهاك حرمة ملك الغير، والترويع والتخويف والبلطجة، المؤثمة بمواد أبواب الكتاب الثالث من قانون العقوبات .

من تراب الطريق! (٦٠٣)

توابع الفوضى *

(١٩)

ما هو ضابط سريان العفو الشامل على أى جريمة من هذه الجرائم الواسعة البالغة الخطر على أمن البلاد والعباد ؟!

لم يقل القرار بقانون سوى أن تكون هذه الجرائم " لمناصرة الثورة " .

وقد وقفت حائرًا مدهوشًا ، ولا أزال ، عند هذا الضابط الهمايونى الفضفاض ، أن تكون هذه الجرائم التى تشمل كل جرائم المدونة العقابية - عدا القتل العمد - بما فيها التخابر وتجارة السلاح والمفرقعات وسرقة السلاح والذخائر والحرق والنسف والتدمير وإحداث العاهات المستديمة والضرب المفضى إلى الموت والاغتصاب وهتك الأعراض - أن تكون قد ارتكبت لمناصرة الثورة . ولم يتفضل القرار بقانون العفو الشامل الذى لم أعرف سر هذه المعاجلة إليه قبل تشكيل البرلمان القادم - لم يتفضل ببيان معيار « مناصرة الثورة » حتى نستطيع أن نهتدى إلى ما يدخل وما لا يدخل فى مناصرة الثورة.

التذرع بمناصرة الثورة ، أو التساند إليها ، تذرع بمجهول وتساند إلى مجهول ، لا ضابط له ولا رابط .. فمناصرة الثورة على إطلاقها باب واسع فضفاض وخطير ، سوف يسعى أصحاب المصالح إلى الولوج منه للعفو عن جرائم غاية فى الخطورة بزعم أنها قد ارتكبت لمناصرة الثورة .. فما أسهل

(*) المال ٢٠١٢/١٠/١٧

الادعاءات والاعتسافات ما دام لا يوجد ضابط حاكم ، وما أسهل أن ننسب جرائم فى منتهى البشاعة والجسامة والخطورة إلى مناصرة الثورة .. فرب قائل يقول إن ما وقع أحيانًا من هتك عرض فى ميدان التحرير ، كان لمناصرة الثورة ، وإنه لم يكن عنه غناء لهذه المناصرة .. ورب قائل يقول إن مداهمة أقسام ومراكز الشرطة والاعتداء على العاملين فيها الذى قد يصل إلى حد الضرب المفضى إلى الموت أو العاهة المستديمة ، كان لمناصرة الثورة ، وأن سرقة السلاح والذخائر من الأقسام ومراكز الشرطة كان لمناصرة وتأمين الثورة ، وأن مداهمة الليمانات والسجون وإطلاق وتهريب المساجين كان لمناصرة الثورة ، وأن مهاجمة مقر وزارة الداخلية لإسقاطها عدة مرات كان لمناصرة الثورة، وأن محاصرة والشروع فى مهاجمة مقر وزارة الدفاع كان لمناصرة الثورة، وأن مهاجمة مبنى التليفزيون والإذاعة، بما صاحبه من قتلى كان لمناصرة الثورة، وأن التخابر مع دول أجنبية كان بغرض مناصرة الثورة . وأن إشعال الحرائق وحرق وتدمير المجمع العلمى كان لمناصرة الثورة ، وأن جرائم حرق مبنى وملفات الضرائب العقارية ، وأن جرائم السب والقذف والإهانة للمسئولين ولعباد الله ـ كانت لمناصرة الثورة ، وأن ما وقع من جرائم حول ماسبيرو أو الفتنة الطائفية بإمبابة وأطفيح ـ كان لمناصرة الثورة . وأن ترويع الآمنين وجرائم البلطجة التى جرت فى كل مكان إنما كانت لمناصرة الثورة ، وهكذا بلا ضابط يكف المطالبين عن الإمعان فى أطماعهم بلا حدود، أو يوجه المقررين إلى معيار محدد مضبوط مأمون لتطبيق هذا العفو الشامل الضرير !!!

المناصرة تحتاج إلى تعريف وضابط .

والثورة ذاتها تحتاج إلى تعريف وضابط .

فالثورة قد خالطت، بعد أيامها الأولى التى لا خلاف عليها ـ خالطتها أجندات وأغراض لم تكن من الثورة، وخالطتها فوضى وبلطجة لم تكن ولا يمكن أن تكون من الثورة، والقرار بقانون الذى فتح الباب على مصراعيه للعفو الشامل، جاوز أولًا ما استقر سالفًا فى قصر العفو على الجرائم السياسية، وأحيل القارئ إلى المرسوم بقانون ٢٤١/ ١٩٥٢ وأحكام محكمة النقض التى حدثتك عنها فى هذا الشأن، ثم أهمل ثانيًا ـ أى القرار بقانون ـ وضع وبيان معايير وضوابط تعريف وتحديد المناصرة مثلما أهمل بيان معايير وضوابط تعريف وتحديد الثورة لإخراج أعمال الفوضى والبلطجة والعدوان الصرف ـ التى لا تنتمى ولا يمكن ومن غير المقبول أن تنتمى إليها .

لا يكفى هذا القرار بقانون أن يستثنى جرائم القتل العمد ليغسل يديه من الأرواح التى أزهقت بغير حق، فالضرب المفضى إلى الموت فى نتيجته ـ أيًا كانت القصود ـ قتل للنفس التى حرم الله قتلها إلاّ بالحق، والضرب المفضى إلى العاهات المستديمة، قد يكون فى وقع نتيجته على المجنى عليه بحرمانه من عضو قد يكون بالغ الأهمية ـ معادلًا لإزهاق الروح ويزيد عليه بأن المجنى عليه يحيا ليعانى كل يوم بل كل لحظة وجيعة العضو الهام الذى فقده أو فقد منفعته .

الأدهى أن القرار بقانون العفو الشامل، ممتد إلى التحقيقات، ومده إلى التحقيقات يعنى المصادرة على المطلوب، إذ إن وقف التحقيق ـ بذريعة

العفو!!! ـ يصادر على سبل التعرف عما إذا كانت الجرائم لمناصرة الثورة أم لأهداف وأغراض ومآرب خاصة تتشح بالثورة بغير حق !!!

ماذا سوف يصنع النائب العام والمدعى العام العسكرى فى موعد الثلاثين يومًا المضروب لهما لتحديد من يسرى عليهم هذا العفو الشامل واسع المدى فاقد المعيار والضابط ؟!!

دلونا ما السبيل يرحمكم ـ ويرحمنا ـ الله !!!

من تراب الطريق! (٦٠٤)

قف أنت في النادي الأهلي*

حيث الكل في واحد .. والواحد للكل

أحببت النادى الأهلى قبل أن أدخل بابه، وعشقت لاعبيه قبل أن أشاهد أحدًا منهم، وانتظمت منذ وعيت فى أسرته بمصاهرة أقوى وأمتن من أواصر الأعراق .. ليس مهمًا فى أسرة النادى الأهلى من أنت .. فى هذا الكيان عبر نيف وقرن من الزمان ذاب الجميع فى بوتقة واحدة، الرئيس هو والعامل فى الانتماء سواء، كذلك الإدارة والأعضاء، واللاعب والمشجع، والنجم واللا نجم .. فالنجم الوحيد الذى يذوب الجميع فيه عشقًا هو النادى الأهلى .. فى النادى الأهلى تعرف أن الكل فى واحد، وأن الواحد للكل .. فى الشدائد وفى المسرات، فى الإقبال وفى الإدبار، فنحن جميعا نأتى ونروح، ونجىء ونذهب، ونظهر ونمضى، ولا يبقى إلاّ النادى الأهلى .. نعيش فيه، ويعيش فينا، يضمنا فى باحته إحساس هائل بالانتماء، يضوينا فيه، ويضمنا معًا، نعيش على قلب واحد، وشعور واحد، ونبض واحد ..

يوم روّعنا فى الأول من فبراير الماضى، بمأساة بورسعيد، فَقَدَ كلٌّ منا ونُكِبَ فى أربعة وسبعين شهيدًا .. هو المُعَزِّى والمعزَّى .. هو الطفل الذى تَيَتَّم، والأم التى ثُكلت، والأب الذى فُجع، والزوجة التى تَرَمَّلت .. كان هذا ولا يزال هو الإحساس الذى غمر كل من ينتمى إلى القلعة الحمراء ..

(*) المال ٢٠١٢/٩/٢٦

الكل مفجوع فى أرواحنا التى أزهقت، وفى الفجيعة التى ألمت ببيت كل واحد منا .. فبيتنا واحد، هو النادى الأهلى .. والبيت قد ألّمت به فاجعة دامية، فبتنا جميعًا أيتاما وثكالى وأرامل .. فى لحظة واحدة انصهر الجميع فى جمرة هذه المأساة بقلوب واجفة، ودموع سخينة .. لا يكاد الواحد يُعزِّى ويُعزَّى، حتى يستحضر ماذا عليه بعد ذلك أن يفعل .. الكل خليةٌ واحدة كخلية النحل، ليس مهمًا أن تكون الملكة أو الملك، أو أن تكون من الشغّالات .. المهم أن تقدم أقصى ما تستطيع .. فى كفكفة الدموع، وجبر الخواطر، وسد الاحتياجات، ونزول الميدان للدفاع عن النادى الأهلى وشهدائه وأهاليهم، عن جمهوره ولاعبيه، عن أعضائه وإدارته ، عن الألتراس وروابط المشجعين والمحبين .. فالخسارة قد لحقت بالجميع .. لا ينتظر أحد أن يوجهه أحد، ولا أن يحثه أحد، ولا أن يرشده أحد ماذا عليه أن يفعل .. أليس الكل فى واحد، والواحد للكل، إذن فأنت تعرف أن عليك أن تقدم لأسرتك المفجوعة فى بنيها أقصى ما تستطيع .. بلا تنافر أو تناقض أو اختلاف .. فالغاية واحدة، والهدف واحد ..

فى هذا العزاء الضخم، والمأتم الذى شملنا جميعًا، طفق كل منا يقوم بدوره الذى يعرفه ولا ينتظر أن يطالبه به أحد .. فى القضية التى فجرتها المأساة، انصهرت الإدارة كلها، مع الخبرات القانونية التى يضمها البيت الكبير .. وليس مهمًا أن تكون قاضيًا أو محاميًا، شيخًا أو كهلًا، وإنما المهم أن تسارع وتطير إلى ما تستطيعه .. فى هذه المأساة وجدتنى إلى جوار الإدارة وفى قلبها، وإلى جوار أسر الشهداء ومشاعرهم، واللاعبين الذين شاهدوا المأساة وما ألمّ بهم، والألتراس وما اعتراه .. لم تشغلنى المهمة القانونية التى تقدمت

لحملها عن كفكفة خواطر أسر الشهداء، ولا عن جبر خواطر من أتونى من الألتراس حزانى على من فقدوهم، وحزانى على الضربة المعنوية التى أصابتهم، دون أن يصرفنى صارف من هذه الصوارف عن المجهود الرئيسى الذى كرست نفسى له .. القضية ولوازمها، ومعالجة الأدلّة ومقتضياتها، ومتابعة التحقيقات ودراسة ما تفرزه أولًا بأول .. حتى مذكرة دفاعى التى وصلت إلى ٢٠٨ صفحات يسرتها لكل أسر الشهداء والألتراس واللاعبين والأعضاء والجمهور والمحبين .. وأنت حين تنصرف إلى ذلك، لا يجوز لك أن تنشغل عنه أو أن تنصرف إلى سواه .. تابعت التحقيقات وقلبى مع أسر الشهداء، وعينى على الألتراس .. لم تكن المهمة محصورة فقط فى الواجب القانونى والقضائى، وإنما فى تهدئة الخواطر الوجلة القلقة المتشككة، لتعرف ماذا يجرى، وما لها وما ليس لها حتى لا نصادر على مسار تحقيقات لمست من البداية أنها جادة كل الجد، متبتلة فى محراب العدالة كل التبتل، ساعية إلى هدفها فى إحقاق الحق بلا مواربة .. فى اليوم الذى أعلنت فيه النيابة أمر الإحالة شاهدًا على مهمة ضخمة أنجزتها، كانت مظاهرة حاشدة تشق طريقها من حول النادى الأهلى إلى دار القضاء العالى هاتفة بما ينتابها من شكوك فى أن النيابة العامة قصرت، دون أن تعرف المظاهرة المتحمسة أن النيابة قد أصدرت بالفعل قرار اتهام شاهدًا على صدق عزمها وعلى أمانتها وجديتها وعدلها .. من قلب هذا الحدث، دخلت ودخلت الإدارة فى مهمة البيان والتوضيح، وتنظيم الجهود لمرحلة المحاسبة التى بدأت خطواتها الأولى .. ولكن المحاسبة القضائية غير حسابات الناس، وميزان العدل غير موازين الناس .. ولا بد لرحلة الدعوى القضائية أن تمضى فى مسارها وصولًا إلى

غايتها من المساءلة والحساب، دون أن يتوقف النادى الأهلى عن متابعة رسالته متعددة الشعب والقنوات .. لا يصرفها صارف عن حقوق الشهداء ورعايتها أمام القضاء وفى قلوب الكل، وعن الواجب إزاء أهالى الشهداء وإزاء الجماهير، وعن لملمة ما حاق بالألتراس وباللاعبين وبالجهاز الفنى، وعن متابعة الدعوى التى تسير سيرًا محمودًا نؤدى فيه واجبنا، وعن حماية القلعة ذاتها من أن تنهار فتتحول هى ذاتها إلى شهيدة عاجزة عن جبر ما حاق بالشهداء وذويهم ، وبالنادى ولاعبيه وجماهيره وأعضائه .

لم ننس، وليس يجوز أن ننسى، أن الواحد فينا للكل، وأن الكل فى واحد، دون أن تتداخل الخطوط، أو تنبهم الرؤية .. فانبهام الرؤية مضل، واختلاط الأوراق بلبلة حمانا انتماؤنا للنادى الأهلى من الوقوع فيها .. فى حدودى أقدم ما أستطيع، وكل فى حده لا يتجاوزه، فالنادى الأهلى بقى وسيبقى فوق الجميع .. الذوبان فى حبه وعشقه ليس منزلقًا إلى الاختلاف أو التنافر، ولا إلى الهدم أو التدمير، وإنما نور وهداية إلى البناء ومتابعة المسيرة التى انتظمتنا نيفًا ومائة عام، فى انتمائنا الواعى الخلاق لهذه القلعة الشامخة التى عشنا فيها وعاشت فينا وستعيش بإذن الله إلى آخر الزمان !

من تراب الطريق (٦٠٥)

الديمقراطية في فكر الدكتور السنهوري* وتجربته المؤلمة

قضية الديمقراطية قضية مطروحة الآن على الواسع، تتناولها المجلات والصحف السيارة، والمجلات العلمية المتخصصة، والكتب والمؤلفات، وتناقش فى الإذاعات المرئية والمسموعة، ولا تترك هذه المناقشات والأبحاث مزيدًا لإضافة، اللهم إلاَّ اعتناق الديمقراطية والذود عنها عن اقتناع وفاعلية. لذلك أحببت أن أنقل إليك ما كان يدلى به القدماء حول الديمقراطية فى البلدان العربية منذ النصف الأول من القرن الماضى، والواقع أن مشكلة الديمقراطية فى البلدان العربية، قضية مفتوحة من قديم، تناولها المفكرون والأدباء والكتاب والساسة والصحفيون والمعنيون بهموم الوطن العربى وأمراضه المزمنة .. وقد ساهمت مجلة الهلال العريقة التى أكتب لها هذه السطور ـ ساهمت فى تغطية هذه القضية بجهود واضحة فتحت لها صفحاتها وخصصت لها أعدادًا، وقد تمكنت بفضل الحفظ الإلكترونى والأستاذ رئيس التحرير من الاطلاع على العدد / ٥٠ الصادر فى ١/ ١٢/ ١٩٤١ إبان الحرب العالمية الثانية، أى منذ أكثر منذ سبعين عامًا، وفيه مقالات عن « العرب والديمقراطية »، فكتب الدكتور طه حسين (بك) عن مستقبل الديمقراطية مستهلًا مقالته الافتتاحية بمقولة الطغرائى التى أطلقها من قرون طوال : «ما

(*) مجلة الهلال ٢٠١٢/٢/٦

أضيق العيش لولا فسحة الأمل »، مبديًا أنه ليس على الحضارة الإنسانية خطر حقيقى من هذه الحرب رغم أهوالها، وأنه يثق فى أن الديمقراطية هى خير ما عرف الناس من نظم الحكم، وأنه من أجل ذلك مطمئن إلى أنه إن خرجت الحضارة الإنسانية ظافرة من هذه الحرب، فستخرج الديمقراطية معها ظافرة، وأنه إن كان هناك ما يدعو إلى التشاؤم بشأن مستقبل الحضارة والديمقراطية، لأن الإنسانية لم تتعظ بالحرب العالمية الأولى فوقعت فى الثانية، إلاّ أن لغة الأمل باقية طالما لم يطلق الإنسان لنفسه العنان فى الأوهام المغالية. واقتصد فى الأمل واعتدل فى الرجاء، والشاعر القديم يقول : « وما عُلّم الإنسان إلاّ ليعلم » .. وأن حوادث التاريخ صادقة فيما أنبأتنا به من أن الإنسان يخرج فى النهاية ظافرًا ينتفع دائمًا بالحوادث التى مرت بذلك »، لذلك فإن الدكتور العميد مطمئن إلى خروج الديمقراطية من الحرب الثانية منتصرة ظافرة .

وكتب الدكتور بهى الدين بركات (باشا)، عن أن النظام الديمقراطى هو أصلح ـ أو أرقى ـ نظام لحكم الشعوب، وأن البشرية ترنو دوامًا إليه ليكون حكم الشعب لنفسه بنفسه بعد أن أمدته الأديان جميعًا بموروث عريض فى تحرير الناس من قيود الرق، وتحطيم سلطان الوثنية، وإنكار ألوهية الفرد وكفالة حرية الإنسان .

ووجهت مجلة الهلال سؤالًا إلى الأستاذ عباس محمود العقاد : لماذا هو ديمقراطى، فيغوص كعادته إلى الأعماق، فيرجع إلى أيام الطفولة والصبا وما تلقاه خلالهما من صحبته لوالده، ومن دفعه إياه إلى الصلاة والصوم حتى جعل يؤدى الفرائض من ذات نفسه دون أن ينتظر من يدعوه إليها، وأنه حين

شب طلق الوظيفة التى كان الكثيرون يتعلقون بالزواج منها، فكانت استقالته منها بمثابة أعجوبة من الأعاجيب فى نظر الكثيرين، ومن حصاد هذا كله كان المصدر الفطرى بنفسه لحب الديمقراطية، وزاده حبًا لها ممارسته للكتابة وعنايته بالبحث والدراسة، فأحب الحرية أكثر وأكثر من واقع أن حاجة الباحث إلى فضاء الحرية ألزم من حاجة الطائر إلى الفضاء. على أنه أحب الحرية حُب العارف بمحاسنها وعيوبها أيضًا، وأنه إن كانت الحرية ثوبًا واسعًا على بعض الأمم، إلاَّ أن ثوب الاستبداد أو السلطان المطلق ـ ثوب واسع على كل حاكم، ولا يوجد الفرد الذى يستحق أن يلغى من أجله ـ حرية عشرين أو ثلاثين أو أربعين مليونًا من البشر، لذلك ولأن الاستبداد ضرير ـ أحب العقاد الديمقراطية وانحاز إليها.

فى ذلك العدد الضافى لمجلة الهلال الصادر من قرابة ثلاثة أرباع قرن، كتب صفوة المفكرين والأدباء والكتاب، فكتب الأستاذ فريد وجدى عن الإسلام والديمقراطية، والدكتور محمد عوض محمد عن الديمقراطية بين الشعوب، والأستاذ سامى الجريدينى عن الديمقراطية الإنجليزية وأغراضها، والدكتور أمير بقطر عن الثقافة بين الديمقراطية والدكتاتورية، والأستاذ عبد العزيز البشرى عن ديمقراطية عمر بن الخطاب، والأستاذ محمد عبد الله عنان عن مكانة الأقطار العربية فى الحرب الحاضرة ـ (الحرب العالمية الثانية)، والأستاذ على أدهم عن قوام الديمقراطية، والدكتور محمود عزمى عن البلاد العربية الحليفة الطبيعية لدول ديمقراطية، والدكتور أحمد محمد إبراهيم عن وحدة التقاليد الديمقراطية، والأستاذ زكى طليمات عن المسرح والديمقراطية، والأستاذ حبيب جاماتى عن العرب فى أمريكا

الديمقراطية، وتضمن العدد مقالًا عن الديمقراطية للفقيدة مىّ زيادة، ومقالات لآخرين مصريين وغير مصريين ازدان بهم هذا العدد الضافى من أعداد مجلة الهلال .

إلى هذا الجيل الرائد، ينتمى أستاذنا الجليل المفكر الفقيه الدكتور عبد الرزاق السنهورى، وهو قامة عالية جدًا تكاد تكون بلا نظير بالعالم العربى فى الفقه والقانون، ولا يوجد طالب حقوق ولا عالم قانون ولا قاض ولا محام ولا معنى بالشأن الإسلامى إلاَّ وقرأ للسنهورى ورجع إليه، فهو صاحب السبق الأول فى وضع القانون المدنى المصرى، وهو مؤلف الوسيط الشهير فى القانون المدنى فى عشرة مجلدات ضخمة، ومصادر الحق فى الفقه الإسلامى فى ستة مجلدات، ونظرية العقد، والموجز فى الالتزامات، وأصول القانون، والتصرف القانونى والواقعة القانونية، وعقد الإيجار، والقيود التعاقدية على حرية العمل ـ رسالة دكتوراة باللغة الفرنسية عام ١٩٢٥، والخلافة ـ رسالة دكتوراة بالفرنسية أيضًا ـ عام ١٩٢٦، وترجمتها إلى العربية ابنته المرحومة الدكتورة نادية عبد الرزاق السنهورى، بمراجعة وتعليقات وتقديم زوجها أستاذ القانون والمحامى الكبير الدكتور توفيق الشاوى .

فالدكتور السنهورى صاحب مكانة علمية سامقة، لم يكن حسبه أنه صاحب الدور الأكبر فى وضع القانون المدنى المصرى، وإنما يندر أن تجد دولة عربية لم تستعن به لوضع دستورها أو تشريعاتها، فاستعانت به أكثر من دولة لينجز لها صرح مدوناتها القانونية فى الدستور والقانون المدنى والتجارى، وملأت آثاره القانونية والفقهية العالم العربى وتمثل مرجعًا لا يستغنى عنه أى مشتغل بالقانون .

السنهورى والديمقراطية

لم يختلف أحد حول قيمة وقامة السنهورى فى الفكر والقانون، وأقر له الجميع على اختلافهم بريادة قانونية رفيعة ليس لها مثيل، ولكن اختلف البعض حول دوره السياسى ـ تحديدًا فى السنتين الأوليين من ثورة يوليو ١٩٥٢ .. وتعرض لظنون بل وتجنيات داخلتها السياسة وموقف هذا أو ذاك من تلك الثورة، وداخلتها الأهواء أيضًا لأن ذات الثورة التى حسب البعض عليه هو وسليمان حافظ تأييدها ودعمها بإمكانياتهما وعلمهما القانونى، هى هى التى قيل إنها نكلت به ودبرت الاعتداء الغاشم الذى وقع عليه بسراى مجلس الدولة الذى يترأسه فى يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤، فانشغل المحللون بمحاولات التبرير، وتطرق البعض مثل الدكتور عبد العظيم رمضان ـ يرحمه الله، فشن فى أكثر من موضع هجومًا جائرًا اختلطت فيه الأوراق، وتطرق إلى الشماتة بأن السنهورى ذاق الكأس من ذات الثورة التى دعمها لفرض الدكتاتورية العسكرية فيما زعم الدكتور رمضان !!

ومن المؤسف أن هذا الهجوم الضرير ـ قد فاته أنه ليس صحيحًا أن انضمام السنهورى للهيئة السعدية ـ وليس الوفد ـ فيه معاداة للديمقراطية بمقولة إن أحزاب الأقلية معادية للجماهير فى وجه حزب الأغلبية . وقد فات الكاتب، مع أنه أستاذ تاريخ، أن كثيرين من الأعلام غير المتهمين فى انحيازهم للديمقراطية ـ قد تحفظوا على أداء الرئيس مصطفى النحاس فى مرحلة ما، مما أدى إلى انشقاقات متتالية عن الوفد، ولم يكن أولها خروج ماهر

والنقراشى ومعهما فصيل كبير سنة ١٩٣٧ وتكوينهما الهيئة السعدية سنة ١٩٣٨، وإنما سبقهما وتلاهما انشقاقات، وليس ببعيد الانشقاق التالى الشهير للأستاذ مكرم عبيد الذى ألف حزب الكتلة الوفدية .

وفات أيضًا هذا الهجوم الضرير ـ أن الوفد عادى السنهورى معاداة فيها لدد، وتعقبه بهذا اللدد، ففى سنة ١٩٣٤ فصلته حكومة توفيق نسيم المتقاربة مع الوفد ـ فصلته من الجامعة لأسباب سياسية، منها تأسيسه لـ « جمعية الشبان المصريين »، فسافر الأستاذ الفقيه سنة ١٩٣٥ إلى العراق بدعوة من حكومتها حيث أنشأ هناك كلية الحقوق وأصدر مجلة القضاء، ووضع مشروع القانون المدنى للدولة وعددًا من المؤلفات القانونية لطلبة العراق . فلما عين لدى عودته إلى مصر سنة ١٩٣٧ عميدًا لكلية الحقوق، وترأس لمكانته العلمية الفريدة المؤتمر الدولى للقانون المقارن بلاهاى، وكلفته وزارة العدل المصرية بوضع مشروع القانون المدنى الجديد وقام على إنجازه معتذرًا عن قبول أى مكافأة، إذ بالحكومة الوفدية برئاسة مصطفى النحاس (١/ ٥/ ١٩٣٦ ـ ٣١/ ٧/ ١٩٣٧) تجبره سنة ١٩٣٧ على ترك التدريس بالجامعة وبالكلية التى تولى عمادتها، فاتجه إلى القضاء وعين قاضيًا للمحكمة المختلطة بالمنصورة، ثم وكيلًا لوزارة العدل فمستشارًا فوكيلًا لوزارة المعارف، ولكن وزارة الوفد التى تولت إثر حادث ٤ فبراير الشهير أبعدته سنة ١٩٤٢ عن منصبه لأسباب سياسية، فاضطر للعمل بالمحاماة . بل إنه لما عاد إلى العراق مرة أخرى سنة ١٩٤٣ لاستكمال مشروع القانون المدنى، لاحقته الوزارة الوفدية، بالضغوط على الحكومة العراقية، مما اضطره للسفر إلى دمشق حيث بدأ وضع القانون المدنى السورى، إلاّ أن الضغوط

الحكومية عادت لتمارس على سوريا حتى اضطر للعودة إلى مصر، ولكن بعد أن كان قد وضع مخططًا لإنشاء اتحاد عربى سنة ١٩٤٤ قبل إقامة جامعة الدول العربية، ووضع أيضًا مشروع معهد الدراسات العربية العليا الذى تأجل تنفيذه حتى عام ١٩٥٢ فى إطار جامعة الدول العربية .

إذًا لم يعط السنهورى ظهره لحزب الأغلبية مختارًا، بل عاداه الحزب ولاحقه، ولا غرابة إذًا فى أن يختار الانضمام إلى الهيئة السعدية .. ومن ثم ليس صحيحًا ولا صوابًا أن يستند الدكتور عبد العظيم رمضان إلى هذه القراءة المغلوطة للزعم بمناصرة الدكتاتورية العسكرية، والتى امتزج بها - بهذه المغالطة - عداؤه لثورة يوليو التى وصفها بحصر اللفظ فى تحامله على السنهورى وحافظ، بأنها « أقلية عسكرية سطت على الحكم فى يوم ٢٣ يوليو » !!

ومن يراجع دور السنهورى وحافظ مع ثورة يوليو فى سنواتها الأولى، يرى أن هذا الظن - أو الرجم - فى غير محله، ففضلًا عن أن كتابات السنهورى دالة على انحيازه للديمقراطية وأنه لم يكن الوحيد من أعلام مصر الذين لم ترضهم سياسة مصطفى النحاس فى مرحلة ما، رأوها على غير مبادئ الوفد، وإنما كان هذا موقف عديدين لا شك فى انحيازهم للديمقراطية .. فإن المعروف أنه ساهم مع سليمان حافظ فى كتابة وثيقة تنازل الملك عن العرش، وهو موقف محمود اتفق عليه الشعب المصرى برمته إزاء فساده وفساد رجال السراى، وفى إعداد قانون تحديد الملكية للقضاء على تحكم الإقطاع، وهو بدوره نابع من حس وطنى منحاز للشعب، وذلك يدرأ تمامًا هذه الظنون القائمة على الرجم .. فالسنهورى ترفع عن مهمة تفصيل القوانين تملقًا

للسلطة أو تعلقًا بها .. وانحيازه للديمقراطية واضح فى أوراقه الشخصية التى كان يكتبها لنفسه لا للنشر، وبعيدة من ثم عن مظنة التورية أو الاستعراض .. فنراه يكتب فى ١٩ أغسطس ١٩٥٤ :«الحرية كالصحة من أكبر نعم الله ..وأن الإنسان لا يقدرها حق قدرها إلاّ بعد أن تزول»!! . ويتعجب من الدكتاتورية فيكتب ساخرًا ممن يحولون الأمة إلى قوالب : «نحن أمة فذة !! ثلاثون مليونًا من البشر ينظرون جميعًا بنفس العين .. ويسمعون جميعًا بنفس الأذن .. ويتكلمون جميعا بنفس اللسان » !!! . ويكتب فى عهد باكر وهو فى ليون فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ : « الأمة التى يغلب فيها الرياء لا تستطيع أن تكون قوية فى كل ناحية من نواحيها لأنها تسد مواضع الضعف بالرياء»!.. ويكتب فى نفس العام (٩/ ١٠/ ١٩٢٣) عن حزب العمال والفلاحين وما يستوجبه من تعليم وتأليف نقابات وتحسين الصحة والمساكن .. إلخ .. ويكتب فى ١٤/ ١٠/ ١٩٢٣ : « إذا تحررت مصر من الاستعباد السياسى أصبح من المهم جدًا أن تتحرر من كل استعباد آخر، وبخاصة الاستعباد الاقتصادى الداخلى بعد أن ملكت الأجانب على المصريين كثيرً من موارد البلاد » ! .. ويكتب فى ٢٣/ ١١/ ١٩٢٣ عن حرية الفكر والقول. ثم يعرى ويشجب هيمنة الدول الكبرى على مقادير العالم، ويكتب فى ٢٨/ ١١/ ١٩٢٣ عن إيجابية الديمقراطية الإسلامية، وفى ٥/ ١٢/ ١٩٢٣ عن أساتذة الوطنية والشعور الإسلامى، وفى ٢٧/ ٢/ ١٩٢٤ عن تقليل الفروق بين الناس، وفى ١٥ أغسطس ١٩٢٤ عن العدل الاجتماعى والإخاء الإنسانى .. فهذا الخط الديمقراطى قديم ملازم للسنهورى من أيام شبابه، وظل ملازمًا له فى كهولته وشيخوخته .

و نراه يكتب فى توصياته برسالة الدكتوراة عن فقه الخلافة وتطورها : أن تعطيل الشورى وتوقف الاجتهاد ـ نتج عن سيطرة حكام مستبدين وتخلف علمى وجمود اجتماعى، وأنه لا بد من علاج لذلك يضمن الشورى ويحمى استقلال الأمة الإسلامية ويقويها .

هذا الرأى المنحاز المتبنى للديمقراطية ـ تنادى به السنهورى فى هذه الرسالة سنة ١٩٢٦ ـ وظل هذا العالم الجليل وفيًا لهذا المعتقد طوال حياته.

و يتجلى إيمانه بالديمقراطية وحق الشعب فى مواجهة الحكم والحكام، أنه لم يكن يعدل شيئًا آخر برئاسته لمجلس الدولة ودوره فيه، فلا تجد فى أوراقه الشخصية أى إشارة إلى توليه الوزارة، مع أنه تولى حقيبة وزارة المعارف أربع مرات فى ١٥/ ١/ ١٩٤٥، وفى ٢٤/ ٢/ ١٩٤٥، وفى ديسمبر ١٩٤٦، وفى ٢٨/ ١٢/ ١٩٤٨ ـ ومع هذا لم يشر إلى توليه الوزارة فى أوراقه الشخصية، وإنما احتفى بترأسه لمجلس الدولة، وكتب فى أول مارس ١٩٤٩ : « اليوم حلفت اليمين لتوليتى منصب رئيس مجلس الدولة، اللهم فتولنى بهداك وتوفيقك فى هذا العمل الجديد » .

ويتضح سبب هذا الإجلال، فى دوره الرائع الذى أداه بمجلس الدولة، والأحكام القوية التى أصدرها والتى أصدرها المجلس فى عهده، بما يشهد له فضلًا عن قوة العارضة القانونية، بالقوة فى مواجهة الحكومة، والانحياز للحق والصواب مهما كانت المخاطر أو المحاذير .. فلم يكن السنهوري مجرد قانونى كبير أو مفكر مرموق، وإنما كان معنيًا بشئون الوطن ، منحازًا للديمقراطية ، مناضلًا من أجل ما يعتقد أنه الحق والصواب .

فعندما كان رئيسًا لمجلس الدولة، صار المجلس في عهده حصنًا حصينًا للحريات، وملجًا آمنًا للمواطنين ضد عسف الحكومة ، وتواترت أحكامه التي تؤكد على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة أمام القانون وصون الحرياتالشخصية . وقد أرست أحكام القضاء الإداري مبدأ خطيرًا غير مسبوق، وهو اختصاص القضاء الإدارى بالرقابة على دستورية القوانين. وهو الاختصاص الذي أنشئت من أجله المحكمة الدستورية العليا بعد سنين.

في أيام السنهوري، سعى مجلس الدولة في أحكامه إلى التضييق من نطاق أعمال السيادة، وإلى الرقابة على السلطات الاستثنائية للإدارة، مثل فرض الأحكام العرفية، ولوائح الضرورة، وذلك لتوفير الضمانات لحريات الأفراد وحقوقهم في حالات الطوارئ والضرورة .بهذه الأحكام التي اقترب بها من تحقيق حلمه القديم بهيمنة استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، صار السنهورى بطلًا قوميًا لدى كل فئات الشعب فى مصر على حد تعبير الأستاذ الكبير أحمد بهاء الدين .وفي الوقت نفسه اشتد غضب القصر الملكي وأعوان الاستبداد على المجلس ورئيسه. فقد استفاد الشعب من جو الحرية الذي بثه المجلس في ربوع البلاد. وكانت الصحف المعارضة للقصر من أوائل المستفيدين، فزادت من حدة حملاتها على الملك ورجاله .

وكان رد القصر هو مصادرة تلك الصحف وتعطيلها. فلم يجد أصحابها سوى اللجوء لمجلس الدولة الذي لم يتردد بدوره فى إلغاء قرارات المصادرة فى أحكام مدوية كانت تزيد الصحف جرأة فى حملاتها . وسار الأمر على هذا النحو حتى فقد الملك صبره، وأصدر في سبتمبر ١٩٥١ أمرًا إلى الحكومة

الوفدية التي كان يرأسها مصطفى النحاس باشا بأن تصدر مرسومًا بإلغاء مجلس الدولة، وكادت الحكومة تنصاع لرغبة الملك وتوقع مرسومًا بهذا الشأن لولا المعارضة القوية من بعض وزرائها.

ولم تكن مواقفه وأحكامه بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، بأقل قيمة وشجاعة من الأحكام الصادرة فى العهد السابق، وكانت امتدادًا للروائع التى توالت فى عهده .. فى مقال للأستاذ ضياء الدين شيت خطاب فى رثائه بمجلة القضاء (أغسطس ١٩٧١)، كتب يقول :

« فى سنة ١٩٤٩ عين الفقيد رئيسًا لمجلس الدولة ، فأقام قواعده على أسس متينة ، ويُعَدّ بحق المؤسس الحقيقى له ، وقد أصدر أحكامًا قضائية رائعة ، تشهد له بالقوة ، والوقوف بجانب الحق . حتى إن الصحف المصرية أخذت تشيد بالفقيد وبرئاسته لمجلس الدولة ، فقالت إحدى المجلات عنه : « كان قبسًا من العدل فى دنيا كلها ظلم ، وشعاعًا من النور فى مجتمع كله ظلام ، كان الناس يشتد بهم الجور فلا يلجئون إلاَّ إليه ، ويطاردهم الطغيان فلا يلوذون إلاَّ به ، فقد كان أقوى من الجور ، وأقوى من الطغيان . لقد كان ينظر إلى الأمام فلا يرى إلاَّ ظلمًا عليه أن يدفعه ، وإلاَّ ظلامًا عليه أن يبدده ، ونشهد الله أنه قد فعل ، وأنه كان القيمة الوحيدة التى ظل إيمان الناس بها لا يتزعزع ولا يهتز . أراد الظالمون أن يخيفوه فلم يخف ، وأرادوا أن يرغبوه فلم يرغب . كان يحس أنه يعتلى مقعدًا يضعه فوق عواطف البشر وفوق أطماعهم، وفوق مخاوفهم ، ولكنه لم يكن يستمد قوته من الكرسى الذى كان يجلس عليه ، وإنما كان يستمدها من أعماق قلبه ، وأعماق ضميره ، ومن أعماق إيمانه بأن الله يعلى العدل ، ولا يهمل عقاب الظالمين .

وكتبت عنه إحدى المجلات تقول : « عبد الرزاق السنهورى الفقيه الذى تبنى مواد القانون فجعلها حرابًا ، تحمى الحريات وتذود عن الأحرار، والقاضى الذى ارتفع به كرسيه فوق الأغراض والأشخاص وزيرًا للعلم فلم تنسه الجامعة ولا الجامعيون ، ثم تربع على عرش مجلس الدولة ، فكان الضوء الأحمر لكل حكم ظالم ، ليقف عند حده ، على يديه صال مجلس الدولة وجال ، فاطمأن الناس ، وهدأت النفوس ، وأحست الحكومة أن من ورائها « ديدبانًا » يقظًا لا يفرط فى حق ، بل هو أقوى من القوى ، حتى يأخذ الحق منه » .

وكتبت مجلة مجلس الدولة مشيدة بالتقاليد التى أرسى السنهورى قواعده مؤكدة اعتزاز مجلس الدولة باستقلاله مشيرة إلى تصريحاته إثر القرار الذى أصدرته الجمعية العمومية برفض طلب الحكومة استقالة رئيس المجلس . ونشرت نص كلمته التى أشاد بها بقرار المجلس تحت عنوان :

« ومن أثر السلف الصالح »

❖ ستبقى هذه الصفحة الخالدة على وجه الدهر ، يقرؤها من يجىء بعدنا ، فيحس أن هؤلاء الرجال الذين سبقوه كانوا فى مستوى الموقف التاريخى الذى كان عليهم أن يقفوه . فلم يتخاذلوا ولم يترددوا ، بل هبوا جميعًا إلى القيام بواجبهم وأرسوا بقرارهم العتيد الحجر الأساسى فى استقلال المجلس ، عندئذ سيعلم أن السلف قد ترك له تراثًا هو أثمن ما ترك سلف لخلف ، تراثا عماده الحق والعدل ، وقوامه العزة والكرامة .

«عبد الرزاق السنهورى»

رئيس مجلس الدولة فى تعقيبه بمجلة المجلس
على قرار الجمعية العمومية الذى استنكر مطالبة
الحكومة لرئيس المجلس بالتنحى عن منصبه

* * *

لقد دفع السنهورى ثمن مواقفه الموضوعية الشجاعة، وفرضت عليه العزلة الإجبارية فى العهد الناصرى حتى عام ١٩٧٠ قبل وفاته سنة ١٩٧١، وفصلته الحكومة سنة ١٩٣٤ من الجامعة لأسباب سياسية، ودأبت حكومات الوفد على مضايقته، فعندما عاد للعراق سنة ١٩٤٣ لاستكمال مشروع القانون المدنى العراقى الذى كان قد بدأه بدعوة من حكومتها، ضغطت الحكومة الوفدية على الحكومة العراقية فاضطر للسفر إلى دمشق، وبدأ وضع مشروع القانون المدنى لها، ولكنه عاد مرة أخرى إلى مصر بسبب ضغوط حكومية، إلاّ أن أحدًا لم يستطع أن يصادر السنهورى الفقيه الضليع.. ففضلًا عن حمله حقيبة وزارة المعارف أربع مرات فى الحكومات السعدية، وقام أثناءها بتأسيس جامعة الإسكندرية، فإنه قد عين عضوًا بمجمع اللغة العربية سنة ١٩٤٦، ووضع مشروع معهد الدراسات العربية العليا، وشغل رئاسة مجلس الدولة منذ مارس ١٩٤٩، وأحدث به أكبر تطوير تنظيمى وإدارى فى تاريخه، وأصدر أول مجلة له، ولم تجد ثورة يوليو ١٩٥٢ بدًا ـ كما رأينا ـ من الاستعانة بعلمه وفقهه، فشارك فى وضع وثيقة تنازل الملك عن العرش، وفى وضع قانون تحديد الملكية الزراعية، وفى اللجنة التى شكلت لوضع دستور مصرى بعد إلغاء دستور ١٩٢٣، والتى صدر

عنها فى فبراير ١٩٥٣ الإعلان الدستورى الذى ظل معمولًا به حتى وضع دستور ١٩٥٦، وقام ـ دون مقابل ـ بوضع القانون المدنى الليبى الذى صدر ١٩٥٣، كما وضع المقومات الدستورية والقانونية لكل من مصر وليبيا والسودان والكويت والإمارات العربية المتحدة، ولم تسمح له السلطات المصرية بالسفر ـ بعد فرض العزلة عليه ـ إلاّ مرة واحدة سنة ١٩٦٠ إلى الكويت حيث وضع دستورها واستكمل المقومات الدستورية القانونية التى تؤهلها لعضوية الأمم المتحدة . أما آثاره الفكرية والقانونية، فإن ما أشرنا إليه سلفًا لا يحصى ولا يستقصى الأعمال الغزيرة لهذا الفقيه الجليل التى نحتاج إلى زمن وجهد لجمعها من المذكرات القانونية والمجلات العلمية والأبحاث العديدة التى قدمها فى اللجان وفى المؤتمرات العديدة التى شارك فيها، وفيما قدمه من أبحاث فى المؤتمرات الدولية للقانون المقارن .

الاعتداء الآثم المؤسف على السنهورى

ظنى أن هذا الاعتداء الغاشم فرع على الصراع الذى اشتعل على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر فى فبراير ومارس ١٩٥٤ .. وكان لهذا الصراع جذور دفينة وتعددت الآراء فى وصف فصوله واختلفت فى توصيف أسباب إقحام السنهورى فيه، والراجح أنه تعامل مع الموقف بموضوعية وصدق، ولم يتورط فى الانحياز لطرف دون آخر، وقد روى سليمان حافظ فى مذكراته أنه تصادف فى مارس ١٩٥٤ أن كان فى زيارة السنهورى بمنزله الذى لزمه لمرضه، وصادف عيادته له حضور محمد نجيب وعبد الجليل

العمرى، ودار الحديث بين الثلاثة على استمرار التوتر بين نجيب وصحبه، وأن السنهورى قال يومها لمحمد نجيب بلهجة فيها كثير من الحزم - على حد تعبيره : « إنه ليس من مصلحة البلاد استمرار هذه الحال، وإنه يتعين أن تتم تصفية الموقف فى السر قبل الجهر . وفى سبيل ذلك يجب على كل طرف أن يصارح الآخر بما يبطنه من أسباب الشكوى، وأن يعمل بصدق وإخلاص على إزالتها، مضحيًا فى ذلك بكل اعتبار شخصى فداء للمصلحة الوطنية الكبرى، وعلينا جميعًا أن نبذل الجهد كله فى المعاونة لتهدئة الحال » .. واستطرد سليمان حافظ فى رواية ما فعله السنهورى يومها لإصلاح ذات البين .

وذكر الدكتور أحمد زكى رئيس تحرير العربى الكويتية، والمدير الأسبق لجامعة القاهرة، فى حديث بجريدة الأخبار بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٧٥، أن « الاعتداء الذى وقع على السنهورى وقع بعد لقائه بالإخوان المسلمين فى منزلى» .. وذكر الأستاذ أحمد فوزى فى كتاب نشره عام ١٩٨٥ بعنوان : « ستة رجال فكر وقانون » ــ أنه فى يوم ٢٦ مارس جرى اللقاء بين الدكتور السنهورى وعبد الحكيم عابدين فى منزل الدكتور أحمد زكى حيث عرض عليه السنهورى اشتراك الإخوان فى الحكم » . وأضاف : « ومثل هذا اللقاء وما جرى فيه لم يكن ليخفى على المخابرات المصرية . ومعنى ذلك أن السنهورى كان جادًا فى إنهاء الحكم العسكرى وإعادة الحكم المدنى .

ونرى الدكتور عبد العظيم رمضان يختلف فى تفسير هذا اللقاء، فيورد فى مقال بمجلة صباح الخير ٢٥ مارس ١٩٧٦ : « رأينا أن السنهورى كان يقف موقف التأييد لاستمرار الثورة حتى إنه سارع فى صبيحة اليوم التالى لقرارات

٢٥ مارس إلى محاولة تدعيم الثورة عن طريق إشراك الإخوان فى الحكم وكانت حجته أن مصلحة البلاد العليا لا تتحقق إلاّ بالتعاون بين الثورة والقوى الصالحة فى البلاد وفى طليعتها الإخوان المسلمون . » وورد بالمقال أن السنهورى رشح من قبل مصادر شتى لتولى رئاسة الوزارة المدنية التى كان مقررًا أن تتولى السلطة فى الفترة التى تبقت بعد انتخابات الجمعية التأسيسية وجدير بالذكر أن عبد العظيم رمضان يتناقض هنا مع تهجمه سالف الذكر، مما ينبئ عن أنه لم يولِ هذا الموضوع العناية الواجبة فى الدراسة.

وكما اختلفت الآراء والتفسيرات فى تحليل الأسباب، فإنها قد اختلفت أيضًا فى تحديد المسئولين عن الاعتداء الغاشم المبيت الذى وقع على الأستاذ السنهورى فى هذا اليوم المشئوم، واتجهت معظم أصابع الاتهام إلى جمال عبد الناصر على تفسير يقول إنه اعتقد أن السنهورى انحاز إلى محمد نجيب، وأن هذا الانحياز خطير لقامة ومكانة السنهورى، فدبر من ثم هذا الاعتداء.

وفى كتابه : « شاهد حق »، يؤكد أحمد طعيمة براءة جمال عبد الناصر من تدبير هذا الاعتداء المؤسف، فيورد (ص ٨٢) أن التعليمات الصادرة إلى هيئة التحرير وجميع النقابات والهيئات المشتركة فى حركة مارس ١٩٥٤، كانت بالمحافظة على الأمن وعدم الاعتداء، وأن الأيام الخمسة من ٢٥ إلى ٢٩ مارس مرت بلا حادث يعكر صفو الأمن، ثم أضاف : « إلاّ أنه للأسف الشديد توجهت بعض المظاهرات إلى مجلس الدولة و قامت بالاعتداء على رئيسه الدكتور عبد الرزاق السنهورى الذى كان موضع ثقة الرئيس عبد الناصر ورجال الثورة بعد أن سرت شائعة مغرضة بأن مجلس الدولة مجتمع لإصدار فتوى ضد ثورة ٢٣ يوليو وسمعها السيد أحمد أنور قائد البوليس

الحربى فى ذلك الوقت ومساعده حسين عرفة، فتدخلا فى سير أحداث ١٩٥٤ بما لم يطلب منهما وقادوا بعض المشتركين إلى مجلس الدولة بدون علمنا فى هيئة التحرير، لأنه لو كان فى تخطيط هيئة التحرير الاعتداء لكانت دبرت الاعتداء على نقابة المحامين التى أصدرت قرارها بالفعل ضد الثورة وكانت على رأس النقابات المهنية، أو الاعتداء على جريدة المصرى التى دأبت على شن حملات صحفية ضد الثورة وكانت على رأس صحف المعارضة، ولكن نحمد الله أنه لم يحدث من ذلك شىء مطلقًا » .

ولكن الأستاذ السنهورى أكد أن جمال عبد الناصر مدبر ومنظم هذا الاعتداء واتهمه بذلك اتهامًا صريحًا فى أقواله للنيابة العامة، ورفض أن يقابله عندما سعى لزيارته بعد الاعتداء عليه . وأكدت زوجته هذه الواقعة وأنها التى أبلغت جمال عبد الناصر برفض السنهورى لقاءه وأغلقت بنفسها الباب.

و روى سليمان حافظ فى مذكراته أن السنهورى روى له لاحقًا أنه اتصل يومها تليفونيًا بجمال عبد الناصر ليحول بصفته وزير الداخلية بين وصول الجموع التى جاءت الأخبار بأنها متجهة إلى مجلس الدولة، إلاّ أنه لم يلق من عبد الناصر إلاّ عدم مبالاة تستوقف النظر !

و فى وصف هذا الاعتداء الغاشم المؤسف، روى السنهورى فى أقواله للنيابة العامة أن ضابطًا يسمى الصاغ حسين عرفة وكيل البوليس الحربى هو الذى نظم عملية الاعتداء، وأنه حضر إليه ضابط فى مكتبه وطلب منه أن يخرج إلى المتظاهرين ويخطب فيهم، وأن هذا الضابط هو الذى أمر بفتح الباب الخارجى للمجلس للمتظاهرين وكان مقفلًا وقاده بيده إلى خارج الغرفة حيث اعتدى عليه المتظاهرون .. « عند ذلك فهمت أن الأمر ليس أمر

مظاهرة أخاطب فيها المتظاهرين ـ كما ادعى الضابط ـ بل أمر اعتداء مبيت عليّ، وما لبث المتظاهرون أن دفعونى دفعًا إلى الحديقة وتوالى الاعتداء»!!

و فى رواية الأستاذ أحمد حمروش لهذا الاعتداء بكتابه « شهود ثورة يوليو » ـ أورد أن البكباشى حسين عرفة قال إن أحمد أنور رئيس البوليس الحربى أمره بمنع اجتماع مجلس الدولة بالعنف أو بالحسنى، وأنه أعد خطة المظاهرة بالتعاون مع إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة، وأنه توجه لمقابلة السنهورى فى مكتبه ولما رفض مقابلته أرسل شاويشًا كان يرافقه إلى طعيمة والطحاوى وتدفقت المظاهرات التى قام بتدبيرها وكان معها بعض جنود المباحث الجنائية فى ملابس مدنية تقدموا نحو المجلس وهم يهتفون « الموت للخونة » وحاصر المجلس الذى كانت أبوابه مغلقة بسلاسل حديدية، وأن رئيس المجلس السنهورى طلب مندوبين من المتظاهرين وتدفق المتظاهرون جميعًا يعتدون على المستشارين أعضاء الجمعية العمومية، وتظاهرت بأننى أمنعهم من ذلك ثم قمت بإطلاق طلقتين فى السقف وأمرت بإخراجهم من مبنى المجلس فخرجوا . وعندما حاول السنهورى وأحد المستشارين الآخرين مخاطبتهم من بلكونة المجلس اعتدوا عليهما بالضرب أيضًا . وتوتر الموقف، واقترحت أن يعد أعضاء المجلس بيانًا تذيعه الإذاعة وفعلًا كتبوا بيانا لا يؤيد الثورة قرأه مستشار اسمه عبد الخبير فضربوه أيضا هاتفين « تحيا الثورة وتسقط الرجعية » وأعاد المستشارون صياغة بيان جديد أخذته منهم وافتعلت تمثيلية بأنه قد أغمى على من الجهد وأننى كنت فى موقف المدافع عن أعضاء المجلس...!! وهنا كان قد حضر صلاح سالم فأعطيته البيان الجديد

وأخذه إلى مجلس الثورة وافتعلت جرحًا فى نفسى ثم ذهبت إلى دكتور لتوقيع الكشف الطبى على وإثبات أنى جرحت أثناء مقاومة لمتظاهرين» ..

وهكذا أعد المعتدون أدلة زائفة لإظهار أن الاعتداء كان تلقائيًا برغم أنهم دبروه .. وقد أيد ذلك اللواء محمد نجيب نفسه : فقد نوه فى مذكراته بعنوان « كلمتى للتاريخ » ص ٢٢٤ بأن المظاهرة التى دبرت للاعتداء على السنهورى خرجت من مبنى هيئة التحرير مكونة من بعض عمال مديرية التحرير وجنود البوليس الحربى تحت قيادة حسين عرفة قائد المباحث العسكرية وعدد آخر من ضباط البوليس الحربى ـ وذكر أن المتظاهرين اقتحموا مبنى المجلس ودخلوا قاعة اجتماع الجمعية العمومية واعتدوا بالضرب على الدكتور السنهورى وعلى باقى الأعضاء وأجبروهم على التوقيع على بيان بتأييد مجلس الثورة، وإصرار المعتدين على إلزام المستشارين بتوقيع بيان لتأييد الجانب العسكرى الذى يسيطر على مجلس الثورة يؤكد أن الاعتداء كان مدبرًا من جانب المسيطرين على هذا المجلس الذين استغلوه لفرض الحكم العسكرى ومنع إقامة حكم مدنى كما كان يطلب السنهورى ومحمد نجيب والرأى العام السائد فى ذلك الوقت .

قد تختلف الروايات والمبررات والتعلات، ولكن سيبقى هذا الاعتداء وصمة عار لا يمحوها الزمن، طالت وآذت وأهانت قامة سامقة فى الفكر والفقه والقانون، ليس لها فى تاريخنا نظير .. وظنى أنه ستمضى عشرات عشرات السنين قبل أن يجود الزمان بمثلها .. تذهب الأعمال الضريرة الموصومة إلى مزبلة التاريخ، بينما تبقى القامات السامقة مآذن مشرقة وقدوة للأجيال على مدى الأيام !

من تراب الطريق (٦٠٦)

العند يورث الكفر *!!!

(١)

جرت من سنين، مجرى الأمثال، آبدة عامية تقول :

« العند يورث الكفر».. واستقر المثل فى أخلاد الناس دون أن يفتشوا عن أسبابه .. وأسبابه قديمة فى تاريخ البشرية، ففى هذا التاريخ الموغل فى القدم، كان العناد هو الركن الركين فى تمسك الأقدمين بالكفر، وصدهم عن سبيل الله، ومقاومة كافة الأنبياء والرسل محتجين ـ عنادًا ـ بما وجدوا عليه آباءهم، غارقين محاصرين أنفسهم بهذا العناد الذى أطلقت عليه سلفًا :

« شرنقة الاعتياد »!!! فى كتابى : الأديان والزمن والناس .

كان « العناد » هو إذًا المدخل لإغلاق وإيصاد العقول بالضبة والمفتاح أمام دعوات الرسل والأنبياء .. وحينما يوصد الإنسان عقله، فإنه يتسلح بالعناد، والمعاندة، واشتهرت بذلك فرقة من السوفسطائية تسمى «العنادية».. ينكرون حقائق الأشياء، ويزعمون أنها وهم وخيال باطل .. ذلك أن من يوصد عقله لا يرى فى ذلك الإيصاد شيئا ولا يجد فيه غرابة، فقد أغلق العقل الذى كان يمكن أن يطلعه على ما يميز به بين الصواب والخطأ !

(*) المال ٢٠١٢/٥/٢٨

عن شرنقة الاعتياد، قلنا بكتاب الأديان والزمن والناس :

« يعرف دعاة الإصلاح، مثلما يعرف علماء النفس والاجتماع، والمتأملون فى أحوال الإنسان ـ . أن شرنقة العادة أو الاعتياد، هى الجدار العالى الذى تتكسر عنده محاولات الآدمى منذ كان للهداية أو الإصلاح أو الترقى أو التغيير أو التطوير، وأن هذه الآفة ـ آفة أو شرنقة الاعتياد ـ هى أعوص ما تواجهه دعوات أوحركات أو محاولات أو رغائب الهداية أو التنوير أو الإصلاح أو الترقى أو التغيير، للفرد أو للجماعات ـ أيًا كان شكلها أو نظامها أو أحوالها » !!!

« وسلطان العادة أو الاعتياد، غير ظاهرة : التكرار و الإعادة » التى تكاد تنطبع بها حياة الآدمى منذ كان .. فحياة الآدمى منذ تخليقه جنينًا فى الأرحام، يرد عليها التكرار والإعادة، فى حركات الآدمى وفى سكناته .. الواعية وغير الواعية، وهو خضوع لا يخلو من الفائدة لأن إليه الضبط النسبى لمعدل نمونا المناسب بدنيًا وعاطفيًا وعقليًا . ذلك أنه يستحيل أن تستمر حياة أى حىّ ـ إنسانًا كان أو حيوانًا أو نباتًا ـ دون الإذعان لناموس « التكرار والإعادة » .. وهو ناموس يبدو مطلقًا قاسيًا فى الحيوان وفى النبات، ولكنه مع مرور الزمن يصير نسبيًا فى البشر لأنه تنمو فيه مرونته وتخف تبعًا لذلك سيطرته وتتكاثر فيه الثغرات التى ينفذ منها نشاط العقل النامى المتطلع المتوثب الطامح ـ إذا تيقظ ـ إلى المزيد ومزيد المزيد من اتساع الرؤية والفهم وصحتهما .. على أن إيجابية ناتج « التكرار والإعادة » .. لا تنجو من جانب مأساوى حين يسيطر هذا الناموس على كل مصدقات وتقاليد وعادات وأساليب ومشارب وقيم ومثل وآمال وأمانى البشر، وحين يهيمن على طرق التفكير والتصور والفهم

والرؤيـة والإدراك والتمييـز بـين الـصواب وغـير الـصواب، سـواء فى اختيارات الناس أو معارفهم أو آدابهم أو فنونهم أو أخلاقهـم أو مـذاهبهم بشتى أنواعها وألوانها! .. وإلى هذا الجانب المأساوى ترجع معظم الأخطاء والفظـائع والحماقـات والمعـارك الفرديـة والجماعيـة، وبـسببها تقـع أغلـب الأزمات والفتن والكوارث والنكبات والحروب، ويتـشكل الجانـب المعـتم الحزين فى معظم ماضى وحاضر البشر، لأن التكرار والإعادة كـما يتـسببان فى تقوية حفظ الحافظ وفهم الفاهم، وأدب الأديب، وفصاحة الفصيح، وحـب المحب، ومحاسـن الحـسن، وعطـف العطـوف، وصـدق الـصادق، ووطنيـة الوطنى، وصلاح الصالح، وإيمان المؤمن، وفطانـة الفطـن، وعفـة العفيـف، وأمانة الأمين، وصبر الصابر، وشفقة الشفيق ـ فإنهما يتسببان أيضًا : « التكرار والإعادة، فى تقوية وتحكم الشعور بأضداد ما تقدم كله، فتقوى أو تتحكم أو تستحكم صـلابة المتـصلب، وجمـود المتجمـد، وقـسوة القاسـى، وصـعوبة الصعب، وقبح القبيح، ونكـران المنكر، وجـشع الجـشع، وخطـورة الخطـر، وخيانة الخائن، وحقـد الحاقـد، وإجـرام المجـرم، وتهـور المتهـور، واندفاع المندفع، ورعونة الأرعن، وأذى المؤذى، وضـراوة الضارى، وحمـق الأحمـق، وقفر المقفـر، وإجداب المجدب .. لأنه مع تكـرار هذا أو ذاك وإعادته يغـور ويقوى ويتمكن ويشتد فى اللا وعى وفى الوعى، وينزرع فى النسيج والطباع، وإلى ذلك ترجع الشرور والآثام التى تذوى وتنحدر بها أحوال الجماعات مع مرور الزمن !!! ».

من تراب الطريق (٦٠٧)

العند يورث الكفر*!!! (٢)

من كل ما ذكرناه سلفًا يتشكل العناد الذى يخلد به الآدمى لما اعتاده، ويرفض به كل ما يدعوه إلى إعمال الفكر والنظر أو الخروج عما اعتنقه وتصلب عليه مهما كان ظاهر الفساد والبطلان .. وقد ضرب القرآن المجيد مثلًا لهؤلاء الغارقين فى العناد - قوم إبراهيم، حين دعاهم إلى عبادة ربه، وتساءل متعجبًا عما يعبدون من دونه، فقالوا له قولًا عجبًا .. جاء عنه فى القرآن المجيد : « وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ* إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ* قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ* قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ* أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ » (الشعراء ٦٩-٧٣).

ألقى عليهم إبراهيم هذا السؤال القارع .. هل هذه الأصنام تسمع دعاءهم، أو تنفعهم أو تضرهم؟! ومع ذلك لم يفقهم هذا السؤال القارع المنبه، فأجابوا بما لا يرد على ذهن عاقل.. قالوا لإبراهيم : « بَلْ وَجَدْنَا آبَاءنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ » (الشعراء ٧٤).

وهذا الاستشهاد السقيم ورد على لسان كل الكافرين الذين أنكروا ما جاءهم به الرسل والأنبياء، وهو اللوذ والارتياح لما كان يعبده الآباء والأجداد، فقد ألفوا ذلك واعتادوه، دون أن تقتضيهم « العادة » جهدًا ولا

(*) المال ٢٠١٢/٥/٢٩

عناءً ولا تفكيرًا .. فما وجدوه درجوا عليه، وأنزلوه لديهم منزلة العقيدة، واطمأنوا إليه على ما فيه من تهافت وضلال واضح .. العناد واعتياد الكفر هو التميمة أو الشرنقة التى جمعت جميع الكافرين فى صدهم للأنبياء والرسل فى كل عصر .. وكأنهم كانوا جميعًا ينطقون بلسان واحد، وعلى نسق واحد، ووتيرة واحدة، وعلى إيقاع واحد يجمع خيوطه على اختلاف الأقوام والعصور والأزمان، إلف هؤلاء وأولاء واعتيادهم وجمودهم وتقديسهم الضرير وتمسكهم بما ألفوا ووجدوا عليه آباءهم وأجدادهم .. لا يجدون فى هذا الجمود إلاّ الحق ولا حق سواه، وغيره باطل لا صحة ولا سداد فيه !!! لذلك ألقى عليهم إبراهيم ملاحظته القارعة الثانية، فقال لهم فيما يرويه القرآن : « قَالَ أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ*أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الأَقْدَمُونَ*فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلاَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ » (الشعراء ٧٥-٧٧).. ثم يستأنف إبراهيم لبيان ما تطمئن إليه العقول والأفئدة، فيقول لهم عطفًا على تذكيرهم برب العالمين : « الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ*وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ*وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ*وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ »(الشعراء ٧٨-٨١) .. هذا التذكير يحمل إلى جوار البيان ـ الحجة التى توقظ العقول من سباتها، وتلفت بالمقارنة إلى الفارق بين الأصنام التى لا تسمع ولا تضر ولا تنفع، وبين آيات القدرة الإلهية الدالة على مقام الألوهية وعظمة الوحدانية .. فهو سبحانه وتعالى الذى يهدى ويطعم عباده ويسقيهم، ويشفى عليلهم ومرضاهم، وهو جل وعلا الذى يميت ويحيى . إلى رب العالمين يتجه إبراهيم بعد هذا البيان سائلًا إياه المغفرة على خطاياه، والدعاء بأن يهبه سبحانه الحكمة، وأن يلحقه تبارك وتعالى بالصالحين .. « وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ*رَبِّ هَبْ

لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ*وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ*وَاجْعَلْنِي مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ » (الشعراء ٨١-٨٦).. ثم لا يفوته أن يطلب لأبيه المغفرة لأنه ضل لا يعى ولا يعقل ولا يفهم!!

من تراب الطريق (٦٠٨)

العند يورث الكفر *!!!

(٣)

وكما لم يتعظ قوم نوح؛ وعاندوا وأنكروا هداية العقل، جاء إنكار الغابرين من بعدهم، ترى غياب العقل، حاضرًا فى كفرهم وفى إنكارهم وفى عنادهم وفى إصرارهم على ما هم فيه من ضلال .. تكرر هذا من عاد قوم النبى هود عليه السلام، ومن ثمود قوم النبى صالح، ومن قوم لوط .. نكاد لا نرى إلاَّ اختلاف الصور والمشاهد، ولكنها مردودة جميعها إلى خيط واحد يرينا كيف يفعل الإنسان حين يغيب عقله..

تروى سورة الشعراء ، جانبًا من هذه المشاهد المتكررة ، فتورد عما كان بين هود عليه السلام وقومه عاد : « كَذَّبَتْ عَادٌ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ * وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ * وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ * فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُونِ * وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ » (الشعراء ١٢٣ـ ١٣٥) .

(*) المال ٢٠١٢/٥/٣٠

فبماذا ردوا على هذه الدعوة المضيئة العاقلة الهادية ؟! :

« قَالُوا سَوَاء عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ * إِنْ هَذَا إِلاَّ خُلُقُ الأَوَّلِينَ * وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ * فَكَذَّبُوهُ فَأَهْلَكْنَاهُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ » (الشعراء ١٣٦ ـ ١٤٠) .

وكما كانت لجاجة عاد ، وما حاق بها ، جاءت لجاجة ثمود مع النبى صالح عليه السلام : « كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ * فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ * وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ * فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُونِ * وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ » (الشعراء ١٤١ ـ ١٥٢) .. واستعلت ثمود واستكبرت ، وعاندت وبالغت فى عنادها ، وأوصدت عقولها ، واستبدلتها بالمكابرة واللجاجة والسخرية : « قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ * مَا أَنتَ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا فَأْتِ بِآيَةٍ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ * قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ * وَلا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ * فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُوا نَادِمِينَ * فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ » (الشعراء ١٥٣ـ ١٥٩) .

تنتقل سورة الشعراء ، بعد بيان ما كان عن عاد وثمود ، إلى ما كان من قوم لوط الذين أبوا إلاَّ مخالفة النواميس ، وأخذتهم العزة بالإثم الغارقين فيه ، ولم يبالوا بنصح لوط عليه السلام لهم .. فتقول الآيات : « كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلاَ تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا

اللهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ » (الشعراء ١٦٠ ـ ١٦٦) .

أوصد هؤلاء المنكرون عقولهم ، ولم يلتفتوا إلى قبح ما يفعلون ، ومخالفته للطبائع التى لا يخالفها حتى الحيوانات والضوارى ، فمضوا فى حمقاتهم وعنادهم وتمسكهم الضرير بما يرتكبونه موبقات : « قَالُوا لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَا لُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُخْرَجِينَ * قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ * رَبِّ نَجِّنِي وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ * فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ * إِلاَّ عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ * ثُمَّ دَمَّرْنَا الآخَرِينَ * وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا فَسَاء مَطَرُ الْمُنذَرِينَ * إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ »

(الشعراء ١٦٧ ـ ١٧٥) .

بعد ذلك تعرض سورة الشعراء إلى ما كان من أصحاب الأيكة ، وهى الأرض ذات الشجر الملتف ، قوم شعيب عليه السلام . إذ قال لهم عليه السلام : ألا تخشون عقاب الله على شرككم ومعاصيكم وغشكم وتطفيفكم فى الكيل والموازين ، وبخسكم الناس أشياءهم وعيثكم فى الأرض فسادًا . إلاّ أنه لم يفلح معهم التبصير ، ولا نفعت معهم هداية ، ولا أجدى معهم التحذير والنذير ، فردوا بلا عقل مجادلين : « قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ * وَمَا أَنتَ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ * فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ السَّمَاء إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ * قَالَ رَبِّي أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ * فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ إِنَّهُ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ * إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ » (الشعراء ١٨٥ ـ ١٩١) .

من تراب الطريق! (٦٠٩)

العند يورث الكفر *!!!

(٤)

قدمت سورة الشعراء (١٨٥ ـ ١٩١) لما كان بين النبى شعيب عليه السلام وبين قومه : أصحاب الأيكة .. وفى ذلك فصلت سورة هود الحديث فيما كان من هؤلاء من عناد وإنكار وصدود عن الحق الذى جاءهم به ومن المحال أن ترفضه العقول . ففى الآيتين ٨٤، ٨٥ من سورة هود : « وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ وَلاَ تَنقُصُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّيَ أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ * وَيَا قَوْمِ أَوْفُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ » (هود ٨٤، ٨٥) .. ورسالة هاتين الآيتين لا تقف عند ظاهر الكيل والميزان، وإنما تتعدى الظاهر إلى الرسالة الأعمق .. وهى العدل والكفاية فى الحقوق بعامة ـ أن يعطى كلٌّ كلَّ ذى حق حقه، فلا يبخسه، ولا يكتال عليه، ولا يتغول على حقوقه، ولا يظلمه أو يجور عليه . فإذا كان رفض الإنصاف يمكن أن يُعزى إلى الجبلة والأثرة الآدمية التى تضيق بإعطاء الحق من نفسها، فإن عناد هؤلاء ورفضهم للتوحيد وعبادة الله الذى لا إله غيره، لم

(*) المال ٢٠١٢/٥/٣١

يكن إلاَّ عنادًا صرفًا صادرًا عن التصلب وإغلاق العقول، ولكنهم أخذوا يختلقون التعلات ـ مصدرين المال وقوانينه !! ـ لرفض دعوته جملة وفى مقدمتها دعوته إلى التوحيد وعبادة رب العالمين .. فتروى الآيات : « قَالُواْ يَـ شُعَيْبُ أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء إِنَّكَ لأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ » (هود ٨٧) .. فطفق شعيب عليه السلام يبصرهم ويعظهم ويذكرهم بما هم فيه من خير يفرض عليهم القسط واجتناب معصية الله الذى وهبهم وأعطاهم ما هم فيه، وينذرهم ويحذرهم مما أصاب قوم نوح أو قوم هود أو قوم صالح أو قوم لوط من قبلهم ويدعوهم إلى الاستغفار والتوبة إلى ربهم الرحيم الودود . فماذا فعلوا، وكيف استقبلوا هذه الدعوة الهادية ؟! « قَالُواْ يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلاَ رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ » (هود ٩١)!!.. ومضوا فأصموا آذانهم وأغلقوا عقولهم واستمسكوا بما هم فيه من ضلال ـ عنادا وكفرًا، حتى نزل بهم عقاب الحكم العدل، فتقول الآيات :

« وَلَمَّا جَاء أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ * كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا أَلاَ بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ » (هود ٩٤، ٩٥) .

وتروى سورة الأعراف مجمل ما كان بين شعيب عليه السلام وقومه، فتقول : « وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُواْ الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * وَلاَ

تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا وَاذْكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ وَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ * وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ آمَنُواْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُواْ فَاصْبِرُواْ حَتَّى يَحْكُمَ اللهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ * قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ * قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلاَّ أَن يَشَاء اللهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ * وَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ لَئِنِ اتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ * فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ * الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ الْخَاسِرِينَ * فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالاَتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ آسَى عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ » (الأعراف ٨٥ ـ ٩٣) !!

لم يُجْد ولم ينفع مع هؤلاء خطاب العقل ولا نداء الضمير، ولا بلاغة شعيب الذى قال بعض السلف أنه كان خطيب الأنبياء، وأن المصطفى ﷺ كان يقول عنه إذا ذكر أمامه : « ذاك خطيب الأنبياء » .. لفصاحته وعلو عبارته وبلاغته فى دعوته قومه إلى الإيمان برب العالمين .. بيد أن كل ذلك لم يُجْد مع قومه، ولم يُفْلح فى زحزحتهم عن ضلالهم الذى تشبثوا به عنادًا ومكابرة .. وهما آفة الآفات التى تصيب الإنسان فتفقده القدرة على استلهام بل ورؤية الصواب !!! حتى قالوا لشعيب عليه السلام : « قَالُواْ يَا شُعَيْبُ مَا

نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلاَ رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ » (هود ٩١) .

هذا العناد هو الذى رأينا عليه قوم إبراهيم الخليل عليه السلام، ومن سلف من أقوام غلبهم الكفر والعناد فرفضوا ما أتاهم من الرسالات والنبوات . وقد جاء بالقرآن فى شأن من أهلكوا من الأمم بعامة جزاء كفرهم وعنادهم وصدهم عن سبيل الله : « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِن بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَى بَصَائِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ » (القصص ٤٣) .. وجاء فى سورة الفرقان : « وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا * وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ وَكُلا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا » (الفرقان ٣٨، ٣٩) .. وقيل إن أصحاب الرس كانوا قبل عاد ـ قوم هود ـ بكثير ، وقال البعض إنهم أصحاب الأخدود الذين ذكروا فى سورة البروج، وقيل إنهم أهل قرية من قرى ثمود : قوم صالح، فكذبوا النبى الذى أرسل إليهم وقتلوه، فكان ما نزل بهم من عقاب وهلكة ـ جزاء هذا الصد والعناد الذى أوردهم موارد التهلكة !!

من تراب الطريق! (٦١٠)

العند يورث الكفر*!!!

(٥)

ومن أبلغ القصص فى الإمعان فى العناد الذى يورث الكفر، عناد أصحاب القرية التى ورد نبأها فى سورة يس (الآيات ١٣-٢٩) .. والتى أرسل إليها الله تعالى اثنين من المرسلين، فكذبوهما عنادًا وكفرًا فعزز الله تعالى بثالث، ولكن أصحاب القرية أبوا إلاَّ العناد والنكير، وتكذيب ما جاءهم به هؤلاء الرسل من حجج وبينات، واحتجوا بأنهم تشاءموا منهم، واشتطوا فهددوهم وتوعدوهم بالرجم بالحجارة وبالعذاب الأليم إن لم يكفوا عن دعوتهم . وإذ هم فى سجالهم الضرير وصم آذانهم عن دعوة المرسلين وتهديدهم، جاء من أقصى المدينة رجل يسعى حين علم بأنهم هموا بتعذيب الرسل وقتلهم، فدعاهم إلى اتباعهم فهم مرسلون من ربهم لا يسألونهم أجرًا ولا نفعًا، وطفق يبين لهم حججه وبراهينه، وخطأ ما هم فيه من ضلال، فأبوا إلاَّ الإمعان فى العناد والكفر، ووثبوا إليه وقتلوه، فأدخله الله الجنة، أما هؤلاء المعاندون، فقد نزل بهم أمر الله وعقابه، فما هى إلاَّ أن هلكوا بصيحة واحدة جاءتهم مهلكة من السماء، فإذا هم ميتون خامدون كما تخمد النار، يتصايحون بالحسرات ويندمون حيث لم يعد ينفع الندم.. « إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً

(*) المال ٢٠١٢/٦/٥

بالحسرات ويندمون حيث لم يعد ينفع الندم.. « إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ * يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون * أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنْ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لاَ يَرْجِعُونَ » (يس ٢٩-٣١) .

على عكس هذا الإمعان فى العناد، كان قوم يونس عليه السلام، فاهتدوا إلى سواء السبيل حين أقلعوا عن العناد وتمعنوا فيما جاءهم به وتابوا عما كانوا فيه من ضلالة .. فتقول الآيات من سورة يونس : « إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ * وَلَوْ جَاءتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوُاْ الْعَذَابَ الأَلِيمَ * فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ آمَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الخِزْيِ فِي الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ » (يونس ٩٦-٩٨) .. فتنبئ الآيات بأن الناس جبلت على الإنكار والعناد، وأن أكثرهم لا يؤمنون بحجج الله تعالى ، ولا يقرون بوحدانيته ، ولا يعملون بشرعه ، برغم ما يأتيهم من الموعظة والعبرة ، ولا يقلعون عن ذلك إلاَّ إذا رأوا العذاب وعاينوه ، وأنه لم يفئ إلى الإيمان فى أوانه ، وينتفع به، إلاَّ أهل قرية النبى يونس عليه السلام ، فإنهم لما أيقنوا أن العذاب نازل بهم بعد ما فارقهم يونس مغاضبًا ، تابوا إلى الله توبة نصوحًا ، فكشف الله تعالى عنهم عذاب الخزى فى الحياة الدنيا فمتعهم فيها سبحانه إلى حين . وتتابع الآيات فى خطابها إلى محمد عليه الصلاة والسلام فتقول له إن الله لو شاء لآمن من فى الأرض جميعًا ، ولكنه تبارك وتعالى يتركهم لحكمة يراها ولا يدركها سواه ، يقول عز من قائل : « وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى

يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ * وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يَعْقِلُونَ » (يونس ٩٩، ١٠٠) .

أما يونس عليه السلام ، الذى ذهب مغاضبًا دون أن يعرف أن قومه قد أقلعوا عما هم فيه وتابوا إلى ربهم ، فقد شملته رحمة ربه ، ونجاه سبحانه من الغم .. فجاء بسورة الأنبياء : « وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَن لا إِلَهَ إِلا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ » (الأنبياء ٨٧ ، ٨٨) .. وتروى سورة الصافات مجمل هذه القصة ، فجاء بها : « وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ * فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ * فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ * فَلَوْلا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ * لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ * فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاء وَهُوَ سَقِيمٌ * وَأَنبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّن يَقْطِينٍ * وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ * فَآمَنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ » (الصافات ١٣٩-١٤٨) .

وفى تسرية ربانية ، عن محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم ، تخاطبه الآيات الكريمة أن يصبر لحكم ربه تبارك وتعالى ، وألا يسارع إلى الغضب كيونس صاحب الحوت الذى غلبه غضبه لعدم صبره على قومه ، لولا أن تداركته نعمة ربه .. تقول الآيات : « أَمْ عِندَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ * فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ * لَوْلا أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاء وَهُوَ مَذْمُومٌ * فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَجَعَلَهُ مِنَ الصَّالِحِينَ » (القلم ٤٧-٥٠) .

من تراب الطريق (٦١١)

العند يورث الكفر*!!! (٦)

كان ادعاء الألوهية، أشد وأعتى صور العناد الذى هو الكفر بعينه، وتروى سورة القصص ما كان من أمر فرعون الذى علا وتجبر فى الأرض، وفرق أبناء مصر شيعًا تستبد كل شيعة بغيرها، وتستضعفها، وتشاء عناية الله أن يتربى موسى عليه السلام ويشب بذات مقر فرعون، بعد أن ألقته أمه باليم صدوعًا لأمر ربها، فرده الله إليها لتكون مرضعًا له، فلما بلغ موسى أشده واستوى آتاه الله تعالى حكمًا وعلمًا، وقبل سبحانه وتعالى توبته وغفر له حينما وكز المصرى فقتله فقضى عليه ثم استعبر مما دفعه الشيطان إليه، ثم يعد ربه تبارك وتعالى، ألا يكون ظهيرًا للمجرمين ، فنصره سبحانه على سحرة فرعون، ونجاه من الشر الذى دبروه له، فلما انقلب السحرة صاغرين ساجدين مؤمنين برب العالمين بعدما رأوا من آيات موسى، انفجر عناد فرعون الذى أورثه الكفر وادعاء الألوهية ، فطفق يتوعد سحرته مستكثرًا عليهم أن يؤمنوا بالله قبل أن يأذن لهم ..

(*) المال ٢٠١٢/٦/٦

« قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنتُم بِهِ قَبْلَ أَن آذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَـذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُواْ مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * لأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلاَفٍ ثُمَّ لأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ » (الأعراف ١٢٣، ١٢٤) ، ولكنهم لم يجزعوا ولم يتراجعوا .. « قَالُواْ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ* وَمَا تَنقِمُ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءتْنَا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ » (الأعراف ١٢٥، ١٢٦) ..

بيد أن السادة والكبراء من قوم فرعون أمعنوا فى التحدى فقالوا إنه مهما أتاهم موسى بالآيات فلن يؤمنوا :« وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ » (الأعراف ١٣٢)، وطفقوا ـ عنادًا ـ يحرضون فرعون ألا يدع موسى يفسد فى الأرض .

على أن موسى عليه السلام لم يلاق عناد هؤلاء وكفى، وإنما صادف من عناد قومه ما لاقاه النبيون من قبله، فجعلوا يعارضونه بأنهم لاقوا الأذى من قبل أن يأتيهم ولم يعد بوسعهم الصبر، وظلوا بعد ذلك يبتدعون من العناد والإعنات ألوانًا، فتروى سورة الأعراف : « وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَآئِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْاْ عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَّهُمْ قَالُواْ يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَـهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ * إِنَّ هَـؤُلاء مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ » (الأعراف ١٣٨، ١٣٩)، ومضى موسى عليه السلام فقال لقومه بنى إسرائيل معاتبًا ومبصرًا هل يبغى لهم إلاهًا غير الله الذى غمرهم بفضله ! على أن عنادهم ولجاجتهم أورثتهم الكفر كما أورثت فرعون وآله، فسقطوا عنادًا فى هاوية أشد وأنكى بأن عبدوا العجل، وروى القرآن الحكيم هذه الجانحة فى أكثر من موضع، فجاء بسورة الأعراف : « وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن

بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّهُ لاَ يُكَلِّمُهُمْ وَلاَ يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَالِمِينَ * وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْاْ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّواْ قَالُواْ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ » (الأعراف ١٤٨، ٤٩)،

وجاء بسورة طه : « فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ يَا قَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِي * قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَكِنَّا حُمِّلْنَا أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ * فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ * أَفَلا يَرَوْنَ أَلا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلا وَلا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلا نَفْعًا * وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِن قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي * قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى » (طه ٨٦ ـ ٩١) ..

وجاء بسورة البقرة : « وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُواْ إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ » (البقرة ٥٤)، وقرَّعهم القرآن الحكيم على ذلك فقال : « وَلَقَدْ جَاءكُم مُّوسَى بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَالِمُونَ * وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُواْ مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُواْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ » (البقرة ٩٢، ٩٣) .. وجاء بسورة الأعراف : « إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ » (الأعراف ١٥٢) .

م ن
تـ راب (٦١٢)
الطريق!

العند يورث الكفر*!!!
(٧)

روت سورة المائدة من الآية ٢٠ إلى الآية ٢٦ ــ مشهدًا من عناد بنى إسرائيل ـ الذى أورثهم الكفر ـ مع موسى عليه السلام، فقد جعل عليه السلام يذكرهم بنعمة الله عليهم، إذ جعل فيهم أنبياء، وجعل أمرهم بيدهم بعد أن كانوا فى ملك فرعون وقومه، وآتاهم نعمًا لم يُؤْتها أحدًا من العالمين، وطلب إليهم أن يدخلوا الأرض المقدسة التى كتب عليهم أن يقاتلوا من فيها وألاّ يرتدوا على أدبارهم حتى لا ينقلبوا خاسرين، فبدأ بنو إسرائيل لجاجتهم متعللين بأن من فيها قومًا أشداء جبارين، ولا طاقة لهم بحربهم، وأنهم لن يدخلوها أبدًا إلاّ إذا خرجوا منها.. تقول الآيات : « وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللهّ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاء وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَآتَاكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّن الْعَالَمِينَ * يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللهُ لَكُمْ وَلاَ تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ * قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىَ يَخْرُجُواْ مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُواْ مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ » (المائدة ٢٠ ـ ٢٢) .. وتروى الآية ٢٣ من سورة المائدة أنه قد تدخل لإيقاف

(*) المال ٢٠١٢/٦/١٢

ويروى القرآن الحكيم صورًا أخرى من هذا العناد الذى جرى عليه بنو إسرائيل، فجاء بسورة البقرة : « وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ » (البقرة ٥٥)،

وجاء بذات السورة :« وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ » (البقرة ٦١) .

هذه اللجاجة ـ رجلان من الذين يخشون الله تعالى، أنعم الله عليهما بطاعته وطاعة نبيه، فَحَثَّاهم على الدخول إلى الأرض المقدسة، والأخذ بالأسباب إن كانوا مؤمنين، وأنهم إن فعلوا وتوكلوا فستكون الغلبة لهم، فأبى بنو إسرائيل إلاّ اللجاجة والعناد والتمرد على نبيهم قائلين له : اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون !!

تقول الآيات : « قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّى يَخْرُجُواْ مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُواْ مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ * قَالَ رَجُلاَنِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُواْ عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ وَعَلَى اللهِ فَتَوَكَّلُواْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * قَالُواْ يَا مُوسَى إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَدًا مَّا دَامُواْ فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ * قَالَ رَبِّ إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ * قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ فَلاَ تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ » (المائدة ٢٢ ـ ٢٦) .

ويورد القرطبى فى تفسيره الجامع لأحكام القرآن، من رواية ابن عباس وغيره، وكذا الطبرى فى تاريخه، أن أحد الرجلين الصالحين المشار إليهما بالآية (٢٣) من سورة المائدة أنهما حَثَّا بنى إسرائيل على طاعة موسى، هو يوشع بن نون بن أفرائيم بن يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم الخليل عليهم السلام، وقيل إن يوشع ـ عليه السلام ـ هو الذى بعثه الله لبنى إسرائيل بعد موسى وهارون ـ عليهما السلام، وأنه الذى دخل ببنى إسرائيل أريحا ـ لحرب من فيها .. فأبى بنو إسرائيل إلاَّ عنادهم، وطلبوا أن يكون عليهم ملك يقاتلون معه، فلما قيل لهم حذرًا وتخوفًا مما اعتادوه : « هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُواْ » (البقرة ٢٤٦)، زعموا أنهم لن ينكصوا ولن يفروا،

ولكنهم عادوا لما اعتادوه من عناد ونكوص، جاء عنه بذات الآية (٢٤٦) من سورة البقرة : « فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْاْ إِلاَّ قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ » (البقرة ٢٤٦)، فقال لهم نبيهم إن الله تعالى قد أجابهم إلى طلبهم وأرسل لهم طالوت ملكًا ليقودهم فى القتال كما طلبوا، فما بالهم قد نكصوا وخالفوا، حينذاك تعللوا ـ عنادًا ـ بأنه لا يستحق الملك عليهم لأنه ليس من سبط الملوك، ولا من بيت النبوة، ولم يُعْط كثرة فى الأموال يستعين بها فى ملكه، ومن ثم فهم أحق بالملك منه : « وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوَاْ أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاء وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ » (البقرة ٢٤٧) .

تروى الآيات ما أداره عناد بنى إسرائيل فى حوارهم الضرير لنبيهم، ورده عليهم وحجته لهم أن الله تعالى مالك الملك يعطى ملكه من يشاء من عباده، أن للملك طالوت علامة أنه سيأتيهم بالتابوت وما كان فيه حين انتزاعه منهم، وأن ذلك لهو البرهان القاطع إنْ كانوا مؤمنين مصدقين بربهم .

وأنت ترى أن العناد هو الذى أسلم المعاندين إلى وهن ذريعتهم فى اللجاجة والاعتراض، وعمائهم عن رؤية أن الله تعالى هو الذى بعث طالوت ملكًا عليهم، وأنه سبحانه هو الذى يعطى الملك لمن يشاء، وينزع الملك ممن يشاء، وأن قيادة الحروب شكيمة وقدرة وخبرة وعزم وهمّة، ومعايير ذلك تختلف عن المعايير التى أراد المعاندون فرضها، ولولا هذا العناد لرأوا ما عجزوا عن رؤيته حين عارضوا وأخذتهم اللجاجة، ولولاه لما جبنوا وخشوا

لاحقًا من جالوت وجنوده ولأدركوا أن الهزيمة تأتى من الخذلان لا من عدد الرجال، وأن الغلبة تأتى على قدر الهمم والعزائم .. وهذا هو درس التاريخ!!

م ن
ت راب (٦١٣)
الطريق!

العند يورث الكفر*!!!

(٨)

يبدو من مراجعتى لمشاهد العناد الذى أورث ويورث الكفر ، أن بنى إسرائيل كان لهم من هذه المشاهد أوفى نصيب فى التاريخ .. من هذه المشاهد ما كان مع النبى إلياس عليه السلام ..

ويقول علماء الأنساب إنه إلياس بن ياسين بن فنحاص بن العيزار بن هارون ، وقيل إنه ابن ألعازر بن العيزار بن هارون ، فتجتمع هذه الروايات على أنه من نسل النبى هارون شقيق النبى موسى عليه السلام .

وروى ابن كثير فى قصص الأنبياء ، إنه قيل أنه أُرسل إلى أهل بعلبك غربى دمشق ، فدعاهم إلى الله عز وجل وإلى ترك عبادة صنم لهم كانوا يسمونه «بعلًا» ــ ويعبدونه من دون الله، وقيل إنها كانت امرأة اسمها «بعل».. وقد ورد هذا الاسم فيما أوردته سورة الصافات عما كان مع النبى إلياس عليه السلام .

تقول الآيات بعد قصة موسى وهارون : « وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنْ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَلا تَتَّقُونَ * أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ * اللهَ رَبَّكُمْ

(*) المال ٢٠١٢/٦/١٤

وَرَبَّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ * فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ * إِلاَّ عِبَادَ اللهِ الْمُخْلَصِينَ * وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الآخِرِينَ * سَلامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ * إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ * وَإِنَّ لُوطًا لَّمِنَ الْمُرْسَلِينَ » (الصافات ١٢٣ ـ ١٣٣) ، فدلت الآيات بذلك على أن الرواية الأولى هى الأصح .

وتروى أن إلياس من الذين أكرمهم الله تعالى بالنبوة والرسالة، إذ قال لقومه : بنى إسرائيل : اتقوا الله وحده وخافوه، ولا تشركوا معه غيره، وكيف تدعون عبادته وتعبدون صنمًا من صنعكم لا حياة فيه ولا قيمة له، وتتركون عبادة الله الخالق الذى خلقكم وخلق آباءكم الأولين الماضين من قبلكم ؟!

ومن عتامة العقول، وتصلب العناد، أن لا يرى هؤلاء أن الصنم المصنوع بأيديهم ـ لا يمكن أن يكون ربًّا خالقًا مبدعًا متصرفًا يُعْبد .. فالجماد لا روح فيه، ولا إرادة له، ناهيك أن يكون خالقًا يتحكم فى الحياة ومصير الأحياء ويتجه إليه المخلوقون بالإجلال والعبادة، إلاَّ أن هذه البدهية الناصعة لم تصل إلى قلوب وعقول بنى إسرائيل، وأشاحوا عنها وأعرضوا، ولم يكفهم إعراضهم وتكذيبهم لنبى الله إلياس ، بل أرادوا قتله ، ويقال إنه هرب واختفى منهم فى الغار زمنًا حتى أهلك الله الملك وولى غيره ؛ فخرج من مكمنه إلى حيث دعا الملك الجديد إلى الإسلام لرب العالمين .

و إذ توعدت الآيات الكريمات من عاندوا فى الحق وكذّبوا ؛ بأنهم محضرون يوم القيامة للحساب والعقاب، فإنها أشادت بعباد الله حقًّا، الذين أخلصوا دينهم لله، وبشرتهم بأنهم ناجون من عذابه، لتختم الآيات بتحية إلى نبى الله إلياس، فتكفكف عنه فى تسرية ضمنية موجهة إلى رسول الله محمد ﷺ

الذى يروى له القرآن المجيد ما كان من قصص السابقين وما عاناه الرسل والأنبياء قبله من إعراض وعناد وتكذيب المخاطبين برسالات الله ونبواته ..

وأورد ابن كثير فى قصص الأنبياء، أن قول الآية : « سَلامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ » . مرده إلى أن العرب تلحق النون فى أسماء كثيرة وتبدلها من غيرها، كقولهم : إسماعيل وإسماعين، وإسرائيل وإسرائين، وإلياس وإلياسين .. وقال البعض إن المقصود بآل يس ـ آل محمد ﷺ، والله تعالى أعلم .

وليس مقصدى هنا، أن أفصل سير الأنبياء وقصص النبوات، وإنما أُعنى باستقصاء وتتبع مشاهد وصور ومثالب ظاهرة العناد وما تورثه، وأن أتعقب جذورها وعوادمها فى تاريخ الآدميين، وكيف كانت تذهب بهم بعيدًا إلى مفارقة ومهاجرة العقل والمنطق، والإغراق فى العماء الذى اقترن دومًا بالجمود على هذا العناد جموداً أورثهم الكفر، وكان دائمًا بابًا لا ينغلق لكل ما عانته الإنسانية من ويلات !!

من تراب الطريق! (٦١٤)

العند يورث الكفر*!!!

(٩)

استوقفنى مع « عماء » العناد وما يورثه، « عماء » الاندفاع وما يقود إليه .. وربما كان القاسم المشترك بينهما أنهما يؤديان - كل بطريقته - إلى إلغاء العقل، وحضرتنى هذه الخواطر وأنا أتابع قصة نبى الله : عُزَيْر - أو العُزَيْر - عليه السلام ..

و المشهور فيما أورد ابن كثير فى قصص الأنبياء، أنه من أنبياء بنى إسرائيل، وأن نبوته كانت فيما بين داود وسليمان وبين زكريا ويحيى، وأنه كان من حافظى التوراة، وأورد أن ابن عساكر نقل عن ابن عباس أنه سأل عبد الله بن سلام عن قول الله تعالى : « وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ » (التوبة ٣٠)، فذكر ابن سلام ما كان من حفظه للتوراة وقول بنى إسرائيل إن موسى لم يستطع أن يأتيهم بالتوراة إلاّ فى كتاب بينما جاءهم عُزَيْرٌ بها من غير كتاب، فرماه طائفة منهم وقالوا عُزَيْر ابن الله . وأورد المنتخب فى تفسير القرآن الكريم .. الصادر عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، أن عُزَيْرًا هو عزرا الكاهن من نسل هارون خرج من بابل مع رجوع اليهود الثانى بعد وفاة رسول الله موسى

(*) المال ٢٠١٢/٦/٢٠

عليه السلام بنحو ألف عام، وأنه كان يلقب بالكاتب لأنه كان يكتب فى شريعة موسى .. وأورد ابن كثير فى تفسيره قصة طويلة فحواها أنه أُلْهِم حفظ التوراة، وأورد القرطبى فى تفسيره الجامع لأحكام القرآن، أنه أُلْهِم حفظها بعد أن انمحت من قلوب اليهود الذين قتلوا الأنبياء من بعد موسى عليه السلام، وأن عُزَيْرًا أظهر كرامته فى حفظ التوراة لبنى إسرائيل، وجعلو يدرسونها عليه، ثم قيض لهم العثور على نسخة من التوراة كانت مدفونة فوجدوها مطابقة لما يقوله عُزَيْر .. فقر فى نفوسهم أنه صاحب معجزة. واندفع بعضهم يقول ـ فيما رواه ابن كثير فى قصص الأنبياء ـ إن موسى عليه السلام لم يأتهم بالتوراة إلاّ فى كتاب، بينما أتاهم عُزَيْرٌ بها من غير كتاب، فقالت طائفة منهم : عُزَيْرٌ ابن الله !!!

ويلاحظ أن ابن كثير لم يورد فى قصص الأنبياء ـ لم يورد الآية ٢٥٩ من سورة البقرة، فى استعراضه لسيرة النبى عُزَيْر .. وتقول الآية : « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَـذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللهُ مِئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِئَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى العِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » (البقرة ٢٥٩) .. ويبدو سبب عدم تبنى ابن كثير أن عُزَيْرًا هو المعنى بهذه الآية، حين نطالع ما أورده عنها فى تفسيره، فقد ذكر أنه توجد روايات متعددة اختلفت فى تحديد شخص المقصود بهذه الآية، فبينما قال البعض إنه عُزَيْر، وهو المشهور، قال آخرون إنه أرميا بن حلقيا، وقال غيرهم هو اسم الخضر عليه السلام، وقال آخرون إنه حزقيل بن يوار .

على أن فضيلة الشيخ الشعراوى، مع بيانه للروايات المختلفة وتسليمه ـ فى قصص الأنبياء ـ بأن التشخيص لا يعنيه،لأن الحق تبارك وتعالى حين يبهم التشخيص، فذلك لأمر يريده سبحانه، وأن الآية هنا ـ فى الآية ٢٥٩ من سورة البقرة ـ هى عرض قدرة الله تعالى، وآيته سبحانه للناس، وكيف طوى الزمن فى مسألة الطعام : « فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ » ـ فظلا كما هما لم يتغير منهما شيء، وكيف بسط الزمن فى مسألة الحمار: « وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ »، فإذا به عظام رميمة مبعثرة، وليدرك الذى جُعِلَتْ فيه المعجزة أنه لبث مائة عام .

ولكن فضيلة الشيخ الشعراوى يعقب بالرواية الراجحة، أن عُزَيْرًا هو الذى مَرَّ على تلك القرية كما قال جمهرة الفقهاء، وأنه كان من الأربعة الذين حفظوا التوراة : موسى، وعيسى ابن مريم، وعُزيْر، ويوشع، عليهم السلام .

على أن المهم ، هو جسامة الفرية فى ذاتها ، وأيًا كانت أسبابها ، أن عُزَيْرًا ابن الله ، فلا يشفع فيها أن يكون هو من جاءت فيه المعجزة بالآية ٢٥٩ من سورة البقرة ، أو أن تعزى لحفظه التوراة وظهور دقة حفظه لها حين ظهرت بعد اختفاء لسنواتٍ طويلة . ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون ـ أى يشابهون ـ فيه قول الكفار من مشركى العرب الذين قالوا الملائكة بنات الله . قاتلهم الله فأنى يؤفكون كما تقول الآية ، أى كيف ينصرفون عن الحق إلى هذا الباطل .. فسبحان الله تعالى أن يكون له ابن أو بنت ، تعالى عز وجل عما يصفون ، فهو الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، الذى لم يلد ولم يولد ، وليس ولم يكن له كفوًا أحد .. ومجرد الادعاء بأن عُزَيْرًا ابن الله ، ينطوى على مساس بجلال الألوهية، يصور الله تعالى كفرد من الناس ، يتخذ ما يتخذونه من بنين أو

بنات أو يطلب ما يطلبه المخلوقون من العزوة بالبنين أو الذكر فى الدنيا بذريتهم بعد الرحيل .. فهو عز وجل الواحد الأحد ، الحى الذى لا يموت، مالك الملك والملكوت ، العزيز دائمًا بذاته ، الغنى عن عباده .

ما كان لهؤلاء الذين ظنوا هذه النبوة لله وادعوها ، أن ينجرفوا إلى هذه الخطيئة الكبرى ، لولا الهوى ولولا الاندفاع اللذين أسدلا ستارًا كثيفًا من العماء ، وجرفا العقل فى هاوية فقد فيها البصيرة والقدرة على النظر والتفكير والفهم ، وهذا هو بيت الداء !!!

من تراب الطريق (٦١٥)

العند يورث الكفر *!!!

(١٠)

ينسب النبى يحيى، المعروف فى العبرية باسم يوحنا المعمدان، إلى النبى زكريا الذى كفل مريم وقام على خدمتها، وتمنى على ربه أن يهبه من لدنه ذرية طيبة، فلما نادته الملائكة ـ كما يروى القرآن ـ وهو قائم يصلى فى المحراب بأن الله تعالى يبشره بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيّدا وحصورًا ونبيًا من الصالحين، تعجب زكريا أن يكون له غلام وقد بلغ من الكبر عتيًا، وامرأته عاقر، فأخبره ربه تبارك وتعالى أن ذلك عليه هيّن ـ سبحانه ـ فقد خلقه من قبل ولم يك شيئًا .

وتتفق المرويات الإسلامية، والعبرية، فى سيرة النبى يحيى، أو يوحنا المعمدان، على اختلاف غير مؤثر فى بعض التفاصيل، والمتفق عليه أنه عليه السلام كان زاهدًا متقشفًا صادق الوعد، وأقبل على دراسة الشريعة وأصولها وأحكامها حتى صار عالمًا متبحرًا فيها ، ثم وافته النبوة قبل أن يبلغ الثلاثين من عمره ، وكان متقشفًا زاهدًا كثير العزلة والعكوف والإخبات ، سيدًا وحصورًا وعزوفًا عن المنكرات والشهوات ، و قد أمر بنى إسرائيل أن يعبدوا

(*) المال ٢٠١٢/٦/٢١

الله وحده ، وأن يصلوا ويصوموا ويتصدقوا ويذكروا الله عز وجل ، وبشرهم بملكوت السماء ، وفيه قال القرآن المجيد : « يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا » (مريم ١٢) ووصفه القرآن الحكيم بأنه كان تقيًّا وبارًّا بوالديه ولم يكن جبّارًا عصيًّا، ومجّده بالسلام عليه يوم وُلد ويوم يموت ويوم يُبعث حيًّا .

وأرجح الروايات أن ميلاده كان قبل مولد المسيح عليهما السلام بثلاثة إلى ستة أشهر، وربما سنة ٥ ق . م، وبدأ خدمته بتكريز التوبة بمعموديته فتقاطر عليه الناس واليهود من الكور المحيطة بالأردن، وأُثِرَ عنه فيما رواه إنجيل متى ٣ : ٢ ـ ٥ أنه كان ينادى فى الجموع : « توبوا لأنه قد اقترب ملكوت السماء » . وروى أن المسيح عليه السلام جاء ليعمده، فأبى فى أول الأمر لما رآه من آية المسيح، ولكنه انصاع لرغبة المسيح وعمده بالماء وبروح القدس (يوحنا ١ : ٣١ ـ ٣٤)، وبهذه المعمودية انتهت الخدمة الأساسية للنبى يحيى أو يوحنا المعمدان، لتبدأ رسالة السيد المسيح عليه السلام، ولكن يحيى عليه السلام واصل وتلاميذه خدمتهم فى تعميد من يأتى إليهم، كما واصل شهادته للسيد المسيح قائلا عنه فيما تروى الأناجيل : « هو ذا حمل الله الذى يرفع خطية العالم » . (يوحنا ١ : ٢٩ و٣٦) .

وبعد قليل بدأت خيوط المأساة التى أورت كم يبلغ الشر بالناس، وماذا يفعل بهم الاستسلام للخطايا والمغريات . كان هيرودوس قد أخذ امرأة أخيه فيلبس، فوبخه يحيى عليه السلام لأجل هذا الشر وغيره من الشرور التى كان يقارفها، فضغن عليه هيرودوس وألقاه فى السجن، ولكنه أحجم عن المساس به لما عرف عنه من آيات، ومن حب الناس وتوقيرهم له، ولكن زوجته

هيروديا هى التى من حنقها عليه طفقت تكيد له وتحرض زوجها عليه لتكسر ما يحمله له من مهابة وتقدير أنه رجل بار وقديس، وانتهزت فرصة الوليمة الكبرى التى أقامها هيرودوس للاحتفال بعيد ميلاده، ودفعت ابنتها بارعة الجمال والجاذبية للرقص أمام هيرودوس التى أدركت بحسها الأنثوى أنه يتيه بها إعجابًا، وجاءتها الفرصة حينما انتشى بالخمر التى لعبت برأسه، فقال للابنة فاتنة الجمال والرقص : « اطلبى فأعطيك، حتى ولو كان نصف مملكتى » .. هنالك اغتنمت هيروديا الفرصة، وحرضت ابنتها أن تطلب من الملك أن يعطيها رأس يوحنا المعمدان على طبق . روع الملك من الطلب الجامح، ولكن مقاومته ضعفت تحت تأثير الخمر التى لعبت برأسه وأذهبت عقله، وبإغراء الجمال الذى حرك غرائزه وسحب بقية عقله، فأبى النكوص اغترارًا بملك زائل، وبمقولة عمياء أن كلمة الملوك وعد، وأن وعد الملوك لا يرد، فأصدر أمره الضرير، وإذا بالنبى يحيى عليه السلام يذبح ذبح الشاه، ويؤتى برأسه محمولًا على طبق يقدم للابنة الراقصة الهائمة بجمالها وفتنتها، فتسرع به إلى أمها التى تلقفته بالفرح والسرور، لما بلغت بغيتها المدفوعة بالضغن والحقد الذى أذهب عقلها، وأحالها إلى طاقة شر ضريرة، لا تعى ما تفعل، ولا تدرك جسامة هذا الجرم الشنيع الذى بقى على مر السنين مثلًا صارخًا لما يورثه العناد والضغن من عماء وكفر وهلاك !!

من تراب الطريق (٦١٦)

العند يورث الكفر *!!!

(١١)

دأب الناس ـ عنادًا وجهلا ومكابرة، على إنكار الرسالات والنبوات، وإيذاء بل وقتل الأنبياء بغير حق، فكانت حجج الصدق هى برهان الأنبياء إلى من بعثوا إليهم لتوقظ عقولهم وضمائرهم من السبات، وتقرع الأفهام لترى أن ما أتى ويأتى به الأنبياء، من المحال أن يكون من صنع البشر .. وقد كتبنا فى كتابنا : الأديان والزمن والناس . كتاب الهلال سبتمبر ٢٠٠٦ ــ أن المعجزات والخوارق هى خروج عن قوانين السببية، وهى قوانين تحد البشر بإرادة الله عز شأنه الذى أقام ناموس الكون على سنة الأسباب، والسبب والمسبب ـ هذا الناموس السارى على الكون والناس، لايسرى على الخالق المبدع عز شأنه، لأن إليه سبحانه مناط ومآل كل شىء، هو سبحانه السبب الأول، واجب الوجود لذاته .. « سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ » (مريم ٣٥) ..

« إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ » (النحل ٤٠) .

(*) المال ٢٠١٢/٦/٢٠

قلنا بكتاب الأديان والزمن والناس، أن « معجزة » أو «حجة صدق» نوح عليه السلام، كانت السفينة التى بكَّر بصنعها بأمر ربه، فنجته ومن معه من الطوفان الذى لم ينج منه أحد من الكافرين!(هود ٣٦ ـ ٤٤)، أما عاد ـ قوم هود الذين كذبوه وسخروا منه ـ فقد كانت آية الله إليهم الريح الصرصر العاتية التى دمرت كل شىء بأمر ربها (الأحقاف ٢٤، ٢٥) .. سخرها الله تعالى عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسومًا حتى صار القوم صرعى كأعجاز نخل خاوية !! (الحاقة ٥ ـ ٨) .. أما صالح وممارة ثمود التى سألته أن يخرج لهم من الصخر ناقة، فإن الله سبحانه قد أيده بناقة انشق عنها الصخر لتكون لهم آية أمرهم الله ألاَّ يمسوها، إلاَّ أنهم خالفوا وعقروها، فأخذتهم « الصيحة » فأصبحوا فى ديارهم جاثمين !! (هود ٦١ ـ ٦٨) .. وقوم لوط الذين كانوا « أسرى » اعتياد عمل السيئات، فقد دمر سبحانه وتعالى قريتهم وجعل عاليها سافلها وأمطر عليها حجارة من سجيل منضود !! (هود ٧٧ ـ ٨٣) .. ومدين، قوم شعيب، الذين حذرهم من نقصهم الكيل والميزان أن يصيبهم مثل ما أصاب أقوام نوح وهود وصالح ولوط ـ فلما أبوا واعتدوا وسفهوا نبيهم وكذبوه وهددوه ـ أخذتهم « الصيحة » مثلما أخذت ثمود !! (هود ٩٤) .. وعلى هذه السنة توالت المعجزات الإلهية تأييدًا وحجة صدق للأنبياء والرسل، وقوارع كفيلة بإيقاظ الغرقى فى « شرنقة » الاعتياد والتجمد على عبادات الغابرين وإلف الكفر والشرك !! فإبراهيم الخليل عليه السلام، أيده الله بالنار التى أراد قومه تحريقه بها، فجعلها الله بردًا وسلامًا عليه !! (الأنبياء ٥١ ـ ٧٠) ..، وأيده الله سبحانه بمعجزة الطير الأربعة التى وزعها على قمم الجبال ثم دعاهن فأتينه سعيًا بأمر ربه ! (البقرة / ٢٦٠) ..

وموسى الذى كلمه الله تكليمًا وآتاه تسع آيات بينات فما ظنوه إلاَّ مسحورًا !! وأتاه آية العصا التى لقفت ما يأفكه السحرة فبطلت أعمالهم ! (الشعراء ٤٥، ٤٦، الأعراف ١١٥ ــ ١٢٠) وأتاه آية يده التى وضعها فخرجت من جيبه بيضاء بغير سوء ! (النمل ٧ ـ ١٢، الأعراف ١٠٨) ثم لم تمنع هذه الخوارق، ولا آية البحر الذى فرقه الله وأغرق المطاردين فى اليم ـ .. لم تمنع بنى إسرائيل من أن يتنكروا لموسى ويتخذوا العجل من بعده !! ..

بيد أن المفارقة الكبرى كانت فى المعجزات غير المسبوقة التى أيد بها السيد المسيح عليه السلام، وبين ما لاقاه برغمها من مأساة غير مسبوقة بدورها .. فمن قبل عيسى تأيد الأنبياء والرسل بكثير من الآيات والمعجزات، ثم كانت آية نبوة يحيى ولادته لأبوين شيخين طاعنين، أما السيد المسيح، فقد تأيد بمعجزات وخوارق لم يرها الناس من قبل، لم تنحصر فقط فى حمل مريم فيه بغير أب، وإنما شهد الناس من معجزاته ما لم تسبق به رؤية أو سماع، ما بين الكلام فى المهد صبيًا، وإبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى بإذن الله، ومع ذلك كله، ورغمه، لم تفلح هذه الخوارق والمعجزات والبراهين والآيات، فى زحزحة اليهود وإخراجهم من « شرنقة » الاعتياد، وإنما قادهم ما انحرفوا به عن الناموس وشريعة الله، وما ألفوه وتجمدوا عليه فى هذا الانحراف ـ قادهم إلى أشنع مأساة عرفها تاريخ الإنسانية !!

من تراب الطريق! (٦١٧)

العند يورث الكفر*!!! (١٢)

لم تنزل دعوة المسيح عليه السلام لتناصب بنى إسرائيل العداء، ولا لتزاحمهم على أمجاد الدنيا، وإنما تنزلت بالهداية والمحبة، وقد أهملت شريعة موسى عليه السلام، وطغت الماديات حتى تحول الهيكل المقدس إلى مشروع ومزار تجارى، وتفرقت باليهود الطوائف إلى صدوقيين وفريسيين وآسينيين وغلاة وسامريين .. جاءت المسيحية لتعيد السواء إلى الخروج عن الناموس وشريعة التوحيد التى جاء بها موسى عليه السلام، حتى كان المسيح عليه السلام يقول :

« لم أرسل إلاَّ إلى الخراف الضالة إلى بيت إسرائيل» . (متى ١٥ : ٢٤) .. جاء المسيح ببساطة الضمير يدعو إلى ملكوت السماء فى الضمير والوجدان، لا فى القصور والعروش .. ولكن شنف له أصحاب القصور والثروات، وكهنة الطوائف والغلاة. حمل إلى بنى إسرائيل شريعة الحب فواجهوه بالجحود والتجبر والرياء.. وشرنقة العادة أو الاعتياد.

قاوم بنو إسرائيل دعوة المسيح عليه السلام، مقاومة عاتية ضروس، تتمسك بالقديم وتقاتل من أجله ، وترفض الهداية ولا تتردد فى شن الحرب

(*) المال ٢٠١٢/٧/١٧

عليها .. واجه السيد المسيح ما واجهته الرسالات والنبوات من قبله من صد ورفض ومقاومة وإيذاء خرج عن كل الحدود، وجمع بنى إسرائيل على ذلك ما جمع السالفين من عناد وإنكار وصد ومكابرة، ومن الحاجة جهولة يغذيها العند الذى يورث الكفر .. لم يردهم عن عنادهم ما جاء به عيسى عليه السلام من معجزات وخوارق لم يرها الناس من قبل. حملت فيه مريم بغير أب، وكلم الناس فى المهد صبيًا، وجعل الماء ـ بأمر ربه ـ خمرًا فى عرس « قانا الجليل» وصور الطين على هيئة الطير ونفخ فيه فصارت طيرًا بإذن الله، وأبرأ الأكمه والأبرص، وأحيا الموتى بإذن ربه، وأخبر بنى إسرائيل بما يأكلون وبما يدخرون فى بيوتهم، فلم تزدهم هذه الخوارق والمعجزات الا عنادًا ومكابرة، وجمحوا إلى تأويل دعوته بأنها مزاحمة للرب، ويخبر القرآن المجيد كيف درجوا مع عيسى عليه السلام على ما اعتادوه من العناد والإعنات وقتلهم الأنبياء بغير حق.. فجاء بسورة النساء من بيان الله تعالى إلى نبيه " يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاء فَقَدْ سَأَلُواْ مُوسَى أَكْبَرَ مِن ذَلِكَ فَقَالُواْ أَرِنَا اللّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُواْ الْعِجْلَ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَلِكَ وَآتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُّبِينًا*وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لاَ تَعْدُواْ فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا*فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللّهِ وَقَتْلِهِمُ الأَنبِيَاء بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلًا*وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا*وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُواْ

فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا*بَل رَّفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا »(النساء ١٥٣ - ١٥٨).

فى ليلة حالكة السواد، اجتمع رؤساء الكهنة والفريسيون بعد أن كثرت آيات السيد المسيح عليه السلام، والتفت حوله الجموع، فجعلوا يتآمرون ويتشاورون فيما يفعلون به، فقال لهم « قيافا » رئيس الكهنة: « إنه خير لنا أن يموت واحد ولا تهلك أمة كلها ».. ومن ليلتها قر قرارهم أن يقتلوه، وجعلوا يتحينون الفرصة، حتى تقدم إليهم الخائن يهوذا الإسخريوطى ـ أحد تلاميذ المسيح، وأخذ يساومهم على تسليمه إليهم، فجعلوا له ثلاثين من الفضة لقاء ذلك !

وقد ذكر القرآن المجيد أن عيسى عليه السلام أحس منهم الكفر والغدر، وتقول الروايات إنه عليه السلام علم بأن الساعة قد حانت، وقال لتلاميذه : «ها نحن صاعدون إلى أورشليم . وابن الإنسان يسلم إلى رؤساء الكهنة والكتبة، فيحكمون عليه بالموت، ويسلمونه إلى الأمم، فيهزأون به ويجلدونه ويتفلون عليه ويقتلونه وفى اليوم الثالث يقوم ».

وجاء بإنجيل لوقا : « وبينما كان الجميع يتعجبون من كل ما عمله يسوع، قال لتلاميذه : « لتدخل هذه الكلمات آذانكم : إن ابن الإنسان على وشك أن يسلم إلى أيدى الناس! » إلاَّ أنهم لم يفهموا هذا القول، وقد أغلق عليهم فلم يدركوه، وخافوا أن يسألوه عنه ».(لوقا ٩: ٤٤، ٤٥)، وجاء برواية إنجيل متى : « وفيما كانوا يتنقلون فى الجليل، قال يسوع لتلاميذه : « ابن الإنسان على وشك أن يسلم إلى أيدى الناس، فيقتلونه، وفى اليوم الثالث يقوم . فحزنوا حزنًا شديدًا » (متى ١٧ : ٢٢، ٢٣) .

من تراب الطريق! (٦١٨)

العند يورث الكفر*!!!

(١٣)

يبدو من رواية إنجيل مرقس أن المسيح عليه السلام كان يومئ إلى تلاميذه بما سيلاقيه، ويؤهلهم لما سوف يكون، فورد بالسفر الثامن : « وأخذ يعلمهم أن ابن الإنسان لا بد أن يتألم كثيرًا، ويرفضه الشيوخ ورؤساء الكهنة، ويقتل، وبعد ثلاثة أيام يقوم . وقد تحدث عن هذا الأمر صراحة. فانتحى به بطرس جانبًا وأخذ يوبخه . ولكنه التفت ونظر إلى تلاميذه وزجر بطرس قائلًا : "اغرب من أمامى ياشيطان، لأنك تفكر لا بأمور الله بل بأمور الناس ! » (مرقس ٨ : ٣١ ـ ٣٣).

ويتابع إنجيل مرقس : « ثم دعا الجمع من تلاميذه، وقال لهم : إن أراد أحد أن يسير ورائى، فلينكر نفسه، ويحمل صليبه، ويتبعنى، فأىّ من أراد أن يخلص نفسه يخسرها . ولكن من يخسر نفسه من أجل الإنجيل فهو يخلصها . فماذا ينتفع الإنسان لو ربح العالم كله، وخسر نفسه ؟ أو ماذا يقدم الإنسان فداءً عن نفسه ؟ » (مرقس ٨ : ٣٤ ـ ٣٨).

وجاء أيضًا بإنجيل مرقس : « ثم انصرفوا من هناك واجتازوا منطقة الجليل، ولم يرد ـ أى المسيح ـ أن يَعْلم به أحد، لأنه كان يعلم تلاميذه فيقول

(*) المال ٢٠١٢/٧/١٨

لهم : « إن ابن الإنسان سيسلم إلى أيدى الناس، فيقتلونه، وبعد قتله يقوم فى اليوم الثالث »، ولكنهم لم يفهموا هذا القول، وخافوا أن يسألوه ».(مرقس ٩ : ٣٠ـ٣٢) .

وجاء بإنجيل يوحنا أن الفريسيين ندموا بعد أن جربوا المسيح عليه السلام فأقام لعازر من قبره من بين الأموات، وجعلوا يلومون أنفسهم أنهم لم يستفيدوا شيئًا وها هو المسيح قد انطلق العالم كله وراءه . وأضاف أن من بين الذين قصدوا أورشليم للعبادة أثناء العيد ـ بعض اليونانيين، وسألوا فيلبس أن يروا المسيح، فذهب إليه هو وأندراوس ليخبراه . ويورد إنجيل يوحنا : « فقال يسوع لهما قد اقتربت ساعة تمجيد ابن الإنسان . الحق الحق أقول لكم إن حَبَّةَ الحنطة تبقى وحيدة إن لم تقع فى الأرض وتمت. أما إذا ماتت، فإنها تنتج حَبًّا كثيرًا. من يتمسك بحياته يخسرها. ومن نبذها فى هذا العالم يوفرها للحياة الأبدية. من أراد أن يخدمنى فليتبعنى. وحيث أكون أنا يكون خادمى أيضًا. وكل من يخدمنى يكرمه أبى ».(يوحنا ١٢ : ٢٣-٢٦).

وتروى الأناجيل كيف تكالب اليهود، يرشدهم الخائن يهوذا الإسخريوطى، وكيف أرسلهم رؤساء الكهنة والكتبة والشيوخ حيث تقدم يهوذا فقبَّل المسيح وفقًا للعلامة التى اتفق معهم عليها ليرشدهم إليه، فقال له عليه السلام : « يا يهوذا، أبقبلةٍ تسلمنى؟! » . وحين ألقى الجنود أيديهم على المسيح، لم يطق سمعان بطرس صبرًا، فاستل سيفه وضرب عبد رئيس الكهنة فقطع أذنه، فنهاه المسيح، وقال له : « رد سيفك إلى مكانه، لأن كل الذين يأخذون بالسيف، بالسيف يهلكون » !

وفى طريق الآلام، جعل جند الظلم، يسخرون من المسيح عليه السلام ويضربونه، ويغطون وجهه، ويوجهون إليه السباب والشتائم (لوقا ٢٢ :

٦٣، ٦٤) وساقوه إلى قيافا، حيث اجتمع عليه رؤساء الكهنة والشيوخ والكهنة، وأخذوا يبحثون عن شهادة زور ليقتلوه بها، ولما لم يجدوا تلقفوا عبارة ليؤولوها على هواهم، ويحكموا عليه بأنه يستحق الموت، وجعل البعض يبصقون عليه، ويغطون وجهه، ويلطمونه ويصفعونه قائلين : تنبأ من لطمك !! . (مرقس ١٤ : ٥٣-٦٥) .

وتروى الأناجيل أن بيلاطس الذى ساقوا إليه السيد المسيح، جعل يتملص ويقول لرؤساء الكهنة والجموع : « لا أجد ذنبًا فى هذا الإنسان!». ولكنهم استمروا فى إلحاحهم وتحريضهم، حتى إذا ما سمع بيلاطس عبارة تفيد أن المسيح من الجليل، تعلل بأنه يتبع سلطة هيرودوس، وأحاله عليه، إلاَّ أنه رده إليه بعد أن لاقى عنده ما لاقاه من إهانات وإيذاءات السفهاء، فدعا بيلاطس رؤساء الكهنة والقواد والشعب، وقال لهم فيما يرويه إنجيل لوقا : « لم أجد فى هذا الإنسان أى ذنب مما تتهمونه به، ولا وجد هيرودوس أيضًا، إذ رده إلينا . وهو أنه لم يفعل شيئًا يستوجب الموت. فاجلده إذن وأطلقه (وكان عليه أن يطلق لهم فى كل عيد سجينًا واحدًا) ولكنهم صرخوا بجملتهم : « اقتل هذا، وأطلق لنا باراباس ! » (لوقا ٢٣: ١٤-١٨).

وبينما يجرى الجلد بما يصاحبه من إيذاءات وسباب وشتائم وسخرية وتهكم، جعل هؤلاء يصرخون: « اصلبه ! اصلبه! » . ولا يستمعون لقول بيلاطس : « فأى شر فعل هذا؟ لم أجد فيه ذنبًا عقوبته الموت » . (لوقا٢٣ : ٢٣)، ولكنهم أخذوا يلحون صارخين مع إيقاع الجلد، طالبين أن يصلب، فتغلبت غوغائيتهم، وانطلقوا بالأسير إلى الصلب وهو يحمل صليبه، وهم يبصقون عليه، ويضربونه على رأسه بالقصبة التى أخذوها منه، ويوسعونه سخرية واستهزاءً!!!

تروى الأناجيل، ما جرى بمشهد الصلب، وورد بإنجيل متى وإنجيل مرقس، أنه لما جاءت الساعة الثانية عشرة ظهرًا، حل الظلام على الأرض كلها حتى الساعة الثالثة بعد الظهر، وأنه فى هذه الساعة صرخ الموضوع على الصليب بصوت عظيم : " أَلُوى أَلُوى، لما شبقتنى؟ » أى: « إلهى إلهى، لماذا تركتنى ؟ » (متى ٢٨: ٤٥، ٤٦، مرقس ١٥ : ٣٣-٣٥)، وجاء برواية لوقا أنه صرخ بصوت عظيم، وقال : « يا أبى، فى يديك أستودع روحى! » (لوقا ٢٣ : ٤٦).

وأورد القرآن المجيد، أن من قامت اليهود بصلبه، ليس شخص السيد المسيح عليه السلام، ولكن شبه لهم، فجاء بسورة النساء : « وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا* بَل رَّفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ». (النساء ١٥٧-١٥٨).

ولا أحب أن أتوقف عند الترجيح بين عقيدتىْ المسيحية والإسلام فى شخص المصلوب، وبرغم إيمانى بعقيدة القرآن الكريم، فإن الذى لم يقع عليه خلاف أن اليهود مارست هذا التعذيب وأجرت ما أجرته من جلد وإيذاء وسخرية واستهزاء وصلب، وهى تعتقد بيقين أن الشخص الذى أجرت عليه هذه العذابات هو هو شخص السيد المسيح عليه السلام . وذلك بذاته دالٌّ على مدى ما يورثه العناد ويؤدى إليه من مواقف وتصرفات تخرج بالمعاند عن العقل والهداية، وتشطح به إلى دوائر لا تقرها الضمائر ولا العقول والأفهام، ولذلك قالوا : «العند يورث الكفر» !!

من تراب الطريق (٦١٩)

العند يورث الكفر *!!!

(١٤)

لم يكن ما استقبل به الكفار والمشركون ـ النبوة المحمدية، بأقل ولا أخف مما لاقوا به كافة الرسالات والنبوات من قبل . لم يردهم عن هذا العناد والإعنات، والصد والإيذاء ـ أن النبوة المحمدية أتت بالتوحيد الذى تقبله العقول والضمائر، ولا كونها نبوة هداية ومؤاخاة، ولا أنها لا تبتغى مجدًا ولا تزاحم أحدًا على مجد، ولا أنها تدعو إلى سبيل ربها بالحكمة والموعظة الحسنة، ولا تجادل أحدًا إلاّ بالتى هى أحسن . ولكنهم شنفوا لهذه الدعوة وحاربوها منذ اللحظة التى تسربت إليهم أمارات تنبئ بأن هناك جديدًا يدعو إليه محمد، وأنه يجتمع مع قليلين ـ آمنوا به وبدعوته ـ بدار الأرقم بن أبى الأرقم، وقبل أن يسمعوا منه، أو يعقلوا ما تسرب إليهم عنه، شنّوا عليه حربًا شعواء .. سارعوا بعد التعجب من دعوته، إلى اتهامه بالجنون والكهانة، ولا يراعون حرمة الدم أو القرابة أو الصهر، فما إن بدأ بدعوة عشيرته الأقربين، حتى انفلت عمه أبولهب مهددًا ومتوعدًا ومحرضًا بنى هاشم ليأخذوا على يديه .. وبادر زعماء الكفار بالاجتماع بظاهر الكعبة، ليتناوبوا اتهام محمد بشتى وأبشع الاتهامات . منهم من يقول إنه مجنون، ومنهم من يقول كاهن، ومنهم من

(*) المال ٢٠١٢/٧/١٩

يقول شاعر، ولكن اتهاماتهم تتعثر، ولا تصيب منطقًا أو توافق إقناعًا، فيشتط غضبهم، ويطيش صوابهم، ويتخبطون فى اندفاعهم الأعمى الذى تولده المكابرة ويغذيه العناد، ولا يرون ـ بعنادهم ـ ما فى دعوته من توحيد منطقى للإله الواحد، ولا ما فى عبادتهم للأصنام أو تشفعهم بها ـ من ضلالة غبية لا يقرها عقل . وإذ يعز عليهم ذلك، ينتدبون أبا جهل : عمرو بن هشام، ليذهب وأمية بن خلف، للقاء أبى طالب عم النبى، ليرد عنهم ابن أخيه، ويكفه عن عيب دينهم وآلهتهم التى يعبدونها من دون الله، ويجارون فى ذلك ما وجدوا عليه آباءهم وأجدادهم .. وإما أن يخلى بينهم وبينه ليكفوه أمره . فأبى عليهم أبو طالب، وعز عليه أن يخذل ابن أخيه الذى قال له : « ياعم ! .. والله لو وضعوا الشمس فى يمينى والقمر فى يسارى على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك دونه ما تركته » .

فلما علموا موقف أبى طالب، عادوا فاجتمعوا وتشاوروا يدفعهم عنادهم إلى فكرة ضريرة لا يعقلها عاقل . أن يقدموا إلى أبى طالب ـ عمارة بن الوليد بقالة إنه أنهد فتيان قريش وأجملهم، ليتخذه لنفسه ولدًا، وله عقله ونصره، على أن يسلم إليهم محمدًا . هذا الذى خالف دينهم، وسفه آلهتهم وأحلامهم، وفرق جماعتهم . ولكن أبا طالب يردهم بالمنطق الذى عجزوا بعنادهم عن رؤيته : « لبئس ما تسومننى ! أتعطونى ابنكم أغذيه لكم، وأعطيكم ابنى تقتلونه ؟! »

لا ييأس عناد الكفار ومكابرتهم، فيعاودون للمرة الثالثة الذهاب إلى أبى طالب، لينصفهم من ابن أخيه، فلما دعاه إليهم، وسألوه إلام يدعوهم، وقال لهم أن يقولوا : « لا إله إلاّ الله » .. غالبهم عنادهم الضرير فأعماهم عن رؤية

الحق، وجعلوا يتندرون كيف يدعوهم محمد إلى عبادة إله واحد، فنزلت الآيات من سورة ص تقول :

« أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ * وَانطَلَقَ الْمَلأ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ * مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلاّ اخْتِلاقٌ * أَأُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِن بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِي بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ * أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ * أَمْ لَهُم مُّلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْتَقُوا فِي الأَسْبَابِ * جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الأَحْزَابِ * كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الأَوْتَادِ * وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الأَيْكَةِ أُوْلَئِكَ الأَحْزَابُ * إِن كُلٌّ إِلاّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ »(سورة ص ٥ ـ ١٤)

اجتمع رؤوس قريش وكبارها فى حجر الكعبة التى حولوها عن دين إبراهيم وإسماعيل، إلى ساحة عبادة للأوثان والأصنام .. فأخذ أبو جهل يستثيرهم ويؤنبهم على سكوتهم على محمد حتى تجرأ عليهم، وسانده أبوسفيان مؤنبًا لهم أن أعز فتيان قريش قد بدءوا يتابعون دعوته، وتتعالى صيحات التحريض، فيعرض عليهم عتبة بن ربيعة، وكان على شىء من العقل والحكمة، أن يقوم إلى محمد فيعرض عليه أمورًا لعله يقبلها فيعطونها أيها شاء ويكف عنهم .

ولكن عتبة يفجأ بما لم يحسب له حسابًا، فقد عرض على محمد عرضًا ظن أنه لا يقاوم .. فقال له : « يا ابن أخى .. إن كنت إنما تريد بما جئت به من هذا الأمر مالًا، جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرنا مالًا .. وإن كنت إنما تريد به شرفًا سوّدناك علينا حتى لا نقطع أمرًا دونك .. وإن كنت إنما

تريد به مُلكًا ملكناك علينا .. وإن كان هذا الوحى الذى يأتيك رئيًا تـراه لا تستطيع رده عن نفسك طلبنا لك الطب وبذلنا فيه أموالنا حتى نبرئك منه».

وظن عتبة، وقد فرغ من عرضه هذا السخى، أنه قد نجح فى سـفارته، وأن محمدًا لا بد أن يستجيب إلى ما عرضه عليه، ولكن النبى عليـه الـسلام يتلـو عليه :« حم * تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * كِتَابٌ فُـصِّلَتْ آيَاتُـهُ قُرْآنًـا عَرَبِيًّـا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَـرُهُمْ فَهُـمْ لا يَـسْمَعُونَ * وَقَـالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَـابٌ فَاعْمَـلْ إِنَّنَا عَامِلُونَ * قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لاَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالآخِرَةِ هُـمْ كَافِرُونَ * إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ » (فـصلـت ١ ـ ٨) .

هنالك ينبهر عتبة بما كان لديه من عقل، فلا يملك إلاّ أن يقول محدثًا نفسه كالحالم : « ألا ما أحلى هذا الكـلام » .. وينـصرف إلى قومـه مبهـورًا، فيلقـاه الطواغيت فى مجلسهم منكرين عليه مظهره، ويقول قائلهم أبو جهـل، زعـيم العناد والمعاندين : « واللاّت والعزى لقد جاءكم أبو الوليد بغير الوجه الذى ذهب به » !

لم يقبل القرشيون ما أتاهم به عتبة عما سمعه من قرآن أخذ بلبه، ولا قبلوا نصيحته أن يخلوا بين محمد وبين ما هو فيه، بل يتهمونه بأن محمدًا قد سـحره، ويتهمون بذلك أيضًا الوليد بن المغيرة حين أفلت منه أن ما سمعه من محمد لا يقوله بشر، فيقول قائلهم إنه واللاّت والعزى قد صبأ .

لم يتوقف أحد من هؤلاء الكبار، وهم زعماء أكبر القبائل العربية، ليسأل نفسه كيف يدع الله الواحد الأحد، الذى خلق، ليقسم باللاّت والعزّى .. واللاّت هى الشمس، وكانت عبادتها شائعة فى اليمن والحجاز، ولها معبد فى الطائف، أمّا العزّى، فهى كوكب الزهرة، وكانت تعبدها قبيلة غطفان وترمز لها بشجرة سَمُرَة، وقد نصب المشركون لكل منهما صنمًا من الأحجار يرمز له فى جوف الكعبة، ويبذلون إليه العبادة والقرابين، ولا يجدون بأسًا من القسم بهما من دون الله، دون أن يعقلوا معنًى ولا مغزًى لهذا القسم الضرير الذى يقدس أحجارًا من صنع أيديهم، لا تعى ولا تدرك، ومع ذلك يعظمونها ويقدمون لها القرابين !!!

من تراب الطريق! (٦٢٠)

العند يورث الكفر*!!!

(١٥)

يقول الرواة أن قريشًا عقدت مجلسًا جعلت تعتب فيه على الوليد بن المغيرة قوله إن ما سمعه من محمد لا يقوله بشر، فاتهمه أبو سفيان بأنه قد صبأ، وما يخشى إلاَّ أن تصبأ قريش كلها لما أبداه وأبداه من قبله عتبة بن ربيعة، وجعل أبو سفيان وأبو جهل يلومانه أن قومه يكرهون ما قاله من إطراء لكلام محمد، حتى أنهم فكروا فى أن يجمعوا له مالا ليعطوه إياه ليتعرض لمحمد بما ينقض ما سلف منه، فعز ذلك على الوليد، وانتفض غاضبًا يقول لهما : قد علمت قريش أننى أكثرها مالًا ! فطفق أبو سفيان وأبو جهل يزينان له الرجوع عما أبداه، ولا عليه إلاَّ أن يقول ما يقنع قومه بأنه منكر لمحمد، كاره لكلامه .. ولكن الوليد استنكر فى البداية، وتساءل ماذا يقول، وقد لمس وهو العالم بالشعر وقصيده، أن لقول محمد حلاوة، وعليه طلاوة، وأعلاه مثمر، وأسفله مغدق .. وأنه يعلو ولا يعلى عليه، وأنه ليحطم ما تحته ! ولكن أبا سفيان وأبا جهل لم ييأسا، وظلا وراءه يحذرانه من غضب قومه، ويزينان له أن يصلح ما أفسده كلامه، فجعل الوليد يتردد، ويقبل ويدبر، ويفكر ويعاود التفكير، ويغالب نفسه حتى غلبها، ثم تخاذل وذهب

(*) المال ٢٠١٢/٧/٢٣

إلى جمهرة من قريش فى الكعبة، ليقول لهم فى حق محمد ﷺ ما يرضيهم، حيث وسوس له شيطانه أن يدعى أن محمدًا ﷺ ساحر، لأنه يفرق بسحره وتأثيره بين الرجل وأهله وولده ومواليه !!!

وبينما محمد ﷺ فى خلوته وتعبده وتحنثه، يتنزل عليه الروح الأمين، فيوحى له من كلمات ربه : « ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا * وَجَعَلْتُ لَهُ مَالا مَّمْدُودًا * وَبَنِينَ شُهُودًا * وَمَهَّدتُّ لَهُ تَمْهِيدًا * ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ * كَلا إِنَّهُ كَانَ لآيَاتِنَا عَنِيدًا * سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا * إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ * فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ نَظَرَ * ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ * ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ * فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلاّ سِحْرٌ يُؤْثَرُ * إِنْ هَذَا إِلاّ قَوْلُ الْبَشَرِ * سَأُصْلِيهِ سَقَرَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ » (المدثر ٢٧)

تنعى الآيات على المكذب تكذيبه ومعاندته بعد أن استبان له الحق، فقد أنعم الله عليه من المال والولد، وجعل له مالًا ممدودًا واسعًا، ورزقه بسطة من الولد يباهى ويفاخر بهم مكة، ومع ذلك يطمع فى المزيد، ثم لا يقدر نعمة الله عليه، فيرتد معاندًا مكذبًا لما سبق أن شهد به، ليحارب الله ورسوله ويطعن فيهما، فاستحق بذلك اللعنة والهلاك على سوء نيته وتدبيره، وأن يصلى جهنم جزاء ما زلف منه، وجزاء عناده الذى قالت عنه الآيات : « كَلا إِنَّهُ كَانَ لآيَاتِنَا عَنِيدًا » (المدثر ١٦) .

اجتمع هؤلاء الطواغيت على الإنكار والعناد، فلحقوا بمن عصوا الرسل والأنبياء واتبعوا أمر كل جبار عنيد، فخابوا بجبروتهم وعنادهم، وباءوا بالخسران المبين . فيهم وعن عنادهم وآفة العناد تقول الآيات البينات :

« وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُواْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْاْ رُسُلَهُ وَاتَّبَعُواْ أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ» (هود ٥٩)

« وَاسْتَفْتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ » (إبراهيم ١٥)

« أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ » (ق ٢٤)

لا يقف صلف الكفار والمشركين وعنادهم وغطرستهم عند حد، فيتابعون حربهم الضروس، ويسعون إلى إعنات محمد ﷺ بأن يسير الجبال عن بلادهم، أو يجعل لهم قصورًا من ذهب حتى يؤمنوا به، أو يسقط عليهم كسفًا من السماء حتى يصدقوه، فيتنزل عليه من آيات ربه وصفًا وبيانًا لحال هذا العناد الذى به ركب المعاندون كل مركب صعب للإعنات والإنكار .. فتقول الآيات :

« وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَـذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُورًا * وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الأَرْضِ يَنبُوعًا * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الأَنْهَارَ خِلالَهَا تَفْجِيرًا * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاء كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللّهِ وَالْمَلآئِكَةِ قَبِيلًا * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاء وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إَلاَّ بَشَرًا رَّسُولًا * وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُواْ إِذْ جَاءهُمُ الْهُدَى إِلاَّ أَن قَالُواْ أَبَعَثَ اللّهُ بَشَرًا رَّسُولًا * قُل لَّوْ كَانَ فِي الأَرْضِ مَلآئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاء مَلَكًا رَّسُولًا * قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا » (الإسراء ٨٩ ـ ٩٦) .

من تراب الطريق! (٦٢١)

العند يورث الكفر*!!!

(١٦)

طالت فصول التعذيب التى عقدتها قريش ومن والاها للمستضعفين من المسلمين، وشهدت بطحاء مكة صنوفًا من صور تعذيب العبيد والضعفاء، ولم ينج منها الأشراف .. فقد طاش صواب قريش وتراجع ما بقى من عقلها، بضغط العناد والمكابرة، فشهدت رمضاء مكة، وبيوت السراة، تعذيب بلال بن رباح، وعمار بن ياسر وآله، وبطش الحكم بن العاص بابن أخيه عثمان بن عفان، وقسوة سعيد بن العاص واشتداده على ابنه خالد حتى انكسرت المقرعة التى يضربه بها على رأسه .. وشهدت أزقة مكة طلحة بن عبيد الله ويداه مقيدتان إلى عنقه، وصبيان مكة والسفهاء يدفعونه ويسخرون منه ومن ورائهم أمه تدمدم وتسبه وتشجعهم على الاستهزاء به، ولكن الفتى صبر لا يلين . بينما يلاقى صديقه الزبير بن العوام تحريق عمه له وخنقه ليكفر برب محمد حتى ينجو من العذاب، ولكن الزبير لا يجزع ولا يتراجع، كذلك مصعب بن عمير الذى جزعت أمه على حبها الشديد له، من إسلامه، فوأدت عاطفتها وجعلت تهدده وتحرمه من مالها حتى صار الفتى الناهد الوسيم يشاهد بمكة وليس عليه إلا أسمال بالية !

(*) المال ٢٠١٢/٧/٢٤

وفى بيت أم أنمار، وهى امرأة من خزاعة، قاسية القلب، انعقدت محرقة للفتى خباب بن الأرت ليرجع عن إيمانه بمحمد، حتى تقرح جسده بما يشبه البرص من جراء التحريق، ولا يملك النبى عليه السلام، إلا أن يدعو له بالنصر . وتشتط أم سعد بن أبى وقاص فتضرب عن الطعام والشراب حتى تثنى ولدها عن إسلامه، فيقول لها وهو البار بها : « تعلمين والله يا أماه، لو كانت لك مائة نفس فخرجت نفسًا نفسًا، ما تركت دينى هذا لشىء » . ويتطاول طواغيت قريش وغلمانها فيؤذون النبى ﷺ ، أمام بيته، وفى صلاته وركوعه، ويلاحقون المسلمين بكل صنوف الإيذاء والتعذيب، حتى لم يجد النبى عليه الصلاة والسلام مفرًا من أن يأذن لأصحابه بالهجرة إلى الحبشة، ولكن قريشًا لا تهدأ ولا تستكين، فترسل فى أعقاب المهاجرين عمرو بن العاص وعبد الله بن أبى ربيعة ليؤلبا عليهم البطارقة والنجاشى، ويزداد سعار الكفار فيحصرون بنى هاشم والنبى عليه السلام ثلاث سنوات فى شعاب مكة، لا يزارون ولا يزورون، ولا يباع إليهم ولا يبتاعون، ولا يتزوج منهم أحد، ولا تسمح قريش لهم بأن يصهروا إلى أحد منها .. والحياة المحصورة فى الشعب لا شىء فيها من أسباب الحياة .. لا كلأ ولا مرعى ولا سبيل إلى الماء إلاّ بشق الأنفس، وتمعن قريش فى هذا الحصار الضرير حتى تلاحق ببطشها من تأخذه الشفقة فيسعى إلى تسريب شىء من الطعام إلى المحاصرين، ويدفع أبو لهب ولديه ليطلقا ابنتى محمد ﷺ، حتى إذا ما انتهى الحصار بعد لأى، استأنف الكفار والمعاندون ملاحقتهم وإيذاءهم لرسول الله ﷺ، فيحثو أحد السفهاء التراب على رأسه الشريف وهو راجع من دفن خديجة رضى الله عنها، ثم لا يكاد يمضى يوم أو يومان، إلاّ وينتهز الطواغيت

فرصة خلو النبى ﷺ إلى صلاته فى حجر الكعبة، فيتهجم عليه السفهاء وهو فى صلاته .. هذا يجأه، وهذا يدفعه بعنف، ساخرين منه أن جعل الآلهة إلهًا واحدًا !! ويسرف عقبة بن أبى معيط فيحاول خنقه بثوبه، ويتكالب عليه الجمع، لولا أن تصادف مرور أبى بكر فطار إليه يدفع عنه هؤلاء السفهاء، وهو يصرخ فيهم : « أتقتلون رجلًا أن يقول ربى الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم » ؟!

ولم يكن ما لاقاه عليه الصلاة والسلام بالطائف، بأقل مما لاقاه بمكة، فيتنطع عبد ياليل ويقول للنبى ساخرًا : « لأقطعن وأهتكن ثياب الكعبة إن كان الله قد أرسلك »!.. ويقفى شقيقه مسعود مستهزئًا : « أما وجد الله أحدًا يرسله غيرك » ؟!، بينما يقول ثالثهم حبيب : « واللات لا أكلمك أبدًا .. لئن كنت رسولًا من الله كما تقول لأنت أعظم حقًا من أن أكلمك، ولئن كنت تكذب على الله لأنت أشر من أن أكلمك » .. ! ثم لا يكتفى هؤلاء الإخوة بذلك، فيحرضون عليه السفهاء والغلمان فيتابعونه فى أزقة الطائف، ويقعدون له فى طريقه صفين من المتأهبين بكل الأدوات لإيذائه، يسبونه ويصيحون به، ويقذفونه بالأحجار، ولا يرفع عليه السلام رجلًا ولا يضع رجلًا إلاّ رضخوها بالأحجار حتى دميت رجلاه وتخضبت نعلاه بالدماء .. كلما أذلقته الحجارة، يقعد عليه الصلاة والسلام إلى الأرض، فيأخذون بعضديه ويقيمونه فإذا مشى يرجمونه وهم يتضاحكون مستهزئين، والنبى ﷺ لا يستطيع أن يستخلص نفسه منهم إلاّ بعناء شديد ومشقة بالغة .. حتى استطاع بعد طول معاناة أن يفيء إلى حائط بستان على مرمى البصر، ويرتمى مكدودًا مخضبًا بالدماء تحت ظل كرمة، وتهتاج مشاعره من الضيم الذى

يلاقيه، والأذى الذى يلاحقه، ممن أراد هدايتهم إلى الله الواحد الأحد، فلا يصادف منهم إلاّ العناد العذاب الذى تنوء به الجبال الرواسى .. فتسيل عبراته، وهو يتجه إلى السماء داعيًا ربه :-

« اللهم إليك أشكو ضعف قوتى، وقلّة حيلتى، وهوانى على الناس .. يا أرحم الراحمين .. أنت رب المستضعفين وأنت ربى .. إلى من تكلنى ؟! إلى بعيد يتجهمنى، أو إلى عدو ملّكته أمرى ؟!! . إن لم يكن بك غضب علىَّ فلا أبالى .. ولكن عافيتك هى أوسع لى . أعوذ بنور وجهك الذى أشرقت له الظلمات، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة، من أن تنزل بى غضبك أو تحل علىّ سخطك . لك العتبى حتى ترضى، ولا حول ولا قوة إلاّ بك » !

فى طريقه الشاق الطويل عائدًا فريدًا وحيدًا إلى مكة، بعد أن لاقى ما لاقاه من عنت ثقيف وتعديات واستهزاء غلمان الطائف وسفهائها .. طفق عليه السلام يسائل نفسه مشفقًا كيف سيستقبله طواغيت قريش وقد علموا ما لا بد قد تناهى إليهم من أمر ما فعلته ثقيف وسفهاء الطائف به .. وإنه عليه السلام لفى طريق عودته حزينًا مهمومًا من أفاعيل من أراد لهم الهداية بإبلاغهم رسالة ربه فقابلوه بالصد والعناد والنكير والإعنات والعدوان والاستهزاء .. يلم به هاتف من الوحى أنه إن شاء فإن الله يطبق على قومه الأخشبين (الأخشب من الجبال الخشن الغليظ الحجارة)، ويخسف بهم الأرض .. ولكنه صلى الله عليه وسلم لا يملك بفيض رفقه وكرمه وحلمه ورحمته، إلّا أن يقول لجبريل عليه السلام : « بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله عز وجل ولا يشرك به شيئًا ».

من تراب الطريق (٦٢٢)

العند يورث الكفر *!!! (١٧)

عبر كل مشاهد السيرة المحمدية، إلى أن أتم رسالته عليه الصلاة والسلام قبل أن يلاقى ربه، لم تنقطع أو تهدأ مؤامرات الكفار والمشركين، أو صدودهم ونكالهم وعنادهم وتربصهم بالدعوة وبالرسولﷺ وبالمسلمين .. لا تهدأ إن هدأت، إلاَّ لتستأنف .. اغتنموا رحلة الإسراء والمعراج ليشنوا حملة ضارية من النكال والتشكيك، واعتقدوها فرصة للنيل من الدعوة والداعى، فلما خاب سعيهم، وانقلب تآمرهم عليهم، واشتد الإيمان برسالة النبىﷺ، لم تيأس قريش، ولم تفارق غطرستها وعنادها وصلفها وغرورها وصدها عن سبيل الله .. وجعلت تتعقب الدعوة بخارج مكة كما تعقبتها بمكة، وجعلت تلاحق النبىﷺ فى جولاته ولقاءاته بتجمعات الحجيج فى موسم الحج .. فأرسلت من ورائه أبا لهب ليسخر منه للقبائل، ويحرض الناس عليه، ويتابعه مناديًا بين الحجيج : « يا قوم إن هذا الرجل إنما يدعوكم أن تسلخوا اللات والعزى من أعناقكم وحلفائكم من الجن بنى مالك بن أقيش إلى ما جاء به من البدعة والضلالة، يا أيها الناس إنه كاذب فلا تطيعوه ولا تسمعوا منه » !

(*) المال ٢٠١٢/٧/٢٥

.. لا يلتفت أبو لهب إلى ما فى كلماته هو من ضلالة، ومثله أبو جهل الذى جعل بدوره ينادى فى الناس : « يا أيها الناس، لا يغرنكم هذا عن دينكم، فإنما يريد أن تتركوا عبادة اللات والعزى .. يريد أن تدعوا عبادة آلهتكم وما ورثتموه عن آبائكم وأجدادكم » .

وأنت تلحظ أن الداء الذى أصاب الأمم من قبلهم، هو ذات الداء الذى أصابهم ..لا يدفعهم فيه إلاَّ صلفهم وعنادهم، وأنهم على هذا وجدوا آباءهم، فعلوا كما فعل قوم إبراهيم من عبادة أصنام من صنعهم، وإجلال أحجار وأوثان لا تضر ولا تنفع، واعتبار هذه الضلالة ديانة تعتنق مادامت موروثة ـ بحكم العادة ـ عن الآباء والأجداد !! وهم لذلك أنكروا البعث، وقالوا ما هى إلاَّ حياتهم الدنيا يموتون فيها ويحيون وما يهلكهم إلاَّ الدهر، ويستكثرون أن تنزل الدعوة على محمد وتترك الوليد بن المغيرة فى عزه وجاهه ومنعته، وهو سيد قريش بغير منازع .. أو مسعود بن عمرو الثقفى، سيد ثقيف وعظيم الطائف الذى لا يطاوله مطاول، يحسبون رسالات الأنبياء سباقًا على جاه الدنيا ولا يرون ما فيها من اصطفاء وهداية .. وتنزل على النبىﷺ من سورة الجاثية قول الحق عز وجل : « وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ*وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ» (الجاثية ٣١-٣٢).

لاتدرك عقولهم فى عنادهم الذى غَلَّ عقولهم، أن أمر الحق سبحانه وتعالى إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون، فيستهولون أن يحيى العظام وهى رميم، ويجاهرون محمدًا بالسخرية والاستهزاء، فيتلو عليهمﷺ فى ثقة

واطمئنان قول ربه عز وجل : « أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ*وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ*قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ*الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ*أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ*إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ*فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ» (يس ٧٧-٨٣) ..

وبدلًا من أن يتأمل هؤلاء الكفار ويكفوا عن عنادهم ويعملوا عقولهم، يلاحقون النبى ﷺ بالنكال والإيذاء.. ويبعثون بالنضر بن الحارث وعقبة بن أبى معيط إلى أحبار يهود يثرب ليدلوهم على ما يعجزونه به، فيشير عليهم الأحبار بأن يسألوه ـ عليه الصلاة والسلام ـ عن فتية ذهبوا فى الدهر الأول، ما كان أمرهم ؟ .. وعن رجل طواف قد بلغ مشارق الأرض ومغاربها، ما كان نبؤه ؟ .. وعن الروح ما هى؟

ولكن النبى ﷺ يجيبهم بما تنزلت به عليه الآيات الست والعشرون الأولى من سورة الكهف فى شأن الفتية الذين ذهبوا فى الدهر الأول، وبما نزل بالآيات ٨٣-٨٦ من سورة الكهف بنبأ ذى القرنين الطواف الذى بلغ مشارق الأرض ومغاربها، ثم يجيبهم عن الروح بقول ربه : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلًا» (الإسراء ٨٥).

فلما خاب سعيهم، هيأ لهم شيطانهم أن يسعوا لإغراء محمد ﷺ، بكل المغريات، مقابل الكف عن شتم آلهتهم التى يعبدونها من دون الله، وعدم ذكرها بسوء، فانتدبوا لمحادثته الوليد بن المغيرة، والعاص بن وائل، وأمية بن

خلف، والأسود بن عبد المطلب بن عبد العزى .. فطفقوا يذكرونه بما سبق أن عرضوه عليه من المال حتى يكون أغنى رجل بمكة، وبتزويجه من شاء من النساء، وأن يكفوا عنه .. فإذا لم يقبل، فليتفقا على تقاسم عبادة الآلهة، هكذا خامرهم الظن، فيعبد آلهتهم سنة، ويعبدون إلهه سنة، وهكذا دواليك .. فلا يزيد ﷺ على أن يقول له وهو ينصرف ماضيًا فى سبيله : « معاذ الله أن أشرك بالله غيره » .. وما يكاد ﷺ يفارق جمعهم حتى يوحى إليه جبريل عليه السلام من كلمات ربه : «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ* لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ*وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ*وَلا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ*وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ*لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ» (الكافرون ١ - ٦).

من تراب الطريق! (٦٢٣)

العند يورث الكفر*!!!

(١٨)

تتلاحق مشاهد العناد والإنكار، والسخرية والاستهزاء، حتى لا تراعى قريش ومن والاها حرمة البيت العتيق، فيروى الرواه أن قريشًا كانت ضاربة فى فسادها، ماضية على عادتها الموروثة عن الآباء والأجداد .. يتهاترون تهاترات عجيبة فى القداسة التى فهموها بكفرهم للأصنام المرصوصة فى البيت العتيق، فلا يطوفون بالبيت إلاَّ عراة .. فيما عدا الحُمّس (قريش ومن والت) .. يتأولون ذلك بأنهم لايطوفون فى ثياب عصوا الله فيها .. لا يجدون فى هذا العُرْى ما يخجل ويحسبون هذا الفحش عبادة .. وفى ذلك تنزلت الآيات ٢٦ – ٣٣ من سورة الأعراف تنهى عن هذه الفواحش!

وتأبى قريش إلاَّ أن تمضى فى عنادها وسوء مكابرتها .. وتأبى إلاَّ أن تعارض عبادة محمد وصحبه وطوافهم بالبيت العتيق، بطواف عابث ماجن، فتدفع الصبية والسفهاء إلى معارضة طواف المسلمين بطواف عابث هازئ يصفرون فيه ويصفقون، ويضعون خدودهم على الأرض مستهزئين بالمسلمين.. لا يقصدون من هذا الطواف الماجن عبادةً ولا ضراعةً ولا ابتهالًا، وإنما هو العناد والصد السفيه عن سبيل الله!

(*) المال ٢٠١٢/٧/٢٩

وفى أحد الأيام، يعترضهﷺ وهو ماض إلى داره، بعض رءوس قريش وسفهائها، فيمعنون فى عنادهم ويسألونه ساخرين مستهزئين : « يا محمد، واللات والعزى لا نؤمن لك حتى تأتينا بكتاب من عند ربك ومعه أربعة من الملائكة يشهدون أنه من عند الله وأنك رسوله كما تقول! »..

بيد أن النبىﷺ لا يبالى بهم، ولا يلتفت إلى ترهاتهم، ويمضى إلى سبيله وهو يقول :« إن ربى غنى عن العالمين » .. وبعد يوم أو بعض يوم، ينزل عليه الروح الأمين، فيوحى إليه من أمر ربه : « وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ إِنْ هَـذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ*وَقَالُواْ لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الأَمْرُ ثُمَّ لاَ يُنظَرُونَ*وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ*وَلَقَدِ اسْتُهْزِىءَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُواْ مِنْهُم مَّا كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ*قُلْ سِيرُواْ فِي الأَرْضِ ثُمَّ انظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ » (الأنعام ٧-١١).

هذا وبرغم مكائد قريش، وملاحقتها لمحمدﷺ بين الحجيج، وتعقب أبى لهب وأبى جهل له بما ألمحنا بطرف منه، لاقت دعوتهﷺ قبولًا بين بعض القبائل العربية التى تفد إلى مكة فى موسم الحج، برغم سفاهات وسخريات قريش .. ويكاد لا يمضى يوم، إلاَّ ويرى المكيون محمدًا ﷺ ماضيًا بين الدور، مناديًا فى أهلها : « يا أيها الناس، هلموا إلى الله .. إن الله يأمركم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا».. بينما يلاحقه أبو لهب وأبو جهل معاندين يناديان فى الناس من ورائه : « إن هذا يأمركم أن تتركوا دين آبائكم، فلا تسمعوا إليه!!».

وبينما عليه الصلاة والسلام يرنو إلى يثرب، تهب أنسام منها فى موسم الحجيج، فيتناهى إليه أن وفدًا من الأوس قد نزل مكة، فيطير عليه السلام

إليهم حاملًا دعوة ربه، فيقبل البعض، ويتحفظ البعض، وينصرف الأوسيون إلى يثرب على موعد للقاء فى العام القابل، بينما قريش لا تنى ولا تهدأ، وتحاول استدراج المسلمين إلى التشاتم والسباب .. ولا يدعون وسيلة للاستفزاز إلاَّ سلكوها، واشتط بعضهم فطلب إلى محمد ﷺ أن يجعل لهم من الصفا ذهبًا، ويقسمون أنه إذا فعل ذلك صدقوه واتبعوه، فتنزل الآيات من سورة الأنعام تدعوه ﷺ أن يعرض عن المشركين ويتبع ما يوحى إليه، وتدعو المسلمين إلى عدم مجاراة الكفار فى السباب، وتصرفهم عن استفزازات المشركين .. تقول الآيات للنبى ﷺ : « اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ*وَلَوْ شَاء اللهُ مَا أَشْرَكُواْ وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ*وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ فَيَسُبُّواْ اللهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ*وَأَقْسَمُواْ بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ*وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ*وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلآئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ إِلاَّ أَن يَشَاء اللهُ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ »(الأنعام ١٠٦-١١١).

من تراب الطريق (٦٢٤)

العند يورث الكفر*!!!

(١٩)

لم يتورع الكفار عن أى نقيصة، واستباحوا فى عنادهم أن يجدفوا فى حق الذات الإلهية، فيروى الرواة أن أبا بكر وهو خارج من الكعبة، لاقاه بعض رءوس قريش، واعترضوه مستخفين، يقولون له: « أما يعلم صاحبك أن الملائكة بنات الله ؟! »، ولكنِ أبا بكر يرد استهزاءهم بسؤال صافع، فيقول لهم معرضًا بجهالتهم : « فمن أمهاتهن؟! »، فيسقط فى أيدى الطواغيت، ويعتريهم الوجوم، فلا يجدون ما يقولونه!

فى ذلك نزلت الآيات من سورة الصافات تقول معرضةً بهذا السفه والتطاول ـ عنادًا وجهلًا ـ على الذات الإلهية، فيقول عز من قائل : « أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ*أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ*وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ*أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ*مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ*أَفَلَا تَذَكَّرُونَ*أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ*فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ*وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ*سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ»(الصافات ١٥٠ – ١٥٩).

(*) المال ٢٠١٢/٧/٣١

ومن فرط العناد الذى يورث المزيد من الكفر، جعل القرشيون يبدلون فى أحجارهم التى يعبدون كأنهم يبدلون ملابسهم .. يتبع كل منهم هواه .. لا يهوى الواحد منهم شيئًا إلاَّ ركبه، لأنهم بعنادهم وكفرهم لا يبصرون .. ترى من ظلَّ يعبد العزى ـ وهى حجر أبيض ـ لا يكاد يقع على حجر آخر يستحسنه إلاَّ ويغرق فى عبادة الحجر الجديد الذى صادف هواه .. لا يرى الحارث بن قيس السهمى، أحد كبار المستهزئين المعاندين ـ لا يرى ما فى ذلك من بعد مبعد مغرق فى الجهالة، بينما ينظر المسلمون فى عجب إلى هذه العقول الضامرة، وعدم التفاتها إلى ما هى فيه ـ بعنادها ـ من تفاهة وضلالة .. ينتقى ويبدل فى الأحجار التى يعبدها ما يشاء وفق هواه !! ويتنزل جبريل عليه السلام على النبى ﷺ فيوحى إليه من كلمات ربه : « أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللهِ أَفَلا تَذَكَّرُونَ » (الجاثية ٢٣).

وإذ استدار العام على الحج السابق، وأقبل موسم الحج الجديد .. تتناهى الأنباء إلى النبى ﷺ بقدوم بعض من أنصار يثرب .. يوافيهم عليه الصلاة والسلام عند العقبة.. بينهم الستة الذين لقوه فى العام السابق : أبو أمامة أسعد بن زرارة، وعوف بن الحارث، وقطبة بن عامر بن حديدة، وعقبة بن عامر، وجابر بن عبد الله، ورافع بن مالك .. أتوا يحملون بشارة تفشى الإسلام فى يثرب.. قد أقبل معهم لعامهم هذا سبعة آخرون .. من الخزرج معاذ بن الحارث بن عفراء نسبة إلى أمه عفراء الشريفة الخزرجية الطاهرة، وذكوان بن عبد قيس الزُرقى، وعبادة بن الصامت، وأبوعبد الرحمن يزيد بن

ثعلبة، والعباس بن عُبادة بن نَضْلة ـ ومن الأوس أبو الهيثم مالك بن التَّيْهان وعويم بن ساعدة..

بيد أن قريشًا لا تنى ولا تهدأ، ولا تفارق غطرستها وعنادها وإنكارها وصلفها وغرورها وصدها عن سبيل الله .. تحاصر محمدًا وصحبه ولا تدع سبيلًا للنكاية والإيذاء إلاّ طرقته .. وتمعن فى محاولتها عزل النبى ـ صلى الله عليه وسلم، والحيلولة بينه وبين نشر دعوته .. بالأمس كفتها ثقيف مؤنة وقف التفسحة للدعوة بالطائف، ولكن صار عليها الآن أن تحاذر من انطلاقها بخارج مكة وما حولها، فماذا عساها تصنع وقبائل العرب تختلف إلى مكة لتؤم أسواقها ولتزور البيت العتيق .. أتستطيع قريش أن تحول بين محمد وبين الإلمام بالزائرين وبالحجيج ؟! إن محمدًا يثبت يومًا بعد يوم أن لا شىء يثنيه عن تبليغ رسالته .. وها هى الأيام تثبت لهم يومًا بعد يوم أنه لا يخيفه إيذاء ولا إرهاب ولا إعنات، ولا يصده حائل .. يملؤه يقين يدهشهم بأن الكتاب الذى نزل به سيبلغ فى النهاية أجله .

ومع ازدياد هلع قريش وسعارها، جعلت تلاحق النبى عليه السلام فى جولاته بتجمعات الحجيج فى موسم الحج .. وعلى سفوح منى، أرسلت قريش من ورائه أبا لهب مدفوعًا بغيظه وحنقه .. فيبث بدوره بعض العيون لترى ماذا يفعل، وجعل أبولهب يتتبع النبى وهو يدعو وفود العرب إلى الإسلام، ويحدثهم بأن الله تعالى يأمرهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا .. وأن يخلعوا ما يعبدونه من دونه من هذه الأصنام التى جعلوها لله أندادًا !! ويقول لهم : « يا قوم إن هذا الرجل إنما يدعوكم أن تسلخوا اللاّت والعزى من

أعناقكم وحلفائكم من الجن بنى مالك بن أَقَيش إلى ما جاء به من البدعة والضلالة .. يا أيها الناس، إنه كاذب فلا تطيعوه ولا تسمعوا منه » !!

وفى مشهد آخر، يتقدم أبو جهل من خلف النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيتناول حفنة من التراب، ويسفى بها على هامته الشريفة ويقول للجمع : « يا أيها الناس، لا يغرنكم هذا عن دينكم، فإنما يريد أن تتركوا عبادة اللاّت والعزى .. يريد أن تدَعوا عبادة آلهتكم وما ورثتموه عن آبائكم وأجدادكم»!!

لا يترك أبو لهب، ومن ورائه أبو جهل ورهطهما، موضعًا يذهب إليه النبى عليه السلام إلاّ لاحقوه ليسفهوا دعوته، ودون أن يجدوا حرجًا ولا غرابة فى القسم باللاّت والعزى .. فهم قد قطعوا كل صلة لهم بالبيت الحرام بالمعنى الذى أراده الله تعالى أن يكون مثابة للناس وأمنا، وأن يُطَهَّر للركع السجود الذين يركعون إلى الله لا إلى الأصنام والأوثان .. فملئوا الكعبة عن آخرها بهذه الأصنام التى جعلوا يتعبدون لها ويقدمون لها القرابين !!

لم يكن هؤلاء المشركون الذين شنفوا للرسول عليه السلام وآذوه وعذبوا المسلمين ـ لم يكونوا يعرفون مقامًا حقيقيًا ولا حجًّا حقيقيًّا للبيت الحرام، بل كان الحج الشائع لديهم للبيت العتيق قبل الإسلام، لا ينتمى للدين بأى صلة .. بل تعمدت قريش بتدبير رءوسها أبى جهل وأبى لهب والنضر بن الحارث وغيرهم، أن تدفع الصبية والسفهاء إلى معارضة طواف المسلمين بالكعبة بطواف عابث هازئ يصفرون فيه ويصفقون ويضعون خدودهم على الأرض للاستهزاء بالمسلمين .. لا يقصدون بهذا الطواف العابث عبادًة ولا ابتهالًا، وإنما هى النكاية والعناد الضرير والصَد السفيه عن سبيل الله !

من تراب الطريق!

(٦٢٥)

العند يورث الكفر *!!!

(٢٠)

ما كاد صبح أحد الأيام يتنفس، حتى كانت قريش قد علمت بنبأ هذه البيعة التى تمت فى العقبة على الطريق من مكة إلى منى، فانزعجت انزعاجا شديدًا لم تطق عليه صبرًا، وانطلق رءوسها ينشدون مضارب القادمين للحج من يثرب على سفوح منى .. وبدءوا بالخزرج، فبادروهم بعتاب غاضب .. « يا معشر الخزرج، إنه قد بلغنا أنكم جئتم إلى صاحبنا هذا تستخرجونه من بين أظهرنا وتبايعونه على حربنا، وإنه والله ما من حىّ من العرب أبغض إلينا أن تنشب الحرب بيننا وبينهم منكم » !

بادر زعماء قريش بالذهاب إلى دار الندوة بجوار الكعبة، ليتدبروا ماذا يفعلون فى محمد ـ صلى الله عليه وسلم .. أيقتلونه ؟ ..

ولكن أتسكت بنو هاشم عن المطالبة بثأره ؟! .. ماذا هم فاعلون ؟!!! ..

ها هو محمد يمضى فى دعوته ولا يبالى ..

لا يدع بيتًا من بيوت مكة إلا دعا أهله إلى الإسلام ..

ولا أحدًا من الحجيج الذين يأتون لزيارة البيت العتيق إلا ألم به وتحدث إليه وسحره بقرآنه ودعاه للإسلام لم يفلح تعقب أبى لهب وأبى جهل

(*) المال ٢٠١٢/٨/١

وتكذيبهما له وحضهما الناس على عدم الاستماع إليه .. لم يُجْدِهم شيء من ذلك .. لا يفهمون لذلك سببًا إلاّ أن لحديثه طلاوة كأنغام الشعراء .. إنهم يخافون بنى هاشم إذا قتلوه .. إذن فليقيّدوه ويحبسوه .. يقول قائل منهم : «احبسوه فى وثاق ثم تربصوا به المنون حتى يهلك كما هلك من قبله الشعراء : زهير والنابغة، إنما هو كأحدهم !! ..» فيتنزل الروح الأمين على النبى المصطفى يتلو عليه من كلمات ربه : « فَذَكِّرْ فَمَا أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلا مَجْنُونٍ * أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ * قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُتَرَبِّصِينَ » (الطور : ٢٩-٣١).

جعلت قريش تتسقط الأخبار لتعرف الحقيقة فى أمر من تناهت الأنباء بأنهم بايعوا محمدًا من الأوس والخزرج .. وتأتى الأخبار لقريش بأنه قد غرر بهم، وأن أهل يثرب قد بايعوا محمدًا صلى الله عليه وسلم وأعطوه العهد والأمان .. فتستشيط قريش غضبًا، وتتنادى للخروج فى طلب القوم قبل أن يفلتوا إلى يثرب..

وعند « أذاخر » .. وهو موقع قريب من مكة، لحقت طلائع قريش بسعد بن عبادة من زعماء الخزرج، بينما تمكن المنذر بن عمرو أخو بنى ساعدة بن كعب بن خزرج من الإفلات .. فأخذت قريش تصب جام غضبها على سعد بن عبادة .. تكأكأ عليه الرجال فربطوا يديه إلى عنقه برباط رحله .. واحتملوه مربوطًا مقيدًا إلى حيث أدخلوه مكة على هذه الحالة: يضربونه ويجذبونه بجمته (مجتمع شعر الناصية)، وكان ذا شعر كثير .. وبينما سعد بن عبادة فى كرب شديد .. يعترض الركب رجل من قريش : وضيء أبيض شعشاع (الطويل الحسن) .. هو سهيل بن عمرو . يتوسم فيه سعد خيرًا،

ولكنه يفاجأ به لدى دنوه منه يلكمه لكمة شديدة حتى أيقن سعد من الهلاك، بينما القرشيون آخذون فى سحبه وسحله .. يقترب منه رجل من أهل مكة هو أبو البخترى بن هشام.. فيسأله : ويحك !! أما بينك وبين أحد من قريش جوار ولا عهد ؟!

فيقول له سعد بن عبادة مغالبًا ما فيه من ضنك : « بى والله، لقد كنت أجير لجبير بن مطعم بن عدى تجارة ـ وأمنعهم ممن أراد ظلمهم ببلادى .. وكذا للحارث بن حرب بن أمية بن عبد شمس ».. فيقول له أبو البخترى : « ويحك!! فاهتف باسم الرجلين واذكر ما بينك وبينهما من جوار » ..

وطار أبو البخترى وكان شهمًا، ليبحث عن جبير ابن مطعم أو الحارث بن حرب ليجيرا سعد بن عبادة، فألفاهما عند الكعبة، وما كادا يسمعان منه ما لحق ويلحق بسعد بن عبادة، حتى طارا إلى الأسير .. ولم يلحقا به إلاَّ وهو مشرف على الهلاك، فأجاراه واستخلصاه من أيدى القرشيين !!!

بدأت ببيعتى العقبة الأولى ثم الثانية، مرحلة افترقت فيها المشاهد افتراقًا كبيرًا بين مكة مسقط رأس النبى عليه السلام، والتى يقاومه طواغيتها ويعنتونه ويؤذونه، وبين يثرب أو المدينة المنورة التى جعلت تمثل أملًا للدعوة الإسلامية المحاصرة بمكة ..

فى يثرب وصل أصحاب البيعة من الأوس والخزرج، فرحين مستبشرين، يملؤهم السرور والغبطة بما بايعوا به وعليه النبى المصطفى عليه السلام .. تغمرهم أنوار الإيمان وتملؤهم مشاعر جارفة تغذيها عزائم قوية

مخلصة لتهيئة مدينتهم لاستقبال طلائع المهاجرين إليها من مكة .. فلا يترك أصحاب البيعة فرصة إلاَّ اغتنموها لزيادة رقعة الإسلام والمؤمنين به بالمدينة.

وعلى النقيض كان أهل مكة، وعلى رأسهم طواغيت الكفر من قريش .. يسألون ويتجادلون .. يعاندون ويكذبون وينكرون .. ولا يدعون فرصة للجاجة إلاَّ اهتبلوها ..يسخرون من أمر « الساعة » التى ينذرهم بها محمد، ويتنزل الروح الأمين على خاتم المرسلين فيلقنه من آيات ربه : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا * فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا * إِلَى رَبِّكَ مُنتَهَاهَا * إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا * كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا » (النازعات ٤٢ ـ ٤٦)، ولكن قريش لا تفيق من ضلالها لا ترعوى، وتلاحق الرسول والمسلمين بالإيذاء حتى لم يعد أمامهم مفر من الهجرة إلى يثرب .. وتتوالى الأيام والمسلمون يخرجون سرًّا إلى يثرب، بينما الكفار يضربون أخماسًا فى أسداس، ماذا هم فاعلون لمنع الرسول والمؤمنين من الخروج من حصارهم لهم فى مكة ؟!

من تراب الطريق! (٦٢٦)

العند يورث الكفر*!!!

(٢١)

ويأتى الميقات فيخرج الرسول ﷺ ومعه صاحبه أبو بكر مهاجرين إلى يثرب - فى صباح كل يوم منذ خرج الرسول عليه السلام وصاحبه من مكة، كان عامر بن فهيرة مولى أبى بكر، يقوم مع إشراقة شمس كل صباح، على رعى غنمه فى حضن جبل ثور والفضاء الذى حوله ليطمس آثار أقدام أسماء بنت أبى بكر التى كانت تأتى إليهما بالطعام والشراب، ويضلل قريش عن مكان اختباء الصاحبين، حتى إذا ما جن الليل، أخذ هذا المولى الأمين بعض غنماته إلى الغار فيحلب للرسول صلى الله عليه وسلم وصاحبه ما يشاءان، ويكر عائدًا خادعًا قريشا بالأغنام التى يقودها أمامه ويرعاها عن الاهتداء إلى مكمن الصاحبين !

مضت الأيام تباعًا، والرسول عليه السلام وصاحبه بغار ثور، وقريش تزداد ثورةً وغيظًا وتتلمس محمدًا عليه السلام وصاحبه فى كل منعطف يقود إلى يثرب، دون أن تعثر لهما على أثر .. وبعد ثلاثة أيام بعد أن أعياها البحث فى اتجاه يثرب، يممت طغمة من فرسانها جنوبًا بحثًا عنهما فى غير الاتجاه إلى يثرب، لعلهما يختفيان فى بعض الجبال المحيطة بمكة ..

(*) المال ٢٠١٢/٨/٢

واقتربت شرذمة منهم من غار ثور وبداخله الصاحبان .. فتناهت إلى سمعهما أصوات وقع حوافر الخيل على باب الغار، وقد أوشكوا على الدخول إليه، لولا أن صاح واحد منهم : « ألا ترون ما عليه من نسيج العنكبوت » ؟! .. وأضاف آخر : « يبدو الغار وكأنه مهجور لا يدخله ولا يخرج منه أحد »، فيقفى ثالث : « وهاتان الحمامتان الوحشيتان » ! فيقول الأول ضاحكًا : « راقدتان بعشهما فى فم الغار فى سلام »، فيعود الثانى ليقول لهم : « ألم أقل لكم إنه مهجور » ؟! ..أما بداخل الغار، فإن القلق على رسول الله كان قد بلغ بأبى بكر الصديق كل مبلغ، مخافة أن يبلغ طواغيت قريش من الرسول ما يريدون .. فتنثال عبراته رضى الله عنه، ولكن النبى ما إن يفرغ عليه السلام من صلاته، حتى يأخذ بيد أبى بكر حانيًا مشجعًا، فيهمس إليه أبو بكر : « يا رسول الله هؤلاء قومك يطلبونك ! .. أما والله ما على نفسى أبكى ولكن مخافة أن أرى فيك ما أكره » ! .. فيقول له النبى مواسيًا مشجعًا : « لا تحزن إن الله معنا » .. فينظر أبو بكر إلى مدخل الغار ويقول للرسول هامسا : « لو أن أحدهم نظر إلى قدمه لأبصرنا تحت قدميه "! فيقول له النبى : « ماظنك باثنين الله ثالثهما !! .. فيشير أبو بكر إلى أحد القرشيين قائلاً : « يا رسول الله إنه يرانا » ! .. ولكن النبى عليه السلام يطمئنه قائلا فى ثقة : « كلا، إن الملائكة تستر عنّا بأجنحتها .. يا أبا بكر لو كان يراك ما فعل هذا ! .. ما ظنك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما » ؟!!

سرت السكينة وشعت نسماتها من النبى المصطفى إلى صاحبه أبى بكر .. بينما يأتى من الخارج صوت أمية بن خلف مناديًا الفرسان من أسفل الجبل.. « ما أرَبكم فى الغار »؟! فيقول له أحدهم : « لعلهما يختبئان بداخله»! ولكن

أمية يجيبه : « إن عليه لعنكبوتًا كان قبل ميلاد محمد » ! . هنالك لوى طغمة الفرسان أعنة خيولهم، وكرّوا عائدين ليلحقوا بقريش فى بطن الوادى.. وليمضى الجميع هائمين هامين بحثًا عن طلبتهما فى الشعاب والجبال والبيداء ..

و بعد أن مضى الوقت وهدأت حركة قريش يأسًا، واطمأن النبى عليه السلام وصاحبه مما نقله إليهما عبد الله بن أبى بكر من قنوط قريش وهدوء حركتها، استقبلا تحت جنح الليل الدليل عبد الله بن أُريقط الذى أتاهما بالناقتين، ثم تهيأ النبى ـ عليه السلام ـ وصاحبه للرحيل ومعهما عامر بن فهيرة مهاجرين إلى حيث شاء الله .. ويقف النبى صلى الله عليه وسلم، فيتضرع داعيا إلى الله : « الحمد لله الذى خلقنى ولم أكُ شيئًا، اللهم أعنى على هول الدنيا وبوائق الدهر ومصائب الليالى والأيام، اللهم اصحبنى فى سفرى واخلفنى فى أهلى وبارك لى فيما رزقتنى، ولك فذللنى، وعلى صالح خلقى فقومنى، وإلى ربى فحببنى، وإلى الناس فلا تكلنى، أنت رب المستضعفين وأنت ربى، أعوذ بوجهك الكريم الذى أشرقت له السموات والأرض فكشفت به الظلمات وصلح عليه أمر الأولين والآخرين، أن يحل بى غضبك أو ينزل علىّ سخطك، أعوذ بك من زوال نعمتك وفجاءة نقمتك وتحول عاقبتك وجميع سخطك، لك العتبى خير ما استطعت، ولا حول ولا قوة إلاّ بك » .

انسلت الصاحبان تحت جنح الليل من الغار، ميممين شطر يثرب، ولكن النبى عليه السلام لا يستطيع أن يقاوم الالتفات خلفه إلى مكة، فيقف ناظرًا إليها متمليًا وقد أخذه الشجن .. ليقول وعيناه تنظران إلى أبنية مكة التى

أخذت تتضاءل أحجامها على البعد .. « والله إنك لأحب أرض الله إلىّ، وإنك لأحب أرض الله إلى الله، ولولا أن أهلك أخرجونى ما خرجت » !!

فى الصحراء القاحلة، بين هدوء الليل البهيم، ووهج الشمس الحارقة فى النهار، مضت الرحلة المباركة التى فرضت تاريخًا جديدًا وتقويما جديدً للتاريخ .. النبى عليه السلام وبصحبته أبوبكر الصديق يغذان السير فى طريقهما إلى يثرب .. تمر بالنبى أطياف ما ألمّ به وبالمسلمين فى مكة .. كيف لهؤلاء الكفار الذين تحجرت قلوبهم أن يصدوا هذا الصد المفحش عن سبيل الله، وكيف يجرهم العناد والغباء إلى هذا المركب الصعب الذى ركبوه.. آذوا بنى قومهم وآذوه ونكلوا بالمستضعفين، وأمعنوا فى إيذائهم وتعذيبهم، وحاصروا المسلمين لمنعهم من عبادة الله، وضيقوا عليهم مكة بما رحبت، ولاحقوهم فى كل ربع من ربوعها وزقاق من أزقتها .. وجعلوا يمارسون تعذيب المسلمين والتنكيل بهم والبغى عليهم حتى أخرجوهم من ديارهم وكلفوهم من أمرهم رهقًا .. ما لهذا الصلف والجبروت ؟!! .. وإن النبى صلى الله عليه وسلم لفى أسماه وخواطره، يتنزل عليه جبريل عليه السلام فيوحى إليه ويرطب قلبه من كلمات ربه .. « وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلا نَاصِرَ لَهُمْ » (محمد ـ١٣) .. ثم يرتفع الوحى، والنبى عليه السلام وصاحبه ماضيان فى طريقهما إلى حيث دار الهجرة التى احتضنت المسلمين من هذا الطغيان الذى أخرجهم إخراجًا من مكة حيث بيت الله الحرام !

من تراب الطريق (٦٢٧)

العند يورث الكفر *!!! (٢٢)

يعلم القارئ أن قريشًا لم تتوقف بهذه الهجرة النبوية عن عنادها وصدها وتآمرها على الدعوة والداعى، وأن المدينة المنورة شهدت مشاهد أخرى ما بين تآمر قريش وما تشنه، وألاعيب اليهود والمنافقين بالمدينة، ولست أريد أن أحول هذه السطور إلى استعراض فصول السيرة النبوية، وعنها أحيل من يشاء إلى مجلدات كتابنا : « السيرة النبوية فى رحاب التنزيل » .. ولكنى أريد أن أعود إلى الفكرة التى دفعت إلى تسطير هذه الفصول من سير الأنبياء والرسل، وما لاقته النبوات والرسالات من صد ومقاومة ضريرين كان عمادهما العناد الذى أغلق العقول والأفهام .. قلنا فى كتابنا الأديان والزمن والناس، إن اعتياد الكفر، كان هو «الشرنقة» التى جمعت جميع المعاندين الكافرين فى صدهم للأنبياء والرسل فى كل عصر .. وكأنهم كانوا جميعًا ينطقون بلسان واحد، وعلى نسق واحد، ووتيرة واحدة، وعلى إيقاع واحد يجمع خيوطه على اختلاف الأقوام والعصور والأزمان، إلف هؤلاء وأولاء واعتيادهم وجمودهم وتقديسهم الضرير وتمسكهم بما ألفوا ووجدوا عليه

(*) المال ٢٠١٢/٨/٦

آباءهم وأجدادهم .. لا يجدون فى هذا الجمود إلاّ الحق ولا حق سواه، وغيره باطل لا صحة ولا سداد فيه!!!

الذين سمعوا وصدوا نوحًا عليه السلام، لم يتذرعوا إلاّ بالعادة الموروثة الناشبة فى حناياهم عن الآباء والأجداد، فتعللوا قائلين فيما يروى القرآن المجيد : « مَّا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الأَوَّلِينَ • إِنْ هُوَ إِلا رَجُلٌ بِهِ جِنَّةٌ فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّى حِينٍ » (المؤمنون ٢٤، ٢٥) .. فى ذات هذه الوهدة يتردى قوم إبراهيم الخليل، مع أنه عليه السلام شرح وبين وأوضح وساق حجته لأبيه : « إِذْ قَالَ لأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا » (مريم ٤٢) .. لم يثن هذا الشرح والبيان ـ قوم إبراهيم عن لجاجة الإخلاد إلى شرنقة العادات الموروثة عن الآباء والأجداد .. لم يجدوا ما يردون به على تعجب إبراهيم لهم عن عبادتهم أصنامًا لا تسمع ولا تنفع ولا تضر، إلاّ الهروب إلى عالم الأجداد الغابرين، فقالوا فيما يرويه القرآن : «بَلْ وَجَدْنَا آبَاءنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ » (الشعراء ٧٤) .. تروى هذا المشهد سورة الأنبياء فتقول عن إبراهيم الخليل وقومه : « إِذْ قَالَ لأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ • قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءنَا لَهَا عَابِدِينَ • قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ » (الأنبياء ٥٢ـ٥٤) .. لا يحجم بنو إسرائيل عن إبداء عجبهم لموسى مما جاء يدعوهم إليه من نور وتوحيد، فيقلبون العجب مما يفعلون إلى عجب من دعوة موسى الكليم لا لشىء إلاّ لأنها تريد أن تلفتهم وتثنيهم عما وجدوا عليه آباءهم السابقين، يقولون لموسى منكرين لائمين : « أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا » (يونس ٧٨) .. «وَمَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الأَوَّلِينَ » (القصص ٣٦) .. ذات هذا العجب العجيب أبدته ثمود لنبيها صالح : « أَتَنْهَانَا أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا » ؟! (هود ٦٢) ..

بينما تقول مدين لشعيب عليه السلام : « أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا » ؟! (هود ٨٧) .. وعلى مثل هذا التعجب تقول عاد للنبى هود : « أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا » ؟! (الأعراف ٧٠) .. حتى الفواحش، لم يجد الكفار بأسًا من أن يبرروها بصنيع الآباء والأجداد الغابرين، يصفهم القرآن المجيد إلى الرسول المصطفى فيقول عز شأنه فى سورة الأعراف : « وَإِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ آبَاءنَا وَاللهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللهَ لاَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاء أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ » (الأعراف ٢٨) .. تتحكم فى هذه العقول شرنقات العادة والاعتياد، فلا يلتفتون ولا يبصرون ما فيها من قبح وتهافت وضلالة، فيقولون فيما يرويه الذكر الحكيم لنبى الهدى عليه السلام : « بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ ٠ وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ » (الزخرف ٢٢ ـ ٢٣) .. من هؤلاء وأؤلاء ـ ومن كفار قريش ـ يسخر القرآن المجيد من ضلالهم وقصور عقولهم وعماهم الضرير، فتقول الآيات البينات : « إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءهُمْ ضَالِّينَ ٠ فَهُمْ عَلَى آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ ٠ وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الأَوَّلِينَ » (الصافات ٦٩ ـ ٧١) .. تدل هذه الآيات وغيرها، على أن عرق تترس الكفار والمشركين بشرنقة العادة وموروثات الآباء والأجداد الغابرين ظل ممدودًا حتى تعلق به طواغيت قريش وكفار شبه الجزيرة العربية، وقاوموا به الدعوة المحمدية .. لم تنفعهم القوارع التى نزلت بالسابقين، ولا المنطق المبين الذى واجه به الأنبياء لجاجة الكفر، ولا سخافة معتقدهم الذى دعا إبراهيم الخليل أن يقول لهم فيما يرويه القرآن:«أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ » ؟! (الصافات ٩٥) .. على قدر تكرار هذه الظاهرة، على قدر ما تناولها القرآن وتنزل بها

على رسول الإسلام .. قص الذكر الحكيم ما كان من ضيق منطق هؤلاء الأقوام مع نوح وهود وصالح وإبراهيم ولوط وشعيب وموسى وعيسى وغيره ـ فى سور البقرة والمائدة والأعراف والأنبياء ونوح وإبراهيم والفرقان والشعراء والمؤمنون والقصص والصافات وص ولقمان والقمر وغيرها، يحاجيهم القرآن المجيد فى سورة البقرة بقوله عنهم : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلاَ يَهْتَدُونَ » (البقرة ١٧٠) .. وفى سورة المائدة : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلاَ يَهْتَدُونَ » (المائدة ١٠٤). أرادهم القرآن، وبين لهم رسوله، أن التعلق بالآباء أو التذرع بتوقيرهم، لا يعنى مسايرة الضلال أو اعتناق الباطل أو العمى عن النور والحق المبين !!

ومع التسليم بالأثر السلبى الخطير لسلطان العادة أو شرنقة الاعتياد، فإنه محال على العقل أن يسيغ أن يُعزى هذا الجمود والانحصار الغبى فى « الشرنقة » إلى محض احترام وتوقير الغابرين، فقد خالفوا سنهم حين أرادوا، أو أن يكون محض ارتياح للواقع القائم أو عجز عن فهم الجديد .. فقد كان بعض هؤلاء الأقوام ـ كقريش على سبيل المثال ـ على قدر من الإلمام بالأديان السابقة والحضارات المجاورة .. الأمر الذى يومئ أن « الشرنقة » التى انحصر فيها السابقون واللاحقون قد دخلتها دنيا المصالح، فالشرائع باطلها قبل سديدها تنمو حولها مصالح تتخذ لحمايتها درقة أو درقات، وتتحصن بالقديم المألوف المجرب لأن المصالح التى نمت حوله آمنة فى حضانته، مهددة فى غيرها ! .. لا يكتفى الآدمى فقط بالسقوط فى وهدة سلطان الاعتياد، وإنما يتشبث بالمصالح التى نمت حوله .. يعض عليها بالنواجذ !!

من تراب الطريق!

(٦٢٨)

العند يورث الكفر*!!!

(٢٣)

لا بأس من أن نختتم هذه الفصول، بما ذكرناه فى كتابنا :

« الأديان والأمن والناس »ـ كتاب الهلال ـ ٦٦٩ ـ فى سبتمبر ٢٠٠٦ ـ من أن الأديان لا تنتهى غايتها بمحاربة شرنقة اعتياد الكفر، وإنما غايتها المثلى احتواء وهدم كل « عادة » ذميمة تتشرنق فيها المذمات والمصالح والمآرب العارضة وتأخذ البشرية بعيدا عن طريق الحق والجمال ..

هذه الغاية المثلى لا تنهض بها قارعة حسية تبهر العقول والألباب دون أن تحمل بذاتها مدد النور والهداية فيما يصادف الإنسان كل يوم من سلبيات تتمحور وتصد كل دعوة أو محاولة للتغيير والإصلاح .

إن لكل زمن عادات وشرنقات تتحوصل فيها هذه العادات والمصالح، والتعامل مع هذه « الشرانق » المتغيرة يستلزم قدرة آلية ذاتية تحمل مقومات التعامل مع كل منها حسبما تقتضيه عناصرها .. ومن هنا كانت القيمة العظيمة لهداية العقل والضمير التى أتى بها وأنجزها الإسلام، لأنها تعطى

(*) المال ٢٠١٢/٨/٧

للآدمى أكسير التعامل الدائم المتجدد مع آفة كل عادة ومآرب المصالح التى تتشكل وتتمحور وتتشرنق فى دنيا الناس !!

لم تكن السماء بعيدة عن هذا كله، ولا كانت غير ملتفتة إليه، وإنما هى مراحل كان لا بد من تتابعها تتابعًا تدريجيًا لتأهيل البشرية لاستقبال الهداية الفارقة التى تأخذ بيدها أبدًا إلى النور الدائم الذى لا يخبو ولا ينقطع ـ هذا النور الذى يحمل شعلته الذاتية، وقوامها هداية العقل والضمير، وقوته الدافقة الدافعة التى تكفل للإنسانية ديمومة الإمساك بالخيط الذى يشدها دوما إلى الحق والنور .. كيف حقق الإسلام ـ الدين الفارق الخاتم ـ هذا الإنجاز ؟

المسئولية التى نيطت بالإسلام، لم تكن كشأن الديانات السابقة، لأمر بالغ الأهمية عريض الخطر .. كانت الأديان من قبل ديانات لأقوام، محدودة الدائرة التى فيها يجرى الخطاب فى زمان بعينه، إلى قوم بعينهم، فى بقعة يعيشون فيها، محدودة بهم ومحدودين فيها بلا وسائل اتصال أو انتشار مما أتيح للبشرية من بعد، فكان مفهومًا ومقبولًا مع هذه المحدودية أن تحتل المعجزة المادية أو الحسية مكان الصدارة لأنها بالغة الغاية فى دائرتها ما دام لا يطلب إليها أن تتخطاها إلى خارج الزمان والمكان اللذين فيهما يعيش المخاطبون، بينما جاء الإسلام ليخاطب الدنيا بأسرها، الرب فيه رب العالمين لا رب قوم بذاتهم، والخطاب فيه يتجاوز حدود المكان وحدود الزمان ليقدم للإنسانية الدين التام الكامل الخاتم الذى تغيت السماء أن يكون دينًا للعالمين إلى أن يرث سبحانه وتعالى الأرض ومن عليها . هذا الدين لا يؤدى غايته المرجوّة إن لم يحمل بذرة وصلاحية وقدرة الامتداد فى المكان

والزمان، وغير متصور لهذه الغاية العريضة أن يكون خطابها محدودًا، ولا أن تكون أدواتها محدودة، لأن هذه وتلك تقعدان بالديانة عن بلوغ هذه الغاية المأمولة ـ لذلك كان لابد للإسلام أن يكون دينًا فارقًا يحمل شعلته الذاتية، وقوامها هداية العقل والضمير، ليكون له بهذه الهداية ـ القوة الدافقة الدافعة التى تكفل للإنسانية ديمومة الإمساك بالخيط الذى يشدها دومًا إلى الحق والنور والجمال .

ليس يعنى هذا أن الإسلام أو رسول الإسلام قد افتقدا « حجة الصدق»، أو أن سيرة النبوة المحمدية قد خلت من الآيات والمعجزات، وإنما الآية البينة على كمال الإسلام غايةً ومنهاجًا، أنه قدم للإنسانية مفتاحًا تواجه به المعضلات وآفات الجمود والاعتياد على مدار الزمن، فلا ينحصر فى إزالة شرانق اعتياد الكفر، وإنما يتجاوزها إلى هداية موصولة تحاصر كل ضلالة ناشبة أو محتملة النشوب، وهو لذلك قدم منهاجًا متكاملًا وعقيدة شاملة تصح بهما الحياة والأحياء فى عالم مشدود إلى نور دائم لا يخبو ولا ينقطع، شعلته الذاتية هداية العقل والضمير والوجدان .

لذلك كانت النبوة المحمدية، نبوة هداية ترمى إلى تفتيح العقل وتبصيره ودعوته واستثارته إلى التأمل والتفكير والفهم والتدبير .. ولذلك أيضًا كان القرآن المجيد هو آية الإسلام الكبرى، وحجته الموصولة المحددة، وزاده المعطاء الذى لا ينفد لإنارة سبيل البشرية إلى الحق والنور والجمال ..

القرآن المجيد كتاب « عقل »، يجعل من التفكير فريضة بدعوة صريحة فى الآيات وخواتمها التى تستدعى ملكة الفهم والنظر والتأمل والتفكير، على نحو : « أفلا تعقلون » .. « لعلكم تتفكرون » .. « قل انظروا ماذا فى

السموات والأرض » .. « لعلهم يفقهون » .. « أفلم ينظروا » .. «أو لم يتفكروا ».. « لآية لقوم يتفكرون » .. « أفلا ينظرون » .. « أفلا تبصرون» .. « ليدبروا آياته » . « أفلا يتدبرون » ..

هذه وغيرها من القوارع المنبهة المتكررة ـ لا تأتى فى القرآن المجيد عرضًا، وإنما فى إطار منهاج عميق يتبناه القرآن ويدعو إليه حتى فى مسائل الإيمان والعقيدة .. « إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لأُوْلِي الألْبَابِ * الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىَ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَآ مَا خَلَقْتَ هَـذا بَـاطِلًا سُبْحَـنَكَ فَقِنَـا عَـذَابَ النَّارِ»* (آل عمران ١٩٠، ١٩١) .. هذا التأمل المتعبد الفاهم الواعى ـ هو قوة دفع ذاتية بآلية دافقة لا تنقطع تستخلص المتأمل من وهدة شرانق الكفر أو الضلالة أو الجمود، وتكفل له ديمومة المدد والأثر الفاعل واستمرار الإمساك بأحبال الهداية والنور .. لا ينقطع هذا المدد بتجاوز كفر أو شرك ناشب فى النفوس، ولا باقتلاع عادة ذميمة، ولا بالقضاء على آفة مستحكمة ـ وإنما هو طاقة ديناميكية واعية، تعطى القدرة على مواجهة واحتواء أو تجاوز أو إزاحة كل « سالبة » أو « مذمّة » أو « عادة » أو « نقيصة » تفرخها مسالك ودروب ومآرب الناس فى الحاضر أو فى الزمن القابل ..

من تراب الطريق! (٦٢٩)

العند يورث الكفر *!!!

(٢٤)

لم تنقطع قط مآرب وأغراض الناس عن إفراز « المذمّات » و « النقائص » والتحوصل فى شرانق الاعتياد أو الجمود، أو بمنطق « ليس فى الإمكان أبدع مما كان » .. ولذلك لم تنقطع حاجة دعوات الهداية أو الإصلاح أو التغيير أو التطوير أو الترقى ـ إلى مدد موصول يعطى « المفتاح » لتجاوز ما يطرأ أو عساه يطرأ، وهذا المفتاح لا يكون إلاّ بقدرة فاعلة ومهيأة ـ بالنظر والفهم ـ إلى سبر أغوار المستجدات، واست كشاف جذور الآفات والنقائص والسلبيات، واستشراف سبل محاصرة شرانق الاعتياد والجمود، وإزاحة أو إزالة أسبابها، وإفراز معطيات جديدة صالحة تدفع تيار الحياة والأحياء إلى الحق والجمال والكمال .. هذه الغاية المثلى، لا تتحقق بقارعة أو خارقة غابرة شدت وبهرت فى أوانها ثم انطمرت وانطمر وزال أثرها .. يلمس القرآن المجيد هذه الحقيقة لمسًا عميقًا حين يورد:« وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَن كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ » (الإسراء ٥٩) .. هذا التكذيب الضرير واجه كل الدعوات استمساكًا من المنكرين والمكذبين بضلال الآباء والأجداد الغابرين..« إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءهُمْ ضَالِّينَ * فَهُمْ عَلَى آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ * وَلَقَدْ ضَلَّ

(*) المال ٢٠١٢/٨/٨

قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الأَوَّلِينَ * وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ * فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذَرِينَ »(الصافات ٦٩ ـ ٧٣) ..

مفتاح الإسلام إلى القدرة الموصولة على ديمومة مواجهة شرانق « العادات » و « المذمّات »، وطلب الكمال والسعى إليه، مجدول فى المنهاج العقلى الذى اعتمده القرآن المجيد وتبنته النبوة المحمدية الهادية التى لا تسعى إلى إسكات ولا إلى سيطرة ولا تجبر ولا إلى قمع للفكر والفهم، وإنما إلى التبصرة والتنوير والهداية .. الدعوة قوامها الحكمة والموعظة الحسنة والمحاورة القائمة على العقل والمنطق واستشفاف الصواب : « ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ »..(النحل ١٢٥)

هذا المنهاج العقلى كان هو أداة الإسلام النافذة فى مواجهة وإزالة «الموانع» و« المذمّات » و « النقائص » و « شرانق » العادة والجمود ـ التى اعترضت سبيل دعوته .. واجه الإسلام العرف المغلوط، وعبادة الأسلاف، والاقتداء الأعمى بالكهان وأصحاب السلطة الدينية، والخوف المذل من أصحاب السلطة الدنيوية .. هذه المواجهة التى تصدى لها الإسلام، لا تتحقق غايتها بخارقة مفحمة، ولا بمعجزة مسكتة، وإنما اعتمدت فى الماضى، وكفيلة بالمضى على ذلك فى المستقبل، على الفلسفة القرآنية فى إعلاء العقل والتفكير، وعلى نبوة الهداية والتبصير .. فلا حاجة إلى كهانة ولا إلى هيكل، لأن الله تعالى أقرب إلى الإنسان من حبل الوريد، وقبلته إليه سبحانه ممدودة بغير عوائق ولا حدود .. « فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ إِنَّ اللّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ » (البقرة ١١٥) .. حاجة المتدين إلى الفهم مكفولة بعطاء وتبصير وتنوير أهل العلم لا بنفوذ سلطان الكهانة .. « فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ »

(النحل ٤٣) .. ولم يقبل الإسلام من المسلم أن يلغى عقله جريًا وراء سنن الآباء والأجداد، أو خنوعًا لمن يسخره باسم الدين فى غير ما يرضى العقل والدين، أو رهبةً وجبنًا من بطش الطغاة والمتجبرين !

خطاب القرآن المجيد للمعاندين المتحوصلين فى « شرانق » الاعتياد والتحجر والتسمّر والجمود، خطاب لحمته العقل وسداه الفكر .. بالعقل والتفكير ـ لا بمحض خارقة مفحمة ـ تدرك النفس الإنسانية ضلالة التحجر والجمود على عمى الغابرين .. « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلاَ يَهْتَدُونَ » (المائدة ١٠٤) .. « وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلاَ يَهْتَدُونَ » (البقرة ١٧٠) .. إزالة الانقياد الأعمى إلى سلطان الكهانة، لم يرد فى القرآن الحكيم عاريًا من سببه وسنده أو منزوعًا عن علّته وغايته .. يقول الخبير الحكيم : « اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُواْ إِلاَّ لِيَعْبُدُواْ إِلَـهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ * يُرِيدُونَ أَن يُطْفِؤُواْ نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ » (التوبة ٣١ ـ ٣٢) .. تقفى الآيات القرآنية بعد ذلك مباشرة بلفت صريح إلى أن النبوّة المحمدية نبوّة « هداية »، فتقول : « هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ » (التوبة ٣٣) .. هذه « الهداية » لا تجرى منزوعة أو منفصلة عن واجب المتلقين والمخاطبين فى إعمال العقل والفهم وإدراك الغاية .. تجمد المتلقين على عادات الآباء وانصرافهم عن الإمساك بخيوط الهداية ـ عمّى ضرير مغبته عليهم لا على سواهم،

فيوصى القرآن رسوله المصطفى بقوله له : « قُلِ اللهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ » (الأنعام ٩١) .

أدرك الإسلام أن مقاومة « شرانق » الاعتياد، لا تتأتى فقط ببيان ما فيها من عمى وعوار، ولا بدحضها بالحجة، والتفت بوعى رشيد إلى أن الناس لا يقبضون على ماضيهم بعناد وتعصب وإصرار إلاّ حين لا ينجح الحاضر في اكتساب ثقتهم، وحين ينفرهم هذا الحاضر ويزعجهم، وحين تضيق زوايا ومساحات رؤيتهم فلا يدركون جوهر ومعالم وإيجابيات « البديل » الوافد أو المطروح .. أمسك الإسلام بالخيط الصحيح بالتفاته ولفته إلى أن الدين وسيلة للإصلاح، وأن هذا الإصلاح هو الغاية المثلى التى من أجلها قدم الإسلام منهاجًا شاملًا وشريعة متكاملة وصورة للحياة تشد الإنسان حيث كان من وهدة الجمود والتحوصل أو التحجر إلى واحة الحاضر حيّ ومستقبل أكثر حياةً وإشراقًا .

الإسلام دعوة إصلاحية تستنهض الناس من آفات الاعتياد، لأنه عقيدة شاملة أحاطت الحياة بكل ما يحتاجه التعامل مع معطياتها السالبة والموجبة، وليس يحتاج الباحث إلى كثير عناء ليدرك شمولية عقيدة الإسلام، فهى مرئية بوضوح وجلاء فى آيات القرآن المجيد التى يسمع تلاوتها وترتيلها من يفوته قراءتها، ثم هى ملحوظة ـ هذه الشمولية ـ فى أحوال المسلم فى معيشته وعبادته .. يكفى للمتأمل أن يرى المسلم متجهًا بعبادته مباشرة إلى ربه مستقلًا بها عن الهيكل والصنم والأيقونة والوثن، ليعلم من ذلك وغيره ـ أن الدين الإسلامى وحدة متكاملة فى متناول المسلم أينما يولى فثمّ وجه الله .

من تراب الطريق! (٦٣٠)

تعالوا إلى كلمة سواء لمصلحة من هذه المعركة *!!!

فى اعتقادى وقد درست الموضوع دراسة شاملة، أن ما يسمى إشكال جامعة النيل، فيه من الافتعال والإثارة أكثر مما فيه من الصدق والموضوعية، وأكثر ما فيه من الافتعال والمغالطة غير البريئة - ربطه بالدكتور زويل أو إقحامه فيه، وهى مغالطة يعرفها المغالطون ويجهل أمرها معظم المتلقين الذين يبقى فى ذمتهم أنه يتعين عليهم أن يدرسوا الأمر قبل تكوين الرأى، وقبل أن يسيئوا الظن أو يسايروا المغالطة فى رجم الأبرياء وإهالة التراب على مشروع قومى من أجل مصر !!!

ومن الأخطاء أو المغالطات الضخمة أن تجرى المقابلة بين جامعة النيل - وهى جامعة خاصة، وبين مشروع مصر القومى للنهضة العلمية (مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا)، فهذه المدينة فضلاً عن كونها مشروعًا قوميًا لمصر لا لزويل، فإنها ليست جامعة فقط، وإنما مدينة علمية تضم أولًا جامعة للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتضم ثانيًا سبعة معاهد بحثية متميزة : (١) معهد للعلوم الطبية يضم مركز دراسات الشيخوخة

(*) المال ٢٠١٢/١٠/٧

والأمراض المصاحبة لها، (٢) معهد علوم النانو والمعلومات ويضم مركز إليكترونات وأجهزة النانو، (٣) معهد التصوير والمرئيات ويضم مركز التصوير والتصنيع الميكروسكوبى، (٤) معهد الطاقة والبيئة والفضاء، (٥) معهد علوم الاقتصاد والشئون الدولية، (٦) معهد التعليم الخيالى، (٧) معهد العلوم الأساسية ويضم مركز الفيزياء النظرية، أما الركن الثالث من هذه المدينة العلمية المتكاملة فهو هرم التكنولوجيا، وهو كيان للصناعات التكنولوجية ويمثل منطقة تلاق بين ما تفرزه أنشطة البحث والتطوير المستمدة من الجامعة والمعاهد البحثية، وبين السوق المحلى والعالمى للصناعات التكنولوجية المتطورة لصالح الناتج القومى المصرى فى هذا الباب.

ومن أكبر المغالطات غير البريئة التى لم يراجعها المتلقون، أن يُنْسب إلى زويل أو إلى مشروعه القومى، الانقضاض على جامعة النيل أو إقامة هذا المشروع القومى ـ وهو قومى ـ على أنقاضها . فالمشروع القومى ـ وهو قومى لا يمتلكه زويل ـ أسبق بسنوات من جامعة النيل، وتم وضع حجر الأساس له فى الثلاثمائة فدان التى اختيرت له فى ١/ ١/ ٢٠٠٠، بحضور رئيس الوزراء آنذاك ووزيرى التعليم العالى والإسكان والمجتمعات العمرانية، وكان ذلك فى إطار أمل وطنى فى إقامة صرح مصرى علمى قائم على الأركان الثلاثة التى أوجزتها، يعوض ما فاتنا فى ركب العلوم بعد أن تراجع التعليم والتعليم العالى تراجعًا مخيفًا، وقتها رحبت الدولة بهذا المشروع القومى، وأُعِدَّ مشروع قرار جمهورى سنة ٢٠٠٠ بمقومات تأسيس هذا المشروع القومى الذى لم يقرن به اسم زويل إلاّ لإتاحة الترويج العالمى، وأرسلت

رئاسة الجمهورية صورة هذا المشروع إلى الدكتور زويل رفق كتابها رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩/ ٣/ ٢٠٠١، طالبة فيها موافاتها بتصور كامل للمشروع، وجدول زمنى للتنفيذ، وموقف التمويل الآن، وأى معلومات ليمكن عرضها فى القرار على رئيس الجمهورية، وتبعته رئاسة الجمهورية بخطابها رقم ٤٧٦ بتاريخ ٣٠/ ٤/ ٢٠٠١ إلى الدكتور زويل للنظر فى مقترح تعديل المادتين السادسة والسابعة من مشروع القرار الجمهورى .

ثم فجأة وبفعل الوشاة والمحرضين على تعويق النجاح، أعطت الدولة ظهرها للمشروع القومى وللدكتور زويل، بعد أن روج أصحاب الأغراض إلى أن نجوميته خطر على مشروع التوريث، وأنه يمكن أن يكون منافسًا تستعصى مغالبته . ومن حق الرجل علينا أن نُسجل له أنه لم يقم الدنيا ويقعدها على هذا الإعراض غير المبرر عن المشروع القومى الذى تدارسه مع الدولة بعزم وجدية، ولم يعقد المؤتمرات الصحفية أو يفتعل أزمات مع وطنه، وتصرف تصرف العلماء ولم يثر لغطًا أو أى مشكلات !

وفى أعقاب هذا العدول الرسمى عن هذا المشروع القومى - وهو قومى، برزت فكرة الدكتور أحمد نظيف إبان توليه حقيبة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فى إنشاء جامعة النيل، وهى جامعة خاصة وإن تزينت باسم نهرنا العظيم، تقوم ومن المفترض أن تقوم على إمكانياتها الخاصة وتمويلها الخاص من مؤسسيها، وتتقاضى من أجل ذلك مصروفات باهظة من الطلاب وأولياء الأمور، ولكنها تعطى رواتب باهظة وصلت إلى ما يعادل نحو مائة وخمسين ألف جنيه شهريًا لرئيس الجامعة قبل أن ينضب

المعين، وكان لا بد للمعين أن ينضب بعد أن توقف الإنفاق عليها من المال العام !

فلماذا توقف الإنفاق العام، ونضب من ثمّ المعين، ومن المسئول عن هذا المشهد الحزين الذى يدفع الطلاب ثمنه ؟!!

من المفارقة أن ذلك عالق برقبة من أنشأ هذه الجامعة وأعطاها بغير حق من المال العام، وظل يرعاها من أموال دافعى الضرائب، وفى رقبة من استغلوا هذه الوضعية فى إشعال المرتبات ثقة فى أن إمداد الدولة سيستمر ما دام صاحب فكرة الجامعة قد صار رئيسًا للوزراء، ودل بما قدمه لها على أن يده طائلة تستطيع أن تفعل ما تريد دون مراجعة، فقد أصدر الدكتور نظيف قراره رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٠٦ منح به لجامعة النيل ١٢٧ فدانًا من ألـ ٣٠٠ فدان التى سبق اختيارها للمشروع القومى/ زويل، ولعلمه أن هذه المنحة من أراضى الدولة لجامعة خاصة ـ لا تجوز، بل تمثل جنايتى تسهيل الاستيلاء على المال العام والإضرار به، فإن هذا القرار الهمايونى لم ينشر بالجريدة الرسمية أو بالوقائع المصرية تحاشيًا لعواقب افتضاح مضمونه . ومن الغريب اللافت أن العجلة والتخفى، قد أوقعا القرار فى خطأ ساذج، أنه مع ذكر أرقام قطع الأرض، لم يورد الجهة أو الناحية، وهو خطأ يبطل بل يعدم القرار، ولكن لم يتوقف أحد عند هذه السقطة الفاحشة، وجرى التنفيذ تبعًا للمقصود المعروف .. لأن الآمر هو رئيس الوزراء !

لم يكن صحيحًا ولا سليمًا، إشارة ديباجة هذا القرار الهمايونى إلى القانون ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن قواعد تصرف الدولة بالمجان فى أراضيها وعقاراتها وأموالها، فذلك لا يعنى أن يتصرف عاملوها فى أراضى الدولة إلى الأفراد أو

الأشخاص الخاصة بغير حجة ولا منطق ولا سبب مشروع، ثم إن القرار وضع حدًّا أقصى للتصرف المشروع - إن كان مشروعًا - وأوجب أن يصدر القرار من رئيس الجمهورية إذا جاوزت قيمة المال المتبادل عنه ألف جنيه، وهو ما يستحيل أن يكون قيمة ١٢٧ فدانًا من أراضى الدولة التى قرر رئيس الوزراء أن يمنحها للجامعة الخاصة التى أنشأها وقيل إنه كان يعدها ليتبوأ سدتها بعد أن تنقضى ولايته فى رئاسة الوزارة والتى لا بد أن تكون لها نهاية !

على أن الدكتور نظيف لم يكتف بهذه المنحة الهائلة لجامعة خاصة من أراضى الدولة، فأمر بأن يمنحها من أموال الدولة ودافعى الضرائب ما وصل إلى ٤٥٠ مليون جنيه لإقامة مبنيين لها بتلك الأرض على حساب الدولة، فضلًا عن تبرعات شركات الاتصالات التى دفعت بإشارته وإشارة خلفه بوزارة الاتصالات الدكتور طارق كامل - للتبرع بها إلى هذه الجامعة الخاصة، مما ساهم فى اشتعال مبالغات رواتب العاملين، ما دامت على حساب الدولة وعلى حساب المصروفات الباهظة التى يتحملها الطلبة وأولياء الأمور !

تفجرت هذه الفضيحة، وكان أول من فجرها - بصحيفة الفجر - الصحفى الهمام الأستاذ عادل حمودة، وتابعته أقلام أخرى شريفة، فاتسع الخرق حتى وصل فى النهاية إلى نيابة الأموال العامة العليا، ولكنه ظل مكتومًا، لأن الأمر عالق برئيس الوزراء ووزير الاتصالات الموجودين بالحكم !

على أن دوام الحال من المحال، فقد قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وسقطت الوزارة، واشتعلت البلاغات الجديدة والنائمة، ورحل الرئيس السابق من الحكم فى ١١ فبراير، واشرأبت مخاطر المساءلة عن جنايتى تسهيل

الاستيلاء على المال العام والإضرار به، وهى لا تتوقف فقط عند من سهلوا الاستيلاء وأحدثوا الإضرار، وإنما تمتد أيضًا إلى من تلقوا واستولوا وشاركوا، فيما يسميه أهل القانون بالمساهمة الأصلية التى تعلق بالفاعل أو الفاعلين الأصليين، وبالمساهمة التبعية التى تعلق بكل من شارك بالاتفاق أو التحريض أو المساعدة !

فى ١٧ فبراير ٢٠١١، اجتمع مجلس أمناء المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجى الحاضنة لجامعة النيل - بمحضرها رقم (٢٦) - مرفق صورته - لمناقشة قرار رئيس الوزراء (الدكتور نظيف) رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٠٦ الصادر بمنحها حق الانتفاع على مساحة الأرض البالغة ١٢٧ فدانًا، والواقعة بمدينة الشيخ زايد بالسادس من أكتوبر، والتنازل بصورة نهائية عن حق الانتفاع، حيث قرار المجلس الذى جرى التواصل مع بعض أعضائه هاتفيًا، وتعذر التواصل مع المهندس فخرى عيد، وبحضور علاء الدين أحمد المدير التنفيذى للمؤسسة، حيث بوشرت الإجراءات، وتقرر : « الموافقة بصورة نهائية وغير مشروطة على التنازل عن حق الانتفاع الصادر بموجب قرار رئيس الوزراء (الدكتور نظيف) رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٠٦ لصالح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات » .

وفى ١٩ فبراير ٢٠١١، صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠١١، بالموافقة على قبول هذا التنازل النهائى الصادر من مجلس الأمناء سالف الذكر، عن حق الانتفاع الموافق عليه بقرار رئيس الوزراء رقم ٣٧٢ لسنة ٢٠٠٦ لمساحة ١٢٧.٠٣٢ فدان - بقطع الأراضى الفضاء أرقام ٦١ ، ٦٢ ،

٦٣ المخصصة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمدينة الشيخ زايد بمحافظة ٦ أكتوبر .

ثم أرسل رئيس مجلس أمناء المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجى ـ الحاضنة لجامعة النيل ، كتابه رقم ٢٤٣ بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ ، إلى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، إلحاقًا لما تقدم ، متضمنًا التنازل عن كافة التجهيزات التى تمت بتمويل من المؤسسة (أى الدولة) بالمبانى المقامة على الأرض المذكورة ـ بمنطقة الشيخ زايد ـ لصالح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتى تبلغ قيمتها حوالى ٤٠ مليون جنيه بالإضافة إلى ما قد يتبقى من التبرعات المخصصة لإنشاء جامعة النيل، وجارى حصرها .

وفى ١٤ مارس ٢٠١١ ، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء الدكتور عصام شرف رقم ٣٥٦/ ٢٠١١، بالموافقة على قبول وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات جميع تجهيزات المبانى الممولة من المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجى (أى من الدولة) والبالغة قيمتها ٤٠ مليون جنيه بالإضافة إلى ما قد يتبقى من التبرعات المخصصة لإنشاء الجامعة الجارى حصرها.

والسؤال : أين الدكتور زويل من هذا كله ؟!

وما علاقته به ؟!

فقرار التنازل الأول والثانى ، صادر من مجلس أمناء المؤسسة الحاضنة لجامعة النيل ، وإلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وليس إلى الدكتور زويل أو المشروع القومى ، والموافقة صادرة بقرارين لرئيس الوزراء رقمى ٣٠٥ ، ٣٥٦ لسنة ٢٠١١ .

والسؤال الثانى الذى يكشف حجم المغالطة ؟

ماذا كانت تفعل جامعة النيل، وأين كانت تباشر نشاطها طوال عام ٢٠١١، وطوال عام ٢٠١٢ وحتى الآن، بل ومن قبلهما منذ أنشئت سنة ٢٠٠٦ ؟!!!

تكشف الإجابة على هذا السؤال عن مغالطة هائلة ومتعمدة، فالمبنيان بأرض الشيخ زايد، كانا لا يزالان فى مراحل التشطيب النهائى، ولم يكن قد تم استخدامهما تعليميًا بعد حين تم ردهما فى فبراير ٢٠١١ مع الأرض إلى الدولة المالكة للأرض والمبنيين، فأين كانت جامعة النيل تمارس نشاطها - ولا تزال - طوال هذه الفترة ومنذ إنشائها عام ٢٠٠٦ ؟!

الجواب الذى تتجاهله المغالطات غير البريئة، أنه منذ إنشاء تلك الجامعة فى منتصف عام ٢٠٠٦، وهى تباشر نشاطها الإدارى والعلمى والتعليمى - فى مبنى بالإيجار بالقرية الذكية، بعيد جدًا عن أرض الدولة الموعودة لها والتى سبق اختيارها للمشروع القومى / زويل بالشيخ زايد بمدينة ٦ أكتوبر !!!

فأين الدكتور زويل والمشروع القومى / زويل - من ذلك ؟!!!

فلم يظهر المشروع القومى / زويل فى الصورة ، إلا فى آخر أكتوبر ٢٠١١، بعد نيف وعشرة أشهر من رد الأرض والمبنيين إلى الدولة المالكة لهما، وبعد أن راجعت الدولة توابع إهمال هذا المشروع القومى لعشر سنوات لأغراض صغيرة ، طلبت إلى عالمها الدكتور زويل ابن مصر أن يجدد ما قطعته هذه الأغراض الصغيرة ، فاستجاب كشأن كل المصريين المخلصين لوطنهم ، وصدر قرار رئيس الوزراء رقم ٧٣٨/ ٢٠١١ بتعيين أول مجلس

أمناء برئاسته ـ لمشروع مصر القومى للنهضة العلمية (مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا) ـ وبالمجلس أربعة من الحاصلين على جائزة نوبل (زادوا الآن إلى سبعة) ـ غير الدكتور زويل والدكتور مجدى يعقوب ، وأتبعته الدولة بالقرار ٧٣٩/ ٢٠١١ بالموافقة للمشروع القومى / زويل على استخدام الفيلا والقصر المخصصين لمجلس الوزراء والكائنين بشارع لاظوغلى، لاستخدامهما بحق الانتفاع لصالح صندوق تطوير التعليم كمقر لإدارة مشروع مصر القومى للنهضة العلمية (مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا) . أما أرض المشروع ، فصدر بها قرار رئيس الوزراء رقم ١٣٦٦ لسنة ٢٠١١ فى ٢٧ أكتوبر ٢٠١١ ، أى بعد ما يزيد على عشرة شهور من رد الأرض والمبنيين إلى الدولة المالكة لهما .

ولسنة تالية لهذا القرار، لم تشتكِ جامعة النيل أو تشكُ أنها تواجه أزمة !

والذى لم يتوقف عنده أحد، أن الجامعة ظلت تمارس نشاطها الإدارى والعلمى والتعليمى بالمبنى الذى تشغله منذ عام ٢٠٠٦ بالقرية الذكية، وظلت تشغله بعد ردها ـ فى فبراير ٢٠١١ ـ الأرض والمبنيين بالشيخ زايد إلى الدولة المالكة لهما . فطوال عام ٢٠١١ لم تتشكَ جامعة النيل ولم تدعِ بأنها تواجه أزمة، وطوال الشهور من يناير إلى آخر يوليو ٢٠١٢ ـ لم تتشكَ جامعة النيل ولم تدعِ أنها تواجه أزمة !

ثم بدأت فى أغسطس ٢٠١٢ الادعاءات والتشكيات، وحملة الهجوم الغريب اللافت على الدكتور زويل، وفى تجاهل لا يفوت لقومية المشروع، وكأنه ملكية خاصة للدكتور زويل، وتزامن هذا الهجوم الجائر من بعض القائمين على جامعة النيل، والتى لا تزال لليوم جامعة خاصة مسئولة عن

نفسها وعن تدبير تمويلها واحتياجاتها ـ تزامن معه تعيين الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء الأسبق ـ رئيسًا لمجلس أمناء الجامعة التكنولوجية، ولست أعرف إذا كان سيادته من المؤسسين الممولين لهذا المشروع الخاص، ولكن ما أعرفه مع كامل الاحترام لشخصه ـ أن سيادته ليس من العاملين بمجال التكنولوجيا، بل هو من أساتذة المحاسبة المتميزين فيها، وله مكتب محاسبة ضخم يديره ويتولاه، الأمر الذى أثار ولا يزال يثير تساؤلًا : لماذا توليته رئاسة مجلس أمناء جامعة تكنولوجية فى هذا التوقيت بالذات ؟!!!

فجأة، وبلا مقدمات تقبلها وتستسيغها العقول، شُن يوم ٨/ ٨/ ٢٠١٢، هجوم عدوانى مؤسف على المشروع القومى / زويل، سجله المحضر ٢١٩٧ لسنة ٢٠١٢ إدارى الشيخ زايد، المقيد برقم ٢٧٧ لسنة ٢٠١٢ حيازة كلية، فقام عدد من الأفراد، استبان أنهم طلبة من جامعة النيل وفى وسطهم موظف بالجامعة، باقتحام بوابة المدينة العلمية، حيث ضربوا خيامًا داخل حرمها ورفعوا لافتات دونوا بها بعض الشعارات، مضمونها طلب استرداد أرض المدينة وإعادتها لجامعة النيل، ومنعوا العاملين بالمدينة العلمية من القيام بمهام وظائفهم، ولم يمكنوا أفراد أمن المدينة من غلق أبوابها !!

كان مؤسفًا ولا يزال أن يُدْفع الطلبة الذين استبان لاحقا أن فيهم واحدًا من جامعة ٦ أكتوبر وآخر من الأكاديمية البحرية بالإسكندرية ـ للقيام بهذا العمل الطائش، وبعد تحقيق قضائى باشرته النيابة العامة ـ أصدر المستشار المحامى العام الأول لنيابة جنوب الجيزة الكلية ـ أصدر قراره فى ٣٠/ ٨/ ٢٠١٢، بتمكين الشاكى بصفته مدير عام مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا من الأرض والمبنيين الموضحين الحدود والمعالم بمحضر معاينة

الشرطة المؤرخ ٢٩/ ٨/ ٢٠١٢، ومنع تعرض المشكو فى حقهم (عدد / ١٥ من الطلبة وفيهم موظف الجامعة) ـ وكذا أى من العاملين والدارسين والقائمين على إدارة جامعة النيل والغير ـ له بصفته فى هذه الحيازة .

كما تضمن القرار نسخ صورة من الأوراق تخصص عن واقعتى إتلاف المزروعات ودخول عقار بالقوة، والمؤثمتين بالمواد ٣٦٧ / أولًا، وثالثًا، ٣٦٩، ٣٧٢ مكررًا من قانون العقوبات، ويتم التصرف فيها استقلالا .

وجدير بالذكر أن هذا القرار الصادر ٣٠/ ٨/ ٢٠١٢، والمعلن رسميًا بالصيغة التنفيذية فى ٢/ ٩/ ٢٠١٢، وواجب التنفيذ بالقوة الجبرية، قد سكت الدكتور زويل الممثل للمشروع القومى / مدينة زويل ـ عن المطالبة بتنفيذه، عشرين يوما كاملة، بينما العمل بالمدينة العلمية والجامعة معطل، والعدوان مقرون بحملة إعلامية متجنية مؤسفة مليئة بالمغالطات والإساءات إلى حد إرسال إيميلات إلى العديد من الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية تفترى كذبًا على الدكتور زويل وتسىء إليه وتشهر به، ولكن الرجل تصرف برقىّ، وتذرع بالصبر، إلى أن بدا للسلطات أن الأمور باتت تهدد ما بقى ـ وهو قليل ـ من هيبة الدولة واحترام القانون، وتعطل المرافق العامة، فسعت السلطات ـ وهى المخاطبة بالأمر القضائى وصيغته التنفيذية ـ إلى تنفيذه، بعد عشرين يومًا من صدوره، وسبقت تنفيذه مفاوضات ونصائح طالت مع الطلبة لساعات دون جدوى، فقامت القوة المختصة بأداء واجبها بلا أى تجاوزات كما جرت المزاعم والادعاءات !!

فماذا فعل الدكتور زويل حتى يتعرض لحملة غريبة جائرة متجنية لا يرتضيها أى منصف يراعى الله وضميره ؟!!!

بسداد هذا الإيجار تكافلًا ورعاية لمهامها العلمية، وزدنا بناء على اقتراح السيد وزير العدل ـ بأن يمتد هذا السداد للإيجار نيابة عنها إلى ثلاث سنوات حتى تستطيع الجامعة ـ الخاصة ـ ترتيب أوضاعها، وأبدى الدكتور محمد غنيم، ووافقناه، الاستعداد أيضًا لسداد أى مصروفات تتقدم جامعة النيل بما يثبت أنها هى التى أنفقتها ـ لا الدولة ـ ضمن الأربعين مليونًا التى حررت عنها خطابها لوزير الاتصالات فى ٢١ فبراير ٢٠١١، وسبقت الإشارة إليه وإرفاق صورته .

ماذا بعد ؟

بقى أن أقول لكم إن اللجنة الوزارية بعد تمحيصها للأمر، سجلت فى محضر جلستها الختامية الذى تضمن توصياتها، أنه قد تبين لها من معاينة المبانى أن جامعة النيل لم تستخدمها للدراسة نهائيا، وأن مدينة زويل (المشروع القومى) بدأت التجهيزات والتعديلات وإحضار العديد من الأجهزة من الخارج وتركيبها ، وزادت اللجنة رعاية لجامعة النيل بأن سمحت لها ـ برغم كونها جامعة خاصة ـ سمحت لها باستخدام مبانى ومعامل المدينة التعليمية (مبارك سابقًا) بمدينة ٦ أكتوبر .

فماذا كان رد جامعة النيل ؟!

الإمعان فى اصطناع الأزمات بلا منطق وبلا حجة تدركها العقول والأفهام ، ومضت فى هذا الإمعان إلى حد اعتداء أحد الطلاب على الأستاذ الدكتور يحيى إسماعيل وإصابته بكسر مضاعف فى اليد ، وإصابة جراحية اقتضت ثمانى غرز علاجية !

فماذا بعد ؟!

يؤسفنى أن أبناءنا الطلبة هم الذين يتحملون أوزار ما يدفع إليه الكبار، وأنه إلى جوار المتوقع فى شأن من أحدث بالدكتور يحيى إسماعيل هذه الإصابات الجسيمة التى تستوجب المساءلة الجنائية ، فإن النيابة العامة قد أحالت إلى محكمة الجنح موظف الجامعة الذى شارك فى الاعتداء على الحيازة وإتلاف المزروعات ودخول العقار بالقوة ، وسبعة عشر من الطلبة الذين دفعوا إلى هذا العمل الطائش !

لا أخفى أننى مشغول بكيفية التنازل عن الدعوى الجنائية دون إضرار بحقوق المشروع القومى / زويل ـ المدنية ، ولست أخفى أننى وأنا أبحث وأتدبر الوسائل لإجراء هذا التنازل ، لاحقنى الاعتداء البدنى المؤسف على الدكتور يحيى إسماعيل .

لقد أعلن الدكتور زويل ، وأعلنا معه ، أننا رغم كل شىء نتعاطف وسنظل نتعاطف مع الطلبة والطالبات؟

ولكننى أتساءل :

أين غاب العقل، وأين غابت الحكمة، وما هى المصلحة ؟

وأتساءل : لماذا هذا الافتعال الذى يبدو رعونة طائشة بلا منطق ؟!!!

ولماذا هذه الحملة الغريبة المتجنية على عالم هو أولا وأخيرًا ابن مصر ؟!

ولماذا فى هذا المنحى الضرير ـ نهدم دون أن ندرى مشروعًا قوميًا واعدًا ؟!

وأتساءل بمرارة : أين مصر والمصالح القومية فى هذه التصرفات الطائشة التى تؤدى إلى إهالة التراب على مشروع قومى لا يستهدف سوى خير مصر؟!!!

ثم أتساءل فى النهاية : هل آن للجميع أن يحتكموا إلى كلمة سواء ؟!!

من تراب الطريق!

(٦٣١)

ودائع الله "!!!

(١)

من يتأمل الإسلام ، يرى أنه قد فتح أبوابه ومد باحته للبسطاء ، كما فتحها ويفتحها لجميع خلق الله .. ويرى أنه قد عنى بالبسطاء ، وهم عموم كتلة البشر ، لأنهم خلصاء الله وودائعه ، وقادرون دون حواجز أو تعقيد - على سلوك الاتجاه إلى الله والمحافظة عليه .. فى باحة الإسلام يتوجه الإنسان بوجهه وروحه شطر الذى فطره .. ويتوجه إليه سبحانه بالنظر فى عباده ومخلوقاته .. وفى أغلى عباده عليه وهم الضعفاء .. متحل بسجية الإحسان التى لم تقتصر على أحد ، أو تؤثر ذوى قرابة أو جاه أو سلطان ، وإنما تمتد لتشمل كل ضعيف ألم به ضعف بسبب الخلقة أو الفقر أو الوهن أو المرض أو السن أو العجز أو السفر أو الضيق أو الهم أو الكرب أو الحاجة أو العوز أو الأسر ..

يقول الله عز وجل : « وَاعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا » (النساء ٣٦) ، ويقول جل شأنه : « وَلا يَأْتَلِ أُوْلُوا الْفَضْلِ

(*) المال ٢٠١٢/١٠/٢

مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُوْلِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ » (النور٢٢) ، ويقول فى وجوه البر : « لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ » .. (البقرة ١٧٧) ، ويوصى نبيه المصطفى عليه الصلاة والسلام فيقول له فى وصية جامعة :

« وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا » (الكهف ٢٨) .

يفهم المسلم من هذه الآيات ، ومن غيرها ، أن الله تعالى قد أوصى عباده بالضعفاء ، وأنهم ودائعه سبحانه لدى كل مؤمن .. وجعلهم - عز وجل - أمانة وعهدة فى عنق كل مسلم قادر على عونهم ومساعدتهم وجبرهم وحمايتهم ورعايتهم وكف الظلم عنهم والاهتمام بهم والمبالاة بأمورهم وبذل كل ما فى الوسع إليهم ..

فى عنايته عز وجل بالضعفاء ، وودائعه الذين أوصى بهم عباده ، نهى - سبحانه - عن البغى ، فقال : « إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُوْلَئِكَ لَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ » (الشورى ٤٢) ، وقال نبى الرحمة : « إن الله أوصى إلىّ أن تواضعوا حتى لا يبغى أحد على أحد ولا يفخر أحد على أحد » (رواه مسلم) .. وقال ﷺ : « مامن ذنب أجدر أن يعجل الله لصاحبه العقوبة فى الدنيا مع ما يدخره له فى الآخرة - من البغى وقطيعة

الرحم » ! وقد أخبر سبحانه وتعالى فى قرآنه المجيد أنه خسف بقارون الأرض حين بغى على قومه وتجبر ، فيقول عز من قائل : « إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ » إلى قوله : « خَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرْضَ » (القصص ٧٦ ، ٨١) .

ومن عناية الله تعالى بودائعه ، أن جعل الاستطالة على الضعفاء من الكبائر .. وقال أهل العلم فيما وردت به الآية ٣٦ التى مرت بنا من سورة النساء ، أنها قد جمعت إلى جوار من تتوجب العناية بهم ، كل من ألم به ضعف .. فالإحسان للوالدين لا يتجلى فقط فى الوفاء العام بحقوقهم والإحسان إليهم والقيام بحقهم ، وإنما تلفت آيات أخرى إلى ازدياد الحاجة إلى ذلك كلما هرما أو كبرا ووهنا وصارا أكثر حاجة إلى المزيد من الإحسان إليهما والبر بهما والعطف عليهما واللطف معهما ، فيقول عز وجل : « وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا * وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا » (الإسراء ٢٣ ، ٢٤) ..

وذكرت الآية ٣٦ التى مرت بنا من سورة النساء ـ ذوى القربى واليتامى والمساكين ، فنوهت بذلك إلى جواب بر ذوى القربى وصلتهم والعطف عليهم ، والرفق باليتامى والحنو بهم وعليهم ، وبالإحسان إلى المساكين وبذل الود والمعروف إليهم ، وقيل إن العناية بالجار ذى القربى لأن حقه مضاعف قد جمع بين حق القرابة وحق الجوار ، ولم تدع الآية الجار الجنب ، وهو ما لا قرابة له ، فأوصت به فيمن أوصت ، وروت السيدة عائشة من حديث الرحمة المهداة عليه السلام : « ما زال جبريل يوصينى بالجار حتى ظننت أنه

سيورثه». وعن أنس بن مالك أن النبى ﷺ قال : « إن الجار ليتعلق بالجار يوم القيامة يقول يا رب أوسعت على أخى هذا وأقترت علىّ أمسى طاويًا ويمسى هذا شبعان ، لِمَ أغلق بابه عنى وحرمنى ما قد أوسعتَ به عليه » (أخرجه البخارى فى الأدب المفرد[١١١] عن ابن عمر) .. وقال ابن عباس ومجاهد ، إن الصاحب بالجنب هو رفيق السفر ، فله حق الجوار وحق الصحبة .. وفى الحديث : « الضعيف أمير الركب » ، أما ابن السبيل فهو الضعيف العابر الذى يجب معاونته إلى حيث يريد ، وأردفت الآية الكريمة بأن الله لا يحب من كان مختالًا فخورًا . فالاختيال غرور وتباهٍ يُبْدى أكثر ما يُبْدى للضعفاء والبسطاء الذين يفخر عليهم المختال بما لديه من مال وخير حرموا منه ، أو يفخر بما دان له وامتحنهم الله فيه !!

من تراب الطريق (٦٣٢)

ودائع الله *!!!

(٢)

استغرقت سياسة الإسلام زمنًا حتى استطاعت القضاء على الرق، بتضييق أسباب الرق، وتوسعة أسباب العتق، ولم تنس فى رحلتها لتحقيق غايتها، أن هؤلاء من الضعفاء ومن ودائع الله لدى عباده .. وجاء عن النبى ﷺ فى شأن الرقيق : « من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » . وروى عن نبى الرحمة ﷺ : « كفى بالمرء إثمًا أن يحبس عمن يملكه قوته ». وقيل فى تفسير قول الله عز وجل : « وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ » (الأنعام ٣٨) ـ قيل إنهم يؤتى بهم يوم القيامة والناس وقوف فَيُقْضى بينهم .. وورد بالصحيحين من رواية أبى هريرة ـ قال رسول الله ﷺ : « عُذبت امرأة فى هرة ربطتها حتى ماتت جوعًا، لا هى أطعمتها وسقتها إذ حبستها، ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض » . وهذا عام فى سائر الحيوان الذى يجب على الإنسان أن يرحم بكمه وعجزه وضعفه . وورد عن نبى الرحمة ﷺ ـ أنه لعن من اتخذ شيئا فيه روح ـ غرضًا أى هدفًا يرمى إليه، ونهى

(*) المال ٢٠١٢/١٠/٣

عن أن تحبس البهائم للقتل، فإن كانت من المصرح بقتله كالحية والعقرب والكلب العقور، وجب تجنب تعذيبها أو تحريقها بالنار .

روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : « كنا مع رسول الله فى سفرة فانطلق لحاجته فرأينا حمرة (نوع من العصافير) معها فرخان فأخذنا فرخيها، فجاءت الحمرة فجعلت ترفرف، فلما رجع النبى ﷺ ورآها، سأل : « من فجع هذه بولدها ؟ ردوا عليها ولديها »، وروى أنه عليه الصلاة والسلام رأى قرية نمل محروقة، فنهى عن ذلك وقال لهم : « لا ينبغى لأحد أن يعذبها بالنار إلاّ ربها » .. فنهى بذلك عن القتل والتعذيب بالنار حتى فى القملة والبرغوث وغيرهما !

ونهى عليه الصلاة والسلام عن قتل الحيوان والطير عبثًا، وروى عنه ﷺ أنه قال : « من قتل عصفورًا عبثًا عج إلى الله يوم القيامة، وقال: يا رب سَلْ هذا لِمَ قتلنى عبثًا ولم يقتلنى لمنفعة » . ومن هذه السنن، كانت كراهة صيد الطير أمام فراخه، وكراهة ذبح الحيوان بين يدى أمه.

أما تضييق أبواب الرق فمشهور، فى القرآن المجيد وفى السنة النبوية، فقبل الإسلام كان الأسر والسبى من أبواب الرق الواسعة التى درج عليها الناس، ولم يكن للسبايا والأسرى أى حقوق، فكانوا يُقتلون أو يُستعبدون، فأوقف القرآن المجيد ذلك، وخير فى شأن الأسرى بين المنّ والفداء، وجعل المنّ سابقًا على الفداء، فقال عزّ وجلّ : « فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا » (محمد ٤) .. وأضاف الأسير إلى من تجب لهم الصدقة والرحمة والإطعام .. فيقول عزّ وجلّ فى صفات المؤمنين :« وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا»(الإنسان٨) .

وفى المقابل فتح الإسلام أبواب عتق وتحرير العبيد على مصراعيها فجعله كفارة للإفطار أو إفساد الصوم فى رمضان، وكفارة لليمين وفى الظهار وفى القتل الخطأ، كما جعله من مصارف الزكاة .

ففضلًا عن كون الإفطار فى نهار رمضان بلا عذر كبيرة من كبائر الذنوب، وتجب عنها التوبة الصادقة، فإن الإفطار يكون موجبًا للقضاء والكفارة، وجعل الإسلام الكفارة عتق رقبة عن كل يوم، وظلت هذه الكفارة سارية حتى سقط حكمها لسقوط محله الآن بزوال الرق، ومن ثم ينتقل المكفر عن ذنبه إلى الخصلة التالية وهى صيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينًا .

وفى كفارة اليمين، يقول الله تعالى :« لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُواْ أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » (المائدة ٨٩) .

و فى عتق الرقبة، ككفارة للظهار، يقول الحكم العدل :

« وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ » (المجادلة ٣، ٤) .

وفى عتق الرقبة ككفارة للقتل الخطأ، يقول اللطيف الخبير : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَئًا وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلاَّ أَن يَصَّدَّقُواْ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللهِ وَكَانَ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا » (النساء ٩٢) .

وباب الزكاة فى الإسلام، باب واسع جدًا لرعاية وكفالة الفقراء والضعفاء وودائع الله، وخصتهم الآية من سورة التوبة ضمن مصارف الزكاة، فقالت : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ » (التوبة ٦٠) .. وجعلت الآية فك الرقاب وتحرير العبيد، مصرفًا من مصارف الزكاة إلى جوار الفقراء المساكين، وإلى جوار الغارمين الذين استغرقتهم الديون وأعجزتهم عن الوفاء بحاجاتهم الضرورية ، وإلى جوار ابن السبيل، وهو المسافر قديمًا الذى انقطع عن بلده وماله وأهله، ومثله اللاجئ الذى انقطع عن مورده بسبب خارج عن إرادته . وأنت لا يسعك إلاّ أن تتوقف متأملًا عند نص الآية :

« وفى الرقاب » .. فكان الإسلام بذلك هو أول من وضع سياسة وخطة ممنهجة لمحاربة الرق وتحرير العبيد، بأن خصص جانبًا من ميزانية المجتمع فى مصارف الزكاة لإلغاء الرق وتحرير الرقاب، فضلًا عن رعايته كل ودائع الله من الضعفاء والفقراء والمساكين .

أينما نظرت فى القرآن والسنة، ترى أن الضعفاء هم فى الإسلام ودائع الله، أوصى بهم تبارك وتعالى رسوله عليه السلام ، وأوصى بهم عباده، وأعطاهم نبى الرحمة « إمارة » معنوية متميزة حين قال : « الضعيف أمير الركب » .. والركب هنا معنًى ومجازًا، فيصدق على ما يضارعه، فى عناية لافتة بودائع الله الذين جعل الإسلام الرحمة بهم ورعايتهم ـ صراط التوجه إلى الله عز وجل .

من تراب الطريق! (٦٣٣)

ودائع الله *!!!

(٣)

انطلاقًا من ذات الاهتمام برعاية كل من به ضعف أو عوز أو وهن أو حاجة، نرى اهتمامًا بالغًا فى الإسلام باليتامى .. فهم فى مقدمة « ودائع الله » التى أوصى بها عباده .. فيوصى بهم رب العزة رسوله المصطفى ﷺ فيقول له «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ » (الضحى٩) ..

ويصف المؤمنين بأنهم من يطعمون الطعام على حاجتهم إليه لليتامى والمساكين والأسرى، فيقول عن صفاتهم :

« وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا » (الإنسان ٨)، ويوصى تبارك وتعالى بالإحسان إليهم، فيقول فى كتابه العزيز « وَاعْبُدُواْ اللهَّ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ » (النساء ٣٦) .. وجعل سبحانه وتعالى نصيبا لهم فيما يفئ به على المسلمين، فقال عز من قائل :

« وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ للهَّ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ...» (الأنفال ٤١) .. وقال تعالى: « مَّا أَفَاء اللهُّ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى

(*) المال ٢٠١٢/١٠/٤

وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاء مِنكُمْ .. » (الحشر ٧).. وأمر عز وجل بإصلاحهم ومخالطتهم بالبر والعطف والحسنى، فقال:«وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاَحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ » (البقرة ٢٢٠) .. وأمر بإعطائهم حقوقهم ونهى عن أكل أموالهم أو إضافتها إلى مال من يقوم على رعايتهم، فقال تعالت حكمته : « وَآتُواْ الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلاَ تَتَبَدَّلُواْ الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا » (النساء ٢)، وأوصى بتربيتهم على إدارة أموالهم توطئة لبلوغهم الرشد، وبالتعفف عن الطمع فيهم، فقال عز من قائل : « وَابْتَلُواْ الْيَتَامَى حَتَّىَ إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلاَ تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُواْ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُواْ عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللهِ حَسِيبًا » (النساء ٦)، وقال: « وَلاَ تَقْرَبُواْ مَالَ الْيَتِيمِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ » (الأنعام ١٥٢)، وأوصى برعاية اليتامى من النساء ونهى عن استغلال ضعفهن، فقال جل شأنه : « وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاء اللَّاتِي لاَ تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَن تَقُومُواْ لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا » (النساء ١٢٧) .. وفى هذه الآية روت السيدة عائشة رضى الله عنها أن الأولياء كانوا يرغبون فى نكاح اليتيمة التى فى حجرهم رغبة فى مالها وجمالها بأدنى مما يتوجب أداؤه لهن من صداق، فإذا كانت مرغوبًا عنها لقلة المال أو الجمال عزفوا عنها والتمسوا غيرها، فاستفتى

الرسول ﷺ فى ذلك فنزلت هذه الآية . وروى الإمام البخارى فى صحيحه أن النبى ﷺ نهى عن السبع الموبقات، فذكر منها : « أكل مال اليتيم » (البخارى فى الوصايا ٢٧٦٦)، وروى البخارى عن نافع أن عبد الله بن عمر ما رَدَّ على أحد وصية، وأن ابن سيرين كان من أحب الأشياء إليه أن يجتمع إليه نصحاؤه وأولياؤه لينظروا فيما هو خير لمال اليتيم (البخارى فى الوصايا ٢٧٦٧)، وروى أنس رضى الله عنه أن الرسول ﷺ قدم المدينة وليس له خادم، فانطلق به أبو طلحة (أى انطلق بأنس) إلى رسول الله عليه السلام فبقى معه منذاك، ويضيف أنس : ا »؟

كان الرحمة المهداة، صلى الله عليه وسلم، قدوة فى البر بالي« فخدمته فى السفر والحضر ما قال لى لشيءٍ صنعته لمَ صنعت هذا هكذ تامى ورعايتهم، واعياً من تجربته الشخصية، ومن وصَايا ربه، أن اليتيم هو بالفعل وديعة الله لدى من يكفله ويرعاه .. فقد عانى ﷺ اليتم فى طفولته، رحل والده قبل أن يولد، وتبعته أمه وهو فى السادسة من عمره، فكفله جده عبد المطلب، ولكن سرعان ما توفى بعد سنتين، فانتقل إلى كفالة عمه أبى طالب .. وهو عليه الصلاة والسلام يعى من وصية ربه ما خاطبه سبحانه وتعالى به يوم ضاقت به الدنيا، وتملكه القلق، فتلقى منه قوله عز وجل فى سورة الضحى : « أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى » ؟! .. حتى إذا ما فرغت الآيات من تذكرته برعاية ربه له فى يتمه وفى هدايته وفى فقره وحاجته، ختمت بأمرها إليه : « فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ » (الضحى ٩-١١) .

وتلقى عليه الصلاة والسلام من القرآن المكى ما يقرن ازدراء اليتيم - بالتكذيب بالدين، فتقول الآية الكريمة : « أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ *

فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ * وَلا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ». (الماعون ١-٣) . وتلقى من القرآن المدنى فى شأن اليتيم ما ألمنا به من آيات سورة البقرة وسورة النساء، ومن حض متتال على العناية باليتيم والترأف به ورحمته ورعايته والعناية به فى نفسه وماله وفى تربيته وتنشئته، فجمع عليه الصلاة والسلام هذه الخصال فى صورة محببة جاذبة بحديثه الشريف، فقال ﷺ :

« من عال ثلاثة أيتام كان كمن قام ليله وصام نهاره، وغدا وراح فى سبيل الله، وكنت أنا وهو فى الجنة إخوانًا، كما أن هاتين أختان (وألصق السبابة بالوسطى) » .. تعبيرًا عن أنه إلى جانبه لا يفصل بينهما فى الجنة شىء، فبلغ بهذا الترغيب أعلى المراتب التى يطلبها المؤمن ويتمناها فى آخرته .

من تراب الطريق (٦٣٤)

ودائع الله (*)!!!

(٤)

المرأة من ودائع الله التى أوصى بها عباده، وتولاّها الإسلام بالرعاية والعناية والكفالة والحفظ والمساندة .. قد تكون المرأة ملكة، وقد تكون مملوكة، وهى الأم والابنة، والجدة والحفيدة، والزوجة والأخت، وفى كل هذه الأحوال هى من « ودائع الله » لأنها لا تستغنى عن الرعاية والكفالة، ولا عن النظر بعين الاعتبار والتقدير إلى وظيفتها المهمة فى الحياة، وصناعتها للأجيال..

فالابنة فى كنف أبيها، وكذلك الزوجة فى كنف زوجها، وهى أيا كان نصيبها من النجاح تحتاج إلى هذا الكنف .. وترى عين القرآن المجيد عليها، تكلؤها وترعاها، فيقول تبارك وتعالى :

« وَلاَ تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ اللهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُواْ اللهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا » (النساء ٣٢) .. هذه رعاية ربانية تحمى النساء من طمع الرجال إذا طمعوا، وتعطى للأنثى حقها مثلما يعطى الرجل حقه، دعا إلى ذلك الحرص على الرعاية ـ أن المجتمعات درجت ومن قبل الإسلام على التغول على حقوق

(*) المال ٢٠١٢/١٠/٨

المرأة، واعتبارها متاعًا للرجل، يبنى بمن يشاء منهن بغير حد، وفى سفر الملوك الأول ـ الإصحاح ١١ « فالتصق سليمان بهؤلاء بالمحبة، وكانت له سبعمائة من النساء والسيدات وثلاثمائة من السرارى . فأمالت النساء قلبه». واعتاد العرب وأد البنات خشية العار أو الإملاق، ضيقًا بهن واستهانة بقدرهن، فيما وصفه القرآن المجيد فقال : « وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلاَ سَاء مَا يَحْكُمُونَ » (النحل ٥٨، ٥٩) .. اختلت المقاييس حتى تعتبر خطايا الرجال غزوًا وفحولة، بينما هنات النساء عارٌ يُحتاط له بوأد الإناث .

حرص القرآن الحكيم على أن يعيد التوازن والسواء إلى كفتى الميزان، فشف عن فلسفة مؤداها أن الأنثى من ودائع الله، تجب رعايتها ابنة من أبيها، وزوجة من زوجها، وأمًا من أبنائها وبناتها، وأختًا من إخوتها .. وعاملة لها كل حقوق الرجال فى نواتج أعمالهم .. فى العبادات وفى المعاملات، كالرجال سواء بسواء .. يقول الحكم العدل : « أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى » (آل عمران ١٩٥) .. ولها مثل ما للرجل : « وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ » (البقرة ٢٢٨)، وقدمها تقديمًا صريحًا على الرجال، فما تكاد الآية تذكر الإحسان بالوالدين، حتى تخص الأم بالذِّكر، فيقول عزّ وجل: « وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا » (الأحقاف ١٥)، ومن مشهور وصايا المصطفى ﷺ فى الحديث : « أمك ثم أمك .. ثم أبوك » .. والدرجة التى أعطاها القرآن للرجال، هى للرعاية والكفالة والعناية ـ لا للتجبر والتحكم والإساءة .. للعدل والإحسان، لا

للظلم والتجبر .. لرعاية حياتها وتقدير حنانها وعطفها ومقابلة برّها ودورها بالحدب عليها . تجد هذه المعانى حاضرة فى وصايا الإسلام للأب والزوج .. وللأبناء والبنات .. خرجت بها رعاية الله من دنيا الرقيق إلى باحة الأم المكرّمة، والزوجة المحفوظة المرعية .. قيد الإسلام تعدد الزوجات ولم يقرره كما يظن البعض، وقد رأينا - برواية العهد القديم - كيف كان لسليمان سبعمائة من الزوجات وثلاثمائة من السرارى، فوضع الإسلام الحدود وشرط الشروط وفى صدرها العدالة، منبها إلى أن العدل بين النساء بعيد وإن حرصنا، فجاء فى الآية الثالثة من سورة النساء : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً » (النساء ٣)، وجاء فى آية أخرى : « وَلَن تَسْتَطِيعُواْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ النِّسَاء وَلَوْ حَرَصْتُمْ » (النساء ١٢٩) . حق الأم على بنيها لا يقل بل يزيد على حق الأب على بنيه، وقال عليه الصلاة والسلام لمن سأله عن حق أبيه وأمه : « هما جنتك ونارك » .. منوّهًا إلى أن الجنة فى رضاهما، والنار جزاء سخطهما .

ترى الحديث النبوى يكرمها كزوجة، فيقول عليه السلام : « ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله عز وجل خيرًا من زوجة صالحة إن أمرها أطاعته، وإن نظر إليها سرّته، وإن أقسم عليها أبرّته، وإن غاب عنها نصحته - أى حفظته - فى نفسها وماله » .

و روت السيدة عائشة رضى الله عنها، أنها جاءتها امرأة ومعها ابنتان، فلم تجد لديها غير تمرة واحدة، فأعطتها لها، فقسمتها بين ابنتيها، فلما حدثت النبى ﷺ بما كان، قال : « من بلى من هذه البنات بشىء فأحسن إليهن كنّ له سترًا من النار » .. وفى حديث آخر يقول : « من كانت له أنثى فلم يئدها ولم يهنها ولم يؤثر ولده عليها أدخله الله الجنة » .

وفيما رواه عنه سعيد الخدرى : « من كان له ثلاث بنات أو ثلاث أخوات أو ابنتان أو أختان فأحسن صحبتهن (أى عشرتهن) واتقى الله فيهن فله الجنة ».

ومن اللافت أن الإسلام وهو يحض على العتق للقضاء على الرّق، قد نظر إلى المرأة فرأى أن العتق بلا ضمان قد يقذف بها إلى المجهول، فعمل القرآن المجيد حماية لودائع الله ـ أن ينقل النساء المملوكات من رابطة العبودية إلى رابطة الزوجية، فأمر بالزواج منهنّ وبرهنّ . فقال سبحانه وتعالى : « وَأَنكِحُوا الأَيَامَى مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ » (النور ٣٢) .. وفضل الجارية المملوكة المؤمنة، على المشركة، فقال عزّ من قائل : « وَلأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ » (البقرة ٢٢١).

الزوجة من ودائع الله لدى زوجها، عليه أن يصونها ويحفظها ويرعاها ويعطيها حقها من التكريم والوفاء . وفى زمن كان ينظر فيه إلى الزوجة كالمتاع، يقول النبى عليه الصلاة والسلام للسائل عن حقها : « أن تطعمها إذا طُعمت، وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب ولا تقبح، ولا تهجر إلاّ فى البيت » .. أمر عليه الصلاة والسلام ألا تزوج قهرًا، وأومأ إلى أن البكر سكوتها رضاها، مراعاة لحيائها، وغيرها يجب أن تستأذن وأن توافق صراحة.

روى النسائى وأحمد بسندهما، أن فتاة جاءت إلى النبى ﷺ تشكو له قائلة: «إن أبى قد زوجنى ابن أخيه ليرفع بى خسيسته ـ أى عيبه»، فجعل النبى عليه السلام الأمر إليها، تقبل الزواج أم تأباه، فلمّا فعل، قالت : « قد أجزت ما صنع أبى، ولكنى أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شىء ».

لم يقتصر الإسلام على إنصاف المرأة، وإنما دلت سياسته على أنها من « ودائع الله » ـ مكفولة الرعاية من أبيها، ومن زوجها، ومن بنيها ..

من تراب الطريق (٦٣٥)

ودائع الله (*)!!!

(٥)

ليس من الإسلام التناسل بلا مسئولية، وإنجاب الأطفال والقذف بهم إلى المجهول بلا عناية ولا إنفاق ولا تهذيب ولا إصلاح ولا تأديب ولا تربية ولا إعداد لمواجهة الحياة مواجهة ناجحة تحرز نجاحًا للفرد وتقدمًا للمجموع .. ومن يتأمل فى حكمة وفلسفة وسياسة ومبادئ وأحكام الإسلام، يرصد أن صلاح الفرد الإنسانى هدفه وغايته، وأنه اعتبر الضعيف ـ أيًا كان سبب ضعفه ـ من « ودائع الله » الواجب رعايتها والعناية بها .. والوليد إلى أن يكبر ويبلغ أشده من « ودائع الله » لدى أبيه وأمه، ولدى كفيله ووصيه إن لحقه يُتْم، ولدى القيم عليه إن كان وليّه غير صالح للولاية .

ترى هذه العناية، لودائع الله، منذ الحمل وما يستوجبه، ومنذ واقعة الميلاد وما يتلوها من واجبات تضع مسئولية كبيرة على الآباء والأمهات.. الإسلام يتتبع هذه « الودائع » نطفة ثم علقة ثم مضغة، بأن اعتنى بالأسرة التى يتوالد منها ليكون زينة للحياة لا عبئًا ضائعًا مضيّعًا فيها .. فالزواج سكن ومودة ورحمة لتكوين بيئة صالحة، وصلاح الأم لهذه المهمة الجليلة من رضاعة وحضانة وعناية ـ غاية مرعية، يصدق عليها ما رسمه القرآن المجيد :

(*) المال ٢٠١٢/١٠/٩

« فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ » (النساء ٣٤) .. من عناية الإسلام بهذه الودائع أن اهتم بسلامة وصحة محيط تكوين الأجنّة، فلم يترك علاقة الزوجين بلا إرشاد وتوجيه .. من طهارة وسلوك، فنرى فى سورة البقرة : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُواْ النِّسَاء فِي الْمَحِيضِ وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىَ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ » (البقرة٢٢٢) .

وكما عنى الإسلام بتكوين الجنين، اعتنى بحسن اختيار اسم المولود الذى سيواجه به الدنيا، فجاء فى حديث الرحمة المهداةﷺ: « إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فحسنوا أسماءهم » .. ومن حق الولد ـ وهو وديعة الله لدى أبيه وأمه ـ أن يحسنا أدبه وتربيته .. فجاء فى الحديث الشريف:« من حق الولد على الوالد أن يحسن أدبه ويحسن اسمه » .. لا يدع الإسلام هذه « الوديعة » نهبًا للعشوائيات أو الإهمال، فعنى بها فى رضاعها وفطامها، فضلًا عن عنايته بالحمل فيها .. ففى آيات الذكر الحكيم : « وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا » (الأحقاف ١٥) .. وأوصى الأمهات بإتمام الرضاع وعدم تعجيل الفطام، فيقول جلت حكمته : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ » (البقرة ٢٣٣) .. وفى سورة لقمان : « وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ » (لقمان ١٤).

يبتعد الناس عن الإسلام حين يتوهّمون أن المباهاة بالتناسل محض مباهاة عددية كمية، وحين يسقطون مسئولية الآباء والأمهات قبل هذه « الودائع » التى استودعها الله لدى كل أب وأم .. فسياسة الإسلام فى الرعاية التى أوجبها إزاء هذه « الودائع » ـ عناية شاملة متكاملة، لا تأتى عفوًا أو نتفًا

متفرقة تخضع للمصادفات، بل هى مسئولية عريضة تتواصل فيها الأجيال .. فأطفال اليوم - ودائع الله - هم آباء وأمهات ثم أجداد وجدات الغد .. وبين هؤلاء وأولاء واجبات متتابعة متلاحقة، فى رعاية متبادلة يبذلها الأبناء والبنات لأمهاتهم وآبائهم حين يشيخون ويهرمون ويحتاجون إلى الرعاية والعناية والحدب والعطف والرعاية، فهو دين مردود، وعطاء متبادل، يعزف فيه هؤلاء وأولاء أنشودة الحياة التى يتغيّاها الأبرار ويبتهلون إلى ربهم أن يمُنّ بها عليهم .. فيهم يقول القرآن المجيد : « وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ » (الفرقان ٧٤) .. ولن تكون العين قريرة إلاّ بالنسل الذى تلقى من فيض العناية والرعاية والتهذيب والتأديب والتربية، ما يجعله قرة عين أبيه وأمه .. هذه الذرية الصالحة التى كانت بأمس « ودائع الله » المرعية فى كنف الآباء والأمهات، هى هى اللبنات الصالحة التى يتواصل عطاؤها ويتحقق بها حديث نبى الرحمة ﷺ: « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلاّ من ثلاث : صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولدٌ صالح يدعو له » .

صلاح الأولاد، ودائع الله لدى الآباء والأمهات، ليس ضربة حظ، أو نبت عشواء، وإنما هو حصاد تربية ومجاهدة وتأديب وتهذيب .. وفى الحديث الشريف : « أكرموا أولادكم وأحسنوا أدبهم » . هذا التأديب شامل كل ما يتأدب به النشء فى خُلقه ودينه وسلوكه وعلمه .. وفى صحة بدنه ونفسه .. وقد كان النبى ﷺ يوصى فيقول : « حق الولد على الوالد أن يعلمه الكتابة والسباحة والرمى » ، وفى حديث آخر : « علموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل » ... هذه الودائع تشب على ما تلقته من تربية وتعليم وتوجيه

الآباء والأمهات ، ولذلك رأينا فى الوصايا المحمدية : « ما نحل والد ولدًا من نُحل ، أفضل من أدبٍ حسن » .

عن فهم عميق لهذه الرسالة التى أوصى بها الله تبارك وتعالى فى رعاية هذه الودائع ، أرشد الرحمة المهداة صلى الله عليه وسلم إلى أن الولد يتلقى ينبوع الرحمة من والديه ، مثلما يتلقى أوضار القسوة والجفاء منهما .. فالتربية مسئولية عريضة تشمل النفس والخلق والسلوك .. وقد كان من دعائه ﷺ ووصاياه : « رحم الله والدًا أعان ولده على بره » ... « أعينوا أولادكم على البر » . فالإعانة على البر عطاء مانح ينتقل بالمحاكاة والتأسّى عبر الأجيال ، ولذلك قيل فى الأمثال : « كما تدين تدان» .

روى أن الأقرع بن حابس ، دخل يومًا على النبى ﷺ ، فوجده يقبل حفيده الحسن ، فقال الأقرع مندهشًا : « يا نبى الله ، لى عشر من الولد ما قبلت واحدًا منهم » ! .. فيجيبه الرحمة المهداة عليه الصلاة والسلام : «ولكنا والله نقبل أولادنا .. من لا يَرْحم لا يُرْحم » !

أنت ترى أن رعاية الإسلام الشاملة للإنسان ، قد أفردت عناية خاصة لودائع الله .. لكل ضعيف أو مسكين أو محروم أو محتاج .. لكل من ألمت به نازلة أو أحاق به مكروه أو أصابه العجز أو تداركته الشيخوخة .. ولكنك ترى إلى جانب الرحمة والعناية بالنشء ، رعاية متفطنة لتجدد الحياة وصناعة المستقبل ، فبذلك تمضى الرسالة إلى غايتها ، ويكون الإنسان جديرًا بحمل أمانتها .. تلك الأمانة التى عرضها الحق تبارك وتعالى على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها ، وحملها الإنسان !! وصدق

الحق عز وجل إذ يأمرنا فى كتابه الحكيم : « فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ » (البقرة ٢٨٣) .

من تراب الطريق!

(٦٣٦)

الصحافة والحرية*!

فى لقاء شيق حار، مشمول بدفء الفهم المتبادل المشترك، جلست من سنوات فى قاعة المحاضرات بالأهرام إلى عدد كبير من الصحفيين .. معظمهم من الشباب، وجيل الوسط .. لأتحدث إليهم حديثًا موصولًا عن مشاغل الصحافة هذه الأيام وشاغلنا ـ الكلمة التى باتت مصابة فى زماننا بفصام وأدران .. إلى أين ؟، غايتها وضوابطها وحدودها، لتسهم ـ فى ميدان صاحبة الجلالة ـ فى إعطاء مدد فكرى ومعنوى لقضية حقوق الإنسان فى مصرنا المحروسة، وكيف يمكن أن تقوم بدورها البنّاء والضرورى واللازم فى مناقشة القضايا العامة، وتنوير الرأى العام، وحماية مصر والمصريين مما عساه يفرط من الإدارة تعديًا على حقوق المصريين، وعلى ما يجب كفالته لهم ولاحتفاظ الدولة بأسسها كدولة دستورية تحترم الدستور والقانون، وتحترم الشعب وحقوقه، ولا تجاوز حدودها أو تتعداها !

جميل أن تلتقى الصحافة، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، على بحث دراسة رعاية حقوق الإنسان ودعم حرية الصحافة باعتبارها فى مقدمة

(*) المال ٢٠١٣/١/٢

أولويات كفالة حرية الرأى والتعبير، ومنارة الناس للإلمام بالمعلومات والرؤى ومعايشة الأحداث الجارية ـ المحلية، والعربية، والعالمية، معايشة تكفل قاعدة معلوماتية واسعة ـ أفقيًا ورأسيًا، وتحقق قدرة البحث الموضوعيالمدقق القائم على هذه القاعدة، واستخلاص الرؤى والآراء والأفكار للمساهمة الواعية الفاهمة الرشيدة فى نهر الحياة الذى لا يتوقف .

وجميل أيضًا هذه التلبية الملحوظة، والمشهودة، لجيل الوسط، ولشباب الصحفيين الذين دلت كثافة تواجدهم، وثراء مداخلاتهم وأسئلتهم ومناقشاتهم، على أن فيهم شعلة واعدة ومبشرة، تورى بأن الكساد الذى ران على فئات مهنية متعددة لظروف كثيرة متراكمة متراكبة، لم يطل شريحة هامة وواعدة من شباب الصحفيين، والذين ربما حفظهم من « البارومة » المتفشية ـ أنهم يمتلكون بحكم عملهم وتغطياتهم لكثير من الأحداث الجارية، ويلمسون عن قرب عواملها ومؤثراتها ويلمون بأسرارها وعناصرها الفاعلة بما يتيح مساحة أوسع من الفهم والقدرة على التحليل، يغذى ذلك ويثريه أن العمل الصحفى يتيح الاقتراب من رموز ومن أدباء ومن مفكرين وفنانين ومن حكام ومن مسئولين .. وهؤلاء على اختلافهم ـ يمثلون عقل الأمة، ويعبرون عن مجمل اهتماماتها وقضاياها، وعلى قدر أكثر من العقل والفهم يزيد عن فهم وإلمام أوساط الناس ومَنْ دونهم، الأمر الذى يحقق للصحفى الطموح الجاد الواعى المنتبه الملتفت ـ مساحة واسعة من استقبال ما لدى هؤلاء من علم وثقافة ومعرفة وفهم وفكر .

يومها ساهم فى إثراء الندوة، والحوار، أن القضية بكافة أبعادها تشغل الصحافة والصحفيين من زمن، وتثير فى جانب من جوانبها المتصلة

بالمسئولية وعيارها وعوادمها أو جزاءاتها ـ تثير التهابًا وغضبًا يجمح أحيانًا ليعبر عن نفسه فى صورة بالغة الغضب والانفعال، تستهجن كيف يمكن تعرض الصحفى للحبس الاحتياطى أو الحبس العقابى التنفيذى على أدائه لعمله فى محراب صاحبة الجلالة التى هى روح وعين وضمير الناس ووسيلتهم للإطلال على العوالم الظاهرة والخفية، والإحاطة بأسرار كان يمكن أن تظل وراء أستار الخفاء لولا الصحافة التى تتعب وتكد وتستقصى وتخاطر وتجالد وتعارك أحيانًا ـ حتى تجمع فى الجراب زادها لتقدمه من بعد إلى جمهور الناس مشفوعًا ومضفرًا برؤيتها وأفكارها ونقدها !

يومها تحدثنا عن أن الضوابط اللازمة لاحترام ميثاق العمل الصحفى، وعدم الجور على حقوق الناس، يمكن تحديدها دون أن تنال من حرية الصحافة ووجوب أن يبقى باب ممارستها مفتوحًا للصحفى على مصراعيه، لا يقيده شىء إلاّ قيد عدم الإساءة المتعمدة للغير، وبسوء نية، وبلا غاية مشروعة .. وهو قيد لا يختلف عليه أحد، ولا ينطوى فى الواقع على أى مصادرة على حرية الصحفى وحقه الواسع فى المعالجة والنقد والإخبار إذا فهم القواعد الحاكمة لهذا كله، وهى قواعد تنطوى على بحبوحة واسعة .. بل شديدة الاتساع، ما التزم الصحفى والتزمت الكلمة بغايتها المحمودة فى النقد الموضوعى وفى الإخبار والإنباء والتعليق ومهما اشتدت أو جمحت أو قست عبارته، ما دام هدفه المصلحة العامة، وما دام عمله خاليًا من الغرض المغلوط فى الإيذاء لذاته !

إن حق الصحفى فى النقد، وفى الإخبار والإنباء، حق دستورى، وفرع على نظرية عامة شاملة هى نظرية استعمال الحق .. المقننة فى المادتين ٧، ٦٠ من

قانون العقوبات المصرى . وهى نظرية تفرعت عنها حقوق وإباحات عديدة، كحق الدفاع أو التأديب .. وفى مقدمة هذه الحقوق حق الإنباء والإخبار عمومًا، وبالأخبار القضائية، وحق النقد .

لا يجوز بزعم هذه الرعاية الواجبة لحقوق الآخرين المصادرة على حرية الصحفى والصحافة . إن حرية الرأى المرعية دستوريًا تُحمل فى رحاب الفكر ـ وواجب حملها فى رحاب القضاء ـ على أوسع معانيها، فيدخل فى باب حرية الرأى المعلومات والأنباء، وتقديرات الحوادث والأشخاص والتصرفات والأشياء والأعمال سواء كان أساسها العقل أو الشعور .. وتشمل الإعراب فيما يتعلق بالمسائل العامة أو التى تهم مصلحة عامة ـ عن كافة المشاعر المردودة إلى التقدير من غضب وخوف ويأس وحزن، أو من رضا وأمل وفرح واستحسان .. كما تشمل الإعراب عن أية فكرة تنفى خطًا أو تثبت صوابًا أو تبين حقيقةً أو ترفضها ببرهان عقلى أو فكرى أو علمى ..

وحق النقد، فرع هام جدًا على هذه الحرية النابعة من نظرية استعمال الحق التى تعطى الصحافة والصحفى مشروعية الوجود والأداء والحماية .. وحق النقد هو لب جوهر حرية القول والفكر .. وهى ممارسة لا تتجه أساسًا إلى القذف والسب والإهانة ـ ولا يقصد منها التشهير والمساس بشرف الغير أو اعتباره أو سمعته، وإنما يتجه النقد أساسًا إلى النعى على « تصرفات» أو « سلوكيات » أو « أعمال » أو « سياسات » واقعة أو حاصلة أو حادثة فعلًا واتصلت بجمهور الناس فى شأن من الشئون العامة، ولأن النقد أو التعليق لا يجرى بطبيعة الحال لمصلحة أو على هوى ورغبة المنقود، كذلك فإن حرية النقد تنبع من مفهوم أن القانون وإن كان يحمى « شرف » كل شخص

واعتباره « حماية عامة »، إلاّ أنه لا يقدس ولا يحمى « التصرفات » التى تصب لدى الرأى العام الذى يملك وحده الازدراء والرفض، أو المجد والنعمة يوزعها دون أن يكون فى مقدور أحد أو سلطة أن تمنع هذه أو تضمن تلك لأحد من العباد !

خذ مثلًا ـ المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات المصرى، إنها تجرم القذف، ومع ذلك فإنها تخرج من دائرة التجريم الطعن فى « أعمال » الموظف العام أو ذى الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة ـ متى حصل بسلامة نية، وكان صادقًا، ولم يتعد « أعمال » الوظيفة العامة أو ما فى حكمها .. هذا التناول للأعمال والتصرفات من النقد المباح الذى لا خلاف على إباحته، فهو لا يسب الأشخاص وإنما يقدم خدمات جليلة للرأى العام .

خذ مثلًا حق نشر أنباء المحاكمات، فذلك فرع على علانيتها وامتداد واستيفاء لهذه العلانية . فكما أن مشاهدة المحاكمة العلنية حق مكفول للكافة ـ كذلك نشر أخبارها، يملكه الصحفى وغير الصحفى . ومهما كان فى النشر من مساس بشرف أشخاص أو اعتبارهم، باعتباره أثرًا حتميًا لا فكاك منه لمبدأ العلنية ..

الحوار حول نشر أنباء الجرائم والمحاكمات، حوار عالمى موصول وممتد .. تستدعيه ظواهر عديدة، ولا بأس ولا ضير من النشر ما دام يلتزم الأمانة والدقة والحيدة والاعتدال، وحين يبعد عن الإثارة المغلوطة التى تقصد لذاتها أو تقصد إشفاء الغليل كذبًا بغير حق .

يومها نجحت الصحافة، وإن لم يتحقق كل المطلوب، فى أن تدفع الدولة ـ سنة ٢٠٠٦ ـ إلى إدخال تعديلات جوهرية على كثير من المواد التى كانت

تقرر حبس الصحفيين، وأدت هذه الغاية إلى إلغاء هذه العقوبة فى السب والقذف بإجمال تحاشيًا لمخالفة مبدأ المساواة، وهو مبدأ دستورى تؤدى مخالفته إلى عدم دستورية القانون .

لم يكن فى حسبان أحد، أنه لن تمضى خمس سنوات، إلاّ وترتد الإدارة المصرية، وللأسف بعد ثورة أملنا فيها خيرًا، لتنقض على الصحافة، فتتراجع عما كان قد تقدم إليه بشأنها النظام السابق وتحبك عملية أخونة الصحافة القومية من خلال عملية مؤسفة تمت فى فترة الريبة التى كان مجلس الشورى ينتظر الحكم المؤكد بحله لأنه قد شاب تشكيله ذات ما شاب تشكيل مجلس الشعب، ثم طفقت الإدارة تتابع مسيرة تضرب الصحافة والإعلام من خلال مطاردة الصحفيين بالإحالة إلى محكمة الجنايات، وإغلاق قنوات، والتهديد بإلغاء غيرها، والإطاحة برئيس تحرير الجمهورية وعدم احترام الحكم القضائى القاضى ببطلان عزله وبإعادته إلى موقعه .. وَجَعَل الانهيار يتداعى حتى بتنا نرى الصحافة معتقلة والصحفيين مهددين ليس فقط فى مواقعهم وأرزاقهم، بل فى حيواتهم، ولم يكن ما حدث حول مدينة الإنتاج الإعلامى والاعتداء على بعض الصحفيين والإعلاميين إلاّ مؤشرًا ونذيرًا لمخطط عام لم يعد يخجل أو يستحى من أنه سيلاحق الصحفيين والإعلام لتعتقل الحرية وتعتقل الكلمة اعتقالًا ربما أشد وأنكى مما كانت تعانيه !!

من تراب (٦٣٧) ماذا حدث للمصريين..*! الطريق!

فى أقل من أسبوع، قرأت فى الصحف أنباء عدة كوارث ترتد بنا إلى حضيض بلا أخلاق، وأدنى من الحيوانات، وأبشع من الوحوش فى الغابات. لم أصدق عينىَّ وأنا أقرأ فى صحف السبت ١٢ يناير، أن هناك من حاول اغتصاب أخته، فلما قاومته ودافعت عن عرضها من أن ينتهكه شقيقها ابن أمها وأبيها، قتلها .. فى لحظات واحدة ارتكب هذا المجرم جريمتين بشعتين فى حق أخته، وبدلًا من أن تفيقه مدافعتها عن عرضها، ويرتد آسفًا نادمًا على محاولته البشعة اغتصابها، اغتال روحها وأنهى حياتها ذبحًا بسكين كما تذبح النعاج !

طفقت أتأمل كيف تركنا التربية والتأديب، وحشرنا الفقراء حشرًا فى العشوائيات والمقابر حتى غلبت الحيوانية مع تلاحم الأنفاس والتصاق الأجساد المكدسة، وانفجر زنى المحارم بينما نحن مشغولون بشكليات وتوافه لا ترتقى إلى جوهر الدين، وتفشت هذه المحرمات حتى لم يعد هذا الجانح يحس بما فى اشتهائه شقيقته من إثم، وما فى رغبته مضاجعتها من وضاعة، وما فى محاولته اغتصابها كرهًا من انفلات وحشى وحقارة متدنية، ثم تتعانق

(*) المال ٢٠١٣/١/٢٩

الشهوة مع الحيوانية مع الشر، فتتيبس كل ينابيع الرحمة التى جفت أصلًا، وتهون روح الأخت على أخيها، فيغتالها ذبحًا دون أن تزعجه أو ترده الدماء التى تفجرت منها وجعلت تجرى أمامه !!

لم أكد أفيق من هذه المأساة، حتى طالعتنى صحف الخميس ١٧ يناير، بمأساتين أخريين، ستة ذئاب ـ وقد تغضب الذئاب من هذا التشبيه ـ يختطفون سيدة من زوجها أثناء سيرهما فى الطريق العام، ويأخذونها ومعها طفلتها بنت الثلاث سنوات، تحت تهديد الأسلحة النارية والبيضاء، والزوج مغلوب على أمره، تختطف زوجته وطفلته أمام ناظريه اختطافًا ينذر بما سوف يكون ولا يملك الرجل أن يدرأ عن عرضه، ولا أن يحمى زوجته وطفلته، فتختطفان أمام عينيه وعجزه، إلى حيث يتناوب هؤلاء الوحوش اغتصاب الزوجة أمام طفلتها التى لم ينقطع صراخها وهى لا تدرى ماذا يفعل هؤلاء بأمها وهى تقاوم وتسترحم دون جدوى !

وتحت الخبر، بذات الجريدة، عم يغوى بنت أخيه، ويعاشرها ويغريها ويساعدها على الهرب من أبيها .. أخيه، فلا يجد الأب المكلوم إلاّ أن يقبل بالفضيحة، ويحمل عاره ونكبته فى ابنته وطعنته من أخيه، ليبلغ الشرطة التى تفاجأ بعد الضبط، بأن الابنة تعترف دون حياء بأنها بالفعل تعاشر عمّها ـ وبرضاها ـ معاشرة الأزواج !!!

وصباح اليوم التالى، الجمعة ١٨/ ١ ـ طالعنى مانشيت :

« العامل وابنه اغتصبا هاربتين من جحيم زوجة أبيهما بأبو النمرس .. المجنى عليهما صبيتان طالبتان عمرهما ١٣ سنة، ١٤ سنة، هربتا من سوء معاملة زوجة أبيهما وتحريضها إياه على القسوة عليهما، فتلقفهما العامل الذى

كان يجلس بجوارهما بالقطار المتجه من المنيا للقاهرة ـ فأظهر لهما الأبوّة والتعاطف مع قصتهما، فاطمأنتا إليه، وزين لهما الإقامة مع أسرته بأبى النمرس، ولكن بعد أيام إذ بنظراته تتغير، وتصرخ بشهوة لا تتفق مع الأبوّة التى أبداها فى البداية، فلما تأبتا عليه ، ولم تتجاوبا معه ، إذ بالوديع يتحول إلى وحش ، ويستعين بابنه ليغتصباهما معًا ، فأفلتتا هربًا إلى حيث أبلغتا مركز شرطة أبو النمرس ، فتم القبض عليهما ، ولاذا بالإنكار ، وأمرت النيابة بعرض الصبيتين على الطب الشرعى !

وظنى أن هذه الجريمة الأخيرة ، بدأت فى بيت الأب بمحافظة المنيا ، حين شغله الزواج الثانى عن واجب الرحمة والفهم ورعاية بنتيه من زواجه السابق رعاية حانية متفهمة فى هذه السن الحرجة ، فأخطأتا التقدير حين اعتقدتا أن حل مشكلتهما مع زوجة الأب والأب الذى سايرها ، فى أن تهربا.. دون أن تدركا أنه هروب إلى مجهول قد يكون أشد قسوة ووطأة وخطرًا ، فى عالم نضب فيه الخير ، وانصرف الناس عن القيم الحقيقية للدين ، وتسللت الشرور وغلبت الانتهازية ، وانطلقت الغرائز . لم يتسع وقت أو قلب الأب لاحتضان ابنتيه وتبصيرهما بالحياة ، فوقعتا ضحية فى أول منعطف لمخادع زين لهما أبوّة كاذبة وهو يضمر اغتنام الفرصة لاغتصابهما ، وقد للأسف كان!!

ماذا حدث للمصريين ؟!

هذه المآسى الأربع تجمع بينها خيوط تردها إلى أسباب واحدة ، يتجلى فيها انفلات الغرائز ، وضياع روابط القربى ، ووهن القيم الأخلاقية والإنسانية إلى حد مخيف ! متى حدث هذا ، وما هى الظروف التى أدت إلى

هذه الأسقام التى ضربت الأسرة والإنسان ... فى الوقائع الأربع يطل علينا الاغتصاب ، ولكنه ليس اغتصابًا وكفى ، فقد تردى فى إحداها إلى اشتهاء الأخ أخته ثم قتلها إزاء امتناعها ، وتردى فى أخرى إلى معاشرة ابنة الأخ ، وسقط فى ثالثة إلى اختطاف زوجة من زوجها فى الطريق العام ، وإتيان ستة لها كرهًا واغتصابًا تحت نظر وصرخات طفلتها ، وتردت الرابعة إلى اغتيال قيم الضيافة والرحمة بالصغار واشترك أب وابنه معًا فى واقعة الاغتصاب ، بلا أى حاجز يدعو الأب لأن يكون قدوة لابنه ، لا أن يتجرد أمامه من كل القيم بل ويحرضه ويشجعه ويستعين به ليكون طرفًا ضالعًا شريكًا معه فى انحطاط لا يقيم وزنًا لأى اعتبار من الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية !!

علينا أن نستقصى وندرس ونحلل ونتعرف على أسباب هذا التفكك والانفلات والانهيار والجهالة ، وأن نبحث فى الجذور التى أدت إلى هذه التراكمات ، ما بين الفقر والجهل وانعدام التربية وضحالة الثقافة وتلوث البيئة بأسقام عدة أحلت القسوة والعنف والبلطجة وجففت ينابيع التراحم والأخلاق ، وعصفت بوجوب التزام الأدب والترفع عن العيب !! من العيب أن تستشرى بيننا هذه الأسقام فيصرفنا التبلد عن التفطن إلى مآسيها التى تحمل نذر ضرب مصر فى قلبها !!!

من تراب (٦٣٨) دار الافتاء *!
الطريق!

عشت حياتى أتابع بتقدير وإعجاب دار الإفتاء المصرية، ومن شغلوا على مدار الزمان موقعها الرفيع بدءًا من فضيلة الشيخ حسونة النواوى والإمام محمد عبده الذى بدأت به الوظيفة المستقلة للإفتاء، مرورًا بمشايخ وأئمة كبار عرفت وتابعت أعمال معظمهم، وعرفت منهم عن قرب فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر فيما بعد، والدكتور نصر فريد واصل، وفضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب الذى يستقر الآن فى إمامة الأزهر، ثم أخيرًا العزيز الحبيب العلامة النابغة فضيلة الأستاذ الدكتور على جمعة . كتبت عن فضيلة الإمام محمد عبده، وعن فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى، وكنت أتمنى ولا زلت أن أكتب عن فضيلة الدكتور على جمعة، فهو باحة عريضة باسقة، حاضر على الدوام فى كل مسألة تثار، صاحب علم عريض، ورأى مستنير، وإنتاج غزير تشهد عليه كتبه ومؤلفاته التى زادت على أربعين مؤلفًا، وتشهد عليه بحوثه ومشاركاته فى المجالات الإسلامية والعلمية، وفى تأسيس كثير من المشروعات، والاضطلاع بالعديد من المهام، وأنشطته العلمية بغير عدد، وحضوره الدافئ المفيد وما يبديه دومًا

(*) المال ٢٠١٣/٢/٥

من آراء قيمة عميقة متبحرة فى مجمع البحوث الإسلامية الذى حظيت ولا أزال بعضويتى فيه .

على أنى أكتب اليوم عن دار الإفتاء، وعن دورها العريض الثرى الذى قدمته ولا تزال تقدمه فى خدمة الإسلام، ووصل المسلمين بأصول دينهم، وتوضيح وتأصيل المبادئ والقواعد والأصول، وإزالة كل ما يلتبس على المسلمين وغير المسلمين، وإيضاح أحكام الإسلام فى كل ما يستجد من شئون الحياة التى لا تتوقف عن التطور والإتيان كل يوم بجديد يحتاج إلى معرفة حكم الشرع فيه .

يزين مكتبتى، وينير طريقى فى الإسلام، ما أقتنيه وأرجع إليه من مجلدات فتاوى دار الإفتاء، ومن خلال عطائها الثرى الذى دأبت عليه فى تميز، ما بين إبانة الحكم الشرعى لمحاكم الجنايات فيما تتجه إلى الحكم فيه بالإعدام، ولا تستطيع بحكم القانون وبحكم الشرع وبحكم العدل ـ أن تمضى فيما اتجهت إليه، دون أن تستطلع رأى مفتى الديار المصرية، ليطمئن قلبها وضميرها قبل أن تصدر حكمًا يزهق روح إنسان لا يجوز المساس بها إلاَّ بالحق، وهى مسئولية كبرى اضطلعت وتضطلع بها دار الإفتاء، تجمع فيها بين مهمة القاضى وعنائها فى البحث والتحقيق والتمحيص والاستقصاء، وبين دور الفقه فى تلمس الحكم الشرعى فى روية وعلى بينة وتفطن لموازين العدل والإنصاف .

وما بين إجاباتها على مدى السنين، منذ نيف وقرن من الزمان، على أسئلة السائلين المتطلعين لمعرفة حكم الدين والشرع فيما يصادفهم أو يريدون معرفة حكم الإسلام فيه، سواء ما تعلق بالعقائد والعبادات، أو ما اتصل بالمعاملات على اتساعها الذى يتسع كل يوم بما تقذف به الحياة من

مستجدات لا تتوقف، أو بالأحوال الشخصية من زواج وأحكامه وتوابعه ومسئولياته، ومن طلاق ونتائجه وكيف تطبب الجراح الناجمة عنه، وترعى لبنات الزواج من الذرية التى هى أول من يصاب من اللجوء إلى أبغض الحلال، ومن المواريث وما تثيره من أقضيات ومعضلات، وفى غير ذلك من الأمور التى يحتاج المسلمون ـ وغير المسلمين ـ إلى معرفة حكم الشرع فيها.

وما بين مسئوليات استطلاع الأهلة، وهلال رمضان المعظم، وهلال شوال، وذى الحجة، وباقى الشهور القمرية التى يقوم عليها التقويم الهجرى، فى تعاون صار مشهودًا بين دار الإفتاء والمتخصصين فى العلوم الفلكية والمراصد وهيئة المساحة المصرية وأقسام الفلك بجامعة الأزهر والجامعات المصرية.

وما بين تلقى وتدريب المبعوثين إليها من قضاة الأحوال الشخصية من أنحاء الدول الإسلامية المختلفة، الذين يرنون لتلقى الأحكام الشرعية من منابعها الموثوق فى علمها وفكرها وخبرتها واستنارتها.

وما بين مراقبة وتبويب وطبع الفتاوى الإسلامية التى بلغت ٣٩ مجلدًا تمثل درةً حقيقية للباحثين والسائلين وطلاب المعرفة، والمجلة الفصلية لدار الإفتاء، إلى آخر ما تقوم به الدار من مهام جليلة عريضة يستعصى إعطاؤها حقها فى هذه الكلمة الموجزة.

على أننى لا أستطيع أن أنهى هذا الحديث المبتسر عن دار الإفتاء، دون العودة إلى فضيلة الأستاذ الدكتور على جمعة مفتى الديار المصرية، وما أحدثه فى الدار ـ بمبناها الجديد اللائق بحديقة الخالدين، من طفرة إدارية وتنظيمية نظمت عملها وأثرت إمكانياتها، وزودتها فيما تزودت به ـ بقاعدة بيانات

الكترونية تكفل لكل باحث الوصول إلى الإجابة عما يريد وإلى تحصيل الفتوى وأسانيدها، للإبانة عنها والرد عليها، فى دقة وأمانة ويسر .

تحية عرفان وتقدير، أزجيها إلى دار الإفتاء المصرية، وإلى من اضطلعوا بحمل مسئولياتها وتقديم أوفر وأعظم العطاء فيها عبر نيف وقرن من الزمان.

كتب إصدارات المؤلف

(١) **أوراق** ـ المركـز المصرى للأبحاث والإعـلام ـ ط ١٩٩٧ .

(٢) **من هدى النبوة وفى مدرسة الرسول** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ١٩٩٧

(٣) **من هدى القرآن وذلك الكتاب لاريب فيه** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ١٩٩٨.

(٤) **بشاير** ـ المركـز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ٢٠٠٠ .

(٥) **باسمك اللهم** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ٢٠٠٠ .

(٦) **بسم الله** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ٢٠٠٠ .

(٧) **نواب القروض** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ٢٠٠١.

(٨) **يارب** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ٢٠٠١.

(٩) **قضية النقابيين** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ٢٠٠١.

(١٠) **أبو ذر الغفارى** ـ روز اليوسف، هيئة الكتاب ـ ٢٠٠٢، ٢٠٠٥.

(١١) **قضية الجمارك الكبرى** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ٢٠٠٢.

(١٢) **مواقف ومشاهد إسلامية** ـ دار الهلال ـ ط ٢٠٠٢.

(١٣) **ماذا أقول لكم** ـ دار الشروق ـ ط أولى ٢٠٠٣.

(١٤) **عالمية الإسلام** ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ ط ١، ط ٢ ـ ٢٠٠٣.

(١٥) **إبحار فى هموم الوطن والحياة** ـ دار الشروق ـ ط ٢٠٠٤ .

(١٦) **الإنسان العاقل وزاده الخيال** ـ دار الشروق ـ ط ٢٠٠٤ .

(١٧) **السيرة النبوية فى رحاب التنزيل** ـ المجلد الأول ـ روز اليوسف ـ ط ٢٠٠٣ .

(١٨) **السيرة النبوية فى رحاب التنزيل** ـ المجلد الثانى ـ روز اليوسف ـ ط ٢٠٠٣ .

(١٩) **السيرة النبوية فى رحاب التنزيل** ـ المجلد الثالث ـ روز اليوسف ـ ط ٢٠٠٤.

(٢٠) **السيرة النبوية فى رحاب التنزيل** ـ المجلد الرابع ـ روز اليوسف ـ ط ٢٠٠٥ .

(٢١) **السيرة النبوية فى رحاب التنزيل** ـ المجلد الخامس ـ المكتب المصرى الحديث ـ ط ٢٠٠٦.

(٢٢) **الإنسان والكون والحياة** ـ كتاب الهلال ـ أكتوبر ٢٠٠٥ .

(٢٣) **تأملات غائرة** ـ دار الشروق ـ ط ٢٠٠٦ .

(٢٤) **الأديان والزمن والناس** ـ كتاب الهلال ـ سبتمبر ٢٠٠٦

(٢٥) **شجون وطنية** ـ المكتب المصرى الحديث ـ ٢٠٠٦ .

(٢٦) **الهجرة إلى الوطن** ـ كتاب الهلال ـ نوفمبر ٢٠٠٧ .

(٢٧) **رسالة المحاماة** ـ دار الشروق ـ سبتمبر ٢٠٠٨ .

(٢٨) **فى الوحدة والجماعة الوطنية** ـ المكتب المصرى الحديث ـ سبتمبر ٢٠٠٨

(٢٩) **فى رياض الفكر** ـ كتاب الهلال ٢٠٠٨ .

(٣٠) **بين شجون الوطن وعطر الأحباب** ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٨ .

(٣١) **من تراب الطريق** ـ الكتاب الأول ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٨ .

(٣٢) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الأول ـ المكتب المصرى الحديث . ٢٠٠٩

(٣٣) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الثانى ـ المكتب المصرى الحديث . ٢٠٠٩

(٣٤) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الثالث ـ المكتب المصرى الحديث . ٢٠٠٩

(٣٥) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الرابع ـ المكتب المصرى الحديث . ٢٠٠٩

(٣٦) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الخامس ـ المكتب المصرى الحديث . ٢٠٠٩

(٣٧) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد السادس ـ المكتب المصرى الحديث . ٢٠٠٩

(٣٨) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد السابع ـ المكتب المصرى الحديث . ٢٠٠٩

(٣٩) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الثامن ـ المكتب المصرى الحديث . ٢٠٠٩

(٤٠) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد التاسع ـ المكتب المصرى الحديث. ٢٠٠٩

(٤١) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد العاشر ـ المكتب المصرى الحديث . ٢٠٠٩

(٤٢) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الحادى عشر ـ المكتب المصرى الحديث . ٢٠١٠

(٤٣) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الثانى عشر ـ المكتب المصرى الحديث . ٢٠١٠

(٤٤) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الثالث عشر ـ المكتب المصرى الحديث . ٢٠١١

(٤٥) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الرابع عشر ـ المكتب المصرى الحديث . ٢٠١١

(٤٦) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الخامس عشر ـ المكتب المصرى الحديث

(٤٧) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد السادس عشر ـ المكتب المصرى الحديث . تحت الطبع

(٤٨) **دولة الأيام !** ـ كتاب الهلال أول يونيو ٢٠٠٩

(٤٩) **قد تكون الديانة تجسيدا للعقل** . ترجمة وعرض عن كتاب حياة العقل للفيلسوف جورج سانتايانا ـ كتاب الهلال ـ نوفمبر ٢٠٠٩

(٥٠) **الأمن والأيمان : قراءة فى الأمن المجتمعى فى الإسلام** ـ المكتب المصرى الحديث ـ ٢٠٠٩

(٥١) **من تراب الطريق** ـ الكتاب الثانى ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٩

(٥٢) **من تراب الطريق** ـ الكتاب الثالث ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٠

(٥٣) **من تراب الطريق** ـ الكتاب الرابع ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٠

(٥٤) من تراب الطريق ـ الكتاب الخامس ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٢

(٥٥) من تراب الطريق ـ الكتاب السادس ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٣

(٥٦) **فى دروب الفكر والحياة** . مطبوعات الهلال ـ نوفمبر ٢٠١٠

(٥٧) **من همس المناجاة وحديث الخاطر (١)** . المكتب المصرى الحديث ـ نوفمبر ٢٠١٠

(٥٨) من همس المناجاة وحديث الخاطر (٢) المكتب المصرى الحديث ٢٠١٢

(٥٩) **الواقع أو الحقيقة** ـ ترجمة عن كتاب طبيعة العالم المادى ـ للسير آرثر إدينجتون ومقالات أخرى للمترجم ـ كتاب الهلال ـ ديسمبر ٢٠١٠ .

(٦٠) **من وحى الحج** ـ سلسلة دراسات اسلامية ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ يناير ٢٠١١

(٦١) **فى صحبة محمد عبد الله محمد** .المكتب المصرى الحديث ٢٠١١

(٦٢) **كتابات غربية** . كتاب الهلال ـ أغسطس ٢٠١١

(٦٣) **من فيوض الإسلام** ـ دار المعارف ٢٠١٢

(٦٤) **الإسلام يا ناس !** ـ **المكتب المصرى الحديث ٢٠١٣**

(٦٥) **عبقرية إنكار الذات** ـ أبو عبيدة بن الجراح ـ تحت الطبع

الفهـــرس

٥٧٩	من أجل مصر .. حتى لا نؤخذ إلى التيه والضياع	٥
٥٨٠	من قيم الثورات	١٩
٥٨١	هل احترمنا القضاء وأحكامه ؟!	٥٨
٥٨٢	الكارثة والفاجعة .. مصر إلى أين ؟!!!	٦٤
٥٨٣	عوادم طول الشوق إلى الإنصاف !!	٧٤
٥٨٤	الرئيس القادم وسلطاته الدستورية !	٨٣
٥٨٥	توابع الفوضى (١)	٩٤
٥٨٦	توابع الفوضى (٢)	٩٨
٥٨٧	توابع الفوضى (٣)	١٠٢
٥٨٨	توابع الفوضى (٤)	١٠٦
٥٨٩	توابع الفوضى (٥)	١٠٩
٥٩٠	توابع الفوضى (٦)	١١٣
٥٩١	توابع الفوضى (٧)	١١٧
٥٩٢	توابع الفوضى (٨)	١٢١
٥٩٣	توابع الفوضى (٩)	١٢٥
٥٩٤	توابع الفوضى (١٠)	١٢٨
٥٩٥	توابع الفوضى (١١)	١٣١
٥٩٦	توابع الفوضى (١٢)	١٣٥
٥٩٧	توابع الفوضى (١٣)	١٣٨

٥٩٨	توابع الفوضى (١٤)	١٤١
٥٩٩	توابع الفوضى (١٥)	١٤٤
٦٠٠	توابع الفوضى (١٦)	١٤٨
٦٠١	توابع الفوضى (١٧)	١٥٣
٦٠٢	توابع الفوضى (١٨)	١٥٨
٦٠٣	توابع الفوضى (١٩)	١٦٣
٦٠٤	قف : أنت فى النادى الأهلى حيث الكل فى واحد .. والواحد للكل	١٦٧
٦٠٥	الديمقراطية فى فكر الدكتور السنهورى وتجربته المؤلمة !!	١٧١
٦٠٦	العند يورث الكفر !!! (١)	١٩٠
٦٠٧	العند يورث الكفر !!! (٢)	١٩٣
٦٠٨	العند يورث الكفر !!! (٣)	١٩٦
٦٠٩	العند يورث الكفر !!! (٤)	١٩٩
٦١٠	العند يورث الكفر !!! (٥)	٢٠٣
٦١١	العند يورث الكفر !!! (٦)	٢٠٦
٦١٢	العند يورث الكفر !!! (٧)	٢١٠
٦١٣	العند يورث الكفر !!! (٨)	٢١٤
٦١٤	العند يورث الكفر !!! (٩)	٢١٧
٦١٥	العند يورث الكفر !!! (١٠)	٢٢١
٦١٦	العند يورث الكفر !!! (١١)	٢٢٤
٦١٧	العند يورث الكفر !!! (١٢)	٢٢٧
٦١٨	العند يورث الكفر !!! (١٣)	٢٣٠
٦١٩	العند يورث الكفر !!! (١٤)	٢٣٤

٦٢٠	العند يورث الكفر !!! (١٥)	٢٣٩
٦٢١	العند يورث الكفر !!! (١٦)	٢٤٢
٦٢٢	العند يورث الكفر !!! (١٧)	٢٤٦
٦٢٣	العند يورث الكفر !!! (١٨)	٢٥٠
٦٢٤	العند يورث الكفر !!! (١٩)	٢٥٣
٦٢٥	العند يورث الكفر !!! (٢٠)	٢٥٧
٦٢٦	العند يورث الكفر !!! (٢١)	٢٦١
٦٢٧	العند يورث الكفر !!! (٢٢)	٢٦٥
٦٢٨	العند يورث الكفر !!! (٢٣)	٢٦٩
٦٢٩	العند يورث الكفر !!! (٢٤)	٢٧٣
٦٣٠	تعالوا إلى كلمة سواء ..لمصلحة من هذه المعركة	٢٧٧
٦٣١	ودائـــع الله (١)	٢٩٠
٦٣٢	ودائـــع الله (٢)	٢٩٤
٦٣٣	ودائـــع الله (٣)	٢٩٩
٦٣٤	ودائـــع الله (٤)	٣٠٣
٦٣٥	ودائـــع الله (٥)	٣٠٧
٦٣٦	الصحافـة والحريـــة	٣١٢
٦٣٧	ماذا يحدث للمصريين ؟	٣١٨
٦٣٨	دار الإفتـــــاء	٣٢٢